

الحكمة المتعالية

تأليف

صدر الدين الشيرازي

المجلد الرابع و الخامس

آية الله حسن حسن زاده الاملي

في الأسفار العرفانية الأربعة

بجلی



وزارت تعلیم و تربیت



وزارت تعلیم و تربیت
سازمان واپ و انتشارات



حسن زاده آملی، حسن، ۱۳۰۷ -

الحکمة المتعالیة فی الاسفار العقلیة الاربعہ / تألیف صدرالدین شیرازی؛ تصحیح و تعلیق علیہ حسن حسن زاده آملی . - تهران: وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی؛ سازمان چاپ و انتشارات، ۱۳۷۴.

ج.

فہرست نویسی بر اساس اطلاعات فی.

ISBN 964 - 422 - 538 - 4 (ج ۱)

ISBN 964-422-540-6 (دورہ)

Al-Hikmat Al-Mota'aliya

Fi Al-Asfar Al-Aqliyah Al-Arba'a

پشت جلد بہ انگلیسی:

چاپ اول: ۱۳۷۲. چاپ دوم: ۱۳۷۴. چاپ سوم: ۱۳۸۳.

۱. صدرالدین شیرازی، محمد بن ابراہیم، ۹۹۷۹ - ۱۰۵۰ ق. اسفار الاربعہ - نقد و تفسیر. ۲. فلسفہ اسلامی - متون قدیمی تا قرن ۱۴. الف. ایران. وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی؛ سازمان چاپ و انتشارات. ب. عنوان. ج. عنوان: اسفار الاربعہ.

۱۸۹/۱

B

۱۳۷۴

کتابخانہ ملی ایران

- ص ٢- س ١، قوله: الأعراض والجواهر من الأسفار الأربعة
عنوان هذا المجلد من الأسفار في مباحث الجواهر والأعراض في النسخ التي عندنا
من المخطوطة و المطبوعة على عدة وجوه، طائفة منها كمايلي:
- ١- القسم الثاني من الكتاب في المقولات وأحوالها.
 - ٢- المرحلة الحادية عشرة في المقولات وأحوالها.
 - ٣- المسلك الثالث في احوال المقولات.
 - ٤- المرحلة في علم الطبيعي.
 - ٥- المسلك الثالث في المقولات وأحوالها.
 - ٦- المرحلة العاشرة في المقولات وأحوالها.
 - ٧- السفر الثاني في الجواهر والأعراض.
- ٨- هذا هو المجلد الثاني في علم الطبيعي من الأسفار الأربعة. وقد حررنا من قبل
في النكتة ٨٩٣ من كتابنا «الف نكتة و نكتة» بالفارسية مايلي: «در نسخه های چاپی
سنگی و سربی اسفار در اول جلد دوم چاپ اول و اول چهارم طبع دوم نوشته اند:
«المرحلة في علم الطبيعي» این عبارت از تصرف و پندار غلط اشخاص است، عبارت
صحيح آن مطابق نسخ مخطوط و مطبوع مصحح ما چنین است: «المرحلة الحادية
عشرة في المقولات و احوالها». اسفار یازده مرحله و ده موقف و یازده باب است،
مراحل در الهیات اعم و جواهر و اعراض است، و مرحله یازدهم آن فقط در
جواهر و اعراض است، مواقف در الهیات أخص است، و ابواب در نفس و
معاد است، و وجه این عناوین بر صاحب بصیرت مخفی نیست».

اقول: قال المصنف - قدس سره في تعليقه على الفصل الخامس من سادسة إلهيات الشفاء في اثبات الغاية ما هذا لفظه: «و نحن لما كرهنا رجوع الرجل الإلهي في شيء من مسائل علمه إلى صاحب علم جزئي طبيعياً كان أو غيره سيما في المبحث الذي كان مذكوراً هناك على سبيل الوضع والتسليم لهذا نرفع الحوالات في أكثر المواضع من شرح هذا الكتاب و نوردها بالفعل كما هو عادتنا في كتابنا الكبير المسمى بالأسفار و هو أربعة مجلدات كلها في الإلهيات بقسميها الفلسفة الأولى و فنّ المفارقات (ط ١ من المطبوع المجرى - ص ٢٥٦)؛ و قوله في آخر هذا الكتاب من الجواهر والأعراض من الأسفار في البحث عن المزاج حيث يقول في أول الفصل الرابع عشر من الفن السادس في علّة ورود البحث عن المزاج في هذا الكتاب: «إن البحث عن ماهية الشيء و نحوه وجوده مناسب لأن يذكر في العلوم الإلاهية، ناصّ في ذلك ايضاً فما اشتهر من أنّ هذا المجلد هو طبيعيات الأسفار فليس بصواب، فتدبرّ.

قوله: «إن الترتيب الطبيعي و ان استدعى تقديم مباحث الجواهر...» وذلك ظاهر لأن وجود العرض متوقف على وجود الجوهر. وأما قوله - قدس سره - : أحدهما أن أكثر أحوالها الخ، فقال الفاضل القوشجي في أول المقصد الثاني في الجواهر والأعراض من شرحه على التجريد: «و منهم من قدّم مباحث الأعراض نظراً إلى أنه قد يستدلّ بأحوال بعض الأعراض على أحوال الجواهر كما يستدلّ بأحوال الحركة والسكون على حدوث الأجسام و يقطع المسافة المتناهية في زمان متناه على عدم تركبها من الجواهر الأفراد الغير المتناهية إلى غير ذلك ممّا يطلع عليه باستقراء مباحث الجواهر، وأيد هذا بأن تعريف الجسم الطبيعي لا يمكن إلّا بعد معرفة البعد و الزاوية والقائمة» انتهى.

وأما قوله - قدس سره - : وثانيتها أن معرفتها الخ، فيعني أن معرفة الجواهر شديدة المناسبة في أن يقع في العلم الإلهي؛ وجه المناسبة أن الجواهر و ان كانت لا قرار لها من حيث ذاتها المتصرّمة وطبيعتها المتحركة لكن لها نحواً من التأصل ليس للأعراض كما لا يخفى فالمناسب لسانها أن تجعل في جوار الموجودات المتأصلة وهي المفارقات النورية فأحرّ البحث عنها لكي تذكر قريبة منها فتدبرّ.

و بعد هذا فقد صادفنا تعليقة على المقام قدبرزت من قلم الحكيم المتأله المولى على النورى - نور الله مضجعه - موافقاً لما أهديناه، ومع ذلك نتبرك بنقلها مزيداً للفائدة قال - قدس سره - : «قوله وثانيهما أن معرفتها الخ، حاصله أن الموجودات على أقسام منها ما يكون في ضعف الوجود بحيث يقرب أن يكون داخلًا في الأعدام كالمفاهيم العامة والأمور المشتركة بين جميع الموجودات كالوجود والوحدة و الشيئية ونحوها؛ ومنها ما يكون في غاية الشدة ونهاية المرتبة من الوجود بحيث يكون لامتناهياً عدة و مدّة و شدة أيضاً كما في الوجود الواجبي و ما يليها من الوجودات المحضة والإتيات الصرفة؛ ومنها ما يكون متأصلاً في الوجود ولكن يشبه القسم الأول في الضعف حتى يقرب أن يكون منه كالأعراض فناسب أن يلى القسم الأول و يذكر بعده؛ ومنها ما يكون متأصلاً في الوجود ولكن يشبه القسم الثاني في شدة الوجود كالجواهر فناسب أن يذكر قريباً منه فلذا قدّم الأعراض وآخر الجواهر، هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام» انتهى كلامه رفع مقامه.

و قال المصنف في حاشية على شرح حكمة الإشراق: «اعلم أن العرض عبارة عن وجود الشيء في الموضوع و الوجود مطلقاً من عوارض الماهيات و قيد ههنا باضافته إلى الموضوع فيكون مفهوم، العرض عرضاً للماهيات التي صدق عليها بخلاف الجوهر فانه عبارة عن ماهية إذا وجدت في الخارج كانت لا في الموضوع. ولقاتل أن يقول ما بال الحكماء لم يفسروا العرض أيضاً على قياس ما فسروا به الجوهر حتى يكون جنساً للأعراض كالجوهر، وذلك بأن يقال إن العرض ماهية من شأنها في الوجود أن يكون في موضوع؟ و لعل سبب ذلك أن الاختلاف في انحاء الوجودات يوجب الاختلاف في الماهية، ثم الأعراض مختلفة في نحو الوجود الذاتي فان الكميات على اختلافها بحسب الأجناس والأنواع لها نحو خاص من الوجود لذاتها، والكيفيات أيضاً كذلك، وكذا الأعراض النسبية على اختلاف معانيها لها انحاء آخر من الوجود أضعف من الكل حتى زعم بعض الناس أن وجوداتها ليست الآ في العقل فليس للأعراض كلها ماهية مشتركة بين الجميع يتصورها العقل مجرداً عن الخصوصيات كما في الجواهر» انتهى.

وكذلك قد افاد الحكيم الإلهي الميرزا باالحسن الجبلوه - رضوان الله عليه - كما في بعض النسخ المخطوطة عندنا بقوله: «أقول مراده أن الجواهر مشتركة في نحو الوجود والأعراض ليست مشتركة في نحو الوجود وإن كانت مشتركة في مطلق طبيعة الوجود، والإشتراك في نحو من الحدّ موجب لانتزاع ماهية مالا محالة و أمّا الاشتراك في مطلق طبيعة الوجود فلا يصير منشأ لانتزاع الماهية لأن مطلق طبيعة الوجود لا ماهية لها، والدليل على كون الجواهر مشتركة في نحو من الوجود و كون تخالفها بالشدة والضعف وقوع كل منها في طول الآخر لا في العرض هو صيرورة الهوى جسماً والجسم نفساً والنفس عقلاً بخلاف الأعراض فإن الكم مثلاً لا يصير كيفاً وهكذا في الباقى. والأعراض وإن كانت مشتركة في نحو الوجود لكن هذا النحو من الوجود ليس وجوداً ذاتياً لها فلا اشتراك بينها في الوجود الذاتي، وكذا ماهيات الممكنات وإن كانت مشتركة في نحو الوجود التعلّقى والربطى لكن هذا النحو من الوجود ليس وجوداً ذاتياً لها لأن الربط والتعلق ليس ذاتياً للماهية وإن كانت لازمة لها بهذا المعنى يعرض لها بحسب الوجود فلا اشتراك بينهما في الوجود.

قال صاحب الشوارق بين الجوهر والعرض فرق دقيق و هو أنّ ماهية من شأنها سلب الموضوع يدلّ على معنى لا يمكن زواله عن الذهن مع تعقل ماهية جوهرية بالكنه وهو الذى يعبر عنه بالقيام بنفسه؛ و ماهية من شأنها الوجود في الموضوع لا يدلّ على منع يمتنع زواله عن الذهن عند تعقل ماهية عرضه بالكنه؛ فإن قلت بل يدلّ وهو الذى يعبر عنه بسلب القيام بنفسه، قلت ذلك السلب لا يمتنع زواله والغفلة عنه مع تعقل تلك الماهية فتأمل انتهى. اعلم أن السيّد الداماد - قدس سرّه - قائل بأن المقولة اثنان: الجوهر والعرض».

ص ٢ - س ٣، قوله: «أحدهما أن أكثر أحوالها...» وذلك كما يستدلّ بأحوال الحركة والسكون على حدوث الأجسام، ويقطع المسافة المتناهية في زمان متناه على عدم تركبها من الجواهر الفردة الغير المتناهية، إلى غير ذلك مما يطلع باستقراء مباحث الجواهر، ولا يخفى عليك أن تعريف الجسم الطبيعي لا يمكن إلّا بعد معرفة البعد والزاوية القائمة.

ص ٢ - س ٣، قوله: «وثانيهما أن معرفتهما...» أى ان معرفة الجواهر لكونها متبوعة للأعراض شديدة المناسبة لأن يقع في الروبيات دون الفلسفة الأولى فإن ذوات الأشياء وأعيانها متبوعة لمفاهيمها فالأعراض نسبتها إلى الجواهر نسبة المفاهيم إلى الذوات و نسبة العلم بالجواهر إلى العلم بالأعراض نسبة الفلسفة الباحثة عن الكيفيات والمفهومات العامة حصرها إلى العلم الإلهي الباحث عن ذوات الأشياء وأعيانها فكما تقدمت الفلسفة المذكورة على الإلهي قدم المصنف علم الأعراض و مباحثها على علم الجواهر و مباحثها.

ص ٢ - س ٩، قوله: «اللهم إلا أن تكون...» ضمير الفعل راجع إلى السلوب، أى اللهم إلا أن تكون السلوب عنوانات يشار بها إلى معاني كلياته كما في تعريف الجوهر أنه ماهية إذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع، وهذا المعنى ليس حقيقة الجوهر و ذاته بل عنوان يشار به إلى حقيقته، وهكذا الكلام في غير الجوهر من المقولات. قوله: «وثانيها أن هذه العشرة...» أى الثاني من المباحث الأربعة.

ص ٢ - س ١٥، قوله: «للسبعة الباقية» أى غير الكم والكيف. و قوله: «قال وإذا اعتبرت...» أى قال صاحب المطارحات وإذا اعتبرت...».

ص ٢ - س ١٨، قوله: «لأنها ليست نفس الكم...» لأن الكم نفس المقدار، و الحركة لا يعتبر فيها المقدار بل هي لا بشرط كما أن الجسم الطبيعي لا بشرط و بشرط كونه محدوداً و مقداراً يكون عين التعليمي فتأمل. هذا ما أفاده الحكيم المولى على النورى - ره - في تعلية على الأسفار كما في مخطوطة عندنا.

قوله: «وإن كان لها تقدّر» أى وإن كان للحركة تقدّر؛ وكذا قوله بعد سطر: «وإن عرض لها...» أى وإن عرض للحركة النسبة إلى المجل، أى بالنسبة إلى المجل.

ص ٢ - س ١٩، قوله: «أقول هذا الكلام كما يسرد...» أى دليل صاحب المطارحات على امتناع الحصر في الأربعة، يعنى أن كلام صاحب المطارحات أى إirاده كما يرد على الحصر الذى ذكره صاحب البصائر كذلك يرد ذلك الإيراد على الفلاسفة حيث إنهم لم يجعلوا الحركة مقولة أخرى.

ص ٢ - س ٢٠، قوله: «و الحل أن الحركة هي عبارة عن نحو وجود الشيء...»
اعلم أن جميع الحركات العرضية على مذاقه راجعة إلى الحركة الجوهرية، والحركة
الجوهرية إلى تجدد نفس وجود الطبيعة الجوهرية فالحركة نحو من الوجود لأنها شينيتها
الوجودية وإن لم يكن من ذاتيات شينية ماهيتها لأنها تجدد الشيء وتجدد الشيء معنى
اضافي اعتباري كما في المضاف وهذا معنى كون عروضها تحليلياً فلا يكون لتجدد الطبايع
المادية علة بل التجدد ذاتي لها والذاتي لا يعقل فلا يمكن أن يفرض وجود الطبيعة بخلاف
الإضافة فإن لها وجوداً غير وجود موضوعها ولو باعتبار كالأب مثلاً فإن وجود الأب
إذا لوحظ من حيث نفسه يكون وجود الإنسان و وجود الجوهر، وإذا فرض من حيث
إنه يكون منشأً للحركات التي تحصل منها النقطة يكون وجود الإضافة فلا يرد إن
الإضافة أيضاً غير مستقل الوجود فيكون نحواً من الوجود فلا يصح عدّها من المقولات،
و بالجملة لا يكون للحركة ما يحاذي بها لأنفس الوجود فالحركة عين الوجود بحسب
التحقق وإن كان مفهومها غير الوجود. هذه تعلية للحكيم الجلوة - ره - كما في نسخة
مخطوطة عندنا.

ص ٢ - س ٢٢، قوله: «والطبيعة التي تلحقها الجنسية...» أي تتصف بالجنسية
لا يجوز أن تكون خارجة عن ماهيات الأنواع أي لا بد أن تكون داخلية فيها.
ص ٢ - س ٢٣، قوله: «ثم قال فإذا...» أي ثم قال صاحب المطارحات فاذن
الأقرب إلخ. و قوله: «وهو الهيئة فهي...» ضمير هو راجع إلى غير جوهر، و ضمير
فهي راجع إلى الهيئة.

ص ٣ - س ٢٠، قوله: «و هذا معنى قولهم ان النسبة...» وذلك لأن تعقل الأين
يحتاج إلى تعقل المكان من غير عكس، وهذا بخلاف الإضافة إذ تعقل كل من الطرفين
يحتاج إلى تعقل الآخر. قوله: «وثالثها أنه...» أي ثالث المباحث الأربعة. قوله:
«والشيخ احتج على ذلك...» احتج على ذلك في الفصل الخامس من المقالة الثانية من الفن
الثاني من الجملة الأولى من منطق الشفاء - ط القاهرة - ج ١ - ص ٨٢ - في تعريف
حال عدد المقولات فراجع.

ص ٣ - س ٢٦، قوله: «وأما الفصول البسيطة فهي بالحقيقة...» قد تصدى المصنف - قدس سره - للتوجه إلى ذلك المطلب الأعلى والمرصد الأسنى أعنى أن الفصول البسيطة هي بالحقيقة عبارة عن الوجودات الخاصة للماهيات النوعية في عدة مواضع من هذا الكتاب الكريم العظيم، وغيره من سائر مصنفاته القيمة:

١- منها في الفصل الثالث من المنهج الثالث من المرحلة الأولى من هذا الكتاب (ج ١ - ص ٢٧٥ من هذا الطبع): «فإن قلت قد صرح الشيخ في إلهيات الشفاء وغيرها بأن فصول الجواهر لا يجب أن تكون جواهر بحسب ماهيتها...».

٢- و منها في أول المطلب الثاني من الفصل الثالث من المقالة الأولى من القسم الرابع من هذا المجلد في المقولات وأحوالها حيث يقول: «وأما المطلب الثاني فاعلم أن الفصول البسيطة مجهولة الأسمى إلا باللوازم، ولا يجوز أن يكون ماهية الفصل غير ماهية الجنس بل الفصول بالحقيقة هي وجودات مخصوصة يلزمها ماهية الجنس...».

٣- و منها في آخر الفصل السادس من الفن الرابع من هذا المجلد من الأسفار في المقولات وأحوالها، حيث قال: «تحصيل عرشي: قد سبق منا ما أفادنا الله بإلهامه وفاض على قلبي بتأييده في مباحث الماهية ما يتوز منه وينكشف أن الصور النوعية هي محض الوجودات الخاصة للجسمانيات، والوجود بما هو وجود ليس بجوهر ولا عرض...».

٤- ومنها ما قال في تعليقه على إلهيات الشفاء (تعليقاته على إلهيات الشفاء - ط امن الرحلى الحجرى - ص ٧٣): كلمة عرشية: إن الذى هدانا الله بنوره وأفاض على قلبنا بفضل هو أن الصور النوعية ليست بجواهر ولا بأعراض بل هي وجودات خاصة للجسمانيات النوعية والوجود ليس بجوهر في ذاته ولا عرض...».

تبصرة: يجب في المقام معرفة الجوهر والعرض على اصطلاح العرفان أيضاً، أي التميز بين الجوهر والعرض على اصطلاح الفيلسوف و بين الجوهر والعرض على اصطلاح العارف، وذلك لأن الصادر الأول يسمى على اصطلاح العرفان باسمى عديدة - وقد جمعت ثلاثمائة و ثلاثة عشر اسماً من أسمائه الكريمة من المصادر الروائية والعرفانية

وجعلتها كلمتين من كتابي «ألف كلمة و كلمة» وهما الكلمتان ٨٥ و ٢٢٨ منه، ومن تلك الأسماء الكريمة أن الصادر الأول يسمّى بالجوهر على اصطلاح العارف؛ و ماسواه من العقل الأول الى الهيولى الأولى على اصطلاح الفيلسوف، يسمّى بالعرض؛ و إن شئت فراجع في ذلك الفصل الرابع من فصول شرح العلامة القيصري على فصوص الحكم للشيخ الأكبر «في الجوهر والعرض على طريقة اهل الله...» بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه، والكلمة ٢٥٨ من كتابنا «ألف كلمة و كلمة»، والله سبحانه فتاح القلوب و مناح الغيوب.

ص ٣ - س ٣٥، قوله: «فإن الدعوى أن كل ما كانت له ماهية متحصلة...» قد تقدّم كلامه في ذلك في الفصل الثامن من المرحلة الرابعة في الماهية ولواحقها (ج ٢ - ص ٤٨ من هذا الطبع) حيث قال: «ولا يلزم من عدم كونها تحت مقولة الجوهر بالذات اندراجها تحت إحدى المقولات التسع العرضية حتى يلزم تقوم نوع جوهرى من العرض فان الماهيات البسيطة خارجاً و عقلاً ليست واقعة في ذاتها تحت شيء من الأجناس، ولا يقدح ذلك في حصر المقولات في العشر على ما أوضحه الشيخ في قاطيفورياس الشفاء فإن المراد من المحصر الأشياء فيها أن كل ماله من الأشياء حدّ نوعى فهو منحصر في هذه المقولات بالذات ولا يجب أن يكون لكل شيء حدّ وإلا يلزم الدور أو التسلسل، بل من الأشياء ما يتصور بنفسها لا بمحدّها كالوجود و كثير من الوجدانيات».

ص ٤ - س ٢، قوله: «وراهما عن كيفية...» أى رابع المباحث، حيث قال في اول المبحث من هذا القسم من الكتاب: «وفيها مقدمة وفنون... أما المقدمة ففى بيان عدد المقولات... و فيها مباحث اربعة الخ.

ص ٤ - س ٤، قوله: «بها يمكن معرفة ماهية الكم المطلق...» يعنى بالكم المطلق اعم من المتصل والمنفصل و اعلم أنه قد تقرر في المنطق أن البسيط لا يحدّ لأنه لا جنس له ولا فصل له و انما يعرف بالرسم أى يذكر في تعريفه من خواصّه و مختصّاته، والكم لما كان جنساً عالياً فلا يمكن تعريفه بالحدّ فتعريفه بالرسم أى تعريف بمختصّاته فشرع

بتعديد خواصّه.

ص ٤ - س ٧، قوله: «لابسبب الطبيعة الجسمية العامّة والخاصّة» أما المطلقة العامّة فلأنّها لا بشرط، وأما الخاصّة فلأنّه يلزم انحصار العروض بتلك الفرد المخصوص.

ص ٤ - س ٩، قوله: «ولا يوجب لحوقه للجسم تغييراً فيه...» انما قال في هذا القسم لا يوجب، و قال في الثاني ولا بدّ في هذا المعنى من حركة وانفعال؟ لأنّ المفروض في الأول توهم الاتراق و الانفكاك و في الثاني حدوثهما، فتبصّر.

ص ٤ - س ١١، قوله: «ولا يلزم من كون الشئ مهيناً للمادّة...» الشئ في العبارة بمعنى المقدار، والمصتف ناظر في المقام إلى الفصل التاسع من المقالة الثالثة من طبيعيات الشفاء (ط امن الرحلى المحجرى - ج ١ - ص ١٠٤) حيث قال: «ثم ليس إذا قلنا إن الصورة الكميّة تهىء المادّة للانقسام الذى يخصّ المادّة (أى القسمة الانفكاكيّة) وجب أن يكون ذلك الاستعداد للصورة فليس ما يفعل فعلاً يجب أن يكون في نفسه يفعل، ولا أيضاً يجب أن تكون تلك الصورة باقية مع خروج ماتيّه إلى الفعل فإنّ الحركة هى الّتى تقربّ الجسم من السكون الطبيعى وتهيئه له ولا تبقى مع ذلك...» فراجع.

ص ٤ - س ٢١، قوله: «إلاّ بالاشتراك الإسمى...» أى بمعنى أن قبول القسمة أعمّ من أن يكون بالفعل كما في الكم المنفصل، أو بالقوّة كما في الكم المتصل، وذلك لأنّ القبول في الكم المنفصل بمعنى الأئصاف الذى يجمع فعلية الانقسام، و في الكم المتصل بمعنى القوة والاستعداد لحصول الانقسام الذى ينافى فعلية الانقسام فتدبّر.

ص ٤ - س ٢٣، قوله: «فصل في الفرق...» أى في وجوه الفرق بين المقدار و الجسميّة. و قوله: «أربعة منها مبنية على نفى الجزء...» و هى الأربعة الأولى؛ فتقوله: «فالأول أن الجسم الواحد...» مبنى على نفى الجزء الذى لا يتجزى لأنّه لو ثبت الجزء كان ذلك التغير عائداً إلى اختلاف حال الأجزاء في تركيبها فتدبّر.

ص ٤ - س ٢٧، قوله: «و أن أمثال هذه الأشكال المختلفة لا مساواة لها بالحقيقة إلاّ بالقوّة...» وذلك لأنّ المساواة فرع الانطباق. ولا يمكن الانطباق بالفعل بين المستقيم والمستدير أصلاً وكلا منافي الانطباق بالفعل؛ وبعبارة أخرى أن المساواة بالفعل أنما

تحصل بالانطباق ولا ينطبق الكرة على المكعب؛ قال الفخر الرازي: المقدار إما أن يكون واجباً فيه أن يكون مساوياً للمقدّر وإما أن لا يكون واجباً، و محال أن تكون المساواة واجبة لأنه ربما كان اصغر مقداراً لما هو أكبر منه فإذن صحّ أن يكون مخالفاً لبعض ما يتقدّر به، وليست تلك المقدّرة بنفس الجسميّة التي يستحيل أن يخالف جسم فيها جسماً فتلك المقدّرة أنما بأمر زائد على الجسميّة.

ص ٤ - س ٢٨، قوله: «وهذا المسلك لا يحتاج إلى تعاقب المقادير...» كما في الشعمة المشكّلة بأشكال مختلفة يتوارد عليها الأبعاد الطولية والعرضيّة والعمية مع اثبات ذاتها في حدّ جسميتها فيدل على كون تلك المقادير زائدة كما اشير إليها آنفاً.

ص ٤ - س ٣١، قوله: «كما يظهر بأدنى تأمل» لأن المقادير المخصوصة أيضاً مشتركة في أصل المقدّرة ومختلفة في مقادير مخصوصة أخرى وهكذا.

ص ٤ - س ٣٣، قوله: «وستعلم وجه انحلاله» في قوله الآتي في هذا الفصل المعنون بالحكمة المشرقية حيث قال: «حكمة مشرقية: إن الذي أفاض الله علينا من بحر فضله...».

ص ٤ - س ٣٥، قوله: «والإيراد المذكور...» أي الإيراد المذكور عن صاحب حكمة الإشراق متوجه عليه ايضاً.

ص ٥ - س ٦، قوله: «بسبب غير الجسميّة» أي بسبب التناهي.

ص ٥ - س ٢٥، قوله: «وبهذا يعلم وجه اندفاع الإشكال...» أي الإشكال الوارد عن صاحب حكمة الاشراق على الوجه الثاني و الثالث جميعاً.

ص ٥ - س ٢٥، قوله: «فصل في تقسيم الكم الى المتصل والمنفصل...» هذا الفصل بتمامه منقول من الفصل الثالث من الفن الأول من المباحث المشرقية للفخر الرازي (ط حيدرآباد الدكن - ج ١ - ص ١٧٨).

ص ٥ - س ٢٦، قوله: «فنقول يطلق لفظ المتصل...» أقول ما أفاده في لفظ المتصل من الوجوه فهو ملخص ما أفاده المحقق الطوسي في شرحه على الفصل السادس من النمط الأول من اشارات الشيخ الرئيس. قوله: «والمنفصل يقابله في كلا المعنيين» المنفصل

مالا يمكن أن تفرض فيه أجزاء تتلاقى على الحدود المشتركة التي كانت بداية لجزء ونهاية لجزء آخر، ولا يكون قابلاً للاقسامات الغير المنتهية بالقوة لأن الاقسام في المنفصلات فعلية والقوة أنما كانت في الامتداد المتصل كما أن الحد المشترك أنما هو في الامتداد المتصل وليس في المنفصلين حد مشترك ضرورة أنه ليس للأربعة والستة اللتين هما جزءان للعشرة حد مشترك كالخطوط المفروضة في السطح أو النقاط المفروضة في الخط.

ص ٥ - س ٣٣، قوله: «والثخن لأنه حشو ما بين السطوح...» الثخن كالغيب اسم الحشو ما بين السطوح وللأمر الذي يقابله رقة القوام، وراجع في ذلك الفصل السادس من النمط الاول من اشارات الشيخ الرئيس و شرح المحقق الطوسي عليه.

ص ٥ - س ٣٥، قوله: «خلاف مأخذ امتداده» وهو الطول. وقوله: «وستعلم أنه مجرد تمثيل» أي هو مجرد تمثيل رياضي فلا يرد عليه أنه يلزم أن تكون النقطة جوهرية وهي باطلة؛ على أن النقطة نهاية الخط والخط نهاية السطح، والسطح نهاية الجسم و نهاية الشيء متأخرة وجوداً عن ذلك الشيء فكيف تكون علة لوجود الشيء؟!.

ص ٦ - س ١٣، قوله: «وأما الثقل والخفة...» أقول: كلامه في الثقل والخفة هو خلاصة ما أفاده الفخر الرازي في الفصل السابع من الفن الأول من المباحث المشرقية - ج ١ - ص ١٨٧ - ط حيدرآباد الدكن.

ص ٦ - س ٢٣، قوله: «فهذا المعنى...» يعني بهذا المعنى النسبة.

ص ٦ - س ٣٠، قوله: «و من عادة القوم أن يذكروا هاهنا معاني الطول...» قالوا الطول له خمسة معان: الأول الامتداد الواحد كيف كان، الثاني الامتداد الذي يفرض أولاً، الثالث أطول الامتدادين المحيطين بالسطح، الرابع البعد الآخذ من رأس الآدمي إلى قدمه، الخامس الامتداد الآخذ من مركز العالم إلى محيطه.

والعرض له معان أربعة: الأول المقدار الذي فيه بعدان، الثاني البعد الذي يفرض مقاطعاً لبعد آخر فرض أولاً، الثالث أقصر البعدين المحيطين بالسطح، الرابع البعد الآخذ من بين الحيوان إلى شماله.

والعمق أيضاً له معان أربعة: الأول الشخن الذى يحصره السطوح، الثانى البعد المقاطع للبعدين المفروضين أولاً، الثالث الثخن الذى يحصره السطوح بشرط الأخذ من الفوق إلى السفلى، الرابع الذى يحويه قدام الإنسان و خلفه؛ وإن شئت فراجع الفصل الخامس من الفن الأول من المباحث المشرقية للفخر الرازى فى الطول والعرض والعمق (ج ١ - ص ١٨٤ من ط حيدرآباد الدكن).

ص ٦ - س ٣٣، قوله: «فصل فى ما ليس بكم بالذات...» ناظر الى الفصل السادس من الفن الأول من المباحث المشرقية للفخر الرازى (ج ١ - ص ١٨٦ من ط حيدرآباد الدكن).

ص ٦ - س ٣٤، قوله: «مثل الأمور التى عددنا» كالمساواة والمفاوطة، وامثال ذلك.
ص ٧ - س ٧، قوله: «والثانى أن الذى تتفاوت فيه...» عبارة المباحث المشرقية للفخر هكذا: «أن الذى تتفاوت فيه القوى بحسب المدة ربما لا تتفاوت فيه بحسب الشدة وتختلف القوى فيه بالإبقاء الزمانى بحسب الشدة (هكذا، وكأن الصواب: بالإبقاء الزمانى بحسب المدة؛ وفى نسخة مخطوطة عتيقة من المباحث المشرقية موجودة فى مكتبتنا غير مذكورة كلمة «بحسب الشدة»).

ص ٧ - س ٢٠، قوله: «من شأنه أن يكون متصلاً...» أى من شأنه أن يكون متصلاً إما بحق نوعه أى الصورة النوعية كالعناصر، أو بحق جنسه أى الصورة الجسمية كالفلك.

ص ٧ - س ٢٥، قوله: «فصل فى أن الكم لا يقبل الاشتداد...» ناظر الى الفصل السابع من الفن الأول من المباحث المشرقية - (ط حيدرآباد الدكن - ج ١ - ص ١٩٠) فراجع.

ص ٧ - س ٢٧، قوله: «بحسب اختلاف الموضوع لهما...» أى بحسب اختلاف الموضوع للكم والكيف فى حد نفسه. وقوله: «ثم إن فضيلة شئ...» أى زيادة شئ على شئ آخر من نوعه الخ.

ص ٧ - س ٣٣، قوله: «قال الشيخ فى الشفاء...» عبارة الشيخ - رضوان الله عليه -

في آخر الفصل الثاني من المقالة الرابعة من الفن الثاني من قاطيقورياس منطق الشفاء هكذا: «فيجتمع من هذا كله أن لانتضاد في الكم، وكذلك ليس في طبيعته ضعف و اشتداد ولا تنقص ولا ازدياد، لست أعني بهذا أن كمية لا تكون أزيد من كمية وأتقص من كمية ولكن أعني أن كمية لا تكون أشد وأزيد في أنها كمية من أخرى مشاركة لها فلثلاثة أشد بثلاثية من ثلاثة، ولا أربعة من أربعة، ولا خطأ بأشد خطية أي أشد في أنه ذوبعد واحد من خطأ آخر وإن كان من حيث المعنى الاضافي ازيد منه أعني الطول الإضافي الخ.

بيان: قوله: «ليس في طبيعته...» أي ليس في طبيعته و ماهيته تضعف الخ. قوله: «لا تكون ازيد من كمية أو أتقص...» أي لا تكون أزيد من كمية أو أتقص من حيث الوجود، ولكن أعني أن كميته لا تكون أشد وأزيد في أنها كمية اي من حيث الماهية من أخرى تكون تلك الأخرى مشاركة لها، ولا خطأ أشد خطية أي أشد في أنه ذوبعد واحد من خطأ آخر وإن كان الخ.

ص ٨ - س ٣، قوله: «فإن الجوهر لا ضده...» سيأتي الفصل السادس من الفن الرابع في البحث عن احكام الجواهر وأقسامها الأولية في ذكر خواص الجواهر، منها أنه لا ضده الخ.

ص ٨ - س ٤، قوله: «فصل في تناهي الأبعاد...» يجب أن يعلم أولاً الفرق بين تناهي الأبعاد على اصطلاح الفيلسوف و بين عدم تناهي الأبعاد على اصطلاح العارف، وإنما الكلام في المقام في اثبات تناهي الأبعاد على اصطلاح الفيلسوف؛ والفرق بين الاصطلاحين أن البعد على اصطلاح الفيلسوف يختص بالعالم الجسماني فقط أي العالم الجسماني هل هو متناه أو غير متناه؟ فأقام الفلاسفة أدلة على تناهي أبعاده؛ وأما البعد على اصطلاح العرفان فهو النفس الإلهي أي الصادر الأول الذي هورق منشور لجميع الكلمات الوجودية و ما عليه من تلك الكلمات الوجودية فأقام العرفاء أدلة على عدم تناهي الأبعاد بهذا المعنى؛ قال العلامة القيصري في شرحه على القصص العيسوي من شرحه على فصوص الحكم للشيخ الاكبر (ط امن الحجري - ص ٣٣٥) ما هذا اللفظ:

«واعلم أن كل من علم هذه المباحث النفيسة النفسية ظهر له كون الخلاء محالاً كما هو مقرر عند الحكماء أيضاً إذ لو خلا النفس الرحاني عن الصورة لاندكت الجبال وانشقت السماء لتغلى الحق بارتفاع تلك الصورة المحجائية، وظهر له وجود الهيولى الكلّي و عروض الصور الروحانية والجسمانية عليه؛ وكون الصور السماوية قابلة للتبديل والتغير بتجليه وإظهارها صورة أخرى؛ وكون الأبعاد غير متناهية إذ النفس الإلهي غير متناه كما قال ألم ترأى ربك كيف مدّ الظلّ ولو شاء لجعله ساكناً أى منقطعاً لكنه ما شاء انقطاعه فما انقطع؛ وأن فوق الأطلس المسمى بالعرش الكريم أجسام نورية كالعرش المجيد وكرسيه والعرش العظيم كما صرّح في الفتوحات به؛ ومنتهاها من هذا الطرف فلك الثوابت و من الطرف الآخر هو الوجود البحت الحق والنور المطلق فسبحان ربك ربّ العزة عما يصفون و تعالى الله عما يقول الظالمون المحجوبون علواً كبيراً».

وجملة الأمر أن البعد في اصطلاح العرفان هو ماسوى الله سبحانه وهذا البعد غير متناه، والفيلسوف الإلهي يوافق أيضاً في كون ماسوى الله غير متناه كما قال عزّ من قائل «قل كلّ يعمل على شاكلته» فكما أنه سبحانه غير متناه فكذلك آياته غير متناهية، ولكن البعد على اصطلاح الفيلسوف هو العالم الجسماني وهو قائل بأنه متناه، وأقام الفلاسفة على ذلك أدلة؛ والحق في ذلك ما حرّرناه في تعليقه على أول الفصل الثالث من المقصد الثاني من «كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد» (ط ٧ - ص ٢٥٥). كما يلي: «أقول: أماتناهي الأبعاد الجزئية أى الأجسام الجزئية فهو قريب من الأوليات كتناهى كرة الأرض وغيرها من العناصر والكواكب؛ وأما تناهى الأبعاد بمعنى أن العالم الجسماني ينتهى في جميع الجهات إلى محدّب هو محدّد الجهات وبعده لا خلاء ولا ملاء فدون اثباته خسرط القتا؛ والأدلة التي ذكرناها كلها مدخولة؛ وتلك الأدلة هي البرهان السلّمى، والبرهان الثرى، و برهان التطبيق، والبرهان الذى أقامه السيّد السمرقندى، والبرهان اللام الفسى، والذى أقامه صاحب التلويحات، وبرهان التخليص، وبرهان المسامنة. وقد حرّرتها وبيّنت وجوه عدم تماميتها في المدعى في كتابنا الموسوم بالف نكتة و

نکته فاطلها من النکته الثالثة والثمانين والستمائة منه».

وأقول: تلك النکته المشار إليها في التعليقة هي رسالة لنا في موضوع تناهی الأبعاد، وكتابنا «الف نکته ونکته» وإن كان قد طبع عدة مرّات ولكنّي أرى نقل هذه النکته العليا في المقام صواباً تسهيلاً لعمل الطالب المحقّق في معرفة أدلّة تناهی الأبعاد، وهي مايلي:

«نکته ٦٨٣: شیخ رئیس در فصل هشتم مقاله سوم طبیعیات شفاء (ط ١-ج ١ ص ٩٩) گوید: «إِنَّه من المستحيل أن يكون مقدار أو عدد في معدودات لها ترتيب في الطبع أو في الوضع حاصلاً موجوداً بالفعل غير ذي نهاية...».

بدان که در تناهی ابعاد براهین متعدّد إقامة کرده اند، صاحب اسفار در فصل هشتم فنّ اول جواهر و اعراض آن گوید: «فصل فی اثبات تناهی الأبعاد و علیه براهین کثیرة نذكر منها ثلاثة: الأول وهو المعول علیه...؛ این برهان که معول علیه به نظر آن جناب است برهان مسامته است، و برهان دوم از آن ثلاثة برهان سلمی است، و برهان سوم برهان تطبیق است، و گفتار او در این باب گفتار فخر رازی در مباحث مشرقیه است (ط حیدرآباد دکن هند - ج ١- ص ١٩٢).

برهان سلمی را به اختصار گذرانده است و فرمود: وقد شرحناه وما یرد علیه وما یمكن الذبّ عنه فی شرح الهدایة.

براهین تناهی ابعاد تا بدان حدّ که در کتب فن دست یافته ایم عبارت اند از: برهان سلمی، و برهان ترسی، و برهان مسامته که همان برهان موازات است، و برهان تخلیص، و برهان تطبیق، و برهانی که شیخ بهائی در کشکول (ط نجم الدولة، ص ٣٥١) از سید سمرقندی نقل کرده است، و برهان لام الفی که از خود آن جناب اعنی شیخ بهائی است و در کشکول (ط یاد شده، ص ٢٦٩) نقل فرموده است، و برهانی که شیخ اشراق در تلویحات إقامة کرده است و آن را برهان عرشی خوانده است.

برهان ترسی مستنبط از برهان سلمی است و هاتوآمان یرتضعان من ندی واحدة.

و برهان تخلیص عکس برهان مسامته است، و خواجه طوسی در تجرید دو برهان
 اقامه کرده است که اولی برهان تطبیق است، و دومی بازمال آن به سلمی و ترسی
 است.

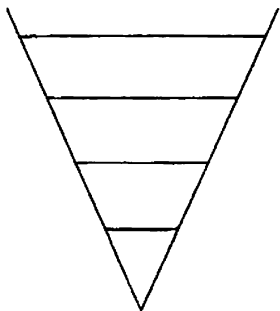
برهان سلمی و برهان تطبیق مبتنی بر قضایا و قواعد هندسی نیستند بخلاف
 براهین دیگر یادشده لذا برهان سلمی را شیخ در فصل یازدهم نمط اول اشارات
 در اثبات تناهی ابعاد آورده است و در آن حُسن صنعت بکار برده است که بطور
 طبیعی بدون اِعمال هیچگونه اصطلاحات علمی از هندسی و جز آن در کمال
 احکام و اِنتقان تقریر فرموده است؛ و در حقیقت نقضی را که در زیر یونانیان در
 بیان برهان سلمی وجود داشته است تکمیل کرده است.

الف - برهان سلمی: در کتب یونانیان برهان تناهی ابعاد بدین صورت است که
 فرض شود از یک نقطه دو ضلع مثلث تا بی نهایت امتداد یابد مدّعی بر آن اثبات
 گردد که در صورت امتداد بی نهایت دو ضلع مثلث، لازم آید بُعد غیرمتناهی بین
 حاصرین که دو ضلع مثلث اند محصور گردد.

براین فرضیه ایراد شده است که هر کم متصل قابل انقسام غیرمتناهی بالقوه
 است، پس هرگاه مقدار معینی مثلاً یک متر به اجزای غیرمتناهی آن تجزیه و تقسیم
 گردد، و انقراج دو ضلع مثلث مفروض یعنی بُعد بین آن دو به اجزای غیرمتناهی
 یک متر مفروض ازدیاد یابد، دراین صورت بُعد غیرمتناهی محصور بین حاصرین
 نگردیده است هرچند امتداد دو ضلع مثلث غیرمتناهی است و بعدی هم که در
 میان آن دو قرار گرفته است به اجزای غیرمتناهی است و حال این که مجموع آن به
 یک متر نمی رسد زیرا که یک متر قابل انقسام غیرمتناهی است و تقسیم و اقسام
 غیرمتناهی آن به فعلیت نمی رسند، و به فرض همه اقسام آن بین ضلعین قرار گیرند
 مجموع آنها یک متر است که آن تزايد ابعاد بین ضلعین علی سبیل تناقص ابعاد
 منقسمه یک متر مفروض است و خلاصه تزايد علی سبیل تناقص است.

این برهان ناتمام در کتب علمای اسلام با شرایطی خاص تمام و به نام برهان

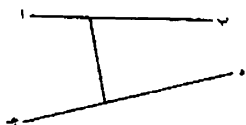
سَلَمی نامیده شده است و در فصل هشتم از مقاله سوم طبیعیات شفاء (ج ۱ - ص ۱۰۱ ط ۱ رحلی) و در شرح فخررازی و خواجه طوسی بر اشارات شیخ به اتم وجه بیان شده است؛ و در تقریر آنان تزايد ابعاد علی سبیل تزايد است که مقدار واحدی را مثلاً یک ذراع و یا یک متر را یک ثابت قرار می دهیم، و متعاقباً بین آن دو ضلع هریک از زیادات بعدی زیادات قبلی را حافل است، و همچنین زیادات الی غیرنهایه به مقدار آن واحد ثابت بین ضلعین افزوده شود تا بعد متزاید بین دو ضلع مشتمل بر زیادات غیرمتناهی شود تا امتناع لازم آید اعنی بعد غیرمتناهی محصور بین حاصرین لازم آید.



در این برهان کأن دو ضلع مذکور دو بازوی نردبان و هریک از زیادات متعاقب به مقدار واحد ثابت پله های آنند که بدین جهت سَلَمی نامیده شده است بدین صورت:

تبصره: ایراد و اعتراض مذکور بر برهان تناهی ابعاد بدان نحو که در صحف پیشینیان و یونانیان تقریر شده است. شبیه ایراد بر اصل اقلیدس است و لکن به نحو تعاکس؛ و به عبارت دیگر برهان تناهی ابعاد به تقریر قداماء با اصل اقلیدس در اعتراض مذکور مشارک و متعاکس اند.

اصل اقلیدس که مصادره معروف اقلیدس درباره خطوط غیرمتوازی است،



اقلیدس در مقدمه اصول که در حدود است گوید: هر دو خط مستقیم که خط مستقیم دیگر بر آنها واقع شده است یعنی با آن دو تقاطع کرده است، و دو زاویه داخله یعنی مجموع

آن دو در یکی از دو جهت تقاطع خط مستقیم با آن دو خط، از دو قائمه کمتر باشد، آن دو خط اگر در همان جهت امتداد یابند باهم تلاقی خواهند کرد، مثل دو خط - ا ب -، ج د - در جهت - ب، د -.

خواجه طوسی در تحریر اصول اقلیدس پس از نقل اصل مذکور - اعی اصل اقلیدس - گوید: این قضیه نه از علوم متعارفه است، و نه از علوم که در غیر علم هندسه معلوم می گردد، پس سزاوار این بود که اصل مذکور در مسائل کتاب ترتیب داده شود.

غرض خواجه این است که این قضیه ضروری و بدیهی نیست که در اثبات آن نیاز به برهان نباشد؛ و نیز از مطالبی نیست که در غیر علم هندسه میئن شود و در هندسه به عنوان اصول موضوعه تلقی گردد، پس حق این بود که اقلیدس آن را در مسائل کتاب آورده بود و در جایی مناسب آن را ترتیب می داد نه در مقدمه کتاب به عنوان اصل موضوع که یکی از اصول موضوعه باشد؛ اشتباه این قضیه به اصل اقلیدس، اصل به این معنی است که گفته آمد.

اعتراض بر اصل اقلیدس این است که آن دو خط مفروض در عین حال که متوازی نیستند، در این حکم با دو خط متوازی شریک باشند که از همان جهت - ب د - بی نهایت امتداد بیابند و با هم تلاقی نکنند.

و متشاکر و متعکس بودن برهان یادشده با این اصل در اعتراض مذکور بدین بیان است که در برهان مذکور دو خط متقاطع از نقطه تقاطع تا بی نهایت امتداد بیابند و بعد غیرمتناهی در میان دو ضلع قرار نگیرد؛ چون هر مقداری یعنی کم متصل قابل انقسام غیرمتناهی است لذا ممکن است مقداری متناهی به اقسام غیرمتناهی تقسیم گردد و به فراخور این اقسام آن دو ضلع جسته جسته تا بی نهایت انفرج یابد و بعد غیرمتناهی محصور بین حاصرین (دو ضلع مذکور) نگردد، یعنی اصلاً بعد غیرمتناهی تحقق نمی یابد هر چند اجزاء و ابعاد غیرمتناهی یک مقدار متناهی در بین آن دو قرار گرفته است و به تزیید آن اجزاء، ابعاد نیز متزیید بلکه

غیرمتناهی است فتبصر؛ به عکس این فرض آن دو خط مفروض اصل اقلیدس در جهت - ب د - بسته بسته با یکدیگر نزدیک بشوند و به همین نحو نیز تا بی نهایت امتداد بیابند و با هم تلاقی نکنند.

دانشمندانی قبل از اسلام و بعد از اسلام در پیرامون این اصل اقلیدس رساله‌ها نوشته‌اند، از آن جمله ابن هیثم و خیامی (خیام معروف) و خواجه طوسی، و تلاقی دو خط مفروض را در جهت مذکور اثبات کرده‌اند؛ علاوه این که خواجه در ضمن مسائل کتاب در شکل بیست و هشتم مقاله نخستین تلاقی آن دو را پس از تمهید هفت قضیه هندسی اثبات کرده است.

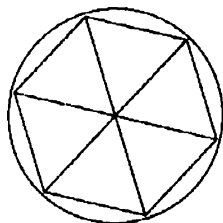
رساله‌ای که خواجه در برهان اصل مذکور نوشت به نام «شافیه» است، در آن رساله به ابن هیثم و خیام اعتراضاتی دارد و رساله آنان را در اثبات اصل اقلیدس شافی نمی‌داند چنان که خود گوید: «ولم أظفر فی ما وقع إلی بیان شاف، ولم أعر فی ما رأیت من کلامهم علی برهان کاف» لذا رساله‌اش را «شافیه» نامیده است.

تبصره: خواجه طوسی در شرح اشارات تقریر و شرح برهان سلمی را از شرح فخر رازی بر آن نقل کرده است و در آخر سبب آن را چنین گفته است: وانما اقتصنا کلام الفاضل الشارح لانه بذل المجهود فيه (شرح فصل یازدهم غلط اول). از این گفتار و کار خواجه، استشمام عدم ارتضاء او به برهان سلمی و تناهی ابعاد می‌شود از این جهت که کسی چیزی را دوست ندارد و مرضی او نیست نمی‌خواهد حرفش را بزنند، و اگر ناچار باید حرفش به میان آید، دیگری بگوید، فتأمل.

ب - برهان ترسی: اما برهان ترسی، چنان که گفته‌ایم از برهان سلمی استنباط شده است که در حقیقت ترسی همان سلمی است و مال هر دو یکی است جز این که در نحوه اقامه دلیل، فی الجمله از یکدیگر متمایزاند. سلم نردبان است و ترس سپر، وجه تسمیه آن به سلمی روشن شده است؛ و دومی را از این روی ترسی گفته‌اند که چون به ظاهر هیأت آسمان مانند سپری مدور و محدب می‌نماید، چنان که به این لحاظ که مانند آس است آسمان نامیده‌اند؛ برهان را چنین تقریر

کرده‌اند:

جسم مستطیری مانند تُرس به شش قسم مساوی تقسیم گردد، و چون سه خط مستقیم که در مرکز یکدیگر را قطع کنند به نحوی اخراج و ترسیم گردند که وتر هریک از قوس‌های ششگانه در میان هر دو نصف آن سه خط قرار گیرند، شش مثلث مساوی الاضلاع و مساوی با هم به وقوع پیوندند، و هریک از زوایای مثلث دوثلث قائمه یعنی شصت درجه خواهد بود، و به این تقسیم عالم جسمانی به شش قسم مساوی تقسیم می‌گردد. پس هرگاه



دو ضلع هریک از مثلثها که رأس آنها مرکز ترس باشد به غیرنهایت اخراج گردد، انفراج و بُعد بین آن دو نیز غیرمتناهی خواهد بود و حال این که مقدار آن بُعد و انفراج، وتری است که قاعده مثلث و محصور بین حاصرین أعنی دو ضلع مثلث است.

در هریک از این مثلث‌ها چند مسئله هندسی به کار برده شده است:

۱- هر قوسی به اصطلاح هندسی مقدر زاویه مرکزی خود است چه در واژه فرهنگی ریاضی قدماء، کم متصل به تقدیر و مقدر تعبیر می‌شود؛ و کم منفصل به عدد و عاد.

۲- دو زاویه بر قاعده مثلث مساوی الساقین مساوی هم‌اند که به شکل پنجم مقاله اولی اصول اقلیدس مبرهن شده است. و آن شکل ملقب به مأمونی است که منسوب به مأمون عباسی است زیرا که مردی ریاضی‌دوست بود و برای ترغیب به ریاضیات دستور داد که این شکل را بر آستین قبای او نقش کنند.

۳- چون مثلث مستوی زوایای ثلاث آن معادل دو قائمه است، و زاویه مرکزی در فرض مذکور دوثلث قائمه است و دو ساق آن هریک نصف قطر است، پس هریک از دو زاویه بر وتر قوس که قاعده مثلث است دو ثلث قائمه خواهد بود.

برهان ترسی در اسفار مذکور نیست و در شرح هدایه بدان اشاره فرمود و لکن متعرض بیان آن نشده است. شیخ بهائی آن را در کشکول (ط نجم الدوله - ص ۳۲۳) بدین عبارت عنوان کرده است:

«البرهان الترسی: فرض جسماً مستديراً كالترس و تقسمه بثلاثة خطوط متقاطعة على المركز إلى ستة أقسام متساوية فكل من الزوايا الست الواقعة حول المركز ثلثا قائمة، والانفراج بين ضلعي كل بقدر امتداده إذ لو وصل بين طرفيها بمستقيم لصار مثلاً متساوي الأضلاع لأن زوايا كل مثلث كقائمتين، والساقان متساويان فالزوايا متساوية فالأضلاع كذلك فلو امتد الضلعان إلى غير النهاية لكان الانفراج كذلك مع أنه محصور بين حاصرين». انتهى.

و ابن کمونه در شرح تلویحات از شیخ اشراق بدین عبارت نقل کرده است: «وقد بين ذلك (يعني قديين الشيخ الإشراقي استحالة كون البعد غير متناه) في بعض كسبه ببيان لطيف و هو أن يقسم جسم ذو استدارة كالترس ستة أقسام مثلاً هكذا: (الشكل الترسي المذكور)، ثم تخرج الخطوط القاسمة له من جوانبه إلى غير النهاية فتقسم سعة العالم لامحالة إلى ستة أقسام فإما أن يكون ما بين كل خطين منها متاهياً أو غير متناه، فإن كان متاهياً فمجموع الستة متناه، وإن كان غير متناه كان ما لا يتناهى محصوراً بين حاصرين».

ظاهر گفتار ابن کمونه مشعر است که استنباط برهان ترسی از خود شیخ اشراق باشد.

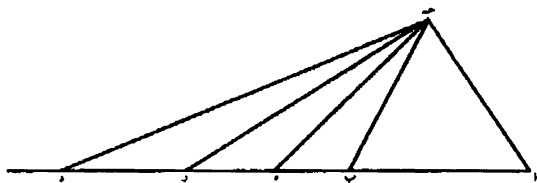
برهان دوم که خواجه طوسی در «تجريد الاعتقاد» آورده است آن هم در حقیقت برهان ترسی و سلمی است؛ عبارتش این است: «وتشترك الأجسام في وجوب التناهي... ولحفظ النسبة بين ضلعي الزاوية وما اشتغلا عليه مع وجوب اتصاف الثاني به». (اول فصل ثالث از مقصد ثانی در جواهر و اعراض - ط ۷ - ص ۲۵۶ بتصحیح و تحقیق و تعلیق نگارنده).

جناب استاد مآلم عصر علامه حاج میرزا ابوالحسن شعرانی - قدس سره

الشریف» در شرح آن فرموده است: «دلیل دوم بر این که بعد غیر متناهی محال است آن که میان دو ضلع زاویه و وتر آن که دو ضلع آن را دربردارد نسبت محفوظ است و وتر زاویه متناهی است پس باید دو ضلع آن هم متناهی باشند، و این برهان را برهان سلمی گویند.» (ط ۱، ص ۲۱۵)

تبصره: شیخ بهائی عبارت خواجه را در کشکول (ط نجم الدولة - ص ۳۰۱) نقل کرده است، و اعتراضی از شارح جدید را بر آن حکایت فرموده است، و سپس در ردّ اعتراضش بیانی دارد، طالب بدان رجوع کند، و عبارت خواجه که فرمود: «مع وجوب انصاف الثانی» در طبع مذکور کشکول، انصاف به الصاق تحریف شده است.

ج - برهان سید سمرقندی: اما برهانی که شیخ بهائی از سید سمرقندی در کشکول نقل کرده است، این است:



«برهان للسید السمرقندی علی امتناع اللاتناهی فی جهة: نخرج من نقطة - ۱ - خط - ۱ - الفیر المتناهی، ونفصل منه خط - ۲ - ، ونرسم علیه مثلث - ۳ - ا ب ح - ۴ - المتساوی الأضلاع، ونصل بین - ۵ - وکل من النقاط الفیر المتناهیة المفروضة فی خط - ۶ - الفیر المتناهی بخط، فکل من تلك الخطوط وتر منفرجة، وهی زوايا - ۷ - ح ب ه - ۸ - ح ه ر - ۹ - ، فح د - ۱۰ - أعظم من - ۱۱ - ب ر - ۱۲ - ، و - ۱۳ - ح ه - ۱۴ - أعظم من - ۱۵ - ب ه - ۱۶ - ، إذ وتر المنفرجة أعظم من وتر الحادة، فلو ذهب - ۱۷ - ب د - ۱۸ - إلى غیر النهایة کان الانقراج بین خط - ۱۹ - ح د - ۲۰ - ، والخط الفیر المتناهی أطول من غیره المتناهی مع أنه محصور بین

حاصرین؛ هذا آخر كلامه».

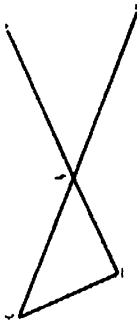
عبارت برهان در کشکول یادشده با کمک نسخه‌ای خطی از آن که در تملک راقم است تصحیح و تحریر شده است؛ کشکول چاپ مرحوم میرزا عبدالغفار نجم‌الدوله را اغلاط بسیار است، و دوره آن احتیاج به تصحیح کامل دارد.

مرحوم شیخ پس از نقل برهان سید افاده فرموده است که:

و اعترض عليه بعض الأعلام بأنه لا حاجة الى رسم المثلث بل يكفي اخراج عمود من نقطة - ا - إلى - ب - ح - ونسوق البرهان؛ پس از نقل این اعتراض، در جواب آن گفت:

ولكاتب الأحرف في هذا الاعتراض نظر اذا لسيد المذكور من اهل الهندسة، وقد تهرّر أن كل مطلب يمكن اثباته بشكل سابق لا يجوز التعويل على اثباته بالشكل اللاحق، و رسم المثلث المتساوي الأضلاع هو الشكل الأول من المقالة الأولى وهي من أجلى مسائل الهندسة، وأما إخراج العمود فموقوف على أشكال كثيرة و رسم المثلث المتساوي الأضلاع واحد منها فهذا هو الباعث على التعويل على رسم المثلث، و صاحب الاعتراض لما لم يكن مطلعاً على حقيقة الحال قال ما قال».

(کشکول - ط نجم‌الدوله - ص ۳۵۱).



د - أما برهان لام الفی که از شیخ بهائی است در اوایل دفتر سوم کشکول - ص ۲۶۹ ط نجم‌الدوله - فرموده است:

«برهان علی امتناع اللاتنامی لکاتب الأحرف و سمیته اللام الفی: لو أمکن عدم تناهی الأبعاد لفرضنا مثلث - ا - ب - ح - القائم زاویه - ا -، وأخرجنا ضلعی - ا - ح -، ب - ح - المتقاطعين علی - ح -، إلى غیر النهایة فی جهتی - د - و - ه -، وفرضنا تحریک خط - د - ح - ب - علی خط - ا - ح -، إلى

غیر النهایة، ولا شک أن زاویه - ب - الحادة تعظم بذلك أننا فأنما فيحصل فيها زيادات غير متناهية بالفعل وهي مع ذلك اصغر من الزاوية القائمة إذ لا يمكن أن يساويها لأن

زوايا المثلث تساوی قائمتین فتأمل.

این بود برهان لام الفی آن جناب - رضوان الله تعالی علیه - که با کمک نسخه خطی کشکول یادشده عبارت و شکل صحیح آن را نقل کرده ایم. و وجه تسمیه آن به لام الفی ظاهر است که شکل مفروض به صورت لام الف لا است «لا» پس چگونه با این برهان فرمود:

بر کف نهاده بجز بادت برهان تناهی ابعاد

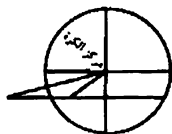
آن که در آخر فرمود فتأمل، مشعر به تمریض برهان است، و حقاً هم برهان ناتمام است، زیرا امتداد غیرمتناهی هریک از - ح - د - و - ح - ه - که امتداد همان دو خط - اه - و - ب د - است، چه لزومی دارد که بعد بین آن دو غیرمتناهی باشد، و دو زاویه - ب ح - متقابل به رأس هریک حاده و مقدار متصل است و قابل انقسام غیرمتناهی بالقوة است و درعین حال از اصل مقدار خود تجاوز نکند یعنی هرچند درجه باشد در همان حده قابل انقسام غیرمتناهی بالقوة است. و زاویه - ب - در صورت تساوی دو ساق مثلث مساوی با - ح - است به شکل مامونی که شکل پنجم مقاله اولی اصول اقلیدس است. و در صورت عدم تساوی باز حکم زاویه - ب - و زاویه - ح - در امر مذکور یکی است. پس این برهان همان لام الفی است که لا است یعنی نه، که برهان نیست هرچند براهین دیگر اثبات تناهی ابعاد هم یک یک آن ها در نظر راقم لام الفی است، جز این که در این برهان خاصه اسم و حکم واقعی آن از زبان مبارک جناب شیخ جاری شده است.

۵ - اما برهان مسامته که آن را برهان موازات نیز گویند بیانش این است که خواجه طوسی در آخر فصل یازدهم نمط اول شرح اشارات شیخ تقریر فرموده است که شیخ در متن راجع به استحالة غیرمتناهی بودن ابعاد گفت: «وقد تستبان استحالة ذلك أيضاً من وجوه أخرى يستعان فيها بالحركة أوالاستعانة». کلمه ایضاً ناظر به برهان سلمی است که آن را بیان کرده است، و خواجه در شرح گوید:

«الوجه الذي يستعان بالحركة هو المبنى على فرض كرة يخرج من مركزها قطر

مواز الخط غير متناه يجب أن يسامته بعد الموازاة الحركة الكرة فيلزم أن يوجد في الخط أول نقطة يسامتها القطر ويستحيل أن يوجد لوجود نقطة يسامتها قبل كل نقطة فيلزم الخلف.

و - اما برهان تخليص، عكس برهان مسامته است، شيخ اشراق در تلويحات و ابن كمونه در شرح تلويحات آن را آورده اند، و شيخ بهائي آن را در اوایل مجلد سوم كشكول (ط نجم الدوله - ص ٢٥٢) به تلخيص نقل کرده است: «برهان التخليص آورده ابن كمونه في شرح التلويحات، نفرض خطين غير متناهيين متقاطعين قد خرج أحدهما من مركز كرة فاذا فرض تحرك الكرة بحيث يخرج القطر من المقاطعة الى الموازاة فلا بد أن يتخلص عن الخط الآخر و هو أنما يكون عند نقطة ينتهي بها الخط مع كونه غير متناه؛ انتهى».



ز - اما برهان تطبيق: بعضی در تقرير آن یک خط غير متناهی را تقطیع کرده است چنان که خواجه در شرح اشارات؛ و بعضی در بیان آن دو خط غير متناهی فرض کرده است چنان که حلّی در شرح تجرید خواجه؛ و بعضی همان یک خط را قبل از تقطیع و بعد از تقطیع، دو خط فرض کرده است چنان که شيخ اشراق در تلويحات و ابن كمونه در شرح آن.

خواجه طوسی در بیان همان عبارت مذکور شيخ در اشارات که گفت: «يستعان فيها بالحركة أولا يستعان» گوید: «والوجه الذي لا يستعان فيه بالحركة هو المبنى على تطبيق خط غير متناه من إحدى جهتيه دون الأخرى على ما يبقى منه بعد أن يفصل من الجهة التي يتناهي فيها قدر مامنه، و بيان امتناع تساويها لامتناع كون الجزء مساوياً للكل، و امتناع السعوات في الجهة التي تنهاها فيها لفرض التطبيق فيلزم الخلف من وجوب تناهيها في الجهة التي كانا غير متناهيين فيها».

در كشف المراد گوید: برهان التطبيق و تقريره أن الأبعاد لو كانت غير متناهية لأمكننا أن نفرض خطين غير متناهيين مبدأهما واحد، ثم نفصل من أحدهما قطعة

ثم نطبق أحد الخططين على الآخر بأن نجعل أول أحدهما مقابلاً لأول الآخر، وثاني الأول مقابلاً لثاني الثالث، والثالث للثالث، وهكذا إلى ما لا يتناهي؛ فإن استمرراً كذلك كان الناقص مثل الزائد وهو محال بالضرورة، وإن انقطع الناقص انقطع الزائد لأن الزائد أنما زاد بمقدار متناه هو القدر المقطوع والزائد على المتناهي بمقدار متناه يكون متناهياً فالخطان متناهيان وهو المطلوب.

و ابن کمونه در شرح تلویحات، بعد از فرض تقطیع مقدار ذراعی از خط غیر متناهی گوید: «فیحصل فی الذهن خطان أحدهما زائد على الآخر بذراع» آنگاه قریب به همان تقریر کشف المراد آن دو را با هم تطبیق می کند و برهان را ادامه می دهد، و بعضی از فوائد در اثباتی برهان آورده است که نقل آن ها را لازم ندانسته ایم.

ح - اما برهانی که شیخ اشراق در تلویحات اقامه کرده است و آن را برهان عرشی خوانده است این که: «برهان عرشی: هو أن الأجسام والأبعاد لو كانت غیر متناهية لكانت فیها حیثیات غیر متناهية و نقط غیر متناهية، و کل حیث فی غیر المتناهی بین و بین کل واحد من الحیثیات الأخری إما أن یتناهی أو لا یتناهی فإن تناهی ما بین کل واحد من الحیثیات أی واحد کان مع أی واحد فلیس فیہ عددان من الحیثیات المستغرقة لعديم النهاية قربت أوبعدت اشتملت على أجزائها، أو ما اشتملت إلا و بینها متناه فالکل متناه وإن کان بین حیثیة و حیثیة لا تتناهی انحصر عديم النهاية بین الطرفين الحاصرين هذا محال».

این برهان عرشی وی برهان چهارم او بر تناهی ابعاد است و ابن کمونه در شرحش گوید: «و اما البرهان الرابع فیحتاج إلى حدس. و قوله: «فان تناهی الخ» قدیتوهم من هذا أنه حکم على الكل بما حکم به على کل واحد كما یقال إن کل واحد واحد متناه فیکون الكل متناهی و هو غیر لازم و لیس کذا فإنا لوقلنا: إن کل ما بین کل حیثیة و حیثیة دون الفرسخ فالکل دون الفرسخ لما کان ذلك لازماً، و اما إذا قلنا ما بین أی واحد کان من الحیثیات و أی واحد کان منها هو دون الفرسخ فالکل

دون الفرسخ کان ذلک لازماً لامحالة فکلنا ماعرفته، انتهى».

غرض این کمونه در اعتراضش فرق بین کل مجموعی و کل افرادی است که کلام ماتن بر وجه اول است نه ثانی، و از وجه اول تناهی کل لازم نمی آید بخلاف ثانی.

بیان: بحث از تناهی و عدم آن در طبیعیات چون دخیل در طبیعیات است چنان که شیخ در فصل اول مقاله هشتم الهیات شفاء (ط ۱ - ج ۲ - ص ۲۱۴) نصّ دارد فراجع. و بدان که غرض این بزرگان از تناهی ابعاد این است که مجموع عالم جسم و جسمانی - در اصطلاح فلسفه - متناهی است، و به عبارت دیگر جهان ماده پایان می یابد؛ و کلمه «بعد» را در این مقام به فارسی تعبیر به کشش می کنیم، یعنی گفتار در پایان داشتن کشش است.

کلمه ابعاد به صیغه جمع ناظر به همه جهات عالم جسمانی است یعنی مثلاً از هر نقطه زمین به خط و سیر مستقیم به جهتی رهسپار شویم آن خط و سیر نفاد می یابد و پایان دارد که جهان طبیعت تمام می شود و دیگر ملاتی نیست چنان که خلاء هم نیست، که وقتی از قائلان به تناهی ابعاد سؤال شود بعد از نفاد عالم جسمانی و پایان یافتن بعد، چیست؟ در جواب گویند: لاملاء ولا خلاء؛ اما لا ملاء برای این که براهین تناهی ابعاد گویند ملاء که همان امتداد و بعد جسمانی است تمام شده است و پایان یافته است؛ و اما لا خلاء برای این که براهین امتناع خلاء بدان حاکم و ناطق اند، لذا گویند بعد از عالم جسمانی لا ملاء ولا خلاء.

تقریری که ابن کمونه در تصویر برهان ترسی در شرح تلویحات از شیخ اشراق نقل کرده است که فتقسم سعة العالم الى ستة اقسام - الى قوله: فمجموع الستة متناه، ناظر به متناهی بودن مجموع عالم جسمانی از هر جهت است که خلاصه ابعاد جهات متناهی است.

غرض از تناهی ابعاد به نظر قوم این نیست که هستی یا جهان هستی متناهی است زیرا بعد اختصاص به عالم جسم و جسمانی دارد بلکه هر کجا بعد است

متناهی است چه ابعاد اجزای عالم جسمانی و چه کل و مجموع آن.

فخر رازی در مباحث مشرقیه (ط حیدرآباد دکن - ج ۱ - ص ۱۹۲)، و به وزان او صاحب اسفار در اسفار (ط ۱ رحلی - ج ۲ - ص ۳۳۶) در صورت تناهی بعد سؤال و جواب چندی عنوان کرده‌اند که عدم تعرض بدان‌ها را اولی دانسته‌ایم، طالب بدانجا رجوع کند.

در صحف کریمه عارفان اصلاً بحث از تناهی ابعاد (به معنی بعد طبیعی) عنوان نشده است و تقوّه بدان نکرده‌اند، و چه خوب کرده‌اند. مثلاً در این چهار کتاب درسی عرفانی که به ترتیب: تمهید القواعد، و مطلع خصوص الکلم فی معانی فصوص الحکم معروف به شرح فصوص الحکم قیصری است، و مصباح الأنس، و فتوحات مکیه‌اند حرفی از تناهی ابعاد (به معنی بعد طبیعی) نیست چه موضوع مباحث و مسائل کتب و رسائل آنان حق سبحانه است که وجود مطلق صمد است نه حق منزّهی که تزیه هین تشبیه است و مثلاً بدان رفته‌اند، فافهم و تدبّر. سخن در روش صاحب اسفار است که در تناهی ابعاد به مسیر قوم (یعنی مثلاً) مشی کرده است با این که موضوع حکمت متعالیه همان موضوع صحف عرفانیه است جز این که عارف به وحدت شخصیه حقّه حقیقیّه ذات مظاهر قائل است، و آن جناب به وحدت حقّه حقیقیّه ذات مراتب، فتبصر.

کیف کان از قائلان به تناهی ابعاد باید پرسید که چه چیزی موجب شده است که آنان را به این حرف کشانیده است؟ اگر از جهت شکل داشتن اجسام است که تا جسم متناهی نشود شکل نمی‌یابد چنان که شیخ در فصل دوازدهم نمط اول اشارات پس از فراغ از تقریر برهان سلمی در تناهی ابعاد گوید: «فقد بان لك أن الامتداد الجسماني يلزمه التناهي فيلزمه الشكل أعني في الوجود» این سخن حق است که تا جسم متناهی نشود شکل نمی‌یابد، ولی این بحث در اجسام عنصری و اجرام فلکی که هریک جزئی از اجزای عالم جسمانی‌اند جاری است که یک‌یک آن‌ها از ارض و قمر و شمس و غیرها متناهی و متشکل‌اند ولیکن این مطلب چه

ربطی به تناهی مجموعه عالم جسم و جسمانی دارد که عالم طبیعت را پایان است؟

و اگر تناهی ابعاد را برای اثبات محدّدالجهات خواهند چنان که می خواهند، متتهی سخنی که در این امر دارند همانست که شیخ در نمط دوم اشارات عنوان کرده است که «النمط الثانی فی الجهات وأجسامها الأولى والثانیة». و محدّدالجهات در نظر آنان یعنی جسمی که تحدید و تعیین کننده جهاتست، و خلاصه خود آن جسم جهت ساز است؛ و جهت ساختن آن بدین نحو است که خود علو مطلق است و مرکز وی سفلی مطلق و آنچه را که خفیف است به سوی خود می کشاند که با او مساخ است چنان که مثلاً دود را به سوی خود که علو است می کشاند، و ثقیل را مثلاً سنگ را که با او مساخ نیست به مرکزش پرت می کند که سفلی مطلق است، و جهت طبیعی همین دو است که یکی علو مطلق است و دیگری سفلی مطلق.

محدّدالجهات را فلک الافلاک و جسم کلّ و معدل النهار و فلک اطلس و فلک نهم نیز می گویند و حرکت اولی را از او می دانند که حرکت او چون حرکت جوزهر و مدیر و مائل، خلاف توالی یعنی از مشرق به مغرب است چه حرکت توالی چون حرکت کواکب بروج و دیگر ثوابت و سیار از مغرب به مشرق است به تفصیلی که در کتب هیئت مسطور است.

اما آنچه که در اثبات این مطلب گفته اند که فلک اطلس محدّدالجهات است فیه مافیه. در تناهی بعد می گویند که عالم جسمانی متتهی می شود به جسم کل که به تعبیری بمنزله بام خانه عالم جسمانی است. علاوه این که دانشمندی از پیش قائل به قوه جاذبه بودند و این مطلب امروز مسلم و محقق است و ثابت بن قره از ریاضی دانان صدر اسلام بر همین عقیدت بود نه این که نیوتن تازه ای آورده باشد، و جناب حکیم حاجی سبزواری در شرح «یا من استقرت الارضون باذنه» از دعای جوشن کبیر عقیدت جاذبه را از ثابت نقل فرموده است؛ و قوه جاذبه کرات که

زمین نیز از آنهاست ناسخ عقیدت به محدّدالجهات کذائی است؛ و با قطع نظر از قوه جاذبه برهان اثبات محدّدالجهات مشأء، پنداری بیش نیست.

عجب این که شیخ - رضوان الله تعالى علیه - در اشارات پس از تقریر برهان سلمی در اثبات تناهی ابعاد گفته است: «وقد تستبان استحالة ذلك أيضاً من وجوه أخرى يستعان فيها بالحركة أوالاستعانة، ولكن فيما ذكرناه كفاية» و مرادش از «فیمما ذكرناه» برهان سلمی است که گوید در اثبات تناهی ابعاد کفایت است؛ آیا مثل شیخ بزرگوار به همین حرف آریده است که عالم طبیعت متناهی است و از دو خط متقاطع مفروض که بعد بین آن دو به مقدار واحد ثابت به توالی تزايد الی غیرالنهاية یابد لازم آید که بعد غیرمتناهی محصور بین حاصرین گردد، و یا در صورتی که بعد غیرمتناهی شد آن دو خط از حاصر بودن ساقط می گردند؛ باید به صدق غیرمتناهی اهتمام داشت، وقتی غیرمتناهی صادق آمد حاصر و حاصرین کدامند؟! به مثل چنانست که دو خطی به زاویه حاده یکدیگر را تقاطع کرده اند و چون زاویه میان آن دو تا به صد و هشتاد درجه انفراج یابد آن دو خط یک خط می شوند و دیگر محیط به زاویه نیستند؛ بعد بین آن دو خط مفروض هم وقتی به غیرمتناهی رسید این چنین است. باید به معنی واقعی بعد غیرمتناهی دقت داشت، با پله های برهان سلمی ممکن نیست که به جایی برسیم و بگوییم اینجا پشت بام عالم جسمانی است چه این که بام ندارد.

همین سخن در برهان ترسی مستنبط از سلمی جاری است، و برهان سید سمرقندی قیاس غیرمتناهی با متناهی است، و به عبارت دیگر انسحاب حکم متناهی بر غیرمتناهی است چه در صورت صدق بعد غیرمتناهی نه اطول و اقصر صادق است و نه محصور بین حاصرین. و به همین بیان زیاده و نقصان در غیرمتناهی صادق نیست تا برهان تطبیق عالم جسم و جسمانی را متناهی کند و انسان را به پشت بام فلک اطلس برساند که بعد از آن لاخلاء و لاملاء، هر چند از جانب دیگر متناهی یک خط یا یک خط از دو خط مقداری تقطیع گردد و تطبیق

موهوم فرض شود چه این که زیادت و نقصان از اوصاف کم متناهی اند.

برهان لام الفی که دانستی چون اسم خود است، اما برهان مسامته باید گفت که با فرض غیرمتناهی بودن خط، نقطه اول مسامته رأساً متفی است، و همچنین در عکس آن که برهان تخلیص است رأساً اولین نقطه موازات متفی است؛ در همه این صور باید توجه بسزا به معنی واقعی بُعد غیرمتناهی داشت.

اما برهان عرشی تلویحات در بین اجسام جزئی و متاهی و محدود عالم جسمانی جاری است که از موضوع بحث خارج است، علاوه آن که اعتراض ابن کمونه بر وی وارد است که نقل کرده ایم، و مع ذلک اگر سخن در حیثیات غیرمتناهیة جسم غیرمتناهی با دیگری مثل خودش فرض گردد الکلام الکلام؛ پس این برهان عرشی فرشی است، و نیازی به اطاله کلام نیست، و اگر براهین دیگری در تناهی ابعاد اقامه کرده باشند از آنچه تقریر و تحریر کرده ایم معلوم شده است که نوع براهین آن‌ها از چه جنس است.

راقم گوید: اولاً اینها برهان نیست که زحمت کشیده‌اید، قل هاتوا برهانکم ان کنتم صادقین. علاوه این که مبدأ عالم وجودی بی حد و پایانست و بنابر متعارف فیلسوف هم باید سنخیت بین علت و معلول محقق باشد؛ علت تاقه اعنی حق تعالی شأنه خودش این حقیقت را به بهترین صورت اداء فرموده است که «قل کل یعمل علی شاکلته» و خود از این کل مستثنی نیست چه هر اثر نمودار دارای مؤثر خود است، بنابراین کلمات وجودی را نهایت نبود، و این عالم که اثر و فعل مبدأ غیرمتناهی است بر شاکلت و مثال علت خود بی حد و بی پایان است «قل لوکان البحر مداداً لکلمات ربی لنفد البحر قبل أن تنفد کلمات ربی ولو جئنا بمثله مدداً» (کهف - ۱۱۰)؛ «ولو أن ما فی الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت کلمات الله إن الله عزیز حکیم» (لقمان - ۲۸) فتدبر جیداً.

وانگهی چنان که شیخ در فصل ثانی مقاله هفتم الهیات شفاء (ص ۳۲۱ به تصحیح و تعلیق و تحقیق این کمترین) از افلاطون نقل کرده است که «انحصار

البعء في حد محدود و شکل مقدر ليس إلا لافعال عرض له من خارج لالنفس طبيعته»، زیرا که شیء نفاد خود را اقتضاء نمی نماید پس بعد بحسب ذات و خلقت خود محدودیت و تناهی نپذیرد بلکه از جهت عرض و امر خارج است یعنی از بابت قوه که خارج از طبیعت اوست و حال این که در اینجا فاعل و مؤثر را نقادی نیست که قوه وی بپذیرد و حال این که بعد او بعد مجرد است و منفرد از ماده است و بدین حقیقت در فصل سیزدهم نمط اول اشارات و شرح خواجه بر آن تصریح شده است و جمعی از محققین از جمله محقق طوسی و صاحب اسفار در مکان بعد مجرد گویند، و این امر بسیط مجرد موجود اگر منتهی شده و نفاد بپذیرد مرکب از وجدان خود و فقدان ماورای خود نخواهد بود فتدبر؛ و با قطع نظر از این مسائل براهین تناهی ابعاد فی نفسها ناتمام اند.

خواهی گفت که کلمات وجودیه و آثار و افعال الهی منحصر به عالم شهادت مطلقه نیست که اگر عالم جسمانی را متناهی دانسته ایم فعل حق سبحانه را محدود کرده ایم و از مشاکلت بین علت و معلول و حکم محکم «کل يعمل علی شاکلته» دست کشیده ایم، چه عوالم ارواح و عقول طولیه و عرضیه و جنود ملائکه الله که ورای عوالم جسم و فوق آنند وجود دارند همانطور که خداوند سبحان فرمود: «ولا يعلم جنود ربك إلا هو».

در جواب گوئیم اصل این کلام حق و محقق است و لکن باید در کثرت اشعه عقلیه و تمایز انوار نوریه و تعدد ملائکه الله تعالی و جنود الهی تدبر کرد که بدون مظاهر و مجالی چگونه کثرت دارند تا منتهی شوی به این حقیقت که «هو الأول والآخر والظاهر والباطن»، و او صمد حق غیرمتناهی است، و کلمات او که اطوار و شئون اسمانی او هستند غیرمتناهی است، و از اینجا انتقال یابی که کلمات عالم جسمانی نیز غیرمتناهی است و تناهی ابعاد به تباهی است، و تحقیق در کثرت مفارقات در نکته ای علیا قبل از این به اشارت گفته آمد. و سؤالات دیگر نیز پیش می آید که بالأخره سلوک علمی ما را با قدم معرفت به آستانه صحف قیمه مشایخ

حكمة و عرفان می کشاند که در اثنای سلوک باید با رفض و نقض از غبار اوهام دست کشید والله سبحانه ولى التوفيق». هذا آخر ماحررناه فى النكتة المذكورة من كتابنا: «الف نكتة و نكتة».

تبصرة: ينجر البحث عن تناهى الأبعاد فى صفح القوم إلى أن الفلك التاسع هو منتهى الجهة، أى البعد ينتهى إلى السطح المحدث من الفلك التاسع وأما بعد سطحه المحدث فلاخلاء ولاملاء؛ ولكن الحق فى ذلك ما أشرنا إليه فى التعليقات السالفة على هذا الكتاب؛ وكذلك فى تعليقاتنا على الحكمة المنظومة، منها فى أول الفريدة الرابعة من المقصد الرابع فى الطبيعيات (ج ٤ - ص ٣٨١): من أن الأمر الأهم فى الفلكيات هو التوجه إلى معنى الفلك فى الهيئة المجسمة، وإلى معنى الفلك الطبيعى الذى يبحث عنه فى طبيعيات الفلسفة؛ ونحن قد حررنا البحث عنهما فى الدرس الثامن عشر من كتابنا «دروس معرفة الوقت والقبة» وقد طبع عدة مرات، وكذا فى رسالتنا المسماة بـ «كل فى فلك يسبحون» وقد طبعت أيضاً غير مرة فى مجموعة مع تسع رسائل أخرى لنا.

وجملة الأمر أن الفلك عند المهندسين من أهل الهيئة هو مدار الكوكب و به يتم مقصودهم والاختصار على الدوائر كاف للنظر فى البراهين كما اقتصر عليها صاحب المجسطى، ويسمى حينئذ هذا العلم هيئة غير مجسمة وكان من العلوم الرياضية الصرفة؛ ولما حاول هؤلاء سهولة التعليم والتعلم فى تصور مبادئ الحركات تخيلوا افلاكاً مجسمة على وجه تظاهر وتنضبط تلك الحركات فى مناطقها، وإذا اعتبر هذا العلم كذلك سُمى هيئة مجسمة؛ ونعم ما أفاده الفاضل القوشجى فى الفصل الثانى من المقصد الثانى من شرحه على تجريد الاعتقاد فى ذلك حيث قال: «وكفى بهم فضلاً أنهم تخيلوا من الوجوه الممكنة ما تنضبط به أحوال تلك الكواكب مع كثرة اختلافاتها على وجه تيسر لهم أن يعينوا مواضع تلك الكواكب و اتصالات بعضها مع بعض فى كل وقت أرادوا البحث بطابق الحسّ والعيان مطابقة تتحرر فيها العقول والأذهان، ومن تأمل فى أحوال الأظلال على سطوح الرخامات شهد أن هذا الشيء عجاب وأثنى عليهم بناء مستطاب».

وأما الفلك فى الطبيعيات فتارة يبحث عنه لإنبات محدّد للجهات محيط بالأجسام

ذوات الجهة و غيره، و تارة يبحث عنه فيها لاثبات أفلاك محركة للكواكب، فمروا
الفلك بأنه جسم كروى يحيط به سطحان متوازيان؛ أو أنه كرة متحركة بالذات على
الاستدارة، وغيرهما من التعاريف؛ وكأن ماتخيل الرياضيون من أهل الهيئة في تجسم
الأفلاك صار مستمسك الطبيعيين و مدركهم في تجسم الأفلاك، فتدبر جيداً.

تبصرة؛ لم يتعرض المصنف - قدس سره - بالبرهان الترسى و بيانه في اثبات تهاى
الأبعاد، وإنما أشار إليه في شرحه على الهداية ولم يتعرض لبيانه، وانت قد علمت
البرهان الترسى و بياننا في دلالة على تهاى الأبعاد في عدد «ب» من النكتة المذكورة
من كتابنا «الف نكتة و نكتة» من التعليق المذكورة آنفاً في صدر هذا الفصل.

ص ٨ - س ٢٢، قوله: «البرهان الثالث نفرض بعد - اب - غير متناه...»
هذا الشكل هو صورة البرهان.

ا ح د

ص ٨ - س ٣٢، قوله: «ولا يلزمنى أن...» أى يقول الخصم ولا يلزمنى أن أجعل
الخ.

ص ٨ - س ٣٣، قوله: «أقول ادعاء التطبيق...» أقول: لا يخفى عليك أن ما ذكره
المصنف - قدس سره - من وجوه الرذكان كل واحد منها مجزئ عن التحقيق، والعجب
من جنابه المستطاب قدس سره كيف ارتضى من نفسه أن يجيب الرازى بهذه الردود
المردودة؟!.

ص ٩ - س ٣، قوله: «اشكالات و انحلالات...» راجع الفصل الحادى عشر من
الفن الأول من المباحث المشرقية للفرارازى (ط حيدرآباد الدكن - ج ١ - ص ١٩٢).
ص ٩ - س ٢٢، قوله: «ذكر الشيخ أن هذا يصح...» راجع آخر الفصل الثامن
من المقالة الثالثة من طبعات الشفاء (ط ١ من الرحلى - ج ١ - ص ١٠٢).

ص ٩ - س ٢٩، قوله: «ما ذكر قمه من الحجّة منقوض...» راجع المباحث المشرقية
للفرارازى (ط حيدرآباد الدكن - ج ١ - ص ٢٠٠).

ص ١٠ - س ٣، قوله: «فمنهم من زعم أن أجزاء الجسم غير متناهية...» مع أن الجسم قابل للزيادة والتقصان. وقوله: «والمسلمون اتفقوا على أن معلومات الله و مقدوراته لانهاية لها» مع أن معلوماته أزيد من مقدوراته.

ص ١٠ - س ٩، قوله: «والا لم يجب انتهاء الناقص...» أى وإلا لم يجب انتهاء الناقص الى حد يكون بعده للزائد شيء لا يكون بازائه من الناقص و ذلك ثابت في ما يحتمل الانطباق الخ.

ص ١٠ - س ١٤، قوله: «مالا يقوى الوهم...» و في نسخة ما لا يقدر الوهم بل العقل الخ. و قوله: «فلم يظهر الخلف...» اى فلم يظهر الخلف في البواقى إلا بهذا الشرط اى الترتيب، وأما الشرط الآخر وهو الحضور أى الاجتماع في الوجود فستعلم. وقوله: «هداية في تحقيق معنى اللانهاية...» يريد في الهداية بيان شرط الحضور أى اجتماع الكثرة في الوجود حيث قال آنفاً: وأما الشرط الآخر وهو الحضور فستعلم؛ والهداية هي الفصل الثاني عشر من الفن الأول من المباحث المشرقة للفخر الرازى (ط حيدرآباد الدكن - ج ١ - ص ٢٠٣). ثم الفخر الرازى في الفصل المذكور من المباحث والمصنف في هذه الهداية ناظران الى الفصل السابع من المقالة الثالثة من الفن الأول من طبيعيات الشفاء وما بعده من الفصول فراجع.

ص ١٠ - س ٢٣، قوله: «حاصلاً فيه...» اى حاصلاً في الزمان الماضي. وقوله: «متناهية الى عدد...» أى متناهية إلى حد.

ص ١٠ - س ٣٥، قوله: «وجب أن يكون جزؤه مساوياً لكله...» أى في اللانهاية فتبصر.

ص ١١ - س ٣، قوله: «و هي متعلقة بالمادة...» الضمير راجع الى القوة في قوله: «بل القوة محفوظة فيه». و قوله: «بل هي جهة الفعلية» الضمير راجع الى الصورة في قوله: «لا بالصورة التي هي بالفعل» كما هو ظاهر. وقوله: «واللانهاية طبيعة عدمية» أى الموصوف بها طبيعة عدمية.

ص ١١ - س ١٧، قوله: «كانت نسبة ذلك الزمان...» أى كانت نسبة ذلك الزمان

الذى يفعل فيه غير المنتهى الى الزمان الذى يفعل فيه المنتهى كنسبة قوة غير المنتهى الى المنتهى.

ص ١١ - س ٢١، قوله: «فصل في أن المقادير...» اعلم أن الإمتداد الجوهرى على مذاقه - ره - يمكن أن يكون مجرداً، ويمكن أن يكون مادياً وقول الامتداد عليهما على التشكيك؛ وأما الامتداد العرضى تابع للإمتداد الجوهرى و عدمه لأنه متحد مع الامتداد الجوهرى فى الخارج والمفارقة بينهما فى التحليل العقلى. والفصل فى إمكان تجرد المقادير عن المادة فتدبر.

ص ١١ - س ٣٢، قوله: «ماهية ناقصة» أى ماهية جنسية فتدبر.

ص ١١ - س ٣٥، قوله: «فاعلم أن الخلاء على تقدير وجوده...» هذا هو المحل العرسى؛ أى لانضايق من وجود الخلاء فى الخارج أى البعد المجرد المكافى كما هو رأى أفلاطون، ولكن هذا البعد المكافى لا يكون مجرداً مطلقاً لأنه ذو وضع أى واقع تحت الجهات، والذى كلامنا فيه هو البعد المجرد المطلق الغير الواقع فى جهة بل خارج عن عالم الجهات والإشارات الحسية وهذا وإن كان مجرداً لكنه غير تام التجرد.

ص ١٢ - س ١، قوله: «بل مقدر ذو وضع...» أى قابل للإشارة الحسية إذ لا يجوز حصول ذى وضع فى ما لا وضع له لكانه جوهر متوسط بين العالمين لأنه متوسط لأنه ذو وضع بالعرض، وسيأتى الكلام فيه فى الفصل الثالث عشر من هذا الفن فى تحقيق ماهية المكان.

ص ١٢ - س ٤، قوله: «فإذا تخيلنا الأبعاد الثلاثة...» سياق العبارة يؤهم أن كلامه هذا متفرع على قوله: ثم اعلم أن كل ما يتصوره الإنسان الخ، وليس كذلك بل قوله هذا أعنى فإذا تخيلنا الأبعاد الثلاثة ابتداء كلام، وهو - رضوان الله عليه - لما أراد تلخيص عبارات الرازى فى المباحث المشرقية ظهر بعض الزلل فى تلفيقاته، وعبارة الرازى فى المقام هكذا: «البحث فى بيان المقادير التعليمية، إن المقادير وإن كان لا يفارق المادة فى الوجود الخارجى إلا أنه يفارقتها فى الذهن فإنه يمكننا أن نتصور المقادير مع الدهول عن كل المواد، فإذا تخيلنا الأبعاد الثلاثة...» (المباحث المشرقية - ط حيدرآباد

الدكن - ج ١ - ص ٢١١).

ص ١٢ - س ٨، قوله: «أن نتخيله بالاعتبارين جميعاً...» أى باعتبار لا بشرط و بشرط لا، و تفصيل ذلك يطلب في المباحث المشرقية للفخر الرازى (ط حيدرآباد الدكن - ج ١ - ص ٢١٢).

ص ١٢ - س ١٠، قوله: «وثانيهما أن الجسم البسيط...» عبارة الفخر الرازى في المباحث المشرقية هكذا: «وثانيهما أن الجسم البسيط إذا نصفته كان نصفه مساوياً لكله في الماهية مع كونه مخالفاً له في المقدار، ولو كان المقدار مقوماً لكان المختلفان في المقدار مختلفين في الماهية (ط هند - ج ١ - ص ٢١٣).

ص ١٢ - س ١٤، قوله: «وأما أنه نهاية...» أى وأما أن السطح نهاية فليس هو بهذا الاعتبار مقداراً ولا تحت مقولة ولكن لكونه أى لكون السطح نهاية لشيء أى نهاية لذى النهاية و ذوالنهاية غير مخصوص هو أى ذلك الشيء قابل للأبعاد الثلاثة الخ. قوله: «وان كان مضافاً» أى وان كان مضافاً مشهورياً لا يكون إلا مقداراً الخ.

ص ١٢ - س ١٦، قوله: «وأما أنه ذوبعدين فليس...» كما أن الجسم الطبيعي ذوابعاد ثلاثة ومع ذلك لا يكون كمّاً و مقداراً بل يكون معروضاً للكم والمقدار. وقوله: «باعتبار ما يخالف...» أى ما يخالف به سطحاً آخر من العظم والصغر والمساواة وغيرها. و قوله: «بل مقداريته أنما هي باعتبار ما يخالف به سطحاً آخر...» وهو اعتبار أنه يقدر و يسمح و يشكل و يكون اعظم من أفراد أو أصغر أو يساويه. وقوله: «بل شيئاً هو نهاية» لأن التعليمي مقدار والتناهي ذائق للمقادير والألم تكن مقادير فتدبر. اعلم أن البعد من حيث هو بعد ليس بمقدار و ذلك لأن التناهي ذائق للمقدار فلا يتحقق المقدار إلا بالتناهي فلو كان البعد مقداراً لما تجسّم القوم في إثبات تناهي الأبعاد، وكم ضلّ من قال إن التعليمي مقدار. ولما لم يكن البعد مقداراً فمقدارية السطح أنما هي باعتبار ما يخالف به سطحاً آخر.

ص ١٢ - س ١٩، قوله: «ليست كنسبة المقدارية...» وذلك لأن المقدارية عارضة للصورة الجسميّة، وأما ذلك المعنى أى فرض البعدين بالنسبة إلى السطح فنسبة الفصل

إلى الجنس.

ص ١٢ - س ٢٢، قوله: «وهو بحاله» أى كل من الخطّ والسطح يزول ويطرأ على الجسم الطبيعي والجسم الطبيعي بحاله.

ص ١٢ - س ٢٦، قوله: «واعلم أن الذى يقال...» راجع الفصل الخامس عشر من الفن الأول من المباحث المشرقية للفخر الرازى - ط حيدرآباد الدكن - ج ١ - ص ٢١٦. قوله: «فهو اما من رموزهم و تجويزاتهم...» كما قد نقل في زيرنا الروائية عن الوصى عليه السلام حيث قال: أنا النقطة التى تحت الباء و سر الباء يعنى بهاء بسم الله الرحمن الرحيم. والحروف المقطعة فى أوائل السور القرآنية رموزات بل القرآن كله رمز، وليست الشريعة إلا رمزاً، والأنبياء ماتكلّموا إلا بالرمز، وقال الله سبحانه: «وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها إلا العالمون (العنكبوت ٤٣)».

ص ١٢ - س ٣٠، قوله: «ولما مرّ أن الجسم الواحد...» مامرّ هو الوجه الأول من الفصل الثانى من هذا الفن فى الفرق بين المقدار والجسمية فراجع. قوله: «وليس أيضاً...» عبارة الفخر الرازى فى الفصل الخامس عشر من الفن الأول من المباحث المشرقية (ج ١ - ص ٢١٤ - ط حيدرآباد) هكذا: «وليس أيضاً بسبب الفاعل فإن الفاعل إذا أعطى الصورة الجسميّة مقداراً معيّناً ثم أعطاه مقداراً آخر فذلك أنما يكون بأن تتمدّ الصورة الجسميّة إلى جانب و تقلّص من جانب...» (تقلّص: درهم كشيده شدن و گرد آمدن باهم).

ص ١٢ - س ٣٥، قوله: «إلا بأن يصير وجودها وجوداً آخر أقوى...» كما أن النفس جسمانية حدوداً وروحانية مآلاً وبقاً.

ص ١٣ - س ٤، قوله: «لأنّ الواسطة...» أى لأنّ النقطة الواسطة إن منعت الطرفين عن الملاقة فانقسمت، وإن لم تمنع فتداخلت الجميع أى جميع النقاط.

ص ١٣ - س ١٠، قوله: «إلا سهم المخروط...» سهم المخروط هو الخطّ المفروض فى وسط المخروط من قاعدته إلى رأسه، ونهاية ذلك الخطّ المفروض نقطة رأس المخروط.

ص ١٣ - س ١٢، قوله: «فصل في المكان...» الفصول الخامسة والسادسة والسابعة من المقالة الثانية من طبيعيات الشفاء في البحث عن المكان (ط ١ من الرحلى - ج ١ - ص ٢٩)؛ وكذلك الفصل السادس عشر من الفن الأول من المباحث المشرقية في اثبات المكان (ط حيدرآباد - ج ١ - ص ٢١٧) والمصنف ناظر اليهما.

ص ١٣ - س ٢٨، قوله: «في كثير من الأعراض» كالوضع والجدّة والنقطة والجسم التعليمي وغيرها.

ص ١٤ - س ٢، قوله: «وفي الكل محلّ تأمل» أمّا في الأول فإن فيه مصادرة على المطلوب، وأمّا في الثاني فلائمه دعوى بلا دليل، وأمّا في الثالث فلائنّ الفوق والسفل من الأمور المتزاعية لا وجود لهما في نفسها فتدبر.

قوله: «واعلم أنه ذكر بعض العلماء وجهاً...» هذا ملخص ما ذكره الفخر الرازى في المباحث المشرقية حيث قال في الفصل السابع عشر من الفن الأول في ضبط المذاهب في ماهية المكان: فنقول هذا الأمر إمّا أن يكون جزءاً من الجسم - الى آخر الفصل. (ج ١ - ص ٢٢١ - ط حيدرآباد الدكن)

ص ١٤ - س ٦، قوله: «والزاعم بأنه صورة...» قال الشيخ في الفصل السادس من ثانية طبيعيات الشفاء في ذكر مذاهب الناس في المكان (ج ١ - ط ١ من الرحلى - ص ٥١) ومنهم من زعم أن المكان هو الصورة وكيف لا وهو أول حاوٍ محدّد.

قوله: «وان صحّ الأول...» بأن يرجع الى الشكل الأول المنتج من الموجبتين الكليتين بالبدية.

ص ١٤ - س ١٣، قوله: «ولا مادياً...» وإلّا كان صورة وقد عرفت أن الصورة لا يمكن أن تكون مكاناً؛ وأيضاً لو كان مادياً لكان المركب منه و من المادة جسماً فلا بدّ له من مكان و مكانه لا يكون هو البعد الذي هو جزء للجسم الأول وإلّا تزم تداخل الجواهر المادية فكأنه بعد آخر يكون جزءاً له لجسم ثالث و هكذا فيلزم عدم تنامي الأبعاد وقدمراً ما يدلّ على استحالة فتدبر. «فالمكان إمّا السطح المذكور...» يعنى بالشيخين الفارابى و ابن سينا الشيخ الرئيس. قال الشيخ في آخر الفصل الرابع من المقالة

الثالثة من الهيات الشفاء: «أما المكان فهو السطح...» (ط ١ من الرحلى - ج ٢ - ص ٣٤٨؛ و ص ١٢٢ من الهيات الشفاء بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه).

ص ١٤ س ١٤، قوله: «وأما البعد المجرد المنطبق...» إن شئت فراجع كتابنا الفارسي المسمى بـ «گشتی در حرکت» ط ١ - ص ٢٩١ - چمن دوم از دشت هشتم.

ص ١٤ - س ١٥، قوله: «فكانه جوهر متوسط بين العالمين...» يعنى بالعالمين عالم المجردات و عالم الماديات و انما قال كانه لأنه ليس بمتوسط لأنه ذووضع أى واقع في الجهة ولو بواسطة المتمكنين لأن الخلاء باطل. قال الفاضل القوشجى في شرحه على التجريد في نقل الأقوال في المكان: «فذلك البعد الذى هو المكان إما أن يكون أمراً موهوماً يشغله الجسم و يملأه على سبيل التوهم كما هو مذهب المتكلم، وإما أن يكون أمراً موجوداً، ولا يجوز أن يكون بعباً مادياً قائماً بالجسم إذ يلزم من حصول الجسم فيه تداخل الأجسام فهو بعد مجرد، ويجب أن يكون جوهرأ لقيامه بذاته و توارد الممكنات عليه مع بقاء شخصه فكانه جوهر متوسط بين العالمين أعنى الجواهر المجردة التى لا تقبل إشارة حسية، والأجسام التى هى جواهر كثيفة، وحينئذ تكون الأقسام الأولية للجواهر ستة لخمسة على ما هو المشهور، وإلى هذا الاحتمال ذهب افلاطون ومن تابعه من الحكماء الإشراقيين» انتهى ما أردنا من نقل كلامه.

وفى بعض الحواشى المخطوطة من شرح التجريد للفاضل المذكور أفاد بعضهم بقوله: من ذهب إلى أن المكان هو البعد لا يقول بوجود الهيولى فالأقسام الأولية للجوهر عندكلى طائفة خمسة كما هو المشهور فافهم.

وأفاد بعضهم أيضاً بقوله: قوله جوهر متوسط بين العالمين فهو من حيث قبوله للإشارة الحسية يشبه الأجسام، و من حيث تجرده يشبه المجردات.

وأفاد بعضهم أيضاً بقوله: هذا البعد يسمى مجرداً لأنه وان كان قابلاً للإشارة الحسية لكنه غيرمقارن للمادة مقارنة الأبعاد الجسمية الحائلة فيها.

ص ١٤ - س ١٩، قوله: «الأول أن اختلاط الأمور...» قال بهمنيار في التحصيل

(ص ٣٨٣): «ذكر اصحاب البعد أننا وصلنا إلى البعد بطريق التحليل وذلك لأن الأمور البسيطة إنما يؤدى إليها التحليل بتوهم رفع شيء من الأشياء المجتمعة معاً وهما فالذى يبقى بعد رفع غيره في الوهم هو البسيط الموجود في نفسه وإن كان لا ينفرد له قوام فبهذا عرفنا الهوى والصورة، ونحن إذا توهمنا الماء وغيره من الأجسام مرفوعاً عن الإناء مثلاً لزم أن يكون البعد الثابت بين اطرافه موجوداً» انتهى كلامه، وإن شئت فراجع أيضاً الفصل السادس من المقالة الثانية من طبيعيات الشفاء فإن مذكره بهمنيار فهو تفصيل مافي الشفاء (ط ١ من الرحلى - ج ١ - ص ٥١).



ص ١٤ - س ٢٨، قوله كجسم طبل... «كهذا الشكل ١: و قوله: «أو مقرر أن منطبقان...» كهذا الشكل ٢: و قوله: «من الجانبين» متعلق بقوله «منطبقان».

ص ١٤ - س ٣٥، قوله: «بما لا يخلو عن قصور» وهو أن الماء والأرض بمنزلة كرة واحدة.

ص ١٥ - س ١، قوله: «بأن يكون أحدهما عارضا...» أى بأن يكون أحدهما عارضا و مادياً، و الآخر غير عارض و غير مادى كالبعد المجرد.

ص ١٥ - س ٥، قوله: «وآثار البعد...» أى آثار البعد المجرد و لوازمه غير آثار الجسم و لوازمه.

ص ١٥ - س ٨، قوله: «فإذا امتاز البعد...» أى إذا امتاز البعد المجرد عن كل من المخصوصات امتاز ذلك البعد عن الجسم الطبيعى مطلقاً.

ص ١٥ - س ١١، قوله: «لما كان الشكل حاصلاً لكّله» وذلك لأنه حينئذ لا كل له.

ص ١٥ - س ١٩، قوله: «أنا نتخيل مقدراً عظيماً...» يعنى لو كان شاغل بالذات هو المقدار لوجب أن يكون شاغلاً في هذه الأمور أيضاً لأن المفروض أن المقدار هو الشاغل بالذات، وحيث إن المقدار في هذه الأمور متحقق ولا يكون شاغلاً فليس

المقدار من حيث هو مقدار شاغلاً.

ص ١٥ - س ٢٣، قوله: «ورأى أمته ليلة المعراج...» اعلم أن أحاديث الذركلها من هذا القبيل، فتبصر إن كنت ذاهية. و در نكه ٣٠٩ كتاب «هزار و يك نكه» گفته ام: عالم ذر چنانكه از روایات آن با تأیید و تسدید روایات دیگر و اصول براهین عقلیه مستفاد است عبارت از: فرقان كثرت از متن قرآن وحدت در قلب ليلة القدر است فافهم.

ص ١٥ - س ٣٠، قوله: «ثم من أمعن النظر...» يريد أن يختار البعد في كلامه هذا كما اختاره المحقق الطوسي في التجريد؛ والمستفاد من ظاهر كلام أبي البركات في المعبر (ج ٢ - ص ٢٢ - ط هند) هو أن القول في البعد في المكان هو غاية ما أمعن النظر في المكان حيث قال: المكان في العرف اللغوي هو الذي يستقر عليه المتمكن ويتحرك منه وإليه، ثم لما أمعن العلماء في النظر قالوا إن المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي الذي يلي السطح الظاهر من الجسم المحوى الذي يتحرك عنه وأوليه أو يسكن فيه؛ ثم لما أمعنوا في النظر قالوا المكان هو فضاء له طول و عرض و عمق يمتلئ بجسم يكون فيه و يخلو بخلوه عنه، فإن كان هذا يصح في الوجود فهو أولى بما ذهب إليه المسمون لمعنى المكان فلي نظر فيه» انتهى كلامه.

اقول: الظاهر من كلام أبي البركات أن البعد في كلامه غير البعد الذي هو جوهر متوسط بين العالمين فتأمل. ولا يخفى عليك أن اختيار صدر المتألهين البعد هو أوفق بمرامه الذي هو القول بالحركة الجوهرية فتبصر. ثم بعض مواضع من قوله هذا أعنى ثم من أمعن النظر، موضع نظر يظهر عليك بالتدبر في كلامه. ثم إن أخذت الفطانة بيدك تحدد حساً ثاقباً أن القول بالبعد الجوهرى هو المناسب لما ذهب إليه المشاء في حدوث العالم الجسماني، وأما ما هو المحقق عند العرفاء الشاخصين فهو بعزل عن التحقيق، بل المكان حينئذ هو الفضاء الذي كان الجسم مائلاً له كما هو مختارنا ولا أقول بالبعد الموهوم الذي تفوه به المتكلمون؛ وبقي الكلام في اثبات البعد الذي هو الجوهر المتوسط بين العالمين ولم يثبت بعد.

ص ١٥ - ص ٣٤، قوله: «مادامت حركته...» أى مادامت حركته باقية تكون له كيفية متصلة الخ.

ص ١٦ - ص ٢، قوله: «إذلا سطح في كل آن...» أى على نعت الاتصال بأن لا يكون ما بين الآنين زمان يدل عليه قوله لاستلزامه الخ؛ وأما وجود السطح في كل آن على أن لا يكون بين الآنين زمان يستلزم خلوه عن المكان وعن النسبة اليه في الزمان الواقع بين الآنين. و قوله: «من غير المنقسمات» أى من الآن والجزء. وقوله: «ولا في زمان الحركة فرد زمانى من السطح» وإلا لزم السكون.

ص ١٦ - ص ٤، قوله: «وهم طائفتان...» قال المحقق الطوسى في شرحه على الفصل الثلاثين من النمط الأول من الإشارات: «القائلون بالخلاء فرقتان فرقة ترعّم إنه لا شىء محض و فرقة ترعّم أنه بعد ممتدّ في جميع الجهات من شأنه أن يشغله الأجسام بالحصول فيه و يكون مكاناً لها» انتهى. وقال الشيخ في أول الفصل الثامن من ثمانية طبيعيات الشفاء (ط ١ من الرحلى - ص ٥٥)؛ وأما القائلون بالخلاء فأول ما يجب علينا هو أن نعرفهم أن الخلاء ليس لا شىء مطلقاً كما يظن منهم قوم كثير، وأنه إن كان الخلاء لا شىء البتة فليس ههنا منازعة بيننا وبينهم فليكن الخلاء شيئاً حاصلًا ولنسلم هذا لهم الخ.

ص ١٦ - ص ١١، قوله: «الجسم القابل للاتقسام...» أى الجسم القابل بالذات للاتقسام.

ص ١٦ - ص ١٢، قوله: «فإن كان الأول...» الأول هو قوله ذووضع بالذات، والثاني هو قوله: «ذووضع بالعرض». قوله: «وهذا التقرير أولى ممّا قيل...» القائل هو الفخر الرازى في المباحث المشرقية. (ط حيدرآباد - ج ٢ - ص ٢٣٠)

ص ١٦ - ص ١٥، قوله: «وأما إذا كان كماً...» أى وأما إذا كان الخلاء كماً بالعرض فيكون متصلاً بالعرض لما عرفت فلم يكن الخلاء بحيث إذا فرض الخ. قوله: «وهذا أولى ممّا يقال...» القائل هو الفخر الرازى أيضاً في الفصل التاسع عشر من الفن الأول من المباحث المشرقية (ط حيدرآباد هند - ج ١ - ص ٢٣٠).

ص ۱۶ - س ۲۲، قوله: «مشاركة بين افرادها وإن كان وجه التخالف...» عبارة الفخر الرازی فی المباحث المشرقیة هكذا: «فلولزم جزءاً من الخلاء لازم كل جزء ذلك اللازم فحينئذ لا يخالف فيه جزء جزءاً (ط حیدرآباد - ج ۱ - ص ۲۳۱).

ص ۱۷ - س ۹، قوله: «وهذا الشك مما أورده صاحب المعبر...» صاحب المعبر هو ابوالبركات البغدادي استاذ الفخر الرازی، أورد هذا الاعتراض فی اواخر الفصل الخامس عشر من الجزء الأول من العلم الطبيعي من المعبر (ج ۲ - ص ۶۳ - ط هند)، واستحسنه الفخر الرازی فی الفصل التاسع عشر من الفن الأول من المباحث المشرقیة (ج ۱ - ص ۲۳۴ - ط هند)، حيث قال: «لهذه شكوك حسنة ذكرها صاحب المعبر علی هذه الأدلة». وتقل هذا الاعتراض عن ابی البركات الحق الطوسی فی شرحه علی الفصل السابع من النمط الثاني من اشارات الشيخ الرئيس ثم رده فراجع.

ص ۱۷ - س ۲۵، قوله: «ولاصحاب الخلاء متمسكات...» قد لخص أقوالهم تلخيصاً وجيزاً واختصرها غاية الاختصار، وقد قرره الفخر الرازی أوضح تقرير فراجع الفصل العشرين من الفن الأول من المباحث المشرقیة (ط حیدرآباد - ج ۱ - ص ۲۳۸).

ص ۱۷ - س ۲۸، قوله: «وأقوى متشبهاتهم...» قال العلامة الشيخ البهائي - قدس سره - فی الكشكول (ط نجم الدولة - ص ۳۲۹): «من أقوى دلائل القائلين بالخلاء رفع صحيفة ملساء دفعة عن صحيفة ملساء فيلزم تدریج تخلل الهواء؛ وأجيب بالمنع من دفعة الارتفاع بل دفعيته فی حيز الامتناع إذ الحركة تدریجية من غير نزاع، انتهى كلامه.

و مرحوم میرزا عبدالغفار نجم الدولة در حاشیه كشكول یادشده در همین مقام مرقوم فرمودند: «در این عصر به قواعد صحیحہ طبعیہ این مسئله مبرهن گشته و خلاء ممکن شود» انتهى.

این بنده حسن حسن زاده آملی در سالف ایام در همان حاشیه نوشته است: از قدیم و جدید کسی نگفته که خلاء ممکن است، جز این که اهل این عصر از

دانشمندان اروپا و دیگران تقلیل هواء را از شیشه‌ای مثلاً که اندکی از هوای لطیف و بسیارسیار کم در آن مانده است خلاء گویند، و درحقیقت خلاء در اصطلاح آن‌ها تخلیه مقداری از هواء است نه همه آن، و خود آن‌ها هم چون فلاسفه قدیم قائل به محال بودن خلاء هستند.

ص ۱۸ - س ۲، قوله: «ثوانیها لوالصقنا...» هذا الوجه كوقوع سطح أملس على سطح أملس مثله و قد مرّ آنفاً إلا أن ههنا وقع سطح جلد على جلد وهنالك فرض سطح ورقة حديد أو غيره من الأشياء الصلبة على مثله.

ص ۱۸ - س ۳، قوله: «على إمكان دخول مسيلة في رزق...» العبارة في المطبوع الرحلى أولاً جائت «على إمكان دخول مسيلة في رزق...» ولعلّ المسيلة تحريف المسيلة وهي اسم آلة كمدقة، وفي منتهى الأرب في لغة العرب؛ مسلة بكسر الميم: سوزن كلان، مسال جمع؛ فتدبر. قوله: «و رايها أنانرى...» عبارة الفخر في المباحث هكذا: «الرابعة أنانرى إناء مملوء آمن رماد يسع الماء أيضاً مع امتلائه بالرماد فلولاً أن هنالك خلاء استحال ذلك»؛ أقول عبارة الفخر أولى في تقرير الدليل ولكن جواب المصنف حيث قال و عن الرابع بأنه كذب محض لا يوافق إلا كما قرره الدليل حيث قال ويسعه معه ملاته ماء كما لا يخفى.

ص ۱۸ - س ۱۸، قوله: «والثاني ايضاً محال...» الثاني هو أن يكون محركاً لكّله. قوله: «وأمّا على الثاني فمعلوم» الثاني هو أن يكون الخلاء في خارج الجسم. ص ۱۸ - س ۳۵، قوله: «من الأشكال الوضعية» أي الأشكال الوضعية المحاصلة بالتقطيع والمدّ.

ص ۱۹ - س ۷، قوله: «المقدّمه في رسم الكيف...» كلامه - قدس سره - من قوله فاعلم أن لا سبيل الى تعريف الأجناس - الى قوله فقالوا كما هو المشهور - ملخص كلام الفاضل القوشجي في شرحه على تجريد المحقق الطوسي في أوّل البحث عن الكيف، و باقى كلامه الى آخر الفصل ملخص كلام الفخر الرازى في المباحث المشرقية (ج ۱ - ط حيدرآباد الدكن - ص ۲۵۷) فراجع.

ص ١٩ - س ١٢، قوله: «قالوا كما هو المشهور أنه هيئة قارة...» عرف الشيخ الرئيس الكيف في الفصل الأول من المقالة الخامسة من الفن الثاني من الجملة الأولى من منطق الشفاء بعد نقل عدة تعريفات في الكيف من القدماء بقوله: «ولنقرر الآن أن الكيفية هي كل هيئة قارة في الموصوف بها لا توجب تقديره ولا تقتضيه ويصلح تصوّرها من غير أن يحوج فيها إلى التفات إلى نسبتها يكون إلى غير تلك الهيئة»؛ وقال بعد هذا التعريف: وهذا أيضاً ضرب من البيان متعلق بأن ثبت شيء ثم يعرف بسلوب أمور عنه. انتهى ما اردنا من نقل كلامه.

وأقول: اعلم أن تعريف الكيف بأنه هيئة قارة لا يصح على مذهب صدر المتألهين - قدس سره - في الحركة الجوهرية لأن الجوهر الطبيعي إذا كان متحركاً كانت الأعراض كلها تابعة له لكونها من شتونه الوجودية فلا تكون هيئة قارة ولذا لم يذكر القرار في تعريفه فتدبر.

ص ١٩ - س ١٨، قوله: «فلا حاجة إلى الاحتراز عنها بقيد» وذلك لأنه أمر غير ثبوتى بل اعتبارى.

ص ١٩ - س ٢٨، قوله: «إلا أن يقرء الأول منصوباً» أى إلا أن يقرء التصور الأول منصوباً، والتصوّر الثاني مرفوعاً، قوله: «وحيث لا يلائم هذه القراءة...» وذلك لأنه بناء على هذه القراءة يكون فاعل يقتضى في قوله ولا يقتضى الضمير الراجع إلى التصور الثاني وحيث لا يستقيم المعنى كما لا يخفى.

ص ١٩ - س ٣٣، قوله: «لكن الأقرب أن يقال...» ناظر إلى المباحث المشرقية للفخر الرازى (ط حيدرآباد - ج ١ - ص ٢٤١).

ص ٢٠ - س ٢، قوله: «بالمعلومات التى لا تنقسم» هي كالسائط.

ص ٢٠ - س ٤، قوله: «بماله من الخواص» أى مع ماله من الخواص.

ص ٢٠ - س ١٠، قوله: «والساحس يجعل غيره يابساً» مع أنهما من أوائل المحسوسات. قوله: «قال الرازى وهذا تضييع...» راجع المباحث المشرقية للفخر الرازى (ج ١ - ص ٣٤٢ - ط هند).

ص ٢٠، س ١٤، قوله: «إن العدد لا يعرض المفارق العقلى...» قدمضى الكلام في ذلك المطلب السامى في الفصل السابع من الطرف الثانى و في الفصل الثالث من الطرف الثالث من المسلك الخامس (أى من المرحلة العاشرة).

ص ٢٠ - س ١٨، قوله: «أما الذى ذكروه في بيان المحصر...» راجع المباحث المشرقية للفخر الرازى (ط هند - ج ١ - ص ٢٦٢).

ص ٢٠ - س ٢١، قوله: «ولا قوة و وهناً طبيعياً...» أقول: أدب الكلام يقتضى أن تكون العبارة هكذا: «واللأ قوة والوهن الطبيعى» لأنه عطف على قوله بالقوة في قوله فالأول هو المسمى بالقوة: وعبارة المباحث هكذا: «وإن لم تكن محسوسة فإمّا أن تكون استعداداً نحو الكمال أو تكون نفس الكمال فالأولى هى المسماة بالقوة والأقوة، والثانية هى المسماة بالحال والملكة. ثم قوله وهناً طبيعياً عطف تفسيرى لقوله ولا قوة، والوهن هو العجز وعبارة الشيخ في الشفاء هكذا: «أحدهما يسمى قوة طبيعية والآخر عجزاً طبيعياً» (آخر الفصل الرابع من المقالة الخامسة من الفن الثانى من الجملة الأولى في المنطق).

ص ٢٠ - س ٢٥، قوله: «فإن فعله في جسم التحريك...» أقول: هكذا كانت العبارة في الشفاء (الفصل الأول من المقالة الخامسة من الفن الثانى من الجملة الأولى في المنطق من نسخة مخطوطة عندنا): فالجسم متون لامضاف. ونقل الرازى عبارة الشيخ في المباحث هكذا: «فإن فعله في جسمه التحريك» باضافة الجسم الى الضمير (الفصل الثانى من الفن الثانى من المباحث المشرقية - ج ١ - ص ٢٦٣ - ط هند).

ص ٢٠ - س ٣٣، قوله: «تفعل في المواد أشياء» و في المباحث المشرقية: تفعل في موادها أشياء (ج ١ - ط هند - ص ٢٦٦).

ص ٢١ - س ١، قوله: «يمكن الجواب بأنهما يغلان في الحسّ مثلهما» فانهما وإن لم تكونا فاعلتين في المواد لكنهما تكونان معدّتين للحواسّ لإفاضة الصّور عليهما من المبادئ العالية.

ص ٢١ - س ١٠، قوله: «فإن الحرارة بما هى حرارة قد تكون تابعة للمزاج...» وهى كالحرارة التى تحصل من انفعال المواد في المعاجين. وإنا قال قد تكون تابعة...

إشارة الى أنها لا تكون مطلقاً كذلك لأن حرارة النار مثلاً ليست تابعة للمزاج،
ص ٢١ - س ١١، قوله: «وهذا معنى قولهم بشخصها...» حيث قالوا بشخصها أو
بنوعها تابعة للمزاج، وإلا أى و إن لم يكن معنى قولهم ماذكرنا فالحرارة أنواع كثيرة
الخ.

ص ٢١ - س ١٤، قوله: «لأجل السبيين المذكورين» اى السبيان المذكوران قبيل
ذلك فى هذا الفصل حيث قال: وذلك لانفعال الحواس عنها أولاً، و لكونها بمخصوصها أو
عمومها تابعة للمزاج الحاصل من انفعال العناصر بموادها آه.

ص ٢١ - س ١٥، قوله: «فصل فى الرد على القول بأن كميّات الأجسام...» قال
الفاضل القوشجى فى شرحه على تجريد المحقق الطوسى: «زعم جمع من الأوائل أن هذه
الكميّات نفس الأشكال، قالوا إن الأجسام ينتهى تحليلها إلى أجزاء صلبة (كما هو
مذهب ذيقرطيس) قابلة للإقسام الوهمى دون الانقسام الفعلى، وزعموا أن تلك
الاجزاء متخالفة الأشكال فالأجزاء التى تحيط بها اربع مثلثات تكون متحددة الأطراف
مفرقة لاتصال العضو فيحس منها الحرارة؛ والأجزاء التى تحيط بها ستّ مربعات (أى
شكل مكعب) تكون غليظة الأطراف غير نافذة فى العضو فيحس منها البرودة،
وكذا الحال فى الطعوم والألوان».

ثم تفصيل البحث فى المقام يطلب فى الفصل الثانى من المقالة الثانية من طبيعيات الشفاء
(ط ١ من الرحلى المجبرى - ج ١ - ص ٢٩٧). وقال الفخر الرازى فى المباحث
المشرقية: فنقول الآثار الحاصلة فى الحواس أشكال أو غير أشكال فإن كانت أشكالاً
وكل شكل ملموس فالأثر الحاصل فى العين ملموس هذا خلف، و إن لم يكن أشكالاً
فقد نبت القول بوجود كميّات وراء الأشكال، فإذا جاز ذلك فأى مانع يمنع من إثباتها
فى الجسم الخارجى؟ الوجه الثانى فى إثبات الكميّات أن الألوان والطعوم والروائح فيها
مضادة والأشكال ليس فيها مضادة. الوجه الثالث الإحساس بالشكل يتوقف
على وجود اللون فلو كان اللون نفس الشكل لتوقف الإحساس بالشىء على الإحساس

اعلم أن الشكل السادس عشر من المقالة الثالثة عشرة من اصول اقليدس ينسب إلى النار، والسابع عشر منها ينسب إلى الأرض، والثامن عشر منها ينسب إلى الهواء، والتاسع عشر منها ينسب إلى الماء، والعشرين منها ينسب إلى السماء، فليطلب.

ثم اعلم أن مذهب بعض القدماء كذيقرا طيس وغيره هو أن الأجسام أي العناصر المشاهدة ليست ببسائط على الإطلاق بل هي أنما متألقة من بسائط صغار متشابهة الطبع في غاية الصلابة، وتآلف تلك البسائط التي من تركيبها حصلت المركبات أنما يكون بالتماس والتجاور فقط؛ والجسم البسيط الواحد منها لا ينقسم فكأن أصلاً أي لا بالقطع ولا بالكسر، والفلك أعمّ منهما، وإنما ينقسم وهما.

و إذا دريت أن أشكال المجسمات الخمسة المذكورة في كتاب اقليدس اشكال العناصر والفلك فاعلم أن السماوى أى الفلكى من اثني عشر مخمساً، والنارى منها من اربعة مثلثات، والهوائى منها من ثمانية مثلثات، والمائى منها من عشرين مثلثاً، والأرضى منها من مكعب واحد تكون اضلاعه مربعات. وإن شئت فراجع في ذلك الفصل الثامن من النمط الأول والفصل الثانى عشر من النمط الخامس من اشارات الشيخ الرئيس و شرح المحقق نصير الدين الطوسى عليه؛ والفصل السابع من المقالة الثالثة من الفن الأول من طبيعيات الشفاء (ط ١ - ج ١ - ص ٩٨)؛ وكذا الفصل الثانى من الفن الثالث منها (ط ١ - ج ١ - ص ١٩٠)؛ وكذا الفصل الثانى من المقالة الثانية من الفن السادس منها (ط ١ - ج ١ - ص ٢٩٧).

ص ٢١ - س ١٧، قوله: «والأ لا تفصل البصر من الشفاف» فإن الشفاف هو الذى لالون له كالهواء.

ص ٢١ - س ١٩، قوله: «يقطع العضو تحريقاً...» تحريقاً بالقاف من الحرق مفعول مطلق لقوله يقطع من غير لفظه، والتحريف بالقاف تحريف؛ وفي المباحث المشرقية تقطيعاً مكان تحريقاً (ط حيدرآباد الدكن - ج ١ - ص ٢٦٧). وقوله: «والمثلا في لذلك التقطيع...» المثلا في بالقاف لا القاف ناقص واوى، و في منتهى الأرب في لغة العرب: تلافى رسيدين و دريافتن چيزى، يقال: تلافيته إذا تداركته.

ص ٢١ - س ٢٦، قوله: «بخلاف الأشكال اذ لاتضاد فيها» وذلك لأنه لا يوجد شكلان بينهما غاية الخلاف.

ص ٢١ - س ٣٢، قوله: «وليس الإحساس...» أى بل لابد للإحساس من الوضع والمحاذاة. وقوله: «لاختلاف المنفعلات» أى المنفعلات من المحواس المنفعة.

ص ٢٢ - س ٤، قوله: «قال الشيخ في الشفاء...» قال الشيخ في الفصل السابع من المقالة الثانية عشرة من الفن الثامن من الشفاء (ط ١ من الرحلى - ج ١ - ص ٤٥١): «كل الأشياء التى تسخن عندنا بعلّة فإنه يبرد بمفارقة تلك العلة فلذلك يظنّ قوم أنّ البرد ليس معنى بل عدماً وليس كذلك فإن فاعله على ما علمت طبيعته فإنه انما يستخن من خارج لأنه بارد بطبيعته...».

ص ٢٢ - س ٧، قوله: «فهذا الرسم المذكور في الحدود...» أى فهذا الرسم المذكور في رسالة الحدود أولى من المذكور في الشفاء.

ص ٢٢ - س ١٠، قوله: «هو معنى الفعلية في الحرارة...» أى معنى فاعلية الحرارة جعل الغير شبيهاً بها لا مجرد أثر ما وفاعلية ما أعم من الحركة وغيرها ليكون قوله فعلية محركة بمنزلة قولنا جسم حيوان أى ذكر الخاص بعد العام أو على سهيل الوصف على ما زعمه الفخر الرازى. فتقول المصنّف: «هو معنى الفعلية...» ردّ على الفخر الرازى.

إن قلت: ما الدليل على أن الحرارة والبرودة هما القوتان الفاعلتان، والرطوبة واليبوسة هما القوتان المنفعلتان؟ قلنا: إنا إذا وضعنا أيدينا على جسم حارّ يولنا حراً، وكذلك إذا وضعنا أيدينا على جسم بارد آذا نابرده، وأما الجسم اليابس المفرط في اليابس فإذا وضعنا أيدينا عليه لم يولنا، وكذلك الشيء الندى الرطب إذا لمحن وضعنا أيدينا عليه لم يولنا ولم يكن يؤثرفنا كذا قال اقليمون الحكيم. وقال ابلينوس الحكيم: علّة الحركة الحرارة ألا ترى أن مالا لحرارة له لافضل له كالماء الذى هو أبداً مفعول به ساكن لا حركة له، اعتبر بالطبائى الأربع فانظر ماكان منها حاراً كان فاعلاً والماء والأرض مفعول بهما.

ص ٢٢ - س ١٥، قوله: «فان كان اللطيف والكثيف قريبين من الاعتدال...»

وذلك كما في الذهب، حدثت من الحرارة القوية حركة دورية الخ.

ص ٢٢ - س ١٧، قوله: «كما في الطلق...» الطلق ضرب من الأدوية، كذا في الصحاح؛ وقيل ما يؤخذ من قطع الجص والأجسام الشفافة - حكمة العين. قوله: «وعدم حصول التصعد...» دفع دخل مقدّر كما لا يخفى، والدفع قوله لا ينافي الخ. وسيأتي تفصيله قريباً في هذا الفصل: لأننا نقول أما تفريق الماء الخ.

ص ٢٢ - س ٣٣، قوله: «ولا إلى الجسمية المشتركة...» وإلا لكان كل جسم ذاجمود وتكتيف وليس كذلك. قوله: «لأن الحرارة قد تكون جوهرأ سماوياً...» وهي الحرارة الفريزية، والفصل الآتي في بيان ماهية الحرارة الفريزية وإيبتها.

ص ٢٣ - س ١، قوله: «فصل في ماهية الحرارة الفريزية وإيبتها...» قال الشيخ في آخر الفصل السابع من المقالة الثانية عشرة من الفن الثامن من طبيعيات الشفاء (ط ١ من الرحلى المجرى - ص ٢٥٤): ولقد علمت أن الآلة الأولى للنفس هي الحار الفريزي و به يتم جميع أفعالها الخ. والفصل الرابع من تلك المقالة من ذلك الفن في بيان الحرارة الفريزية في الصبيان والفتيان والشيخوخ - الطبع المذكور - ص ٤٤٦.

ص ٢٣ - س ٨، قوله: «قال الشيخ في القانون...» وإن شئت فراجع أيضاً المباحث المشرقية للفخر الرازي (ج ١ - ص ٢٧٤) من طبع حيدرآباد الدكن.

ص ٢٣ - س ١٢، قوله: «وحكى في حيوان الشفاء عن المعلم الأول...» وإن شئت فراجع أيضاً الموضع المذكور آنفاً من المباحث المشرقية (ج ١ - ص ٢٧٤ - ط هند).

ص ٢٣ - س ١٧، قوله: «وزعم الإمام الرازي...» راجع المباحث المشرقية للفخر الرازي (ج ١ - ص ٢٧٥ - ط حيدرآباد الهند).

ص ٢٣ - ٢٠، قوله: «فالتفاوت بين الحرارتين...» أى التفاوت بين الحرارة الفريزية والحرارة الغريبة؛ وعبارة الفخر في المباحث هكذا: فالتفاوت بين تلك الفريزة و تلك الغريبة ليس في الماهية بل في كونها جزءاً من ذلك المركب والغريبة ليست كذلك حتى لو توهمنا الحرارة الغريبة جزءاً من المركب و الفريزية خارجة عنه لكانت الفريزية عند ذلك تفعل فعل الغريبة، والغريبة تفعل فعل الفريزية. انتهى ما اردنا من نقل كلام الفخر.

واعلم أن مازعمه الفخر الرازي هو قول جالينوس الطبيب، و مختار صاحب الأسفار هو مذهب إليه المعلم الأول و استاذه أفلاطون. وقال الفاضل القوشجي في شرحه على التجريد: الحرارة يطلق على أربعة معان رابعها الحرارة الموجودة في بدن الحيوان التي هي آلة للطبيعة في أفعالها كالجذب والدفع والهضم وغير ذلك ولذلك تسبب إليها كدخائبة البدن، وأفلاطون يسميها النار الإلهية وهي المسماة بالحرارة الغريزية وقد اختلف فيها الأراء فذهب جالينوس إلى أنها حرارة النار العنصرية المستفادة من المزاج - و ذهب أرسطو الى أن هذه الحرارة (أي الحرارة الغريزية) مغائرة بالنوع والحقيقة لباقي أقسام الحرارة، وأنّ هذه الحرارة أنما يستفيدها المركّب بالفيضان عليه كما يفاض النفس والتقوى - إلى آخر ما أفاد.

وأقول: الحق مذهب إليه أفلاطون و أرسطو والشيخ الرئيس و المولى صدرء وغيرهم من الأساطين من أن الحرارة الغريزية هي النار الإلهية. وسيأتي الكلام في الحرارة الغريزية في الفصل السابع من الموقف الثامن من إلهيات هذا الكتاب المستطاب العجائب، وذلك الفصل معنون بقوله: «فصل في أن وقوع ما بعدّه الجمهور ضرورياً في هذا العالم قد تعلقّت به الإرادة الأزلية صلاحاً لحال الكائنات - إلى أن قال في أواخر الفصل: والحرارة الغريزية السقى هي عند المحققين جوهر سماوى بيدملك من ملائكة الله النازعة للأرواح الناقلة إياها من نشأة إلى نشأة ليس شأنها بالذات نفس الإذابة والتحليل وإفناء هذه الرطوبات إلى أن يقع الموت وإلا لم يكن أفاضها سبحانه ولم يسلطها على البدن، ولا يرضى سبحانه بموت أحدهما الإنسان إلا لأجل حياة أخرى مستأنفة في عالم المعاد».

ص ٢٣ - س ٢٨، قوله: «بما في كلّ منها...» أى مع ما في كلّ منها من الترتيبات الخ.
ص ٢٤ - س ٣، قوله: «فصل في ماهية الرطوبة واليوسه...» راجع المباحث المشرقية للفخر الرازي (ج ١ - ص ٢٧٥ - ط حيدرآباد الدكن) ثمّ قوله: «فصل في ماهية الرطوبة واليوسه...» هذه العبارات الى قوله: «والحق أن تعريف الرطوبة...» توجد في شرح المقاصد أيضاً.

ص ٢٤ - س ١٠، قوله: «وايضاً ليست الرطوبة...» راجع المباحث المشرقية للفخر الرازي (ج ١ - ص ٢٧٨ - ط حيدرآباد هند).

ص ٢٤ - س ٢١، قوله: «ومنها أنه يوجب...» أى ومن وجوه الاعتراض أن ذلك التعريف يوجب أن يكون المعتبر الخ.

ص ٢٤ - س ٢٥، قوله: «وتتفرك بسهولة» أى تتفك بسهولة.

ص ٢٤ - س ٢٩، قوله: «وأما إذا قلنا هي التي لأجلها...» عبارة الفخر الرازي في المباحث المشرقية هكذا: اعلم أنا إذا قلنا الرطوبة مالأجله يسهل للجسم قبول الأشكال فذلك كلام مجازي الخ (ط حيدرآباد هند - ج ١ - ص ٢٧٩).

ص ٢٥ - س ٦، قوله: «فصل في اللطافة والكثافة والزوجة...» راجع المباحث المشرقية للفخر الرازي (ج ١ - ص ٢٨٢ - ط حيدرآباد).

ص ٢٥ - س ١٠، قوله: «إلا بالعرض» أى إلا بالعرض وبتوسط الكيفيات و قوله: «من انفعال يقع فيه» أى من حيث انفعال يقع فيه.

ص ٢٥ - س ١٢، قوله: «من الإضافة في الكم» هذا مبنى على تفسير التخلخل بالازدياد في الكم؛ وقوله: «أو كم ذواضافة» هذا مبنى على تفسير التخلخل بالكم المتزايد فتدبر. وقوله: «بالمعنى الأول هناك» أى في الشفاء. وقوله: «الرقعة المفسرة هي هنا» أى قاطيقورياس. وقوله: «وللتكاثف معان ثلاثة مقابلة لها» أى مقابلة

للمعاني الثلاثة للتخلخل؛ والعبارة منقولة من المباحث المشرقية للفخر الرازي (ج ١ - ص ٢٨٢ - ط حيدرآباد)؛ وأما عبارة الشيخ في قاطيقورياس فتكون هكذا: وأما التخلخل والتكاثف فتدبر بلفظيهما على معان: فتدبر التخلخل ويراد به انتقاش الأجزاء بأن يتخللها جسم أرق منها فتباعد كالصوف المنفوش؛ ويقال تكاثف لما يقابل ذلك كما يعرض عند الكبر وقد يقال تخلخل إذا صار الجسم إلى قوام أقبل للتقطيع والتشكّل من غير انفصال يقع فيه، ويقال تكاثف لمقابلته. ويقال تخلخل لقبول المادة حجماً أكبر، ويقال تكاثف لقبولها بعينها حجماً أصغر. (الفصل السادس من المقالة الخامسة من الفن الثاني من الجملة الأولى في المنطق).

ص ٢٥ - س ١٦، قوله: «وأما اللزوجة فكيفية...» ناظر الى المباحث المشرقية للفخر الرازي. (ط حيدرآباد هند - ج ١ - ص ٢٨٤).

ص ٢٥ - س ١٧، قوله: «بل يمتد متصلاً» وذلك كالعسل مثلاً.

ص ٢٥ - س ٢٠، قوله: «أولها أن الشيخ قال في الحدود...» أى قال في رسالته في الحدود، وعبارته هكذا: «الاعتماد والميل هو كيفية يكون بها الجسم مدافعاً لما يئانه عن الحركة إلى جهة مافدلاً - أى الشيخ على أنه مبداء المدافعة - أى علتها - لأنفسها وهى - أى المدافعة - غير الحركة كما فى الثقل المُسَكَّن فى الجوّ، والزرق المنفوح المُسَكَّن تحت الماء - فالمُسَكَّن فى الموضعين اسم مفعول من التسكين.

ص ٢٥ - س ٢٣، قوله: «وثانيها أن لمن أثبت للميل أمراً» وفى نسخة: «لمن أثبت أن الميل أمر غير المدافعة» وعبارة الفخر فى المباحث المشرقية هكذا: «ولمن أثبت أمراً وراء هذه المدافعة أن يحتاج فيقول الحلقة التى الخ (ج ١ - ص ٢٨٥ - ط حيدرآباد هند). وقوله: «الحلقة التى يهذبها...» سيأتى كلام المصنف فى آخر المبحث السادس من هذا الفصل فى ذلك حيث يقول: وأما الحلقة الساكنة الخ.

ص ٢٥ - س ٣٠، قوله: «على ما هو التحقيق من أن فاعلها هى الطبيعة التى...» قدمضى البحث عن ذلك التحقيق فى الفصل الثالث عشر من المسلك الرابع من هذا الطبع حيث قال: «فصل فى تحقيق مبدأ الحركة القسرية، أصح المذاهب فيه أن يكون ذلك هو الطبيعة التى فى المقصور بسبب تغيرها الحاصل لها بفعل القاسر وإعداده فراجع.

ص ٢٦ - س ١، قوله: «بعد تصور الميل...» بعد تصوّر الميل أى الكيفية، ومبدئه أى الطبيعة، ولازمه أى المدافعة عند عدم المانع. قوله: «وقد يراد به السبب القريب لها» السبب القريب هو الكيفية، وهو المنبعث من الطبيعة عند حاجتها إليه أى عند حاجة الطبيعة الى السبب القريب.

ص ٢٦ - س ٨، قوله: «والثانى ما قال فى الفصل الذى...» هذا الكلام فى الفصل المذكور من التسفاه ليس من كلام الشيخ، بل الشيخ نقل هكذا: «ومنهم من يرى أن السبب فى ذلك قوة يستفيد منها المتحرك من المحرك...» (الفصل الرابع عشر من المقالة الرابعة

من الفن الأول من الطبيعيات في الحركة القسرية - ط ١ من المجرى - ج ١ - ص ١٥٤.

ص ٢٦ - س ٨ ، قوله: «فمنه ما يحدث فيه...» أى لما كان الميل هو السبب القريب للحركة ينقسم إلى أقسامها - أى إلى أقسام الحركة - فمنه - أى من الميل ما يحدث فيه من طباع المتحرك الخ.

ص ٢٦ - س ١٦ ، قوله: «والكل عندنا بسبب...» وذلك لما قلنا آنفاً من أنه - قدس سره - أثبت في الفصل الثالث عشر من المرحلة الثامنة أن مبدأ الحركة القسرية هو الطبيعة التي في المقصور.

ص ٢٦ - س ٣١ ، قوله: «انتهى» أقول: إنه - قدس سره - لم يسمّ أحداً من قبل حتى يرجع ضمير فعل انتهى إليه ويعلم انتهاء كلامه إلا أنا بعد الفحص علمنا أنه يعنى انتهى كلام المحقق الطوسي المنقول منه في شرحه على إشارات الشيخ الرئيس لأنّ قوله سابها إلى قوله انتهى، كلام ذلك المحقق في شرحه على في الفصل السادس من النمط الثاني من الإشارات في البحث عن الميل، إلا أنّ صاحب الأسفار اختصر بعض عبارات ذلك الشرح وأضاف أخرى كما يعلم بالمراجعة إلى شرح المحقق الطوسي على الإشارات. ثم إن عبارة: «وقد مثل الشيخ حال الميلين...» من كلام المحقق الطوسي أيضاً في شرحه على الفصل السادس من النمط الثاني من الإشارات، حيث قال: «وإذا تقرر ذلك فنقول: قول الشيخ...» فراجع ص ٢٩ من ذلك الشرح - ط ١ من الرحلى المجرى.

ص ٢٧ - س ١ ، قوله: «كذلك لا يجتمع في جسم ميلان...» جواب لقوله المقدم: «فإنه كما لا يجتمع في الماء حرارة و برودة. وقوله: «بل يكون دائماً ذاميل واحداً...» كلام شارح الإشارات نصير الدين الطوسي هكنا: «بل يكون أبداً ذاحال بين الميل القسرى الشديد والطبعي الشديد...» فراجع الفصل المذكور من النمط المذكور.

ص ٢٧ - س ١٠ ، قوله: «وعاشرها أن المعتزلة...» أقول: تفصيل هذا المبحث يطلب من شرح السيّد الشريف على المواقف للقاضى عضدالإيجى حيث يقول سادس

مباحث الاعتماد في اختلاف المعتزلة في الاعتمادات الخ؛ فراجع (ص ٢٤٧ من طبع القسطنطينية).

ص ٢٧ - س ٣٣، قوله: «الابن الميلى» أى الميل الطبيعى والميل القسرى لعدم اجتماعهما بل هما منعدمان جميعاً فى ذلك الزمان أى فى زمان السكون. وقوله: «إلا فى الطرفين» أى فى طرفى ذلك الزمان، وتفصيل ذلك يطلب فى طرفى ذلك الزمان؛ وتفصيل ذلك يطلب من الفصل السادس عشر من النمط السادس من اشارات الشيخ الرئيس وشرح المحقق الطوسى عليه.

ص ٢٨ - س ٦، قوله: «وأما الشكل فقد علمت» قد علمت أن الشكل من الكيفيات المختصة بالكميات؛ وسيأتى أيضاً بعيد هذا البحث عن الشكل فى أول المقالة الثانية من القسم الرابع؛ و مراده من قوله فقد علمت هو الشكل المستفاد من التقدير فى قوله المذكور آنفاً فى اللين. واعلم أن هذا الفصل هو ملخص ما ذكره الفخر الرازى فى المقام و عبارته هكذا: اللين له صفتان إحداهما الانغمار الحاصل فيه و هو عبارة عن حركة حاصلة فى سطحه مقارنة لحدوث شكل التقرّفيه، و الثانية شكل التقرّ المقارن لحدوث تلك الحركة الخ (الفصل الحادى عشر من الفن الثانى من المباحث المشرقية - ط حيدرآباد هند - ج ١ ص ٢٩٢).

ص ٢٨ - س ٩، قوله: «أعنى الأربع الفعليتين والانفعاليتين» أما الفعليتان فهما الحرارة والبرودة، وتعريفهما هو أن الحرارة كيفية تفرّق بين المجتمعات و تجمع بين المتشاكلات، والبرودة هى التى تجمع بين المتشاكلات وغير المتشاكلات؛ وأما الانفعاليتان فهما الرطوبة واليبوسة، و تعريفهما هو أن الرطوبة سهولة القبول للتشكّل و تركه، او كيفية تقتضى سهولة اللصوق وتركه، واليبوسة كيفية تقتضى كون الجسم سريع التفرّق عسير الاجتماع.

ص ٢٨ - س ١٢، قوله: «فصل فى اثبات الألوان...» قال فى شرح المواقف: إنه قال بعض من القدماء: لا وجود للون أصلاً بل كلها متخيّلة. والفصل الرابع من المقالة الثالثة من الفن السادس من طبيعيات الشفاء فى تأمل مذاهب قيلت فى الألوان و حدودها (ج ١

ط ١ من الرحلى الحجرى - ص ٣١٣؛ ثم قال الشيخ؛ فنقول: إن من المذاهب فى أمر الألوان مذهب من يرى أن اللون الأبيض أما هو تكونه من الهواء والضوء، وأن الأسود تكونه من ضد ذلك...»

وقلنا فى تعليقه على الشفاء فى المقام: قوله: مذهب من يرى أن اللون الأبيض أه؛ هذا المذهب يرى أن اللون لاهقيقة له أصلاً والألوان كلها متخيلة، وذكر أمثلة مما ليس بينها تضاعل أصلاً كزبد الماء والتلج سيما المسحوقات من البلور والزجاج رداً لقول من يقول كالشيخ والقارابى ومن يحذو حذوها: إن الألوان بالفعل أما يحدث بسبب النور والاستعدادات الحاصلة فى الأجسام من تفاعلها، وبالجملة أن الألوان موجودات لا أن كلها خيالات. ثم إن الشيخ و من سلك سبيله لا ينكرون حدوث الألوان الدخية المتخيلة كالمسحوقات المشقة وكقوس قزح الخ.

ص ٢٨ - س ١٤، قوله: «كما فى التلج...» فى كتاب استرونومى بيولر للفاضل كاميل فالاماريون ذكرانسان وأربعون شكلاً فى الأجزاء الصغار الثلجية معنوناً بقوله: La géométrie dans les leçons de neige - ص ٢٨٩ - طبع فى فرنسا.

ص ٢٨ - س ٢٠، قوله: «واعلم أن الشيخ ذكر...» أقول: هذه العبارة منقولة من الفخر الرازى فى المباحث (الفصل الأول من الباب الثالث من الفن الثانى - ط حيدرآباد هند - ج ١ - ص ٢٩٤)؛ وأما كلام الشيخ فيطلب من الفصل الرابع من المقالة الثالثة من الفن السادس من طبيعيات الشفاء (ط ١ من الرحلى - ص ٣١٣). وقوله: ولكننا ندعى الخ - هذا القول من الشيخ، كأن الشيخ يقول: لكننا ندعى الخ، وأما العبارة فمن الفخر. وقوله: «ولكن فى المقالة الثالثة فى علم النفس» أى فى الفصل الرابع من تلك المقالة (ص ٣١٣ من الطبع الرحلى، و ص ١٥١ من المطبوع بتصحيحنا وتعليقاتنا عليه. وقوله: «كما فى البيض المسلوقة» المسلوقة معناه بالفارسية: جوشانیده.

ص ٢٨ - س ٢٤، قوله: «طبخ فيه مُرداسنج...» مرداسنج هو معرب مُرده سنگ، ويقال بالعربية المَرْتَك، وقال بعضهم هو معرب مُردار سنگ، والأكثر على الأول؛ وضبطه الفاضل شليمى بكلاً الوجهين؛ وفى مجمع الجوامع (ج ٢ - ص ٢٤٨): مُرداسنج

معرّب از مرداسنگ فارسی است و از اسرب و قلعی و سایر معادن سوای آهن به عمل می آید و معمول از رصاص ابیض و اسود است و تفصیله یطلب من المعتمد ایضاً (ص ۴۹۲).

وقوله: «فی ماء طبخ فيه القلی...» القلی بکسرف القاف و سکون اللام هو ما یقال فی الألسنة الرائجة قلیاب، یؤخذ من الإنسان وذلك هو أوجود أقسامه، ویؤخذ من غیر الإنسان ایضاً کما فی المعتمد (ص ۳۹۶) و فی غیره ایضاً؛ قال فی المعتمد: هو شب العُصْفَر وهو یتخذ من الحمص - إلى أن قال: ومنافعه کمنافع الملح إلا أنه أخذ من الملح الخ. ترجمه صیدنه در تعریف قلی: قلی شخار است که به او جامه شویند و عرب او را قلی گویند و او خاکستر درخت طاق است که عرب او را اعضا گویند (الأبنیه عن حقائق الأدوية - ص ۳۰۵).

ص ۲۸ - س ۲۵، قوله: «کاللبن الرائب...» الرائب بالراء المهملة اجوف واوی من باب نصر، و فی منہی الأرب فی لغة العرب: راب اللبن رَوْباً و رُوباً خفت شیر و جفرات شد. و فی بعض النسخ المخطوطة من شرح القوشجی علی التجريد کتب فی هامشه هكذا: اللبن الرائب: ماست؛ و فی ترجمة أخرى: اللبن الرائب: شیر بسته.

ص ۲۸ - س ۲۷، قوله: «لا بالسحق والتصويل» السحق صلايه، والتصويل کوبیدن و قوله: «ثم العودیه، عودیه رنگ چوب قندس. و قوله: «ثم القُتْمَة» قتمه بالضم نوعی از رنگ های خاکستری، منتهی الأرب. القتام: القبار الأسود.

ص ۲۸ - س ۳۰، قوله: «إلا الأخذ فی طریق واحد...» کما فی عبارة المباحث المشرقية فی المقام، وأما عبارة الشيخ فی الشفاء فهي هكذا: لم یکن ترکیب السواد والبیاض إلا أخذاً مسلکاً واحداً (الفصل الرابع من المقالة الثالثة من الفن السادس من الطبیعیات - ص ۳۱۴ - ج ۱ - من الطبع الرحلی) وکلمة أخذاً فی عبارة الشيخ علی هیئة الفاعل، وأما ما فی الکتاب فالظاهر علی هیئة المصدر.

ص ۲۸ - س ۳۲، قوله: «و دلالة هذین الوجهین...» هذا کلام القوشجی فی شرحه علی التجريد فی المقام، والفرض هو اعتراض علی الشيخ بأن هذین الوجهین علی ردّ

من ذهب إلى أنّ اللون من تركّب السواد والبياض أدلّ وأظهر من الردّ على قول من ذهب إلى أنّ سبب البياض لا يجب الخ.

ص ٢٨ - س ٣٤، قوله: «فهم من سوء فهمه...» جملة «أنه ينكر وجود البياض...» بعد سطرين مفعول فعل فهم في قوله فهم من سوء فهمه أو سوء ظنه. وقوله: «على الوجه المخصوص...» فلشدة النفوذ والمخالطة للموضوع لا يزول السواد عن موضوعه والبياض يمكن أن يزول عنه. وربما قيل، القائل شارح المواقف: عند حدّ عدّى أو مدّى ولكن لها حدّ شدّى إذ لا يمكن أن يكون المعلول في حدّ العلّة.

ص ٢٩ - س ٣، قوله: «على سبيل الاستحالة» وهي الحركة في الكيف.

ص ٢٩ - س ٤، قوله: «والبيضات غير نافذة» أقول: يعني أن قولهم السواد غير قابل للبياض غير صحيح على هذا الوجه من حيث إنّ البياض غير نافذ في الأسود لا من حيث إن الأسود غير قابل للبياض؛ ثم قال: على أن اصحاب الإكسير يبيّضون نحاساً كثيراً برصاص مكّلس و زرنينغ مصعد فعلى حيلة أصحاب اكسير يُنفذ البياض أيضاً فنقل حيلة أصحاب الاكسير تكذيباً لعدم نفوذ البياض؛ فعلم أن قولهم السواد غير قابل للبياض غير صحيح على كلا الوجهين: من وجه عدم الاستحالة حيث يكذبهم الشبه بعد الشباب كما قال الشاعر الفارسي:

گویند پس از سیاه رنگی نبود
پس ریش سیاه من چرا گشت سفید
ومن وجه عدم نفوذ البياض ايضاً.

ثم اعلم أن كلامه - قدّس سرّه - ملخص من قول الفخر الرازي في آخر الفصل الأول من الباب الثالث من الفن الثاني من المباحث المشرقيّة (ط هند - ج ١ - ص ٢٩٦)، وعبارة الفخر أظهر في المطلوب قال: وقولهم الأسود غير قابل للبياض إن عنوانه على سبيل الاستحالة كذبهم الشباب والشيب، وإن عنوانه على سبيل الصّبح فيحتمل ذلك لأن الصّبح المسوّد لا بدو أن تكون فيه قوة قابضة فيخالطه وينفذ فيه والمبيضات غير نافذة فلذلك لا يمكنها النفوذ في الأسود، على أن اصحاب الإكسير يبيّضون نحاساً كثيراً برصاص مكّلس و زرنينغ مصعد و ذلك يبطل ما قالوه. انتهى.

ص ٢٩ - س ١٣، قوله: «تتمه، اعلم أن كل ما يحدث...» أقول: في هذه التتمه يريد أن ينقسم اللون إلى طبيعي و غير طبيعي، و أن الأول محقق ثابت في الخارج دون الثاني فإن هذا يتحقق دفعة من انعكاسات النور، والألوان الطبيعية إنما تحدث في السطوح من حصول المضيء، وليست في ذاتها موجودة وهي أعراض تحصل بواسطة المضيء، وسبب كونها مختلفة وأن بعضها أبيض وبعضها أسود اختلاف الاستعدادات، هذا مذهب الهه الفارابي في التعليقات و عليه رأى أعظم الفلاسفة قديماً وحديثاً.

ص ٢٩ - س ٢٠، قوله: «فهو مساوق للوجود» أي متابع و ملازم له، ثم استدرك فقال: بل نفسه، أي النور الظاهر بذاته والمظهر لغيره نفس الوجود، قوله سبحانه في سورة النور من القرآن الحكيم: الله نور السموات والأرض...» الآية ٣٥.

ص ٢٩ - س ٢٢، قوله: «وإن كان بعضها...» الواو وصلية، أي وإن كان بعضها كالأنوار العقلية لا يقف آثارها عند حد فاتها غير متناهية بحسب العدة والمدة.

ص ٢٩ - س ٢٦، قوله: «إما بمقابلة نير» كما في القمر؛ وقوله: «إما بذاته» كما في الشمس.

ص ٢٩ - س ٣٠، قوله: «دفعة بلا استعالة...» كما أن المبدعات كذلك.

ص ٢٩ - س ٣٤، قوله: «وأما الذي ذكر في كتب الفن... فوجوه» ذكر تلك الوجوه كلها الفخر الرازي في الفصل الثاني من الباب الثاني من الفن الثاني من المباحث المشرقية - ط هند، ج ١ - ص ٢٩٦ فراجع.

ص ٣٠ - س ٢، قوله: «لأن السد كان...» أي لأن السد كان سبب انقطاعها فلا بد أن يكون السد سابقاً على الإقطاع بالذات أوبالزمان. قوله: «وإن لم يبق...» أي وإن لم يبق وعدم فيلزم أن يكون الخ.

ص ٣٠ - س ٧، قوله: «كلما ازداد قوة...» أي كلما ازداد اجتماعاً وعبارة الفخر الرازي في المباحث المشرقية هكذا: «لكن الأمر بالعكس فإن الضوء كلما ازداد اجتماعاً ازداد ظهوراً (ج ١ - ص ٢٩٦ - من طبع هند).

ص ٣٠ - س ٨، قوله: «ومن البعيد أن تنتقل...» أقول: وقد ثبت عند علماء اليوم

أن النور يسير في كل ثانية زمانية ٥٠٠٠٠ فرسخ، وهي تساوى ١٥٠٠٠٠ ميل، وهي ٣٠٠٠٠٠ كيلومتر، فقله: ومن اليمد أن تتقل الخ. بعزل عن التحقيق.

ص ٣٠ - س ١١، قوله: «فلقائل أن يقول...» أقول: لاريب في صدق الكبرى الكلية أعنى أن قيام المجمعول بلامادة أنما يكون بالفاعل الجاعل إياه كالمفارقات من العقول الكلية، ولكن النور المحسّ هل هو مجمعول بلامادة فاعلم أن المصنف - قدس سره - اختار أنه مجمعول بلامادة، صرح بذلك في تعليقاته على شرح حكمة الأشراف (في أواخر المقالة الثالثة من القسم الثاني - ط ١ من المجرى - ص ٢١٦). حيث قال: الشعاع جسم صوري بلامادة، وإنما يفيض وجوده عن سبب فاعلي بالحركة وزمان، وليس يحتاج في وجوده إلى أسباب مادية إلا الوضع المخصوص مع النير وعدم الحجاب بينهما؛ إلى آخر ما أفاد وهو قريب من قوله في هذا الكتاب فراجع. ولا يخفى عليك أن هذا الرأي ليس بسديد بل ثبت خلافه عند علماء هذه الأعصار سيما علماء الإفرنج.

ص ٣٠ - س ٢٠، قوله: «فصل في حقيقة النور...» أكثر عبارات هذا الفصل منقول من المباحث المشرقية للفخر الرازي مع تصرف ما من المصنف أعنى صاحب الأسفار روماً للتلخيص والاختصار (المباحث المشرقية - ط هند - ج ١ - ص ٢٩٨)، فلا بد من الرجوع إليه.

ص ٣٠ - س ٢٢، قوله: «عبارة عن ظهور اللون...» أي عبارة عن ظهور اللون و نحو وجوده فقط. وقوله: «لم يرها» أي لم ير اللامعات؛ وعبارة الفخر الرازي في المباحث المشرقية هكذا: «لم يرها لمعناً» (ط هند - ج ١ - ص ٢٩٨).

ص ٣٠ - س ٣٤، قوله: «على أن النور المحسوس...» أي المحسوس بالذات المنطبع في المحسّ المشترك. وقوله: «عبارة عن نحو وجود...» وذلك لاتحاده مع جوهر النفس الذي من غير هذا العالم الطبيعي واتحاده معه كان بإنشاء النفس وجوده النوري في صقع ذاتها بإعداد قواها، وقدم تفصيل ذلك في البحث عن اتحاد المدرك بالمدرك.

قوله: «في غير هذا العالم» وهو عالم الخيال. قوله: «وأما الذي في الخارج...»

وهو المحسوس بالعرض.

ص ٣١ - س ١، قوله: «الأول أن ظهور اللون...» ناظر الى عبارة الفخر الرازي في المباحث المشرقية (ط هند - ج ١ - ص ٢٩٩).

ص ٣١ - س ٤، قوله: «وإن زعموا أن ذلك...» إشارة إلى قوله أوصفة نسيبة.

ص ٣١ - س ٨، قوله: «فلن قيل هذا البرق...» عبارة الفخر الرازي في المباحث المشرقية هكذا: «فلن قيل هذا البرق عبارة عن اظهار لون ذلك القابل».

ص ٣١ - س ٢٥، قوله: «فسبيل دفعه سهل بما يناء» أى بما يناء من أن مراتب النور متفاوتة.

ص ٣١ - س ٢٦، قوله: «فديكون ضوءه فقط» أى الضوء العرضي الخارجى وذلك عند قصور الضوء المستقر. وقوله: «وقديكون كلاهما» أى الضوء واللون.

ص ٣١ - س ٢٨، قوله: «ربما كان لأجل صقائه» أى لا لأجل قصور الضوء واللون المنعكس منه. وقوله: «لكن المنعكس منه...» فى تعلية من الجلوة - قدس سره - : «أظن أن تكون عبارته هكذا: لكن المنعكس منه إلى مقابله ليس إلا ما حصل من نير آخر بتوسط نسبة مخصوصة بينهما إليه» انتهى. وفى بعض المحاشى جعل ضمير بتوسطه راجعاً إلى نير آخر، وقوله على نسبة وضعية مخصوصة متعلقاً بالمنعكس، وقوله بينهما متعلقاً بتوسطه، وضمير له راجعاً إلى الضيق، وقوله واليهما زائداً: وكيف كان لا تخلو العبارة من دغدغة.

ص ٣١ - س ٣١، قوله: «فصل فى الفرق بين الضوء والنور...» راجع المباحث المشرقية للفخر الرازي (ط حيدرآباد الدكن - ج ١ - ص ٣٠١).

ص ٣٢ - س ١، قوله: «وهكذا يتقدم الظل على الضوء» أى وهكذا يتقدم الأول على الثانى. قوله: «وهو عديم» أى الظلمة عديمى، وراجع فى البحث عن النور والظلمة فصول المقالة الثالثة من الفن السادس من طبيعيات الشفاء؛ والصفحة ١٤٥ - ج ١ من الشوارق - ط ١ من الرحلى؛ والمباحث المشرقية للفخر الرازي - ط حيدرآباد هند - ج ١ - صص ٣٠٢ و ٣٠٤، والمسئلة السادسة من الفصل الخامس من المقصد الثانى من

كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد - ط ٩ - ص ٣١٧ بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه - .

ص ٣٢ - س ١٢، قوله: «لفقدان شرط الإبصار» شرط الإبصار هو وجود الضوء. وقوله: «تذنيب...» ناظر في التذنيب الى المباحث المشرقية (ط هند - ج ١ - ص ٣٠٤).

ص ٣٢ - س ١٧، قوله: «في الكيفيات المسموعة...» ناظر الى المباحث المشرقية للفخر الرازي (ط هند - ج ١ - ص ٣٠٥). قوله: «فصل في علّة حدوث الصوت...» المقالة الأولى من الفن الأول من كتاب الموسيقى الكبير للمعلم الثاني الفارابي في حدوث الصوت والنغم في الأجسام فإن شئت فراجع (ط ١ - ص ٢١١).

ص ٣٢ - س ٢٢، قوله: «ربما صرف عن الصماخ فائدته» العبارة في المباحث المشرقية للفخر الرازي هكذا: «ربما ضرب الصماخ فأفسده» (ج ١ - ص ٣٠٦). والصماخ بكسر الصاد المهملة، وفي أساس البلاغة للزبحشرى: هذا كلام يؤلم صماخي وهو خرق الأذن. وصمخته: أصبت صماخه. وأخرج من صماخه صملاخه وهو وسخه.

ص ٣٢ - س ٢٥، قوله: «واستدلوا على ذلك...» أي القائلون بأن الصوت له وجود في الخارج ردّاً على قوله لأحد أن يقول إن الصوت لا وجود له في الخارج فلا تغفل وعبارة الفخر في المباحث المشرقية (ط هند - ج ١ - ص ٣٠٦). هكذا: «لعمد أن يستدل أن الصوت لا وجود له في الخارج بل إنما يحدث في الحس من ملامسة الهواء المتموّج، وهذا باطل لأننا كما أدركنا الصوت أدركنا مع ذلك جهته...».

ص ٣٢ - س ٣١، قوله: «والثاني بأنه باطل...» يعني بالثاني قول المعترض: وإنما تميز بين القريب والبعيد الخ.

ص ٣٢ - س ٣٤، قوله: «والتحقيق أن يقال...» أقول: هذا التحقيق الأنثى هو أحد البراهين على أن النفس الناطقة تصير بعد تكاملها الجوهرى عارية عن المواد و مجردة عن الأحيان و سائر أوصاف المادة؛ وهذا التحقيق كلام سام سامك الله درّ قائله يعقله من كان له قلب.

ص ٣٣ - س ٢، قوله: «وشدة انحرافه...» أي وشدة التواتر... قوله: «وقربه من

المُنْفَخ» بضم الميم وكسر الخاء اسم فاعل. وقوله: وهي الزيرية... وهي البمية. الكلمتان مأخوذتان من «زير وجم» وهما كلمتان فارسيتان رائجتان في الفن الموسيقى ففي برهان قاطع: زير بكسر اول و سکون ثانی و رای قرشت نقیض بالا و ضدّ به باشد. و في غياث اللغات: بسم بالفتح به معنى صدای پُر و بانگ بلند در مقابلة زير باشد که بهمعنی آواز باریک است.

ص ٣٣ - س ٤. قوله: «وأما الصدى...» الصدى هو الصوت الذي تسمعه من ناحيه الجبل ونحوه. قال الشيخ: وأما الصدى فانه يحدث من تموج يوجه هذا التموج فإن هذا التموج إذا قاومه (قار نه خ ل) شيء من الأشياء كجبل أو جدار حتى وقفه لزم أن ينضغط أيضاً بين هذا التموج المتوجه إلى قرع الحائط أو الجبل وبين ما يقرعه هواء آخر يردّ ذلك و يصرفه إلى خلف بانضغاطه فيكون شكله الشكل الأول وعلى هيئته كما يلزم الكرة المرمى بها إلى الحائط أن تضطرّ الهواء إلى التموج في مابينهما و أن ترجع القهقري...» (آخر الفصل الخامس من المقالة الثانية من الفن السادس من طبيعيات الشفاء - ط ١ من الرحلى - ص ٣٠٦).

قال بعضهم:

ليس غير الصدى يردّ جواباً لى عنه في حالة الإنشاد
كلما قلت أين غاب فؤادى ردّلى منه أين غاب فؤادى
وقال آخر:

ماللديار مُجاوب و الأصدى مصوّت ناديت أين أحبّيت فأجاب أين أحبّيت
ص ٣٣ - س ١٦. قوله: «بخلاف الفنة والبحوحة» الفنة صوت من اللهات والأنف كما في المذهب. بُحُوْحِه آواز در گلو انداختن. بُحُوْحِه آوازی است که از حلق می آید. البحوحة گرفتگی صوت.

ص ٣٣ - س ١٨. قوله: «لصل في تقسيم الحروف إلى صامت...» تسقى في العلوم الغربية أربعة عشر حرفاً صامته تجمعها هذه الكلمات الأربع: «أحد، رصص، طعكل، موهلا» ولها خواصّ عجيبة ذكرت في كتب الفن.

ثم أن الشيخ الأكبر ذكر في كتابه القيم في الجفر المسمى بالدرّ المكنون والجوهر المصون في علم الحروف أسراراً بديعة في الحروف تدهش الألباب و إن نقل طائفة منها في أول فتوحاته، ولكن اين الفتوحات من الدرّ المكنون في ذلك.

وكذلك العلامة محمود بن محمد الدهدار المتخلص بالعياني استاذ العلامة الشيخ بهاء الدين العاملي بيّن في رسائله المصنوعة في العلوم الغريبة سيّما في مفاتيح المغاليق الذي هو أم الكتاب من بين كنه أسراراً عجيبة في الحروف، وكذا في أنواعها وأصنافها ما يحير العقول؛ رزقنا الله وإياكم حقائق ما أودعت في الحروف؛ وقلت في «يز» من «دفتر دل»:

حروفند وز آيات رموزند اشاراق به اسرار و كنوزند
مرا ميدان بحث اينجا وسيع است كه دراين صنعتم صنع صنيع است
ص ٣٣ - س ٢٢، قوله: «بالاشتراك الإسمي...» يعنى أن اطلاق الألف على الهمزة بالاشتراك اللفظي لأن الألف ساكنة أبداً والهمزة متحركة.

ص ٣٣ - س ٢٧، قوله: «وعروض الآتى للصوت...» أقول هذا جواب عن سؤال مقدّر وهو أن يقال: قد عرفتم في الفصل السابق الحرف بأنه يعرض للصوت كيفية بها يتميز عن صوت آخر و تلك الكيفية العارضة هي الحرف. ثم في هذا الفصل قسمت الحروف إلى صامت و مصوت، وإلى آتى و زمانى فالآتى عارض للصوت فكيف يكون الصوت آتياً؟ وأجاب عنه بقوله: وعروض الآتى الخ.

ص ٣٣ - س ٣٠، قوله: «مع المصوت المقصور...» وهو الحركات الثلاث على مامر. قوله: «ومع المصوت الممدود...» وهو الالف والواو والياء.

ص ٣٣ - س ٢، قوله: «هو اللفظ المسيخ» قال جمال القرشى في الصراح من الصراح: مسيخ زشت بى نمك و گوشت بى مزه، و فى المثل هو أمسخ من لحم الحوار أى لا طعم له.

و فى أساس البلاغة للزخشرى: شىء مسيخ: لا طعم له. و طعام مسيخ: لا ملح فيه. و رجل مسيخ: لا ملاحه له. قال (الشاعر):

مسیخٌ ملیحٌ کلحم الحلوَا ر لا أنت حلو و لا أنت مرُ
 ص ۳۳ - س ۳، قوله: «و أما الذی له طعم فبساط...» أقول: بسائط الطعم
 ثمانية و مرکباتها كثيرة، و عبارة الکتاب غیر رصينة حيث عدّ التفه من عديم الطعم. ثم
 قال و أما الذی له طعم فبساطه تسعة و جعل التفه من الطعوم فتدبر. ثم إن الفصل
 منقول من المباحث المشرقية للفخر الرازی و لكن عبارة الفخر رصينة فراجع الفصل
 الأول من الباب الخامس من الفن الثاني منه (ط هند - ج ۱ - ص ۳۰۹).

ص ۳۳ - س ۴، قوله: تسعة أقسام: الحرافة: تیزی، تندی؛ و الملوحة: شورى؛
 و المرارة: تلخی؛ و الدسومة: جربی؛ و الحلاوة: شیرینی؛ و التفة: بی مزه؛ و العفوصة: دبش؛
 گلوگیر؛ و القبض: خشکی؛ و الحموضة: ترشی).

ص ۳۳ - س ۱۰، قوله: «ان البورق...» بورق معرّب بوره و آن شوره است.
 عقيلي در مخزن الادویه گوید: بورق بضمّ باء و سکون واو و فتح رای مهمله و
 سکون قاف معرّب از بوره فارسی است، نمکی است که در زمین شوره زار متولد
 می گردد از آب و نمک، و انواع می باشد معدنی و مصنوع، معدنی اصناف و الوان
 می باشد بعضی سفید و سبک پرسوراخ که طعم آن شور باشد و این را ارمنی نامند
 جهت این که از ارمنیه آورند؛ بعضی سرخرنگ و این را نظرون نامند، و بعضی اغبر
 صفایی و این معروف به بورق الخبازین است جهت آن که خبازان در آب حل نموده
 بر قرص نان پیش از طبخ می مالند و بر تور می چسباند تا باعث سفیدی و رونق
 نان گردد، انهی ملخصاً.

ص ۳۳ - س ۱۳، قوله: «مثل اجتماع المرارة و القبض فی الحُضض» قال الهروی
 فی بحر الجواهر: الحُضض بضمّ حین و قد یفتح العین و بالضادین و قیل بالظائین و قیل بضاد
 ثمطاء: عصارة شجرة معروفة، و هو صنفان مکّی و هندی الخ.

و فی مخزن الادویه حضض دو نوع است: مکّی و هندی، و آنچه مشهور است آن
 است که عصاره برگ و تخم نباتی است خاردار قریب به سه ذرع، پوست آن کاهی
 رنگ، برگ آن شبیه به شمشاد، و ثمر آن شبیه به فلفل و سیاه و أملس و طعم آن تلخ

و منبت آن خطم وادى عرفات است الخ. قوله: «ويسمى البشاعة» البشاعة: كلوغير شدن طعام و بى طعم شدن و ناخوش آينده شدن (كنزاللغة).

ص ٣٣ - س ١٤، قوله: «وكاجتماع المرارة والتفه في الهندبا» الهندبا نبت يقال بالفارسية كاسنى.

ص ٣٣ - س ١٨، قوله: «فصل في الروائح المشمومة...» سيأتى البحث عن الشم و اخواته في الباب الرابع من كتاب النفس.

ص ٣٣ - س ٢٩، قوله: «فقد ذكر أمران...» كلا الأمرين المذكوران في منطق الشفاء: الأول في أواسط الفصل الثالث من المقالة الخامسة من الفن الثاني من الجملة الأولى، والثاني في الفصل التالى منه. قوله: «وهذا الرسم...» أى الثانى متناول للأقسام الثلاثة الخ.

ص ٣٣ - س ٣٢، قوله: «قال الشيخ في قاطيقورياس...» قال في أواسط الفصل الثالث من المقالة الخامسة من الفن الثاني من الجملة الأولى في المنطق: وأما الجنس الآخر الخ. قوله: فيجب أن يتصور على أنه استعداد جسمانى...» فيرد عليه أن الاستعداد من باب المضاف كإمر أنفاً.

ص ٣٤ - س ١، قوله: «أحد طر في النقيض» من القوة واللا قوة.

ص ٣٤ - س ١٣، قوله: «فصل في تحقيق ما ذكرناه بوجه تفصيلي» يعنى أن الفصل في تحقيق أن القوة على الفعل غير داخلة تحت هذا النوع من القوة واللا قوة.

ص ٣٤ - س ١٤، قوله: «قال الشيخ في قاطيقورياس...» واعلم أن المصنف - قدس سره - قد جزأ كلام الشيخ في المقام فجعل جزءاً منه في الفصل السابع، وجزءاً منه في هذا الفصل، والشيخ - رضوان الله عليه - قال عقيب قوله أن ينغمز هي من هذا الباب - كما تقدم في الفصل السابق - لكن في هذا الموضع شكوك و ذلك أن الأمور التي تدخل في هذا الجنس توجد ثلاثة أمور استعداد شديد على أن يفعل ولا أن يفعل بل على أن لا يفعل كالمصباحية والصلابة وقول القوة على هذه الثلاثة قريب من أن يكون على سبيل اشتراك الاسم وإن ريم جمعه في معنى واحد كان عسراً متكلفاً، و أيضاً فلتشكك

أن يتشكك في أنه هل المصارعية في هذا الباب - إلى آخر ما نقل عنه المصنف.

ص ٣٤ - س ١٥، قوله: «تكون المشوثة في دفع الشك خفيفة» وذلك لأن الفعل الذى يكون مقابلاً للانفعال خارج على هذا التقدير عن هذا الجنس فلا يكون حقائق مختلفة تحت هذا الجنس أى الكيفيات الاستعدادية حتى يقال جمعه في معنى واحد يكون عسيراً متكلفاً.

ص ٣٤ - س ١٦، قوله: «من الأقسام» الجار والمجرور صلة أى متعلق لقوله يعرض.

ص ٣٤ - س ١٧، قوله: «فإن الشبهة الأولى...» الشبهة الأولى هى دخول الفعل والانفعال تحت معنى واحد، والثانية هى تضييع استعداده من حيث يحرك غيره؛ وقوله تتأكد بملاحظة أن فى الأولى يكون له جهة غير الجهة التى هى مناط الإشكال، وفى الثانى لا يكون فيه إلا جهة الإشكال فإن للمصارعية جهتين جهة فعل وجهة إنفعال. قوله: «بل هذه ككمال لتلك...» تلك إشارة الى القوة، أى بل هذه ككمال لتلك القوة. ص ٣٣ - س ٢٠، قوله: «وأمر فى القوة المحركة» أى القوة المحركة التى فى العضلات. وقوله: «فهى معرفة ماصناعية» أى عملية.

ص ٣٣ - س ٢٧، قوله: «وربما قيل ان القدرة...» ناظر الى عبارة الفخر الرازى فى اول الفصل الثانى من القسم الثانى من الباب الخامس (ج ١ - ص ٣١٧ - ط هند): «فإن قيل القدرة على تلك الأفعال لها اعتبار من حيث إنها قدرة...»

ص ٣٤ - س ٣٠، قوله: «فهذا الاختلاف» أى الاختلاف بالشدة والضعف. وقوله: «فإن الشيء لا يختلف...» أى لا يختلف بحسب الماهية. قوله: «فاذا كانت تلك الحقيقة...» أى فاذا كانت تلك الحقيقة داخلة فى أحد الجنسين وهو الكيفية النفسانية امتنع دخولها فى الجنس الآخر أى الاستعدادية.

ص ٣٤ - س ٣٥، قوله: «وهذا محال» وذلك لأن اشتداد الشيء ليس أمراً خارجاً عن حقيقته.

ص ٣٥ - س ٢، قوله: «وتمتاحتج به أيضاً...» اقول: وذلك لأن احراق الحرارة إنما

هو بصورتها، وانفعالها بمادتها، والصورة من حيث هي صورة بريئة عن الاستعداد لأنها فعلية فالصورة غير داخلية في القوة و اللاقوة وإن كانت تشاركها في الاسم من حيث إن لها قوة شديدة على الإحراق.

ص ٣٥ - س ٤، قوله: «فصل في تحقيق أن اللين...» أقول: إن المصنف صدر الفصل إلى قوله: «أقول يمكن حلّ هذا الإشكال...» بكلام الفخر الرازي في المباحث المشرقية (ج ١ - ص ٣١٨ - ط هندا) وقوله: أقول يمكن حلّ هذا الإشكال من كلام المصنف في الرد على الرازي حيث كان الغالب على ظنه أن التقابل بين اللين والصلابة تقابل العدم والملكية، وهذا الغالب على ظنه هو الإشكال؛ وأخذ الرازي في بيان ذلك التقابل من قوله: ولكن لأحد أن يقول الخ. كما لا يخفى.

ص ٣٥ - س ٤، قوله: «قدمت الإشارة...» قد مرّت الإشارة إلى ذلك في الفصل السادس من الباب الثاني من هذه المرحلة في الجواهر والأعراض.

ص ٣٥ - س ٩، قوله: «وايضاً فالانتمار كما سبق...» إشارة إلى أن اللين ليس من الأمور الوجودية كما سبق في الفصل السادس من الباب الثاني من هذه المرحلة. وقوله: «واستعداده لقبول...» أي مقارنة لاستعداده لقبول الحركة لأنه جسم طبيعي، ومقارنة لاستعداده لقبول ذلك الشكل لأنه متكّم.

ص ٣٥ - س ٢٠، قوله: «وان كفيّاً لقبول...» الواو وصلية.

ص ٣٥ - س ٢٤، قوله: «مثل هذه الاستعدادات» نحو الانفعال واللافعال.

ص ٣٥ - س ٢٦، قوله: «حصلت فيها حالة...» ضمير الفعل راجع إلى قوله كيفية أو شدة كيفية، والفعل من التحصيل، وضمير فيها راجع إلى المادة في قوله: إلا بأن يقال إن كون المادة بحيث، وحالة منصوبة على المفعول به لفعل حصلت. وكلمة ذلك في قوله لأن ذلك غير قابل للقرب والبعد إشارة إلى الامكان والجواز العقلي؛ وقوله: «وغير نفس الكيفية...» معطوف على غير قابل. وذهب بعضهم إلى أن الفعل المذكور مجرد وحالة مرفوعة فاعلة له فتدبر.

ص ٣٥ - س ٢٨، قوله: «هيل الافتراق بينهما...» أقول القائل هو الفخر الرازي

في المباحث المشرقية (ج ١ - ص ٣١٩ - من ط هند)، ثم يرد عليه أيضاً أن العلم إذا كان من مقولة الإضافة فكيف يصحّ تعريف الحال والملكة بتكوّنهما في النفس وهو ممن ذهب إلى كونه من مقولة الإضافة كما مرّ مراراً، وصرّح بالمحقّق الطوسي في البحث عن الإدراك من النمط الثالث من إشارات الشيخ، ثم راجع في البحث عن المقام الفصل الثالث من المقالة الخامسة من الفن الثاني من الجملة الأولى من منطق الشفاء.

ص ٣٥ - س ٣٢، قوله: «والفاعل كيف يكون متحد الهوية مع المفعول...» أقول: يعنى بالفاعل العلم الذي هو ملكة، وبالمفعول العلم الذي هو حال قنصر ولا تنقل، والمصنف ناظر الى عبارة الفخر الرازي حيث قال: «كيف تكون الملكة التي بها صارت النفس فاعلة للصور متحدة الهوية مع المفعول الذي هو الحال ويكون اختلافهما بالعوارض». وقد مضى البحث عن الاتحاد في المرحلة العاشرة وإن شئت فراجع كتابنا العليّني في اتحاد العاقل بمقوله يسلك السالك الى سبيل الرشاد والسداد والحمد لله رب العالمين. قوله: «وغيرها من الصفات» أي الصفات النفسانية.

ص ٣٦ - س ١، قوله: «يخرج عن الحال والملكة» خبر لقوله: فحصول الصورة العلمية الخ.

ص ٣٦ - س ٧، قوله: «ومقامات العارفين...» قد عمل في ذلك الحاجة عبدالله الأنصاري - المتوفى سنة ٤٨١ هـ. ق - رسالة فريدة مسمّاة بمنازل السائرين وشرحها كمال الدين عبدالرزاق القاساني والفاضل الفركاوي أيضاً والشرحان كلاهما مطبوعان. وفي رسالة تحفة الملوك في السير والسلوك المنسوبة الى السيد بحر العلوم: «بدانك علمای طریقت از برای سالک منازل و عقبات بیان نموده اند و طریق سیر در آنها را شرح داده اند، و در تعداد منازل و ترتیب آنها اختلاف کرده اند تا این که اقل آنها را هفت و اکثر آنها را هفتصد گفته اند، و بعضی به هفتاد هزار تصریح کرده اند...».

ص ٣٦ - س ٩، قوله: «قد مرّ تحقيق القدرة...» راجع الفصل الاول من المرحلة السابعة من هذا الطبع. قوله: «بها يصحّ أن يصدر» أي يمكن أن يصدر عنه الفعل. قوله: «إذ ليس معنى القادر مطلقاً...» أي سواء كان في الواجب أو في الممكن.

ص ٣٦ - س ١٥، قوله: «فهى خارجة عن حدود الامكان...» فلا يكون هذا التصريف شاملاً لقدرة الله تعالى.

ص ٣٦ - س ٢٢، قوله: «بمعنى إن شاء فعل...» تفسير لقدرة أى بمعنى شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل لكأنه شاء ففعل وإن كانت المشيئة عين قدرته فالواو وصلية.

ص ٣٦ - س ٢٥، قوله: «لم يكن هناك...» هذا جواب لو، من قوله المقدم: «ولو كان الشرط فى القدرة...». قوله: «بل معنى آخر خارجاً...» ذلك المعنى الآخر هو صحة الصدور واللا صدور. قوله: «أو بعضه من المعنى...» وذلك إن انضم إليه المشيئة.

ص ٣٦ - س ٢٨، قوله: «فصل فى الإرادة...» راجع الفصل الخامس والعشرين من النمط الثالث من اشارات الشيخ الرئيس و شرح المحقق الطوسى عليه لأن عبارات المصنف ناظرة اليهما.

ص ٣٧ - س ١، قوله: «والقول بأن البعض اختيارى...» أى بعض الارادات اختيارى دون البعض حتى لا يلزم التسلسل. وقال محمد بن زكريا الرازى: «ليست اللذة أمراً محققاً موجوداً فى الخارج بل هى أمر عدى فهى زوال الألم» فتأمل. و سيأتى تفصيل ذلك فى الفصل الآتى. وقال الشيخ فى التعليقات (ص ٥٠ - ط مصر): المختار فى العرف هو ما يكون بالقوة ويحتاج إلى مرجع يُخرج اختياره إلى الفعل إما داع يدعوه إلى ذلك من ذاته أو من خارج فيكون المختار متناً مختاراً فى حكم مضطر. والأول فى اختياره لم يدعه داع إلى ذلك غير ذاته وخيريته ولم يكن مختاراً بالقوة ثم صار مختاراً بالفعل بل لم يزل كان مختاراً بالفعل، ومعناه أنه لم يختار غير ما فعله وإنما فعله لذاته وخيريته ذاته لا لداع آخر؛ وقد قيل الانسان مضطر فى صورة مختار ومعناه أن المختار متناً لا يخلو فى اختياره من داع يدعوه الى فعل ذلك.

ص ٣٧ - س ٥، قوله: «وأما إرادة الله...» أقول: وهذا سرّ ما اشار إليه أساطين الفن من أن الإرادة تستهى إلى العلم أى الإرادة إذا بلغت إلى واجب الوجود فالإرادة هى العلم، فتبصر وتدبر حتى لا يزل قدمك.

ص ٣٧ - س ٧، قوله: «و من هذا القبيل تأثير بعض النفوس بالهمة والعين...»

الأخبار في العيون واصابة العين كثيرة من طرق الفريقين وجوامعها الروائية حاوية لها، بل في غير واحدة من الآيات القرآنية اشارة إلى ذلك، فراجع مادة العين من المعاجم الروائية؛ وفي الخبر عنه - صلى الله عليه وآله - أن العين لتدخل الرجل القبر و تدخل الجمل القدر؛ والآيات نحو قوله تعالى في سورة يوسف: وقال يا بني لا تدخلوا من باب واحد - الآية -؛ و في سورة القلم: و إن يكاد الذين كفروا - الآية -، وغيرهما.

واعلم أن شرح العين الثامنة من كتابنا العليّني المسمّى بـ «شرح العيون في شرح عيون مسائل النفس» يحوى لطائف شريفة و دقائق منيفة في المقام فإن شئت فراجع، والله سبحانه فتاح القلوب ومُتاح الغيوب.

ص ٣٧ - س ٨، قوله: «الخلق ملكة تصدر بها عن النفس...» المصتف ناظر في هذا الفصل الى الفصل الخامس من الباب الثاني من المباحث المشرقية للفخر الرازي في القوى والأخلاق (ط حيدرآباد هند - ج ١ - ص ٣٨٥).

ص ٣٧ - س ١٢، قوله: «كنسبة الطبيعة إلى الفكر...» أى كنسبة مبدء الصفة الذاتية إلى الفكر.

ص ٣٧ - س ١٥، قوله: «وليس المخلق أيضاً يلزمه...» أى بحيث لا ينفك عنه الفعل أبداً.

ص ٣٧ - س ٢٣، قوله: «أعنى ملكة العلم الذى هو اصل الفضائل» أقول: هذه العناية قد خطّ عليها في عدة نسخ الأسفار الموجودة عندنا إشارة إلى أنها ليست من اصل النسخة أى انها زائدة؛ وإني أرى أنها بيان للغير في قوله فلأن حصولها ضارّ لغيرها فعلى هذا لا غبار عليها فتدبر.

ص ٣٧ - س ٢٤، قوله: «واعلم أن رؤوس الفضائل...» ناظر الى كلام الشيخ الرئيس في آخر إلهيات الشفاء حيث قال: «فالفضائل ثلاثة: هيئة التوسط في الشهوانية مثل لذة المنكوح والمطعم والملبوس والراحة وغير ذلك من اللذات الحسية والوهمية، وهيئة التوسط في الغضبيات كلها مثل الخوف والغضب والغم والأنفة والمقد والمسد وغير ذلك، وهيئة التوسط في التدبيرية؛ و رؤوس هذه الفضائل عفة و حكمة و

شجاعة، ومجموعها العدالة...» (ص ٥٠٧) بتصحيحنا وتعليقاتنا عليه؛ و سيأتى تفصيل البحث عنها في الفصل الثانى من الباب التاسع من كتاب النفس.

ص ٣٧ - س ٣٥، قوله: «وإن لم نفعل فعلاً» الواو وصلية؛ وعبرة الفخر الرازى في المباحث الشرقية (ج ١ - ط هند - ص ٣٨٦) هكذا: «وان لم نفعل فعلاً ولم نخلق خلقاً فلا تكون اعمال الحكمة العملية الأخرى موجودة ولا أيضاً الخلق و تكون عندنا لا محالة معرفة مكتسبة يقينية...» فراجع.

ص ٣٨ - س ٥، قوله: «وهى المعبر عنها بالصراط المستقيم...» الصراط المستقيم هو العدالة؛ المجيم هو الجور في جانب الإفراط أو التفريط. وقوله: «أو ما يوجب...» عطف على قوله متن المجيم. ثم إن في عدة مواضع من كتابنا شرح العيون في شرح عيون مسائل النفس لطائف عرشية في بيان الجنة والمجيم: منها في شرح العين الثامنة عشرة منه، ومنها في شرح العين الحادية والستين منه، على أن تفصيل البحث عنهما سيأتى بعون الله سبحانه في سفر النفس فارغب.

ص ٣٨ - س ٥، قوله: «فصل في حقيقة الألم...» عبارة الفصل منقولة من المباحث الشرقية للفخر الرازى (ج ١ - ص ٣٨٧ - ط حيدرآباد هند)، ولكن عبارة الطبيب محمد بن زكريا الرازى محرقة وقد تصرف فيها بعض من لادريه له في فهم اساليب العبارات العلمية؛ والعبارة في نسخة مخطوطة من المباحث الشرقية موجودة في مكتبتنا هكذا: «زعم محمد بن زكريا أن اللذة عبارة عن الخروج عن الحالة الطبيعية، وسبب هذا الظن أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات الخ.

ونحو عبارة المباحث مقالته نصير الدين الخواجه الطوسى في التجريد: «وليست اللذة خروجاً عن الحالة الطبيعية لا غير» انتهى. وهو ناظر فيه إلى كلام محمد بن زكريا الرازى. ثم إن كلام الرازى الطبيب نقل في كتب الفن على وجوه عديدة فقال الفخر الرازى صاحب المباحث في المحصل (ص ٧٥ و ٧٦ من طبع مصر) ما هذا الفظه: ثم قال محمد بن زكريا اللذة عبارة عن الخلاص عن الألم، وهو باطل الخ. وقد كان عبارته المنقولة من المباحث عن الرازى الطبيب ما نقلناه، وهكذا في عدة مواضع أخرى من كتب القوم.

وراجع أيضاً في ذلك كتاب اللذة من رسائل فلسفية للرازي، وجملة الأمر أن عبارة الرازي في تعريف اللذة والألم غير معلومة لنا، وقد نقل معناها بوجوه عديدة.

ص ٣٨ - س ١٣، قوله: «من باب أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات» أخذ ما بالعرض هو الخروج عن الحالة الغير الطبيعية، مكان ما بالذات هو حصول الكمال وإدراكه.

ص ٣٨ - س ١٥، قوله: «فلم يحصل شعور فلاتحصل لذة...» فعدم اللذة لعدم الشعور و عدم الشعور لعدم الانفعال. وقوله: «فلأجل ذلك ظن أن اللذة نفسها هي ذلك الانفعال» أي الخروج عن الحالة الغير الطبيعية فاللذة بالذات هي إدراك الملائم لا الخروج عن الحالة الغير الطبيعية و إن كان ادراك الملائم مقارناً للخروج عن الحالة الغير الطبيعية.

ص ٣٨ - س ٢٢، قوله: «بالعرف الطيب...» عرف بالفتح بوى خوش و ناخوش، وأكثر استعماله في الطيبة - منتهى الأرب - .

ص ٣٨ - س ٢٩، قوله: «وحرارة الحمى المحرقة طارية عليها...» في باب الحميات من شرح الأسباب: أما حميات اليوم فهي أن تسخن الروح الحيوانى او الطبيعى أو النفسانى أولاً بالحرارة الغرية ثم يتأدى تلك الحرارة الى القلب و تشتعل فيه و ترى منه بتوسط الشرايين إلى سائر الأعضاء والأخلاء، وحدوثها يكون عن اسباب بادية بدنية أو نفسية وليس لها كثير خطر ولا ردائة غير أنها ربما انتقلت إلى حميات أخرى رديّة دقية أو عفنية إن أخطى في تدبرها كما إذا منع العليل عن الغناء فانتقلت في الأبدان المرارية إلى المحرقة أو الدقّ وفي الدموية إلى المطبقة - الى أن قال - : وأما حمى الدقّ فهي أن تشبّت الحرارة الخارجة عن الطبع بالأعضاء الأصلية خصوصاً القلب حتى تفنى رطوبات البدن بالتحليل، وحدوثها يكون إمّا من اسباب سابقة مثل الحميات المحرقة إذا طالّت مدتها.

وفي بحر الجواهر بعدما فسر حمى الدقّ قريباً بما في شرح الأسباب قال: الحمى المحرقة هذه هي الصفراوية أيضاً غير أن مادتها تعفن داخل العروق بقرب القلب أو الكبد. قال

جالينوس من خواص حَمَى الحرقة الهذيان والرعاف.

ص ٣٨ - س ٣٥، قوله: «قال فخر المناظرين...» يعنى به الفخر الرازى، قال فى الفصل الأول من الباب الثالث من المباحث المشرقية (ج ١ - ص ٣٨٨ - من طبع حيدرآباد هند) بعد ذكر عبارات و نقل كلمات فى اللذة والأكْم: فإذا الأكْم واللذة حقيقتان غنيتان عن التعريف.

ص ٣٩ - س ١١، قوله: «وأما البرهان على أن اللذة هى عين الإدراك...» قد عرف الشيخ الرئيس - قدس سره - اللذة والأكْم فى الفصل الثالث من النمط الثامن من الإشارات بقوله: «إن اللذة هى إدراك ونيل لوصول ماهو عند المدرك كمال و خير من حيث هو كذلك؛ والأكْم إدراك ونيل لوصول ماهو عند المدرك آفة و شر» وقال المحقق الطوسى فى الشرح: «وانما لم يقتصر على الإدراك لأن إدراك الشيء قد يكون بمحصل صورة تساويه، ونيله لا يكون إلا بمحصل ذاته، واللذة لا تتم بمحصل ما يساوى اللذيد بل انما تتم بمحصل ذاته».

أقول: ولا يخفى عليك أن القول بمحصل صورة مساوية للشيء مبني على تفصيل الإدراك بالمحصل والمضوري وقد تحقق أن الإدراك أى العلم حضوري مطلقا والمدركات قائمة بالنفس قيام الفعل بالفاعل والمعلول بالعلّة. والاعتراض غير وارد على المحقق الطوسى - قدس سره - لأنه اشترط فى صدر الكتاب أن لا يعترض على الشيخ فى ما لا يوافق؛ والتعريف الصدق ما أفاده المصنف اعنى صاحب الأسفار من أن اللذة هى عين الادراك الخ.

ص ٣٩ - س ١١، قوله: «وأما البرهان على أن اللذة هى عين الإدراك...» اعلم أن ما أفاده - قدس سره الشريف - فى المقام من البحث عن اللذة فوق ما تصل اليه الأفكار العامة من المتشككين بل لا تنال اليها إلا أيدى الأفكار الراسخين فى الحكمة المتعالية، و من هنا تدرك حقيقة اتحاد اللذة واللاذ والملاذ، وفى الحقيقة أن هذا المطلب السامى من تمة البحث عن اتحاد الإدراك والمدرك والمدرك كامر من قبل.

ثم قال قدس سره فى تفسير سورة البقرة فى ما يتعلق بالعذاب (ص ٩٣ من المطبوع

المجبرى الرحلى): إن المولم بالحقيقة هو الألم الحاصل فى القلب دون السبب الخارجى كما أن صورة اللذة الحاصلة فى النفس عند ادراك الملائم النفسى أو البدنى هى اللذة بالحقيقة لا ما خرج عن التصور، وليس اللذ والمودى بالحقيقة إلا المرتسم فى النفس صورة العذاب أو مقابلها، الى آخر ما أفاد فراجع.

ص ٤٠ - س ٨، قوله: «ولا أيضاً علماً بل معلوماً...» إنما قال بل معلوماً لأن العلم هو ذات المعلوم حقيقة والخارج عن الإنسان ليس معلوماً له لا بالذات ولا بالعرض، هذا إذا كان الخارج خارجاً مطلقاً وأما إذا كان خارجاً تعلق به النفس نحو تعلق ينشئ النفس بهذا التعلق صورته الإدراكية العلمية فى صقع ذاتها فالشيء الخارج عن النفس كان معلوماً لها بالعرض كما سيأتى تحقيقه فى البحث عن خواص طرفى الإضافة فى الفصل الثالث من المقالة الأولى من الفن الثالث من هذه المرحلة الحادية عشرة فى المقولات واحوالها.

ص ٤٠ - س ١٥، قوله: «اعنى القوة اللمسية...» العناية ببيان للإدراك.

ص ٤٠ - س ٣١، قوله: «وسوء المزاج المختلف...» سيأتى تعريف سوء المزاج المتفق والمختلف فى الفصل التالى لهذا الفصل: «فصل فى أن المولم أى نوع من سوء المزاج الخ...».

ص ٤١ - س ٦، قوله: «والجواب أما عن الأول...» والشيخ الرئيس أجاب عنه فى الشفاء بوجه آخر فراجع الفصل الثالث من المقالة الثانية من نفس الشفاء حيث يقول: «ولكن ههنا ضرب آخر مما يحس مثل تفرق الاتصال الكائن بالضرب وغير ذلك...» (ص ٩٧ بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه).

ص ٤١ - س ١١، قوله: «ومن ههنا يندفع الشبهة التى أوردها بعض المتأخرين...» هذا البعض هو الملاً جلال الدين الدوانى. وهذا التحقيق الأنقى يأتى أيضاً فى أول الفصل التاسع والعشرين من الباب الحادى عشر من كتاب النفس حيث يقول بعد تقرير التحقيق: فافهم هذا فانه دقيق غامض، وبهذا يندفع شبهة مشهورة وهى أن الألم شرٌّ مع كونه وجودياً الخ. و راجع فى تفصيل مطالب هذا البحث شرح العين الثامنة عشرة

من كتابنا «سرح العميون في شرح عيون مسائل النفس» والله سبحانه فتاح القلوب و
مفتاح الغيوب.

ص ٤١ - س ١٦، قوله: «ولهذا يكون الأكم شرراً بالذات و إن كان من افراد
الوجود» قال المصنف - قدس سره - في تعليقاته على الشفاء (ط ١ - ص ٦١): يجب أن
يعلم أنه فرق بين العدم المحض وبين العدم الواقعي الذي له حظ من الثبوت كالعدمي
والجهل والسكون و نظائرها بماله مصداق في الخارج فهذه الأعدام مما لا بد فيها من
قابل الخ. ولزيد التوضيح في هذا المطلب المهم راجع كتابنا «دروس اتحاد عاقل بمعقول».

ص ٤١ - س ١٩، قوله: «فانه كسائر نظائره لا يوجد في غير هذا الكتاب» و إن
يوجد في صحف مشايخ أهل الله على نحو الإيماء والايجاز ولكن بيانه مبرهنأ واثباته
تفصيلاً مما افاضه الله تعالى عليه قدس سره. وبهذا التحقيق الذي أفاد وأجاد يكشف لك
فهم اسرار كثير من الآيات القرآنية والروايات الصادرة عن بيت الوحي، وينحل بعض
التشبه التي تورد في هادي النظر على اتحاد العاقل بالمعقول بل المدرك بالمدرَك مطلقاً. و
راجع في نيل بعض ما استجن في هذا الكلام السامي آخر الاربعين للعلامة الشيخ
البهائي، وعين اليقين للفيض (الطبع الرحلى - ص ٢٩٢)؛ وقد أومأنا في عدة مواضع من
كتابنا «الف نكتة ونكتة» ما يزيدك فهماً واستبصاراً في ذلك؛ على أنه سيأتي تحقيق
المصنف أيضاً في ذلك في اواسط الفصل الثاني من الموقف الثامن من إلهيات الأسفار
حيث يقول: «شك و تحقيق، اعلم أن ههنا إشكالاً معضلاً لم تتحل عقده إلى
هذا الوقت وهي منحلة بعون الله العزيز، تقريره أن الأكم هو نوع من الإدراك فيكون
وجودياً معدوداً من الحيرات بالذات الخ فراجع (ص ١١٣ من الطبع الرحلى).

ص ٤١ - س ١٣، قوله: «وذلك لأن الإدراك...» ذلك اشارة إلى وجه الإندفاع
حيث قال: ومن ههنا يندفع الشبهة التي، الخ. قوله: «وإن خارجاً فخارجاً» أي
في العلم المحضوري. قوله: «فكذا ادراكات تلك الأعدام» أي نفس تلك الاعدام.

ص ٤١ - س ١٩، قوله: «وربما يجاب...» أي ربما يجاب عما ذكره الفخر الرازي
في الاستدلال الأول.

ص ٤١ - س ٣١، قوله: «وما ذكره من لزوم استواء التفرقات في الأحكام...» أقول: يعنى باستواء التفرقات في الأحكام ما قاله الفخر الرازى في الوجه الثانى فلو كان تفرق أجزاء البدن غير مومل لكان كل تفرق كقطع الأعضاء كذلك لأن حكم الأمثال واحد الخ.

ص ٤١ - س ٣٢، قوله: «على أن التحقيق...» في هذه الإشارة اللطيفة سر لأهله و هو أن الفناء معدلتصوير الصورة الإنسانية من حيث إنها صورة انسانية؛ وبعبارة أخرى أن التغذية والتنمية معدتان لإفاضة الصور من المبدء الفياض؛ وبهذه النكتة السامية تدري أن شبهة الأكل والمأكول غير واردة رأساً؛ واعلم أنه لا بد لك من كامل يهديك إلى ما أشار المصنف - قدس سره - إليه وإن هديناك الى لبّ لبابه. وقوله: «كما سيجي في مباحث اثبات القوى النفسانية في علم النفس» راجع الفصل الثالث من الباب الثالث - ص ٢٠، ج ٢ من الطبع الرحلى.

ص ٤٢ - س ٥، قوله: «وأما الذى ذكر...» أى ذكر الفخر الرازى في المباحث المشرقية الخ. قوله: «فلا يدل على ما ادّعاء...» أى فلا يدل على ما ادّعاء من مدخلة سوء المزاج فيه ألا ترى الخ.

ص ٤٢ - س ١٢، قوله: «لأجل تقطيعات كثيرة في العضو» أى لأجل تقطيعات كثيرة بواسطة نفوذ السم في العضو مع وجود القوة الحسية.

ص ٤٢ - س ١٥، قوله: «بل صورته الحادثة...» أى بل صورته الإدراكية الحاصلة من التفرق من حيث إنه مضاف للوحدة الاتصالية التى تكون للمادة الحيوانية.

ص ٤٢ - س ٢٧، قوله: «وهما ليستا...» أى الرطوبة والهبوسة ليستا من الكيفيات الفاعلة.

ص ٤٢ - س ٣١، قوله: «مع المادة...» أى مع المادة البهيمية.

ص ٤٢ - س ٣٥، قوله: «وايضاً الدق أشد حرارة...» الدق هو الحمى الدق والغب هو الحمى الغب، والمراد بالجسم الصلب هو القلب الصنوبرى، وذلك لما دريت في تعليقاتنا السالفة من أن الحمى الدق هى أن تنشيت الحرارة الخارجة عن الطبع بالأعضاء الأصلية خصوصاً القلب والقلب جسم صلب بل هو أصلب من غيره من الأعضاء للحمية.

قوله: «لأن الجسم الصلب لا ينخفق...» أى لأن الجسم الصلب كالعظم مثلاً لا ينخفق أى لا يضعف إلا عن حرارة قوية. وفي بعض النسخ: «لأن الجسم الصلب لا يتسخن إلا عن حرارة قوية». قوله: «ولأنه تستعمل فيه...» ضمير لأنه راجع إلى الدق؛ وبعض النسخ «ولأنها» والضمير راجع أيضاً إلى الدق باعتبار أن الدق هو الحمى.

ص ٤٣ - س ١، قوله: «ولأنه يؤدى...» وفي نسخ: «ولأنها تؤدى» والضمير على الوجهين راجع إلى الدق لما دريت. قوله: «إلى ذوبان مفرط...» قال صفى پورى فى منتهى الأرب فى لغة العرب: ذاب يذوب ذوباً و ذوباناً بالتحريك (از باب نصر)؛ كذاخته شد. و قوله: «حتى الصلبة منها» كالظام. قوله: «صاحب الدق» الوا وللحال فلا تغفل، أى أن الدق اشد حرارة من الدق بدليل كذا وكذا والحال أن صاحب الدق الخ.

ص ٤٣ - س ٢، قوله: «وايضاً المستحم فى الشتاء...» ناظر الى عبارة الفخر الرازى فى المباحث المشرقية حيث قال فى الفصل الرابع من الباب الثالث منه فى الأثم واللذة: «إن ذالنافض بالاستحمام شتاء إذا استحم بالماء الحار بل بالفاتر عرض له منه تأذ...» (ج ١ - ص ٣٩٦ - ط حيدرآباد هند) فراجع. وفى بحرالجمواهر للهروى: النافض هو اهتزاز يحصل للبدن مع حركات غير ارادية ويرد فى ظاهره، يقال: أخذته حمى نافض وحمى بنافض.

ص ٤٣ - س ٨، قوله: «هذا ما قيل...» أقول: القائل هو الفخر الرازى فى المباحث المشرقية كما دريت. قوله: «وإلا لزم اجتماع المثليين» أى بحسب النوع، و قوله: «بل المتنافيين» أى بحسب الشخص.

ص ٤٣ - س ١٠، قوله: «وأما التحقيق...» قد دريت من قبل أن هذه الصور المعلومة بل العلمية هى منشآت النفس قائمة بها قيام الفعل بفاعله. وينبغى أن يضم كلامه هذا بما أفاد فى الفصل السابق فى تحقيق وجود الآلام فى النفس حتى ينال مراده، ومع ذلك فينبغى فى المقام إعمال دقة وتدبر وكأن التعبير غير متق فافهم.

ص ٤٣ - س ١٤، قوله: «فصل فى تفصيل اللذات...» المصنف ناظر فى هذا الفصل إلى ما أفاده الشيخ الرئيس فى الفصل التاسع من النمط الثامن من الاشارات، والمحقق

الخواجه نصير الدين الطوسي في شرحه عليه. وذلك الفصل من غرر فصول الإشارات فراجع الإشارات بشرح المحقق الطوسي بتصحيحنا وتعليقاتنا عليه؛ قال الشيخ:

«تبيته: كل مستلذبه فهو سبب كمال يحصل للمدرك هو بالقياس إليه خير؛ ثم لاشك في أن الكمالات وإدراكاتها متفاوتة: وكمال الشهوة مثلاً أن يتكيف العضو الذائق بكيفية الحلاوة مأخوذة عن مادتها، ولو وقع مثل ذلك لاعت سبب خارج كانت اللذة قائمة، وكذلك الملموس والمشعوم ولحوها.

وكمال القوة النفسية أن تتكيف النفس بكيفية غلبة أوكيفية شعور بأذى يحصل في المضروب عليه.

وكمال الوهم التكيف بهيئة ما يرجوه أو ما يذكره، وعلى هذا حال سائر القوى. وكمال الجوهر العاقل أن تتمثل فيه جليلة الحق الأول قدر ما يمكنه أن ينال منه بهائنه الذي يخصه، ثم يتمثل فيه الوجود كله على ما هو عليه مجرداً عن الشوب مبتدئاً فيه بعد الحق الأول بالجواهر العقلية العالية ثم الروحانية السماوية والأجرام السماوية ثم ما بعد ذلك تمثلاً لا يمايز الذات؛ فهذا هو الكمال الذي يصير به الجوهر العقلي بالفعل وما سلف هو الكمال الحيواني.

والإدراك العقلي خالص إلى الكنه عن الشوب والحسّ شوب كله. وعدد تفاصيل العقلي لا يكاد يتناهى، والحسية محصورة في قلة وإن كثرت فبالأشد والأضعف؛ ومعلوم أن نسبة اللذة إلى اللذة نسبة المدرك إلى المدرك والإدراك إلى الإدراك فنسبة اللذة العقلية إلى الشهوانية نسبة جليلة الحق الأول وما يتلوه إلى مثل كيفية الحلاوة وكذلك نسبة الإدراكيين».

ثم كما أشرنا إليه آنفاً أن لنا تعليقات منيفة في المقام على الإشارات وعلى شرح المحقق الطوسي عليه، ولعلها مجدية في المقام جداً، والله سبحانه فتاح القلوب ومفتاح الغيوب.

ص ٤٣ - س ١٨، قوله: «أمانى إن تحصل...» بإضافة الأمانى إلى ياء المتكلم، وعيشة رَغْدُ ورَغْدُ أى واسعة طيبة؛ يقول الشاعر: الأمانى إن حصلت فالحصول

غاية النفس، وإن لم تحصل فلنأمن رعد و عيش واسع ايضاً حيث نعيش برجا حصولها.

ص ٤٣ - س ٢٤، قوله: «ثم إذا قايسنا بين هذه اللذة العقلية...» كلامه هذا ناظر الى عبارات المحقق الطوسي في شرح الفصل التاسع من النمط الثامن من الإشارات حيث قال: «ثم إذا قايسنا بين اللذتين أعنى العقلية والحيوانية من حيث الكمية ومن حيث الكيفية وجدنا العقلية أقوى كيفية وأكثر كمية: أما الأول (أى من حيث الكيفية) فلأن العقل يصل إلى كنه المعقول فيعقل حقيقته المكتنفة بعوارضها كماهى والحس لا يدرك إلاكيفيات تقوم بسطوح الأجسام التى تحضره فاذن الادراك العقلى خالص الى الكنه عن الشوب والحس شوب كله.

وأما الثانى (أى من حيث الكمية) فلأن عدد تفاصيل المقولات لا يكاد يتناهى، وذلك لأن أجناس الموجودات وانواعها غير متناهية وكذلك المناسبات الواقعة بينها، والمدركات بالحواس محصورة فى أجناس قليلة فإن تكثر فأنما تكثر بالأشد والأضعف كالحلاوتين المختلفتين، فإذا كانت الكمالات العقلية أكثر و ادراكاتها أتم كانت اللذة التابعة لهما أشد لأن نسبة اللذة الى اللذة كنسبة الكمال الى الكمال والادراك الى الإدراك فإذن اللذة العقلية أشد وأتم من الحسية بل لانسبة لها إلى هذه».

ص ٤٣ - س ٢٧، قوله: «واعلم أن اللذة العقلية إذا كملت...» أقول أما عند المشاء فباتصال النفس الناطقة كما يرشدك اليه كلامهم فى ذلك فراجع الفصل التاسع من النمط السابع من الإشارات؛ وأما عند المصنف فبالاتحاد كما مر فى المسلك الخامس أى المرحلة العاشرة فى البحث عن الوجود الذهنى من هذا الكتاب.

قال الشيخ فى الفصل التاسع من النمط السابع من الإشارات: «وهم وتنبه؛ وهؤلاء ايضاً قديقولون إن النفس الناطقة إذا عقلت شيئاً فأنما تعقل ذلك الشئ باتصالها بالعقل الفعال، وهذا حق، قالوا واتصالها بالعقل الفعال هو أن تصير هى نفس العقل الفعال لأنها تصير العقل المستفاد، والعقل الفعال هو نفسه يتصل بالنفس (أى النفس الناطقة) فتكون العقل المستفاد...» فراجع شرح المفاجه نصير الدين الطوسي

على الإنشادات بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه؛ وأما عند المصنف أعني صاحب الأسفار فبالإتحاد كما سرّ في المنهج الثالث من المرحلة الأولى في الوجود الذهني من هذا الكتاب؛ وكذلك في المسلك الخامس (أى المرحلة العاشرة منه في البحث عن الوجود الذهني).

قوله: «فهى خارجة عن جنس الكيفيات النفسانية...» وذلك لما دريت من أن العلم وجود والوجود خارج عن المقولات بأسرها فتبصر.

ص ٤٣ - س ٣٠، قوله: «هذا مما ذكره بعض الفضلاء...» اقول يعنى بذلك البعض شارح المقاصد حيث قال في البحث عن اللذة والألم (ط ١ - ج ١ - ص ٢٢٥): «فإن قيل المحسّ من اللذة والألم ينبغى أن يمدّ في الكيفيات المحسوسة دون الكيفيات النفسانية، قلنا: المدرك بالحس هو الكيفية التى يلتذّ بها أويتألم كالحلاوة والمرارة مثلاً، وأما نفس اللذة والألم التى هى من جنس الإدراك والتيل فلا سبيل للحواس الظاهرة إلى ادراكها» انتهى كلام شارح المقاصد.

واعلم أن ما قال من أن نفس اللذة والألم من جنس الإدراك والتيل، والحواس الظاهرة لا سبيل لها إلى ادراكها كلام رصين كما سبق تحقيق ذلك في آخر المسلك الخامس أى المرحلة العاشرة حيث قال المصنف قدس سره: «فصل في أن الحواس لا تعلم أن للمحسوس وجوداً في الخارج...» ولكن أراد المصنف عليه من جهة أخرى حيث إن كلام الشارح المذكور يشعر أن اللذة والألم من المعانى النسبية حيث قال أولاً: المدرك - على صيغة المفعول - بآلة الحسّ هو الكيفية الخ؛ ثم قال: وأما نفس اللذة الخ؛ فعلى قول الشارح يكون اللذة إدراك النفس للمدرك الذى هو فى آلة الحسّ وهذا من مقولة النسبة والمضاف، وعلى رأى صاحب الأسفار أن المدرك والمدرك والإدراك واحد قائم بالنفس و حاصل للنفس قيام الفعل بفاعله وحصول المعلول لعلته فتبصر.

ص ٤٣ - س ٣٥، قوله: «كما سبق في باب العقل والمعقول...» النسخ التى عندنا من المخطوطة والمطبوعة متفقة في نقل العبارة هكذا: «كما سنبين في باب العقل والمعقول، مكان «كما سبق في باب العقل والمعقول» وهذا ظاهر فى انه - قدس سره - كتب هذا لما بحث قبل البحث عن الوجود الذهني وإتحاد المدرك بالمدرك فتدبر.

ص ٤٤ - س ١، قوله: «فتلك الصور كلها...» تلك الصور كيفيات نفسانية بالمعنى الذى مرتحققه فى البحث عن الوجود الذهنى، وفى المرحلة العاشرة (أى المسلك الخامس من هذا الطبع) لا كما يقوله الجمهور، فتبصر فإنَّ المقام من مزال الأقدام، وقد اوضحنا سرامه - قدس سره - فى تعليقاتنا على الكتاب، وفى كتابنا الفارسى المسمى بـ «دروس اتحاد عاقل بمقول».

ص ٤٤ - س ٥، قوله: «فانه يتمثل الصورة المبصرة...» أى بمثولها وقيامها للنفس وبالنفس لأنها من منشئاتها قيام المعلول بعلة كما مرَّ غير مرَّة.

ص ٤٤ - س ١٣، قوله: «أقول: إن جالينوس لم يكن حكيم النفس...» فى طبقات الأطباء والحكماء لابن جلجل: كان جالينوس هذا عالماً بطريق البرهان خطيباً - الى أن قال: وناقض السوفسطائية، وألف فى المنطق كتاب البرهان، وكانت له بمدينة رومة مجالس عامية خطب فيها وأظهر من علمه بالتشريح ما عرف به فضله وبأن به علمه؛ وله تاليف كثيرة العدد فى فنون من العلوم، وكانت ديانة النصرانية قد ظهرت فى أيامه فقيل له إن رجلاً قد ظهر ببيت المقدس يرى الأكمة والأبرص ويحى الموتى، فقال: يوشك أن تكون معه قوة إلهية يفعل بهاذلك، فسأل إن كان هنالك بقية بمن صحبه؟ فقيل له نعم فخرج من رومة يريد بيت المقدس فجاز الى صقلية فمات هنالك وقبره بصقلية.

ص ٤٤ - س ٣٣، قوله: «وان كان الثانى...» أى و إن كان مدرك المحسوسات هى النفس بواسطة الحواس الخمس الخ.

ص ٤٥ - س ٨، قوله: «قال الامام الرازى فى كتاب المباحث...» (راجع المباحث المشرقية - ط حيدرآباد هند - ج ١ - ص ٣٩٨). قوله: «لاتلتذ بذلك» ذلك اشارة الى الإبصار، أى زعم الشيخ أن العين لاتلتذ بالإبصار. ثم مراد الفخر فى المباحث أن الملائم لقوة الباصرة هو حصول نفس الإدراك لكن حصول نفس الملائم أى الادراك لا يكون لذة بل ادراك الملائم هو اللذة فإدراك هذا الإدراك يكون لذة والقوة لاتكون مدركة لهذا الإدراك بل النفس فالقوة تكون مدركة للألوان ومع هذا لاتكون ملتذة بها.

ص ٢٥ - س ١٥، قوله: «بالم يقدر...» الظرف متعلق باعترض في قوله ثم اعترض على نفسه.

ص ٢٥ - س ٢٠، قوله: «انتهى كلامه» اى انتهى كلام الفخر الرازى من المباحث.
ص ٢٥ - س ٢٥، قوله: «فى مابه يدرك» أى فى مابه يدرك من المحواس، إمادات النفس كما فى إدراك الكلّيات، وإما آلتها كما فى إدراك حال الجزئيات.

ص ٢٦ - س ١، قوله: «هذا ما قالوه...» وهو فى الواقع انكار اللذة البصرية والسمعية مطلقا وهو خلاف الوجدان، وايضاً خلاف ما قال الشيخ بقوله بل النفس تتألم بذلك وتلتذّ.

ص ٢٦ - س ٦، قوله: «توسّده ما ذكرناه» وهو ما ذكره آنفاً فى هذا الفصل: «لكن لما كان الإحساس انفعال الحاسة بل آلتها عن محسوسها الخاصّ وجب انفعال آلة كل حاسة عن محسوسها الخاصّ بها و تكيفها بذلك المحسوس الخ».

ص ٢٧ - س ٥، قوله: «تلك الكيفية اللمسية» اى تلك الكيفية المزاجية اللمسية.
ص ٢٧ - س ١٥، قوله: «وأما مدركات الباصرة والسماعة...» قال قدس سرّه فى آخر الإشراف السادس من الشاهد الاول من المشهد الثالث من الشواهد الربوبية: «وأما مدركات السامعة والباصرة فليس للحيوان بما هو حيوان اليها حاجة قريبة لأن بدنه ليس مركباً من الأصوات ولا من الأضواء ولا الألوان، ولا شك فى أن الآلات الحساسة جسم حيوانى واللذة هى إدراك الملائم، والملائم للجسد الحيوانى إما الملموس أو المذوق أو المشموم لا الأصوات والأنوار بل هى ملائمة للنفس التى هى من عالم النور كما سيجىء؛ وقس عليها حال الأكم.

وبما يؤيد ما ذكرنا أن حبس الحيوان مدة مديدة فى الموضع المظلم الخالى عن الصوت لا يوجب موته، بخلاف حبسه عن الملموس لحظة، وعن المطعوم أياماً قلائل، والشّم ضرب من الطعم قد يصير بدلاً منه فى بعض الحيوان أحياناً وفى الجن دائماً».

ص ٢٧ - س ٢٤، قوله: «ولهذا إذا قطع عنه الملموس...» كما إذا قطع عنه الهواء الملائم وأصابه برد شديد أو حرّ شديد.

ص ٤٧ - س ٢٦، قوله: «اللهم الا الحيوان الانساني...» اي بما هو انسان كقوله تعالى: «فلينظر الانسان إلى طعامه» - سورة عبس، الآية ٢٥ - وفسّر الامام جعفر بن محمد الصادق عليه الصلوة والسلام الطعام بالعلم لأن طعام الإنسان بما هو انسان العلم فتبصر.

ص ٤٧ - س ٣٤، قوله: «فصل في الصحة والمرض...» ناظر الى الفصل الأول من الباب الرابع من المباحث المشرقية للفخر الرازي (ج ١ - ط حيدرآباد هند - ص ٣٩٩) فقال: «الفصل الأول في الصحة والمرض، وفيه ستة مباحث، البحث الأول في حدهما، حد الشيخ الصحة في الفصل الأول من القانون بأنها ملكة أوحالة تصدر عنها الأفعال من الموضوع لها سليمة...». قوله: «أما الصحة فعرّفها الشيخ...» هذا التعريف يضم انواع الصحة إذ يدخل فيه صحة الانسان وسائر الحيوان والنبات كما في شرح المواقف.

ثم قال الفخر في المباحث: «البحث الثالث عن الشكوك المذكورة على الحد المذكور للصحة في اول القانون وهي اربعة: الأول كلمة اول الترديد والغرض من التحديد الإثبات وبينهما تباين. الثاني قوله تصدر عنها الأفعال من الموضوع لها سليمة هو كلام غير منظم فان قوله تصدر عنها الأفعال مشعر بأن المبدأ هو تلك الحال والملكة؛ ثم قوله من الموضوع لها مشعر بأن مبدأ الأفعال هو الموضوع وبينهما تباين. الثالث لماذا قدّم الملكة على الحال مع أن الوصف يكون حالاً أولاً ثم يصير ملكة. الرابع السليم هو الصحيح فيكون تحديد الصحة به تحديداً للشئ بنفسه.

فنقول أما الحال فقد عرفت أن مخالفته للملكة ليست في أمر ذاتي بل في أمر عرضي زائل وهو رسوخ الكيفية وعدم رسوخها، وعلى هذا لا يلزم من الشك في اندراج الصحة تحت الحال أو الملكة شك في شئ من مقومات الصحة بل في بعض عوارضها ويصير تقدير الكلام كأنه قال: «الصحة كيفية نفسانية سواء كانت راسخة أو زائلة يكون موضوعها كذا»، فثبت أن هذا الترديد غير مضر.

وأما الثاني فحلّه أن الفاعل للأفعال ليس هو الصحة بل الصحيح، ولكن الصحيح أنما

يمكنه فعل تلك الأفعال لقيام الصحة به فالصحة هي الوصف الذي لأجله تصدر الأفعال عن موضوعها سليمة، وهذه الدقيقة اعتبرها الشيخ في الحدود الثلاثة التي ذكرها للصحة.

وأما الثالث فالسبب في تقديم الملكة على الحال في اللفظ إما لأن الملكة غاية الحال والغاية مستدّمة في العلّية، وإما لأن الملكة اتفقوا على كونها صحة، والحال اختلفوا في كونها صحة فوجب تقديم المتّفق على المختلف.

وأما الرابع فالصحة في الأفعال أمر محسوس، وفي البدن غير محسوس وتعريف غير المحسوس بالمحسوس جائز.

ص ٢٨ - س ٢، قوله: «الخروج ماهو صحة بالاتفاق» تعليل لقوله فلا يختصّ. قوله: «فليس هناك شك». أي ليس في الحدّ شك لافي ذاتي ولا في عرضي.

ص ٢٨ - س ٥، قوله: «على انبك قد عرفت مافيه» أي عرفت مافيه من أن الاختلاف بين الملكة والحال ليس بالعوارض بل بالحقيقة والذات، ولوسلم لكن ليس كلمة أو في كلام الشيخ - ره - للترديد كما مرّ أنفاً حق يقال إن الشك والترديد ليس في مقومات الصحة بل في عوارضها فتدبر. وبعبارة أخرى أن التشكيك في الذات والذاتي يختلف بالشدة والضعف، والحال والملكة فرقهما ذاتي.

ص ٢٨ - س ٧، قوله: «وعلى هذا يلزم في تعريف الشفاء تكرار» أي يلزم تكرار في الحيوان.

ص ٢٨ - س ١١، قوله: «ولهذا ذكر بعضهم...» أي ولأن المراد بصحة الأفعال وسلامتها خلوصها عن الآفة ذكر بعضهم أن الصحة في الأفعال الخ.

ص ٢٨ - س ١٧، قوله: «والنارية علّة...» أي الصورة النارية علة لكون النار مسخّنة لغيرها. وقوله: «واضح في عبارة القانون» وهي قوله: الصحة ملكة أوحالة تصدر عنها الخ. وقوله: «وأوضح منه في عبارة الشفاء» وهي قوله ملكة يصدر لأجلها؛ وقوله لأن اللام تعليل للأوضحية؛ وهي أي الباء أوضح من عن في عبارة القانون. وقوله: «مضادة للصحة» فيكون التقابل بينهما تقابل التضاد. وقوله: «على

ما اشار اليه بعض الفضلاء» يعنى بذلك البعض الفخر الرازى فى المباحث المشرقية. وقوله: «وكانه يريد...» أى و كأن الشيخ يريد أن لفظ المرض مشترك الخ.

ص ٢٨ - س ٢٨، قوله: «حيث قال إن أحد الضدين...» فلانفاة بين أن يكونا متضادين بأن يكون المرض ضد الصحة، وبين أن يكونا عدماً وملكة بأن يكون المرض عدم الصحة.

ص ٢٨ - س ٣٠، قوله: «واعترض صاحب المباحث...» يعنى بصاحب المباحث الفخر الرازى حيث قال فى الفصل الأول من الباب الرابع من المباحث المشرقية (ج ١ - ص ٤٠٠ و ٤٠١ من ط حيدرآباد هند) معترضاً على تعريف المرض: «ثم إن الأطباء اتفقوا على أن اجناس الأمراض المفردة ثلاثة...» وقال شارح المواقف: منهم من اجاب عن ذلك بأن عبارة الأطباء فيها مسامحة، والمقصود أن انواع المرض كصفات نفسانية غير معتدلة تابعة للأمور المذكورة مختلة بالأفعال.

ص ٢٨ - س ٣٤، قوله: «فلأنه عبارة عن مقدار أو عدد...» وذلك كقصر اليد و نقصان الأصابع.

ص ٢٩ - س ٧، قوله: «فصل فى الوسطة بين الصحة والمرض...» ناظر الى الفصل الثانى من الفن الثانى من قانون الشيخ الرئيس حيث قال: احوال بدن الإنسان عند جالينوس ثلاثة: الصحة والمرض وحالة عنده ليست بصحة ولا مرض، فراجع (ص ٥٠ من الرحلى المطبوع على الحجر). وإن شئت فراجع ايضاً الفصل الثالث من الباب الرابع من المباحث المشرقية للفخر الرازى (ط حيدرآباد هند - ج ١ - ص ٢٠٥ و ٢٠٩).

ص ٥٠ - س ١٦، قوله: «وهو المسمى بالروح النفسانى...» الروح النفسانى فى الدماغ، والروح الحيوانى فى القلب، والروح الطبيعى فى الكبد قدير.

ص ٥٠ - س ١٨، قوله: «ومادة هذا الروح من لطيف الأخلاط...» أى الأخلاط الأربعة.

ص ٥٠ - س ٢٦، قوله: «عن التجويف الأيسر...» أى عن البطن الأيسر من القلب.

ص ٥١ - س ٤، قوله: «الثاني أمور خارجية...» أى الأمر الثاني من الأمور الثلاثة، حيث قال آنفاً: إن الذى يعد النفس للفرح أمور ثلاثة.

ص ٥١ - س ١١، قوله: «والإغراب» أى إغراب الغير؛ وكذلك قوله: والإعجاب.

ص ٥١ - س ١٨، قوله: «الثالث أن تكرر الفرحة...» أى الثالث من الأمور الثلاثة التى تعد النفس للفرحة.

ص ٥١ - س ٣٥، قوله: «فصل فى ضعف القلب وقوته...» هذا الفصل منقول من المباحث المشرقية للفخر الرازى، وهو الفصل الرابع من الباب الرابع منه (ج ١ - ص ٤١٠ - ط حيدرآباد هند) فقال: الفصل الرابع فى الفرق بين ضعف القلب وبين التوحش وبين قوة القلب وبين النشاط وذلك من وجوه خمسة الخ.

ص ٥٢ - س ٩، قوله: «بل ربما اختار مقتضاه...» أى مقتضى ضعف القلب وهو الهرب.

ص ٥٢ - س ١٤، قوله: «لعلم أن العوالم متطابقة...» قد تقدم منا مراراً أن إحدى المسائل الحقّة الحقيقية فى الحكمة المتعالية التى هى أحد الأركان الذى اعتمد عليه المصنّف - قدس سره - فى هذا الكتاب وغيره وقد صرح بها فى عدة مواضع من هذا الكتاب أنما هى تلك المسئلة المتعالية أعنى تطابق العالم و آدم فى النشآت الثلاثة، وقد أشار إليها بعض الآيات القرآنية و صرح بها غير واحد من الروايات الصادرة عن حملة العلم وخزائن الوحى.

ص ٥٢ - س ٣٠، قوله: «ففى الفرع الشديد...» قال فى شرح المقاصد: الفرع هو ما يتبعها حركة الروح الى الداخل هرباً من المؤذى واقعاً كان أو متخيلاً. قوله: «وفىها ايضاً قياس ما ذكرنا على العكس» أى يكون اقتباضه عظيماً وربما يؤدى افراطه الى انعدام الروح بالكلية.

ص ٥٢ - س ٣٢، قوله: «فصل فى مناسبة ما بين شىء...» ناظر الى الفصل السادس من الباب الرابع من المباحث المشرقية للفخر الرازى - ج ١ - ص ٤١١ - ط حيدرآباد

هند.

ص ٥٢ - س ٣٥، قوله: «لكنّه زائد في السخونة...» أى لا يكون معتدل المزاج. وقوله: لكنّه رقيق القوام...» أى لا يكون معتدل القوام.

ص ٥٣ - س ١، قوله: «يكون تقيل الحركة...» أى فلا يكون مستعداً للفرح. و قوله: «قليل الاشتغال...» أى فلا يكون مستعداً للغضب.

ص ٥٣ - س ٣٥، قوله: «القسم الرابع في الكيفيات المختصة بالكميات» ناظر الى المباحث الشرقية للفخر الرازى حيث قال: «القسم الرابع في الكيفيات المختصة بالكميات وفيه مقدمة وثلاثة أبواب...» (ج ١ - ص ٤١٤ - ط حيدرآباد هند) فراجع.

ص ٥٤ - س ٨، قوله: «الخلفة يشبه أن تكون وحدتها...» يأتي البحث عن الخلفة في فصل على حدة، وهو الفصل الأول من المقالة الثالثة في حال الخلفة وكيفيات الأعداد. ثم إن الفصل الثاني من ثلاثة الفن الثاني من منطق الشفاء للشيخ الرئيس في البحث عن الخلفة فراجع. وكذلك الفصل الثاني والعشرون من النمط الثاني من الإشارات في البحث عن الخلفة، و راجع شرح المحقق نصير الدين الطوسي عليه بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه.

ص ٥٤ - س ٨، قوله: «ملتئمة من أمرين» ناظر الى كلام المحقق في الفصل الثاني والعشرين من النمط الثاني من شرحه على الإشارات حيث قال: والخلفة تقال للهياة العارضة للجسم بسبب اللون والشكل وتنسب إلى الكيفيات المختصة بالكميات. ص ٥٤ - س ١٣، قوله: «يلتزمان عند نقطة» أى الزاوية المسطحة. قوله: «أوما احاط به سطح أوسطوح» أى الزاوية المجسمة.

ص ٥٤ - س ١٦، قوله: «ثم المسائل المهمة التي...» قال الشيخ الرئيس في الفصل الأول من المقالة السادسة من الفن الثاني من الجملة الأولى في المنطق ماهذا لفظه: ثم المشكلات التي يجب أن يبحث عنها في هذا الموضع هي هذه أحدها أن يعرف المعنى الجامع - إلى آخر ما نقله المصنف عنه.

ص ٥٤ - س ٢٣، قوله: «فقال: إن الأمور التي تعرض...» راجع الموضع المذكور

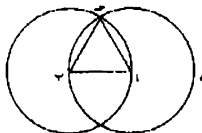
أنفاً من منطق الشفاء.

ص ٥٤ - س ٢٩، قوله: «وشىء حامله السطح أيضاً» الشىء مجرور معطوف على قوله شىء حامله السطح بذاته، أى الحلقة تلتأم من شىء حامله السطح ومن شىء حامله السطح أيضاً. وقوله: «انتهى ماذكره الشيخ» أى انتهى ملخصاً.

ص ٥٤ - س ٣١، قوله: «فصل في حقيقتهما...» أى في حقيقة الإستقامة والإستدارة؛ والمصنف ناظر الى الفصل الأول من الباب الأول من المباحث المشرقية حيث قال: الباب الأول في الاستقامة والإستدارة وفيه سبعة فصول: الفصل الأول في حقيقة الاستقامة والاستدارة الخ. (ج ١ - ص ٣١٥ - ط حيدرآباد هند) فراجع.

ص ٥٥ - س ٦، قوله: «فصل في معرفة الدائرة واثبات وجودها...» واعلم أن الفصل التاسع من المقالة الثالثة من إلهيات الشفاء في معرفة الدائرة واثبات وجودها مفيد جداً فراجع. (ص ١٤٩ بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه).

ص ٥٥ - س ١٢، قوله: «فان المثلث الذى هو أول الأشكال...» ترسيم المثلث هو أول الأشكال من أصول اقليدس أعنى أنه للشكل الأول من المقالة الأولى منه، وترسيمه مبين على الدائرة وبيانه على تحرير الخواجه الطوسى هكذا: نريد أن نرسم مثلثاً

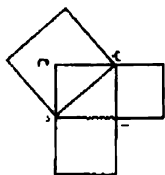


متساوى الأضلاع على خط محدود كاب فنرسم على تقطى اب بيمد الخط دائرتى احـ هـ، بـ حـ د، ونصل احـ، بـ حـ فمثلث احـ ب المرسوم على اب متساوى الأضلاع الخ.

ص ٥٥ - س ١٤، قوله: «والمخروط إذا حرك...» عبارة الشيخ الرئيس في أول الفصل التاسع من المقالة الثالثة من إلهيات الشفاء هكذا: «والمخروط إذا حركت مثلثاً قائم الزاوية على أحد ضلعي القائمة حافظاً بطرف ذلك الضلع مركز الدائرة ودائراً بالضلع الثانى على محيط الدائرة» (ص ١٥٠ بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه).

ص ٥٥ - س ٢٥، قوله: «قد فعلت ربع دائرة...» وذلك كما اذا قام جسم متلاً على سطح مستوي ولاقيه على زاوية قائمة، ثم يجعل طرف تماس الجسم لازماً و ينتقل طرفه

الآخر إلى أن يقع على السطح فلأرب أن كل نقطة تفرض في رأس الجسم تفعل ربع دائرة محصورة بين نقطه رأس الجسم لما كان قائماً وبين تماسها مع السطح لما وقع عليه. والأولى أن يقال قد فعلت قوس دائرة كما فعل الشيخ في الشفاء (ص ١٠٣ - ج ٢ - ط ١ من الرحلى) سواء كانت ربعها أم لا؛ بل كما فعل هو - أعنى صاحب الأسفار - في تعليقاته على الشفاء حيث قال: يفعل دائرة أو قوس دائرة - ط ١ من الرحلى - ص ١٢٥.



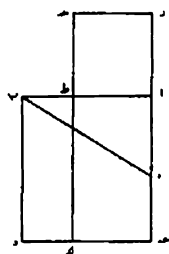
ص ٥٦ - س ١، قوله: «مساوياً لضعف مربع ضلعه...» وذلك بالعروس وهو مزمن أولى الأصول، وصورته على ما في هذا المقام هكذا: فالمرتبع اب-جد، وقطره ب-د، والباقي ظاهر.

ص ٥٦ - س ٢، قوله: «مثل أن يكون بحيث...» أقول: وذلك هو الحادى عشر من ثمانية أصول اقليدس، قال المهرج الخواجه نصير الدين الطوسى: نريد أن تقسم خطاً بقسميه يكون سطحه في أحدهما مساوياً لربع الآخر الخ؛ والخط اب قسم على ط فسطحه في ط ب يساوى مربع اط.

ص ٥٦ - س ١٩، قوله: «بل الفصول بالحقيقة هى وجودات مخصوصة...» قدمضى تحقيق هذا المطلب الأسنى في الفصل الثامن من المرحلة الرابعة (ج ٢ - ص ٢٤، ٥٨ - من هذا الطبع).

ص ٥٦ - س ٣٠، قوله: «إن وتر الزاوية القائمة...» أى

الوتر الذى هو قوس من الدائرة. وبعبارة أخرى إذا كانت الزاوية المركزية قائمة فالقوس التى تقدرها من دائرتها هى ربع الدور فأطلق الوتر على القوس. وقوله: «بل يلزم أن تكون متشابهة» القسوى المتشابهة هى التى تكون متساوية درجة كما فى صدر ثالثة الأصول حيث قال: «القطع المتشابهة من الدوائر هى التى تقبل الزوايا المتساوية».



وقوله: «بل متشابهة أو متناسبة» أي متشابهة على الأول، ومتناسبة على الثاني.

ص ٥٧ - س ١١، قوله: «أعظم من زاوية حادثة عن قوس و خط مستقيم...»
الزاوية الحادثة عن قوس و خط مستقيم مماس لها هي أحد الزوايا الحادة كما برهن
في الخامس عشر من ثلاثة أصول اقليدس، وسيأتي تفصيل البحث عن ذلك في الفصل
الثامن من الفن الأول من المطلب الأول من هذا القسم من الكتاب.

ص ٥٧ - س ١٦، قوله: «لأن الملائكة بينهما في كل آن...» وذلك كما برهن في ثالث
اكرثا و ذوسيوس من أن كل سطح (أي كل سطح مستو) يلاقى كرة ولا يقطعها فهو
يماسها على نقطة؛ وسيأتي أيضاً في الفصل الثامن من الفن الأول من المطلب الأول
من احكام الجواهر من هذا القسم من الكتاب.

ص ٥٧ - س ٣٥، قوله: «ليست هذه الكيفيات» كالاستقامة والانحناء والزوجية
والفردية.

ص ٥٨ - س ٣، قوله: «كما يقولون إن المدس على الدائرة أعظم منها...» راجع
في ذلك الشكل الخامس عشر من المقالة الرابعة من اصول اقليدس الصوري بتحرير
المحقق نصير الدين الطوسي.

ص ٥٨ - س ٥، قوله: «لاشكله» أي لاشكله وهيئته.

ص ٥٨ - س ١٥، قوله: «وهو ثالث الأبحاث الخمسة...» هكذا كانت العبارة
في النسخ التي عندنا وكأنها من سهو القلم لأن الأبحاث المذكورة في صدر الكلام كانت
سته حيث قال في أوّل هذا القسم الرابع تبعاً للشيوخ الرئيس في قاطيغوريوس الشفاء:
ثم المسائل المهمة التي يجب أن يبحث عنها هي هذه أحدها إلى قوله وسادسها على أنه
يقول في آخر هذا القسم في سادس المسائل: وأما تحقيق البحث السادس وهو أن يعرف
الحج.

ص ٥٨ - س ١٦، قوله: «أما وجه الاشتباه بين الشكل والوضع...» أي وجه
الاشتباه المستفاد من آخر الفصل السابق حيث قال: لكننا نقول يشتهب أمر هذه الهيئة
الشكلية بأمر الوضع. قوله: «بل هو نفس المجاورة» المجاورة والمحاذاة من مقولة المضاف.

ص ٥٨ - س ٢٢، قوله: «بسبب حصول الوضع الإضافي» أى المجاورة والمحاذة.
ص ٥٨ - س ٢٩، قوله: «فان المربع...» عبارة الشيخ هكذا: فان المربع لا يحصل إلا بعدا في المحدود.

ص ٥٩ - س ٢، قوله: «من هذا الباب» أى من باب الشكل.
ص ٥٩ - س ٣، قوله: «فصل في حال الزاوية...» هذا الفصل هو خلاصة ما أفاده الشيخ في صدر الفصل الثانى من المقالة السادسة من الفن الثانى من الجملة الأولى في المنطق من الشفاء.

ص ٥٩ - س ٧، قوله: «فالسطح الذى...» هذا بناء على كونه كماً، قوله: «والذى يتحدد بمحدد...» هذا بناء على كونه كيفاً.

ص ٥٩ - س ١٥، قوله: «وهو أن ذا الزاوية...» أى الشئ المانع هو أن الزاوية تنقسم بحسب الطول بخلاف العرض. وقوله: «متوسطاً بين الخط والسطح» أى في المسطحة. وقوله: «والسطح من حركة الخط بتعامه...» عبارة الشفاء هكذا: «ثم السطح من حركة الخط بكتيئه على عمود عرضاً حتى يكون إذا ثبت طرف و تحرك طرف فعل شيئاً بين الخط والسطح الخ. و قوله: «ويحرك» أى ويحرك الطرف الآخر فعل شيئاً بين الخط والسطح.

ص ٥٩ - س ٢٨، قوله: «عند حد واحد...» سواء كان نقطة أو غيرها. وقوله: «لا لأنه زاوية...» أى لا لأن المقدار زاوية اذله - أى للمقدار - من تلك الهيئة أن ينتهى الخ.

ص ٥٩ - س ٣٢، قوله: «في احتجاج كل من الفريقين في امر الزاوية...» ناظر في هذا الفصل الى المباحث المشرقية للفخر الرازى - ج ١ - ص ٢٢٣ - من ط حيدرآباد هند - فراجع.

ص ٥٩ - س ٣٥، قوله: «فان حقيقتها تبطل بالتضعيف مرة...» التضعيف مرة كما في القائمة ومرآت كما في نصف القائمة حيث تبطل بتضعيف مرآت الى جهة المنفرجة. ولكن لا يخفى عليك أن كلامه لا يخلو من دغدغة فإن تضعيف مائة درجة مثلاً يوجب

إحداث زاوية أخرى عشرين درجة، ولذا أفاد بعض الأعاظم بأن المراد بالتضعيف الزيادة المطلقة للمعنى المصطلح فيه.

ص ٦٠ - س ١، قوله: «تبطل حقيقته بالتضعيف مرة...» قال الفاضل البيرجندی: إلا أن يدعى أنها ليست من الخواص الشاملة، أويقال: إن القافي هو الهيئة العارضة لالكم الذي هو السطح المعروض لها.

ص ٦٠ - س ٩، قوله: «أن قول المشابهة...» والجمله فاعل لفعل «لم يظهر بمجرد إبطال...».

ص ٦٠ - س ١٠، قوله: «في أن فيها مقداراً قابلاً للقسمه...» أى في أن فيها ثلاثة أمور أحدها مقدار قابل للقسمه، وثانيها مقدار من حيث كونها معروضة لهيئة خاصة، وثالثها نفس تلك الهيئة المعروضة.

ص ٦٠ - س ٢٦، قوله: «أو بخطوط كذلك» أى أو بخطوط اخذاً من الوتر الى الرأس.

ص ٦٠ - س ٣١، قوله: «فصل في نفى الأشد والأضعف...» قد افاد الحكيم الميرزا بهو الحسن الجلسوه - قدس سره - كما في بعض نسخنا المخطوطة بقوله القويم: «حاصل المرام أن زوال العرض و ورود عرض آخر في الموضوع لا يكون إلا بالاستعداد، والاستعداد أمر تدريجي الحصول لأن منشأ حصول الاستعداد هو التجدد والحركة وأما تبديل شكل بشكل آخر فلا يمكن إلا بتغير الموضوع فلا يكون الموضوع الواحد باقياً بحاله حتى تتحقق الاستحالة فيتحقق التضاد».

ص ٦٠ - س ٣١، قوله: «هذا الجنس من الكيفيات» أى الكيفيات المختصة بالكم.

ص ٦١ - س ١٤، قوله: «غير محصل المعنى...» أى معنى عدمي.

ص ٦١ - س ١٥، قوله: «فبان فهم للفردية معنى محصل...» يعنى أن الفرد غير محصل المعنى أى له معنى عدمي أولاً، وثانياً إن فهم له معنى محصل فهو بيان الزوج ايضاً حيث لا يشاركه في الموضوع.

ص ٦١ - س ١٦، قوله: «هذا خلاصة ما ذكره الشيخ في المقام» ذكره في الفصل

الثالث من المقالة السادسة من الفن الثاني من الجملة الأولى في المنطق.

ص ٦١ - س ١٧، قوله: «المقالة الثالثة في حال الخلقة...» الفصل الثاني من المقالة الثالثة من الفن الثاني من منطق الشفاء في البحث عن الخلقة، قال الشيخ لقائل أن يقول إن الخلقة الخ. وراجع في ذلك أيضاً المباحث المشرقية للفخر الرازي - ج ١ - ص ٤٢٨ - من طبع حيدرآباد هند. والفصل الثاني والعشرون من النمط الثاني من اشارات الشيخ الرئيس و شرح المحقق نصير الدين الطوسي عليه في الخلقة أيضاً فراجع هذا الشرح بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه.

ص ٦١ - س ٣١، قوله: «والشيخ أجاب عنهم...» قال الشيخ أما البحث الخامس - يعنى به البحث عن حال الخلقة - : فإن لقائل أن يقول إن الخلقة كيف تكون كيفية واحدة وشيئاً واحداً وهو مجموع لون و شكل وهب أنكم تجوزون أن تكون أنواع الجواهر مركبة من جواهر فقد اصررت على أنه لا يجوز أن يكون لأنواع الأعراض تركيب وإن كان لحدودها تركيب من جنس وفصل، وهذا الذى هو الخلقة فإنه عندكم نوع واحد من باب العرض ينقسم إلى شيئين منهما يحصل وجوده أحدهما الشكل والآخر اللون.

فنقول في جواب ذلك: إنما لا نمنع أن تكون أعراض مركبة من أعراض، وكيف و العشرة عرض لأنه عدد فهوكم وهي مركبة من خمسة وخمسة، والمرتبّ عرض وإنما يلتزم من أن يكون هناك محدود و حدود أربع بل نعى أن الجواهر قد يوجد فيها ما يناسب طبيعة جنسها وما يناسب طبيعة فصلها أجزاء متغايرة وإن لم يكن أحدهما طبيعة الجنس ولا الآخر طبيعة الفصل على ما تفرغه في تعليلنا للبرهان والأعراض لا يوجد فيها ذلك و إن وجدت لها أجزاء فلا يكون جزء منها مدلولاً عليه بوجه من الوجوه.

ص ٦١ - س ٣٣، قوله: «أن الجواهر قد يوجد فيها...» أى الجواهر قد يوجد فيها ما - كالمادة واللوازم - يناسب طبيعة جنسها، و ما - كالصورة واللوازم - يناسب طبيعة فصلها وإن لم يكن أحدهما - أى أحد طبيعة جنسها وطبيعة فصلها طبيعة الجنس

والآخر طبيعة الفصل لأن في الخارج مادة وصورة ولا يصدق عليهما الجنس والفصل.
ص ٦١ - س ٣٥، قوله: «أنه قد صرح في الإلهيات...» ج ٢ - من الطبع الرحلى -
ص ٢٢٠ - الفصل الخامس من المقالة الثالثة من الهيات الشفاء في تحقيق ماهية العدد، و
تحديد أنواعه وبيان أوائله (ص ١٢٦ بتصحيحنا وتحقيقنا).

ص ٦٢ - س ٦، قوله: «فقد نشر في نظير هذا المقام...» سيأتى ذكر تلك القاعدة
السامية في الفصل الثالث من الفن الرابع من المطلب الأول من هذا القسم من الكتاب حيث
يقول: قاعدة عرشية: إذا تركب أمر تركيباً طبيعياً الخ.

ص ٦٢ - س ١٥، قوله: «فالمجسم الذى هو ذواتى عشر ضلعاً...» المراد بالضلع
القاعدة، وفي العشرين من ثالثة عشر الأصول: نريد أن نعمل مجسماً ذا اثنتى عشرة قاعدة
مخمّسات الخ فراجع.

ص ٦٢ - س ١٦، قوله: «ولو سئلت الحق...» هذه العبارة عجمية، والصواب أن
يقال ولو سألت عن الحق، أو سألتنا عن الحق، لأن كلمة عن الجارة تدخل على المسئول
عنه نحو قوله تعالى: وإذا سألك عبادى عني.

ص ٦٣ - س ١٤، قوله: «ولما كان الوقوف على المجمعل اسهل...» ناظر الى
المباحث المشرقية للفخر الرازى (ج ١ - ص ٢٣٠ - ط حيدرآباد هند). و قوله: «اعنى
فن قاطيغوريوس...» ذكره الشيخ في اول الفصل الأول من رابعة الفن الثانى من
قاطيغوريوس الشفاء.

ص ٦٣ - س ١٨، قوله: «بل معناه أنه لا يتقرّر...» أقول سياق العبارة يوجب أن
يقال: بل المعنى به أن لا يتقرّر الخ، وذلك لأن هذا اضراب عن قوله: والمعنى يكون ماهية
الشيء الخ.

ص ٦٣ - س ٢٥، قوله: «وقريب من هذا قول من قال...» القائل هو بهمنيار بن
المرزبان في الفصل العاشر من المقالة الثانية من التحصيل في المقولات التسع. قوله: «وقد
اعتذر» أى وقد اعتذر هذا القائل وهو بهمنيار في التحصيل.

ص ٦٣ - س ٣١، قوله: «من جهة الرسم الأول...» أى من جهة الرسم الأول الذى

ماهيته مقولة بالقياس الى غيرها. قوله: «ان المضاف الذى يؤخذ فى الرسم» أى إن كان القياس نوعاً من الإضافة. قوله: «أوتتضمنه الرسم...» أى إن كان القياس نفس الإضافة.

ص ٦٣ - س ٣٤. قوله: «ومن الثانى وهو قولهم...» أى ويعتذر من جهة الرسم الثانى وهو قولهم إن المضاف الخ.

ص ٦٤ - س ٩. قوله: «فصل فى خواص طرقى الإضافة» ناظر الى المباحث المشرقية للفخر الرازى - ط هند - ج ١ - ص ٤٣١.

ص ٦٤ - س ١٢. قوله: «وأجاب الشيخ عن الأول...» أجاب فى الفصل الرابع من رابعة الفن الثانى من قاطيغورياس منطق الشفاء.

ص ٦٤ - س ١٦. قوله: «حين أن الزمان الثانى...» أى الزمان الثانى المتقدم.
ص ٦٤ - س ٢٢. قوله: «والذى ينحل به الشبهة ماحققناه فى موضع آخر...» حققه فى موضعين: أحدهما فى هذا الكتاب العظيم فى آخر الفصل السابع من المرحلة التاسعة (ص ٢٦٧ - ج ١ - من الطبع الأول الرخلى) حيث قال: والحق أن التفاوت بين الأجزاء الزمانية للهوية المتجددة الخ. و ثانيهما فى الشواهد الربوبية فى الإشراق الأول من الشاهد الرابع (ط ١ - ص ٤٢) حيث قال: تحقيق عرشى: إن التقدم والتأخر فى أجزاء الزمان لا ينافيان معيتهما فى الوجود بل هما عين معيتهما فيه الخ. وللمتأله السبزواري تعليقات كثيرة الجسدى على هذا المقام من الشواهد فليطلب. وسيأتى الإشارة الى هذا التحقيق بعد الفصل التالى لهذا الفصل المعنون بقوله: إن الإضافة هل تكون موجودة فى الخارج أم لا؟ (الفصل الخامس).

ثم بعد ما وجدنا الموضوعين المذكورين وجدنا موضعاً آخر ايضاً تعرض بذلك التحقيق وهذا الموضع هو فى تعليقاته على الفصل العاشر من نالته إلهيات الشفاء فى المضاف حيث قال: فالحق فى التخصى عن الإشكال ماحققناه فى سائر كتبنا بعد تمهيد أن المعية بين كل شيئين يجب أن يكون نحو وجودهما الخ، فراجع.

ص ٦٤ - س ٢٧. قوله: «لكن يرد الكلام بأن الموصوف باللاوجود...» وذلك لأن

الإضافة تكون بين المتقدم والمتأخر الذى هو الموصوف بذلك الوصف لا بينه وبين الوصف الذى هو لا وجوده.

ص ٦٥ - س ١، قوله: «من حيث كونه حكاية...» ومن حيث الحكاية يكون وجوداً ذهنياً كما مضى تحقيقه في مبحث الوجود الذهني.

ص ٦٥ - س ٦، قوله: «وقد عدّ وأمن احكام المضاف...» المتضائفان هما معروضا الإضافة كما سيصرّح بذلك في قوله: فكذا في الذاتين اللتين هما معروضا هما الخ. وعبارة الفخر الرازى في المباحث المشرقية بعد بيان تلازم الإضافتين هي هكذا: «وأما معروضا الإضافتين فعلى ثلاثة أضرب: (الف) قد يكونان بحيث يصحّ وجود كل واحد منهما مع عدم الآخر كالمالك والمملوك فانه يصحّ وجود ذات المالك مع عدم المملوك، ووجود ذات المملوك مع عدم المالك. (ب) ومنه ما يصحّ وجود أحدهما دون الآخر ولا يصحّ وجود الآخر دونه كالمعلوم والمحسوس فانه يصحّ وجود ذات كل واحد منهما مع عدم العلم والحس ولا يصحّ وجود ذات العلم والحس مع عدم ذات المعلوم والمحسوس. (ج) ومنه ما يمتنع وجود ذات أحدهما عند عدم ذات الآخر كالمعلول الذى لا يكون أعمّ من علته». (المباحث المشرقية - ط حيدرآباد هند - ج ١ - ص ٢٣٣).

ص ٦٥ - س ٨، قوله: «المتشاركين لهما في الاسم» أى المتشاركين لهما في أن كلّاً منهما مدركة.

ص ٦٥ - س ١١، قوله: «وأقول ههنا موضع بحث وتحقيق...» أقول: هذا البحث من بدايع أفكاره القدسيّة وهو مبني على اتحاد المدرك بالمدرّك مطلقاً كما مرّ في المرحلة العاشرة فلى هذا التحقيق الأسنى والمطلب الأعلى أن المدرك والمدرّك كالحسّ والمحسوس مثلاً يتكافئان مطلقاً كما صرّح به في قوله: فكما أن مفهوم الحسيّة والمحسوسيّة يتكافئان في الوجود العقلي الخ؛ وذلك لأنّ وجودى معروضى الإضافة في ما نحن فيه في صقع واحد. ثمّ أعلم أن هذا البحث جارٍ في ما لم تتحد النفس بالعقل البسيط أعنى روح القدس وإلاّ فالأعيان الخارجيّة كانت كأعضائها وقواها فتصرف فيها كيف تشاء باذن الله تعالى. وبالجملّة هذا البحث بعيد الغور، والوصول الى منزاه يحتاج

إلى كامل يرشدك إلى الرشاد، والله المتعالى هو الهادى؛ وبما اشرنا إلى اتصال النفس بل اتحادها بالعقل البسيط يعلم وجه قوله - قدس سره - فهى فى أكثر الأمر ليست كذلك فتدبر.

ص ٦٥ - س ٢٣، قوله: «ولو بالعرض» أقول: هذه النكتة العليا لم يتعرض بها المصنف فى المرحلة العاشرة وهى من افاداته البديعة السنية فى هذا المقام فاغتنمها وكن من الشاكرين. وبالمجمل ما أفاد فى هذا المقام يلى أن يجعل من تمام البحث عن اتحاد المدرك بالمدرك، وسيشير إلى المعلوم بالعرض فى الفصل الأول من الموقف الثالث من إلهيات هذا الكتاب (ج ٣ - ط ١ من الرحلى - ص ٣١) وفى ص ٤٠، ٤٢ من المجلد الرابع، وقد مضت اشارتنا إليه فى تعليقنا السالفة فى آخر الفصل الرابع من القسم الثالث من هذا المجلد.

ص ٦٥ - س ٢٧، قوله: «محاكية للحرارة الخارجية» وهى بهذه الجهة تكون وجوداً ذهنياً كما مرّت إليه الإشارة متاً غير مرة.

ص ٦٥ - س ٣٥، قوله: «فان المبصر بالذات صورة مقدارية...» أى صورة مقدارية فى المرحلة الخيالية للنفس لأن الخيال مجرد عن هذا العالم تجرداً برزخياً كما مرّ تحقيقه فى المرحلة العاشرة. وقوله: «بمجردة عن المواد» أى مجردة بالتجرد البرزخى كما مرّ تحقيقه فى المرحلة العاشرة فى الفصل المعنون بقوله - قدس سره - فى أن المدرك للصور المتخيّلة أيضاً لا بدّ أن يكون مجرداً عن هذا العالم. (ص ٣١٦ ط الرحلى).

ص ٦٦ - س ١، قوله: «و تساعد أيضاً من خواص المتضائفين...» راجع الفصل الخامس من رابعة الفن الثانى من قاطيغوريوس منطق الشفاء؛ وعبارة الكتاب منقولة من المباحث المشرقية للفخر الرازى (ط حيدرآباد هند - ج ١ - ص ٤٣٣).

ص ٦٦ - س ٢٢، قوله: «قال الشيخ ثم المضاف...» قاله الشيخ فى أواسط الفصل الخامس من المقالة الرابعة من الفن الثانى من قاطيغوريوس منطق الشفاء.

ص ٦٦ - س ٣٥، قوله: «وماهى الجنس والفصل فى البسيط» فان البسيط ليست فيه مادة وصورة حتى ينتزع من مادته الجنس، ومن صورته الفصل.

ص ٦٧ - س ٧، قوله: «ناظر الى المباحث المشرقية للفخر الرازى (ج ١ - ص

٤٣٥ - من ط حيدرآباد هند).

ص ٦٧ - س ١١، قوله: «فأجاب الشيخ عنه بأن قال يجب أن نراجع...» راجع الفصل العاشر من المقالة الثالثة من إلهيات الشفاء (ط ١ من الرحلى - ص ٣٦١، و ص ١٦٠ من إلهيات الشفاء بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه).

ص ٦٧ - س ٢٥، قوله: «والجواب ما أشرنا إليه...» قد ذكرنا المواضع التي تصدى المصنف لهذا التحقيق الأثيق في الفصل الثالث من هذه المقالة المعنون بقوله: «فصل في خواص طرقي الإضافة...».

ص ٦٧ - س ٢٨، قوله: «واعلم أن في خصوصية وجود المضاف...» ناظر الى المباحث المشرقية للفخر الرازي (ط حيدرآباد هند - ج ١ - ص ٤٣٧).

ص ٦٨ - س ١، قوله: «ما كانت حاصلة قبل ذلك...» أى ما كانت حاصلة قبل ذلك الحادث وتزول تلك المعية بعد زوال ذلك الحادث.

ص ٦٨ - س ١٨، قوله: «وهو ليس من المقولات...» وذلك لأن ما اعتبر معه معروضه كالكم المساوى مثلاً لو كان المقولة لم تكن جنساً عالياً فلم يصدق على غير الكم، والمقولة جنس عالٍ تصدق على الكم وغير الكم فتبصر.

ص ٦٩ - س ١٥، قوله: «كما يقال ابن هذا الرجل...» بخلاف ما اذا قيل ابن هذه الإبوة.

ص ٦٩ - س ١٦، قوله: «وإن كان قديتهم...» لأنه إذا قيل أب هذا الرجل لا يصلح أن يحمل على متعدد باعتبار الأبوة المخصوصة له. وقوله: «إلا أن ذلك بسبب خارجي» وهو اعتبار الموضوع.

ص ٦٩ - س ٢٣، قوله: «فصل في تقسيم المضاف...» ناظر الى المباحث المشرقية للفخر الرازي (ج ١ - ص ٢٢٠ - ط حيدرآباد هند).

ص ٦٩ - س ٣١، قوله: «ولى فيه نظر...» وذلك لأن المعلوم مالم يتصف بالتجريد عن المادة لا يكون معلوماً لأن المعلوم بالذات هو الصورة الحاصلة لدى العالم. وقوله: «منحصرة في أقسام المعادلة» أقسام المعادلة هي المساواة والموازاة والمطابقة والماسّة

والمحاذاة. وقوله: «هو مصدرها من القوة...» سواء كانت فاعلة أو منفعلة.

ص ٧٠ - س ٢، قوله: «وفي النصب» أي الوضع لأنها منه؛ والعبارة في شرح القوشجي على التجريد هكذا: «والوضع كالأشد انتصاباً» حيث وضع الوضع مكان النصب.

ص ٧٠ - س ٣، قوله: «فصل في أن المضاف...» أي المضاف بما هو مضاف أي المضاف الحقيقي. والمصنف ناظر الى المباحث المشرقية للفخر الرازي (ج ١ - ص ٤٢٢ - ط حيدرآباد هند)، وعنوان الفصل في المباحث هكذا: «الفصل الثامن في أن الإضافة هل تقبل التضاد أم لا؟»

ص ٧٠ - س ١٤، قوله: «يعرض له ما يعرض لمقوله» أي لمعروضه، أي يعرضه أحوال معروضه، ونحو هذا القول ما يأتي في أول الفصل الآتي حيث يقول والأول مضاف بسيط والثاني مقولته فلا تنفل.

ص ٧٠ - س ٢١، قوله: «فصل في الكلّي والجزئي...» ناظر الى المباحث المشرقية للفخر الرازي (ج ١ - ص ٤٢٨ - ط حيدرآباد هند).

ص ٧٠ - س ٢٧، قوله: «والأول مضاف» والأول هو مجرد الوصف مضاف بسيط، والثاني مقولته أي مقولة المضاف البسيط، والمقولة هذه معروض المضاف كما صرح به آنفاً، وقد يراد به معروضه وقد تقدم قولنا في ذلك في آخر الفصل السابق.

ص ٧٠ - س ٣٠، قوله: «بالقياس إليها» أي بالقياس الى المفهومات الخمسة، وصار كالجنس الطبيعي، وكل من الخمسة نوعاً له وإن لم يكن كل من الخمسة بالقياس الى أفراد طبيعة موضوعه كذلك. وقوله: «فالنوع بهذا المعنى الخ، مراده أن النوع بالمعنى المنطقي غير مندرج تحت الجنس بالمعنى المنطقي لأن الجنس والنوع بهذا المعنى من أنواع الكلّي بما هو كلّي و أقسامه وقسيم الشيء لا يصير قسماً له أي النوع الذي هو قسيم للجنس من حيث اندراجهما تحت الكلّي لا يصير قسماً للجنس بل النوع الذي هو قسم للجنس هو النوع الطبيعي والعقلي فتدبر. وقوله: «ماعني به» كلمة ما نافية

ص ٧٠ - س ٣٤، قوله: «أو تدخل في ماهيته...» ضمير ماهيته راجع الى النوع

الطبيعي، وضمير كانت راجعة إلى ماهيته، وطبيعته مرفوعة فاعل لفعل تدخل و جنسية صفة لها.

ص ٧١ - س ١، قوله: «وحمل الجنس عليه...» كما في قولنا الكلّي إما جنس أو فصل. وقوله: «حمل مقوم جنسى على متقوم به» لأن الجنس هو الكلّي المقول على المختلفين بالحقيقة.

ص ٧١ - س ٤، قوله: «وقد يراد كون الطبيعة...» وهذا هو الكلّي بالاشتراك الذي يقوله الحكماء.

ص ٧١ - س ٨، قوله: «ومن جملة أقسام المضاف...» هذه الوجوه منقولة من المباحث المشرقية للفخر الرازي (ج ١ - ص ٤٥١ - من ط حيدرآباد هند)، وقد ذكر الرازي وجهاً سابغاً أيضاً حيث قال بعد الوجوه الستة المذكورة في الكتاب: السابع أن الكل لا بد له من حضور أجزائه معاً والكلّي لا يحتاج إلى حضور جزئياته جميعاً.

ص ٧١ - س ١٣، قوله: «ومن جملة أقسام الإضافات...» هذه الجملة خلاصة ما أفاده الشيخ الرئيس في الفصل الثالث من المقالة الرابعة من الفن الثالث عشر من إلهيات الشفاء (ط ١ من الرحلى - ج ٢ - ص ٤٧٩) و ص ١٩٢ بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه.

قوله: «فتارة يقال للعدد أنه تام...» التام من العدد عرّف في الكتب الحسابية بمعنى آخر، وهو كما في أول خلاصة الحساب للعلامة الشيخ البهائي - قدس سره -: أن العدد المنطق إن ساوى أجزائه فتام، أو زاد عليها فناقص، أو نقص عنها فزائد؛ والأول كالسنة فإن لها نصفاً وثلثاً وسدساً ($\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{6}$) وهي أجزاء الستة ومجموعها يساويها. والثاني كالثمانية فإن لها نصفاً وربعاً وثماناً ($\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{8}$) ومجموعها سبعة. والثالث كالإثني عشر فإن لها نصفاً وهو ٦، وربعاً وهو ٣، وثلثاً وهو ٤، وسدساً وهو ٢، وجزماً من اثني عشر جزءاً وهو الواحد ($\frac{1}{12}$) ومجموعها ستة عشر زائد على العدد كما أن الثاني كان ناقصاً عنه.

ص ٧١ - س ١٩، قوله: «إلا العددين» أي إلا العددين معاً كالخمس والعشرة مثلاً. وقوله: «ثم لا يكون للكثير حدّ توقف عليه» وذلك لأن الأعداد لانهاية لها.

ص ٧١ - س ٢٩، قوله: «وكذلك حال نفوس الأنبياء عليهم السلام...» و معلّمهم من نطق به القرآن الفرقان «علّمه شديد القوى. ومن هذه الدقيقة في بيان حال نفوسهم يعلم سرّ ما جاء في الجوامع الروائية من أنّهم عليهم السلام إذا شاء وأن يعلموا علموا فتبصّر. وراجع في ذلك الباب السادس والأربعين من كتاب الحجّة من اصول الكافي لثقة الاسلام أبى جعفر محمد بن يعقوب الكليني - قدس سرّه - (ج ١ - ص ٢٠١ بتصحیحنا و اعرابنا).

ص ٧١ - س ٣٥، قوله: «قلت ذلك معنى غامض...» وذلك المعنى الغامض أن التوحيد صمدى ولا يمكن اخراج ذرّة من التوحيد الصمدى وإلّا زلّم الشّرك فافهم! ولنا في هذا المطلب الأرفع الأسنى لطائف وإشارات في رسائلنا كالرسالة الموسومة بأنّه الحق، والأخرى الموسومة بـ «وحدت از دیدگاه عارف و حکیم».

ص ٧٢ - س ٢٠، قوله: «ثم المعمورة» أى المعمورة من الأرض وهى أوسع من الاقليم لأنها شاملة لجميع الأقاليم السبعة. قوله: «من صفة قائمة بالمتمكن» كالاستقرار.

ص ٧٢ - س ٢٦، قوله: «يتوقف حصولها» أى يتوقف حصول تلك الصفة فى الممكن على حصوله فى ذلك المكان المعين.

ص ٧٣ - س ٦، قوله: «فى أمره...» أى فى حدّله تعلّق ما بالزمان. قوله: «وأمرتى...» أى و شأن متى العام والخاص الخ.

ص ٧٣ - س ١٠، قوله: «هكذا قيل...» القائل هو الفخر الرازى فى المباحث المشرقية (ج ١ - ط حيدرآباد هند - ص ٤٥٤).

ص ٧٣ - س ٢٤، قوله: «ولكن الذى ذكروا فيه» أى ذكروا فى الوضع. قوله: «اتصالاً ثابتاً» هذا القيد أعنى ثابتاً لإخراج الزمان. وقوله: «لا يخلو عن خلط» أى لا يخلو عن خلط بين الأين بالفعل وبالقوة فان هذا الالين لو كان أيناً حقيقياً فعلياً لم يبق فرق بين الوضع بهذا المعنى الذى هو من فصل الكم والذى هو نفس المقولة، وإن لم يكن أيناً حقيقياً فلامعنى لكونها قابلة للإشارة. قوله: «فإن الأجزاء» أى أجزاء الكم ليس

لها اين بالفعل الخ. و قوله: «لو فرق بينهما» اى بين الوضع الذى فى الكم و وضع المقولة. قوله: «فيلحق الوضع الجسم كيفما كان بتوسط المقدار» فيكون وضع المقولة أيضاً فى المقدار بالذات فلا يجوز الفرق بينهما بهذا الاعتبار.

ص ٧٢ - س ٢٦. قوله: «فالتعبير عنهما بأن يفعل دون الفعل...» قال الشيخ الرئيس - قدس سره - فى أواسط الفصل السادس من المقالة السادسة من الفن الثانى من الجملة الأولى من منطق الشفاء فى البحث عن مقولتى أن يفعل وأن يتفعل: واعلم أنه أنما قيل أن يتفعل وأن يفعل ولم يقل انفعال وفعل فلأن الانفعال قديقال أيضاً للحاصل الذى انقطعت الحركة اليه فانه يقال إن فى هذا التوب احتراقاً إذا كان حصل واستقر؛ ويقال انفعال إذا كان الشئ بعد فى الحركة، وكذلك القطع الذى هو الفعل قديقال عند استكمالها، وقد يقال حين ما يقطع؛ وأما لفظة أنه يتفعل وأنه يفعل فمخصوص بالحالة التى فيها التوجه إلى الغاية، انتهى ما أفاد.

فما أفاد الشيخ - ره - فهو وجه آخر فى التعبير المذكور. ثم بما نقلنا عن الشيخ تدرى أن المصنف - قدس - فى كلامه؛ وأما الحالة التى تقع للفاعل المتجدد عند انقطاع تحريكه الخ ناظر الى قول الشيخ فى الشفاء قدس.

ص ٧٥ - س ١، قوله: «فانهما ليسا...» أى الاشتداد والتنقص ليسا بالقياس الى السواد نفسه الخ.

ص ٧٥ - س ٤، قوله: «ولا غير ذلك» اى ولا غير ذلك من المقولات.
ص ٧٥ - س ٨، قوله: «قال صاحب المباحث...» اى قال الفخر الرازى فى المباحث المشرقية (ط حيدرآباد - ج ١ - ص ٢٥٦).

ص ٧٦ - س ١٠، قوله: «فصل فى تحقيق ماهيهما...» اى فى تحقيق ماهية الجوهر والعرض، والمصنف ناظر فى المقام الى المباحث المشرقية للفخر الرازى (ج ١ - ص ١٣٦ - ط حيدرآباد هند).

ص ٧٦ - س ١٥، قوله: «فلنعرض عنه ونشتغل بالموجود بالذات...» ناظر الى الفصل الأول من المقالة الثانية من الهيئات الشفاء (ص ٧١ بصحيحنا و تعليقاتنا عليه)

قال الشيخ: والأمور التي بالعرض لا تحدد؛ وفسره الملاء أولياء الله بقوله: أي لا تنحصر إذ ليست داخلية تحت مقولة حتى تحدد بهذا الاعتبار ولا ضابطة تجمعها وتحصرها.

ص ٧٦ - س ٢٠، قوله: «وقد اشكل على القوم...» قال المصنف في تعليقاته على الشفاء (ط ١ من الرحلى - ص ٤٣): «واعلم أن ههنا إشكالاً وهو أن قولنا الموجود في شيء وقع على أشياء كثيرة الخ فراجع.

ص ٧٦ - س ٢٢، قوله: «والأصدقت» أي والالصدقت لفظه في معنى مع ومن وعلى وغيرها من المعاني الحرفية، ولصدقت تلك اللفظة أعنى لفظه في معنى الأبوة والبنوة وغيرها. وقوله: «وتخصيص الإضافة...» بأن يقال معنى في الإضافة الغير المستقلة بالمفهومية ليخرج مثل الأبوة. وقوله: «وتخرج الأغيار» كمعنى مع ومن وعلى وغيرها.

ص ٧٧ - س ٦، قوله: «إما طرداً أو عكساً» أي إما منعاً أو جمعاً. وقوله: «الحمل بالمواطاة» كقولك الجسم بياض. وقوله: «الحمل بالاشتقاق» كقولك الفلك مكوكب. وقوله: «وربما تكلف بعضهم بأن المراد غير الاشتقاق الجعلى» الاشتقاق الجعلى هو أن يؤخذ الكلمة أية كلمة كانت وتصاغ في قوالب المشتقات كأن تقول: الفلك مكوكباً مشتقاً من الكوكب؛ وتقول: هذا الشيء متبلور مشتقاً من البلور، ونحوهما من المشتقات الجعلية غير الواردة في فصيح الكلام. وقوله: «غير الاشتقاق الجعلى» وذلك ليخرج المكوكب وأمثاله. وقوله: «بأحوال المجرى» كالعلم في النفس.

ص ٧٧ - س ١٢، قوله: «ببل النقص وارد...» فنفيها عن الخارج لا ينفي النقص. وقوله: «وقد ذكرنا في شرح الهداية الاثرية...» ذكره في البحث عن الجوهر والعرض - ص ٢٥٨ - من الطبع الأول الحجري.

ص ٧٧ - س ٢٢، قوله: «فالحمل إما أن يكون...» راجع تعليقاته على إلهيات الشفاء ص ٤٦ - من الطبع الأول الحجري.

ص ٧٨ - س ١١، قوله: «وذلك لما سيظهر من تضاعيف...» تحليل لقوله: والأجود في هذا التقسيم الخ. ثم إنه يستظهر من تعبيره هذا و مثله في مواضع أخرى من هذا المجلد

إِنَّه قدَسَ سره أَلَف هذا المجلد في الجواهر والأعراض قبل ما تقدّم منه؛ وقد مرّ في آخر الفصل السابع من المرحلة العاشرة في اتحاد العاقل بمقوله - ص ٢٧٩ - ط ١ من الرحلى، أن وزن النفس مع مدركاته ووزان الهيولى مع صورتها، وهذا القول الثقل كان ممّا اعتمد عليه الاسكندر الأفروديسى في الاتحاد المذكور كما اشار اليه المستأله السيزوارى في تعليقاته على المقام المذكور في الأسفار، وقد صرّح بذلك القول صدر المتألهين هناك حيث قال: فكما ليست المادة شيئاً من الأشياء المميّنة بالفعل إلاّ بالصور الخ فراجع. ولقد جمعنا الآراء في الاتحاد والأدلة التي وجدناها في صحف الحكماء الإلهيين في كتابنا الفارسي المعمول في ذلك المطبوع غير مرة المسمى بـ «دروس اتحاد عاقل بمقول».

ص ٧٨ - س ١٣، قوله: «فصل في تعريف العرض...» ينبغي أولاً التوجّه الى معنى الجوهر والعرض على اصطلاح العرفان، وعلى اصطلاح الفلسفة جداً؛ والمصنّف يبحث ههنا عن تعريف العرض على الاصطلاح الثاني دون الأول؛ والفصل الرابع من مدخل شرح العلامة القيصري على فصوص الحكم في الجوهر والعرض على الاصطلاح الأول (ج ١ - ص ٩٥ بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه).

ص ٧٨ - س ١٨، قوله: «فان قلت ننقل الكلام...» ناظر الى ما قاله الفخر الرازي في المباحث الشرقية في هذا البحث (ط حيدرآباد هند - ج ١ - ص ١٣٨)؛ ولقاتل أن يقول إن الإشكال عائد في كيفية عروض تلك الوحدة، ولم يتعرض الرازي لجوابه وأجاب المصنّف بقوله: قلنا لا يلزم أن تكون الخ.

ص ٧٩ - س ٤، قوله: «بالقيد الأول» أي في شيء.

ص ٧٩ - س ٦، قوله: «بالقيد الثاني» أي غير متقوم به.

ص ٧٩ - س ١٠، قوله: «والعجب أن الشيخ الرئيس...» ذهب اليه الشيخ في الفصل الأول من المقالة الثانية من الهيات الشفاء (ط ١ من الرحلى المجرى - ج ٢ - ص ٧٢، ٣٠٣ بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه) فقال: وأما أنه هل يكون عرض في عرض فليس بمستنكر فان السرعة في الحركة والاستقامة في الخط والشكل المسطح في البسيط، وأيضاً فإنّ الأعراض تسبب إلى الوحدة والكثرة، وهذه كما سنبين لك كلها أعراض

والعرض وإن كان في عرض فهما جميعاً معاً في موضوع و الموضوع بالحقيقة هو الذي يقيهما جميعاً، وهو قائم بنفسه.

ص ٧٩ - س ١٣، قوله: «فعلى هذا لاشك أن الحركة...» كلام المحقق الطوسي في شرحه على الفصل السابع من النمط الثاني من الإشارات رداً على طائفة من المتأخرين كالشيخ أبي البركات البغدادي في المعتبر (ج ٢ - ط ١ - ص ٦٣) وغيره: الحركة بنفسها لا يمكن أن تستدعي زماناً الخ فراجع.

ص ٧٩ - س ١٧، قوله: «وهذه كعاسنين لك كلها أعراض» و هذه أى الوحدة والكثرة كعاديت آنفاً من عبارة الشيخ في الشفاء.

ص ٧٩ - س ٢٠، قوله: «و ربما فسر بعضهم المتقوم بنفسه...» أى المتقوم بنفسه المذكور في التعريف الثاني. قوله: «وقد ذهل أن المعنى المجازى...» فان المتقوم لا بما يحل فيه من لوازم المتقوم بنفسه وذكر الملزوم بارادة اللازم مجاز وهو مهجور في التعريفات الحقيقية كما أفاده المصنف قدس سره. قوله: «وأمّا قولنا لا كجزء» أى في التعريف الأول. ص ٧٩ - س ٢٣، قوله: «الآ في محل» التثنية للتشكيك أى في محلّ ما.

ص ٧٩ - س ٢٦، قوله: «لأمر خارج عن ذاته...» كاستناع الخرق والالتيام في الفلك على القول بالفلك الجسم.

ص ٧٩ - س ٣١، قوله: «لاستحالة كون المحدّد ذامكان» بناءً على كون المكان هو السطح. قوله: «وتبديل لفظ المكان بالحيّز لا يفيد» وذلك لأن الحيّز أعمّ من المكان. ص ٨٠ - س ٥، قوله: «وذلك لأن نفس...» تعليل لقوله لا يستدعي أى عدم الاستدعاء لأن نفى الحركة الخ.

ص ٨٠ - س ٨، قوله: «والثاني...» أى الثاني من وجهى الجواب أن الترديد غير حاصر الخ.

ص ٨٠ - س ١٤، قوله: «وذلك لأن نوعها...» تعليل لقوله بخلاف تلك الأجرام. ص ٨٠ - س ١٩، قوله: «لا يصلح أن يكون رسماً للحالية» لاتنقاضه طرداً وعكساً.

ص ٨٠ - س ٢٠، قوله: «سواء كان المراد بالثبوت ما يحمل على الشيء مواطأة...» قال المحقق الطوسي في شرحه على أوائل منطق الإشارات (ص ١٣ - من الرحلى المطبوع على الحجر): «حمل هو هو يسمى بحمل المواطأة؛ ونوع آخر من الحمل يسمى حمل الاشتقاق وهو حمل ذو هو كحمل البياض على الجسم، والمعمول بذلك الحمل لا يحمل على الموضوع وحده بالمواطأة بل يحمل مع لفظ ذو كما يقال الجسم ذوبياض، أو مشتق منه اسم كالأبيض فيحمل بالمواطأة عليه كما يقال الجسم أبيض». وهذا التحقيق قد نقلناه ملخصاً فراجع الشرح المذكور.

ص ٨١ - س ١، قوله: «حماً عرضياً متعارفاً» أى حملاً شائعاً صناعياً. وقوله: «لامنافاة بين كون الشيء...» أى لامنافاة بين كون الشيء مفهوم الجوهر بحسب الحمل الأولى، وفرداً للعرض بحسب الحمل الشائع الصناعي.

ص ٨١ - س ٩، قوله: «لكن المراد ههنا» أى لكن المراد في تعريف الجوهر هو المعنى المركب. وقوله: «في تعريف الأمر الذى...» ذلك الأمر هو الجوهر. وقوله: «والوجود بالمعنى البسيط» أى حقيقة الوجود في مقابل مفهومه.

ص ٨١ - س ١٢، قوله: «والذى فى الذهن...» أى مفهوم الوجود.

ص ٨١ - س ٢١، قوله: «وأما الفناء والموت الصام للجميع...» أى للجميع من السماء والأرض ومن فيهما. وإن شئت فراجع في ذلك المرصد الأسنى الباب الحادى والثلاثين من المجلد الثالث عشر من الوافى في ذكر الموت (الطبع الرحلى - ج ١٣ - ص ٢٨)، وسيأتى فى الفصل السادس عشر من الباب الحادى عشر من نفس هذا الكتاب فإن ما فى الوافى خلاصة ما فى هذا الكتاب، وإن شئت فراجع العين الثانية والخمسين من كتابنا «شرح العيون فى شرح عيون مسائل النفس».

ص ٨١ - س ٢٩، قوله: «حمل معنى الجوهر على ما تحته...» أى على ماتحته من أنواعه وأقسامه الأولية من العقل والنفس والجسم والهيولى والصورة.

ص ٨١ - س ٣١، قوله: «بحجج ضعيفة مختلفة» لما سيأتى من قوله فى ذلك: وأما بيان الخلل فى هذه الوجوه الخ. قوله: «والمركب من الخارج...» أى خارج عن الماهيات

لامقوم لها بل عرض.

ص ٨١ - س ٣٥، قوله: «وراهبها أنه يتفاوت صدقه...» فيلزم أن يكون مقولاً على ماتحته بالتشكيك مع أن التشكيك في الذاتيات لا يجوز.

ص ٨٢ - س ٢، قوله: «وخامستها أن كليّات الأجسام...» العبارة في النسخ المطبوعة من المباحث المشرقية، وكذا في نسخة مخطوطة من المباحث المشرقية عندنا هي هكذا: «الخامس كليّات الأجسام غير متساوية لجزئياتها في الماهية...» بزيادة كلمة غير؛ فلو كانت الجوهرية مقومة لها أي لكليّات الأجسام لكانت كليّات الأجسام مساوية لجزئياتها في الجوهرية.

ص ٨٢ - س ٤، قوله: «وبين مامن شأنه...» كلمة ما إشارة إلى الماهية.

ص ٨٢ - س ٨، قوله: «أن التقدم والتأخر في شيء...» كالوجود مثلاً.

ص ٨٢ - س ٢٢، قوله: «لالشائع الصناعي» بأن يكون الكلّي فرداً للجوهر.

ص ٨٢ - س ٢٤، قوله: «كما سبق» سبق في الفصل الثالث من المنهج الثالث (ج ١

من هذا الطبع - ص ٤٦٥).

ص ٨٢ - س ٣٢، قوله: «وهما أخذ الماهية كلية ومقولة تارة...» ومقولة أي

مدركة. والتحقيق عند المصنّف أن الكلّي يطلق باشتراك الاسم على عدة معاني وقد

مضى في أوائل الفصل المعنون في الكلّي والجزئي (الفصل العاشر من المقالة الأولى من الفن

الثالث من هذا المجلد في الجواهر والاعراض» قوله: وهذه المعاني الكلية أكثر مما قال أهل

الميزان من أنها ثلاثة، والكلّي الطبيعي الذي يقول به المصنف غير ما ذكر في الكتب

الميزانية بل أوسع منه وكأنه مقسم لذلك فتبصر.

ص ٨٣ - س ٣٥، قوله: «فصل الجوهر جوهر...» من باب اتحاده مع النوع

وسريان حكم أحد المتحدّين مع الآخر.

ص ٨٤ - س ٧، قوله: «الذي يقوّمه» أي يقوم الفصل في ذلك النوع.

ص ٨٤ - س ١٧، قوله: «بل على نحو عروض الماهية...» فإن العروض هنا

بحسب تحليل العقل. وقوله: «مع أنه مصرّح به» أي كون الجنس عرضياً للفصول.

وقوله: «في إبطال الشق الثاني» وهو كون الفصول أعراضاً.

ص ٨٤ - س ٢٢، قوله: «من الوجوه التي اعتقدها» أي اعتقدها الفخر الرازي في المباحث المشرقية.

ص ٨٥ - س ٨، قوله: «ومما يجب أن يعلم...» يعني أن النفس جسمانية الحدوث وروحانية البقاء.

ص ٨٥ - س ١٢، قوله: «ولا يتيسر لهم تجريد النظر...» وذلك لأن من عرف نفسه عرف ربه فافهم.

ص ٨٥ - س ١٣، قوله: «إن لكل ماهية جوهرية...» العبارة خارجة عن سياق الأدب لأن «إن» ليس لها اسم في العبارة، وعبارة الفخر الرازي عارية عن هذه الهزاة حيث قال في المباحث المشرقية (ج ١ - ط حيدرآباد هند - ص ١٤٤): الثالث أنا إذا قلنا للجسم أنه جوهر فما هنا أمور ثلاثة الخ.

ص ٨٦ - س ٢٢، قوله: «ثوانيتها أن لا يكون كذلك» بل يكون مبثالة.

ص ٨٦ - س ٢٥، قوله: «أما الحيوان المطلق المأخوذ جنساً» أي اللابشرط.

وقوله: «وأما الحيوان المأخوذ بمجرداً» أي بشرط لا. وقوله: «من تفاوت الاصطلاحين في التجريد» أي تجريد الماهية وأخذها بشرط لا. وقوله: «وأما الناطق مطلقاً» أي اللابشرط. وقوله: «وأما المأخوذ بمجرداً» أي بشرط لا. وقوله: «إما لعدم وجوده...» أي إما لعدم وجوده المأخوذ بمجرداً على أحد الاصطلاحين في بشرط لا. وقوله: «أما لكونه صورة لافصلاً» أي على الاصطلاح الآخر.

ص ٨٧ - س ٣، قوله: «بحسب هذه المعاني...» أي الوجود والاستغناء والشرف.

ص ٨٧ - س ٩، قوله: «لأن الذوات العقلية...» أي المسماة بالمثل الأفلاطونية.

ص ٨٧ - س ١٣، قوله: «عني المشتقات...» كالناطق، فهي جواهر لكونها محمولة على الجوهر حمل على أي حمل الكلّي على الفرد. وقوله: «وأيضاً لو كان حمل الشيء على الجوهر...» كما قيل في الفصول المنطقية.

ص ٨٩ - س ٩، قوله: «وقد خرقوا الإجماع المركب...» لأنهم أخذوا نفي التشكيك

فخرقوا إجماع الإشرافيين لأن التشكيك بجمع عليه لهم؛ وأخذوا اعتبارية الوجود فخرقوا إجماع المشائين لأن أصالة الوجود بجمع عليه بينهم.

ص ٨٩ - س ١٢، قوله: «غير جوهرية كل منهما بالعدد» لأنها حينئذيين كل منهما. وقوله: «على ما اختاره» أي على ما اختاره من أن جعل المادة غير جعل الصورة. وقوله: «من المعنى الجنسي» أي الجوهرى.

ص ٨٩ - س ٢٢، قوله: «وقد علمت تخالف الاصطلاحين...» قدمضى البحث عن ذلك في أواخر الفصل السادس من المرحلة الخامسة.

ص ٩٠ - س ٥، قوله: «ببحث و تحقيق...» راجع الشواهد الربويّة ص ١٠٢، و ص ١١٠ من الطبع الأول المحجى.

ص ٩٠ - س ٢٠، قوله: «وقد علمت أن المقدار التعليمى...» قد علمت في الفن الأول من هذا القسم من الكتاب في البحث عن الكم.

ص ٩٠ - س ٢٤، قوله: «تبيه و تما يثبه على هذا المطلب...» وإن شئت فراجع كتاب اسرار الآيات للمصنف (ط ١ من الرحلى - ص ٥٤) فانه مفيد في المقام جداً.

ص ٩١ - س ٦، قوله: «حيث تقول إنه يلزم...» حاصل ما ذكره أن الموضوع لا يكون هو الماهية حتى يلزم الانقلاب بل الموضوع هو الوجود وهو ذو مراتب، نعم لو كان الموضوع هو الماهية أولم يكن الوجود ذا مراتب بل كان له مرتبة معينة وكان كل موجود مباتناً لوجود آخر للزم الانقلاب.

ص ٩١ - س ٩، قوله: «قائلون بأن مراتب الأشد والأضعف انواع مختلفة...» مع أن تحقق الأنواع المختلفة بوجود واحد غير جائز، لكن لما كانت تلك الماهيات موجودة بوجود واحد ممتد غير قارضى مراتب فلا تلزم مفسدة، فكذلك فيما نحن فيه من الحركة في الجوهر لا تلزم مفسدة فالماهية لا تكون ذات عرض لأن الأشد والأضعف منها انواع مختلفة والوجود ذو عرض لأنه من اول الحركة الى آخرها موجود واحد والأ يلزم اكون غير متناهية آنية وهو محال.

ص ٩١ - س ١٠، قوله: «ولا يلزم تركب الحركة...» لأنه لو تمايز بالفعل لوقع

في الزمان والزمان قابل للانقسام الغير المتناهي - ولزم أن يكون محصوراً بين الحاصرين أيضاً.

ص ٩١ - س ١٤، قوله: «ومن خواص الجواهر كونه مقصوداً بالإشارة...» المقصود بالإشارة الحسية المتحيز بالذات وهو الجواهر لا العرض إلا بالعرض. والمقصود بالإشارة العقلية هو النور القائم بذاته المجرد من الذوات الثورية. قال الفخر الرازي في المباحث المشرقية (ط حيدرآباد هند - ج ١ - ص ١٢٩): قيل الإشارة دلالة حسية أو عقلية، وهو قريب مما نقله المصنف في الكتاب فراجع.

ص ٩٢ - س ٢٥، قوله: «فصل في استحالة أن يكون...» ناظر الى المباحث المشرقية للفخر الرازي (ط حيدرآباد هند - ج ١ - ص ١٦١).

ص ٩٣ - س ٩، قوله: «وان أريدها الكيفية المحسوسة...» وذلك لما درست في مبحث اتحاد العاقل والمقول من أن الإدراك مطلقاً متحقق في صقع النفس باتحادها مع مدركها فتبصر.

ص ٩٣ - س ٢٧، قوله: «وقال لهم أن يحتجوا...» ناظر الى المباحث المشرقية للفخر الرازي (ج ١ - ص ١٦٢ - ط حيدرآباد هند).

ص ٩٤ - س ٥، قوله: «كما استقف عليه» وهو أن الهيولى مفتقرة الى الصورة في تحققها الخارجى، وهى محتاجة اليها في تشخصها المادى.

ص ٩٤ - س ١١، قوله: «فالمطلب الأول في أحكام الجواهر...» قدمضى وجه تقدم البحث عن الأعراض عن البحث عن الجواهر التى هى المطالب في أول هذا المجلد: «ان الترتيب الطبيعى وان استدعى تقديم مباحث الجواهر وأقسامها على مباحث الأعراض وأقسامها لكن أخرنا البحث عن الجواهر لوجهين...»

ص ٩٤ - س ١١، قوله: «في تجوهر الأجسام...» في أول شرح النمط الأول من الإشارات للمحقق الطوسى نقلاً من الفخر الرازي أن الجواهر يطلق على الموجود لافى موضوع، و على حقيقة الشئ وذاته، والتجوهر بالمعنى الأول صيرورة الشئ جوهرأ، وبالمعنى الثانى تحقق حقيقته، فالمراد بتجوهر الأجسام ليس هو الأول لأنها ليست بما

لا يكون جواهر فيصير جواهر بل هو الثاني فان المطلوب تحقق حقيقتها أهى مركبة من أجزاء لا تتجزئى ام من المادة والصورة انتهى. وفي أواخر القبس الثاني من القبسات للمير داماد في الفرق بين التجوهر والجوهرية - ط ١ من الحجري - ص ٢٧.

ص ٩٢ - س ١٢، قوله: «انك لما علمت في اوائل هذا السفر...» أى في الفصل الثالث من المقالة الأولى من القسم الرابع فراجع.

ص ٩٢ - س ١٧، قوله: «وكل علّة فهي في رتبة الوجود اشرف...» و سيأتى تحقيق ذلك في البحث عن لمكان الاشرف والأخس في أواخر الإلهيات من هذا الكتاب.

ص ٩٢ - س ٢٢، قوله: «فان كل بعض مفروض منه...» فظاهره يفقد باطنه، وباطنه يغيب عن ظاهره هذا بحسب المكان؛ و أوله يهوت آخره و آخره يعدم أوله هذا بحسب الزمان.

ص ٩٢ - س ٢٥، قوله: «لابد من وجودها...» وذلك لأنه لا بد أن تكون قوة حتى يكون قابلاً للإيجادات ثلاثاً يلزم انقطاع الفيض وإمساك وقوعه لعدم قابل يقبله.

ص ٩٢ - س ٣٢، قوله: «وقد يطهق بالاشتراك...» أى وقد يطلق بالاشتراك اللفظى على الجسم التعليمى.

ص ٩٥ - س ٥، قوله: «أمور نسبية» أى أمور اعتبارية لا تحقق لها فى الخارج. ص ٩٥ - س ٨، قوله: «هما هذه القابلية...» أى الحاصران هما قابلية الأبعاد والمحل.

ص ٩٥ - س ١١، قوله: «وأما عن الثاني فقد ذكر العلامة الطوسى...» راجع اول شرح العلامة الطوسى - قدس سره - على النمط الأول من اشارات الشيخ الرئيس - رضوان الله عليه -.

ص ٩٥ - س ١٥، قوله: «بلا اعتبار الأول» أى بشرط لا. وقوله: «بلا اعتبار الثاني» أى لا بشرط. قوله: «فالفرق بالوجود والعدم» أى بوجود الحمل وعدم الحمل.

ص ٩٥ - س ٢٣، قوله: «فان الجسمية قد تفك عنها...» أى الجسمية قد تفك عن هذه المعانى فى مطلق الوجود أى الذهنى والخارجى، أما انفكاكها عن الخط مطلقاً أى

المستقيم والمنحني ففي الوجود الخارجى كالجسم المضرّس والذهنى جميعاً، وأما عن السطح المستوى فكذلك أى ذهنأ و خارجأ.

ص ٩٥ - س ٢٤، قوله: «وأما عن المستدير منهما...» أى المستدير من الخط والسطح. وقوله: «وأما عن الجميع...» أى وأما عن الخط والسطح المستقيمين والمستديرين فذلك الخ. وان شئت فراجع ص ٤٠٥ - ج ٢ من الهيات الشفاء ط ١ من الرحلى.

ص ٩٦ - س ٢، قوله: «والمقدر خلافه» أى المفروض وهو صحة فرض الأبعاد فى الجسم خلاف فرض المستحيل.

ص ٩٦ - س ١٩، قوله: «فالأطول يطلق تارة...» ناظر الى المباحث الشرقية للفخر الرازى (ط حيدرآباد هند - ج ١ - ص ١٨٤). وان شئت فراجع إلهيات الشفاء للشيخ الرئيس - ط ١ من الرحلى - ج ٢ ص ٢٠٥.

ص ٩٦ - س ٢٤، قوله: «حتى أنه يسمى المأخوذ عكسه سمكاً» كأن يؤخذ ابتدائه من تحت.

ص ٩٦ - س ٢٨، قوله: «بين السماء والارض أوفى جوف المحدد...» حتى لا يكون المحدد للجهات جسماً.

ص ٩٧ - س ٧، قوله: «ليس واجباً فى الجسم...» أى بالفعل.

ص ٩٧ - س ١٢، قوله: «على الامكان المقارن للعدم» أى القوة والاستعداد، أى الإمكان الاستعدادى.

ص ٩٧ - س ١٧، قوله: «بالصفة المذكورة» أى التقاطع القاتمى.

ص ٩٧ - س ٢٩، قوله: «وهو الإمكان الوقوعى» الامكان الوقوعى هو ما لا يلزم من فرض وقوعه محال؛ وقال الفاضل اللاهجى: لاضروره فى حمل الإمكان على الوقوعى لىحتاج الى قيد زائد مع كون المتبادر هو الناقى.

ص ٩٨ - س ١٠، قوله: «وأما ثانياً فلأن الوهم...» ليس الوهم بالمعنى المصطلح الشائع فى كتب الفن بل الوهم بمعنى الخيال لا القوة التخيلية بل الصورة التخيلية على هيئة

المفعول. وقوله: «فرض الأبعاد الثلاثة كذلك...» أى متقاطعة على الزوايا القوائم. وقوله: «وأما ثالثاً فلأن الصحة أه - يعنى أن هذه الأمور العدمية ينبغي أن يؤتى بها معرقات فى مالميس له ماهية مركبة كالسائط، وأما الجسم فلكونه مركبة فالصواب فى تعريفه أن يؤتى بامور ثبوتية من جنسه وفصله.

ص ٩٨ - ص ١٦، قوله: «هل لا يمكن لها...» أى لا يمكن للهولى فى ذاتها إلا قبول الخ.

ص ٩٨ - ص ٢٠، قوله: «وعدم صدقها على غيرها كذلك» أى عدم صدقها على غيرها بالذات.

ص ٩٨ - ص ٣٣، قوله: «من جهة أحد جزئيه» أى من جهة الهولى.

ص ٩٩ - ص ٢، قوله: «إلا أن قبولها بنحو آخر من الوجود...» كما مرّ المرحلة العاشرة فى البحث عن اتحاد المدرك بمدركه، فراجع.

ص ٩٩ - ص ٤، قوله: «كلها مبائنة الحقيقة...» أى يكون أحدها ظللاً للآخر كالدانى للعالى، لا التباين بمعناه الحقيقى كما سلف فى البحث عن المثل، والاتحاد المذكور من أن الوجود فرد فارد وكل شخص له هويات عديدة بحسب عوالم تحقّقه وثبوته.

ص ٩٩ - ص ٦، قوله: «أما ترى أن القبر...» وزان القبر وزان الانسان، اعنى كما أن الانسان هيناله أفراد متشابهة وهو نوع ذوافراد، وفى الدار الآخرة جنس تحته انواع متخالفة، كذلك القبر فى النشأتين، والروايات الصادرة عن اهل العصمة ناطقة بذلك، وقد أفاد المصنّف - قدّس سرّه - سرّاً من الأسرار المستسرة عند أهلها. ونحن بعون وإهب الطائيا و معطى الهبات قد صنّنا كتاباً فى اتحاد العقل والعامل والمقول - أى فى اتحاد العلم والعالم والمعلوم - وذيلناه بنتائج عديدة وفوائد فريدة، كل واحدة منها معنونة بتبصرة؛ قوله سبحانه: «كلّا إن كتاب الأبرار لفى عليين وما ادراك ما عليون كتاب مرقوم يشهده المقربون»، والحمد لله رب العالمين.

ص ٩٩ - ص ٣١، قوله: «وجودية المقدار فى أحدهما» أى فى حكمة الإشراق؛

وقوله: «من جوهر و عرض فى الآخر» أى فى التلوينات.

ص ١٠٠ - س ١، قوله: «والجوهر منهما...» أى الجوهر من المقدارين الثابت والمتغير. وقوله: «والانواع المحصلة الهولى» أى المحصلة من الصور التعليمية.

ص ١٠٠ - س ٥، قوله: «كان ينكر الاتصال والامتداد» أى الامتداد الجوهري. قوله: «وما ذكر في التلويحات شيئاً» كلمة مانافية. قوله: «بل اثبت له...» أى اثبت لما سماه هولى خواص الهولى. وقوله: «أعنى ما يصلح جنساً» تفسير للجسم. وقوله: «فى أن رأيه ههنا» أى فى التلويحات. وقوله: «فى أحد كتابيه» أى فى حكمة الإشراق. وقوله: «إلا بهذا المعنى» أى الاتصال؛ «ويعايلزمه» أى المقادير.

ص ١٠٠ - س ١٨، قوله: «وما يلزم» أى وما يلزم الاتصال من المقادير التعليمية. ص ١٠٠ - س ٢٣، قوله: «أذهو بعدما حقق أمره...» كلمة ما مصدرية. وقوله: «على اختلاف رأى الحكيمين العظمين المقدمين» يعنى بهما افلاطون و ارسطو. ص ١٠١ - س ٨، قوله: «ثوثنيهما...» أى ثانى معنى المتصل الحقيقى. وقوله: «وبعضها فقط» كالخط والسطح.

ص ١٠١ - س ١٢، قوله: «وأما الجسم الذى هو الكم...» راجع إلى الهيات الشفاء - ط ١ - ص ٢٣٣.

ص ١٠١ - س ١٦، قوله: «وأما ما هو صفة إضافية...» أى المتصل بالمعنى القياسى لا الحقيقى.

ص ١٠١ - س ١٩، قوله: «أو من جهة ما هو فى مادة...» عطف على قوله مطلقاً. وقوله: «لتقابل المعاسة» أى الاتصال.

ص ١٠١ - س ٢٣، قوله: «بل أحدهما من عوارض الوجود له» وهو النهاية. ص ١٠٢ - س ٩، قوله: «فثبت أن المقادير...» وكأن الشق الثانى سقط من قلم النساخ، أو هو قدس سره تركه لوضوحه إذ عليه يلزم انقلاب ما حقيقته الانفصال إلى الاتصال وهو محال.

ص ١٠٢ - س ٢٢، قوله: «عرضين قارين» كالسواد والبياض، وغير قارين كالحاذيات.

ص ١٠٢ - س ٢٦، قوله: «بالمعنى الأول من الأولين» يعنى بالأولين معنى المتصل الحقيقي في الفصل الأسبق أعنى الفصل الثانى من هذا الفن بعد المقدمة، وأولهما هو المعنى المتصل الحقيقي الذى للجوهر الجسمى.

ص ١٠٢ - س ٢٩، قوله: «بأن يقدر ويفرض...» بيان للمشابهة.

ص ١٠٢ - س ٣٥، قوله: «إذ العلم صورة للمعلوم...» دليل لقوله: إن إيجاد الحقائق الإبداعية، والكلام فى غاية المتانة والسّمو والرفعة حيث جعل العلم صورة المعلوم وحقيقته فتبصر.

ص ١٠٣ - س ١، قوله: «واقول إذا اشتدّت...» أى اقول إن العلم صورة للمعلوم وحقيقته.

ص ١٠٣ - س ٦، قوله: «النازلة فى هوى...» النازلة صفة لقوله العقول الانسانية، ويمكن أن تكون صفة للجزيئات أيضاً، وكذا الكلام فى النائية فتدبر.

ص ١٠٣ - س ٣٥، قوله: «اعلم أن للحكماء فى باب...» وقد صوّفوا كتباً و رسائل مستقلة فى الجزء الذى لا يتجزى وقد ذكر عدة منها العالم الجليل الشيخ آغايزرگ الطهرانى - رضوان الله عليه - فى المجلد الخامس من الذريعة - ط ١ - ص ١٠٣.

ص ١٠٤ - س ٣، قوله: «حجّتان خفيفتا المؤنة...» الحجّتان هما ما اختارهما الميهدي فى الهداية - ط ١، ص ١٣ - وقال المصنف فى شرحه عليها: اعلم أن لأصحاب اتصال الجسم حججاً قوية على إثباته سوى ما ذكره المصنف إلا أنه اختار منها حجّتين خفيفتي المؤنة الخ، فراجع.

ص ١٠٤ - س ٨، قوله: «كما صوّرها بعض...» قال المصنف فى شرحه على هداية الميهدي - ط ١ - ص ١٣ -؛ وفى المحواشى الفخرية ان الاحتمالات الخ؛ وقال بعض اهل العلم على حاشية شرح الهداية فى المقام فى بيان الاحتمالات ما هذا اللفظ: وهى عدم ملاقات هذا الجزء المفروض على الملتقى بشيء منهما و ملاقات كل أحدهما مع بعضه الخ، وراجعها وان كان الأقسام بالقياس الى ما قلناه واضحة.

ص ١٠٤ - س ١١، قوله: «فى نفى الجوهر الفرد مطلقاً» أى سواء كان جزء الجسم

أم كان منفرداً. وقوله: «فلا أخف مما ذكر أولاً...» ذكر أولاً في قوله: وإذا تقرر هذا فنقول الخ فراجع.

ص ١٠٤ - س ١٤، قوله: «قد ذكرنا في شرحنا للهداية...» ط ١ - من المجرى - ص ١٥.

ص ١٠٤ - س ١٥، قوله: «قال شارح المقاصد...» الشارح هو العلامة التفتازاني، راجع شرح المقاصد - ط ١ - ص ٣٠٣.

ص ١٠٤ - س ١٦، قوله: «المتوقف على رسم الدائرة» رسم المثلث متوقف على رسم الدائرة كما برهن في أول أولى أصول اقليدس، وقد تقدم كلامنا في ذلك في الفصل الثاني من المقالة الأولى من القسم الرابع من هذا المجلد.

ص ١٠٤ - س ٢٠، قوله: «لا يفيد إمكان المفروض...» المفروض أى الدائرة. ص ١٠٤ - س ٢٤، قوله: «أثبت في الشفاء...» أى في الفصل الرابع من المقالة الثالثة من الفن الأول من طبيعيات الشفاء - ص ٨٨ - ج ١ - من الطبع الأول الرحلى.

ص ١٠٤ - س ٢٥، قوله: «بطريق لمى مبناء...» عبارته في شرحه على الهداية الأنيرية هكذا: «بطريق لمى مبناء على اثبات الطبيعة للأجسام وأن مقتضاها في البسائط من الأشكال ليس إلا الاستدارة الخ»، فعلى هذا قوله من جملة الأشكال بيان للمقتضى ويجب أن يكون مقدماً على كلمة ليس.

ص ١٠٤ - س ٢٨، قوله: «واصحاب الجزء يلزمهم أيضاً...» ص ١٨ من ج ١ من المباحث الشرقية للفخر الرازى في أن القائلين بالجزء يلزمهم الاعتراف بوجود الدائرة. قوله: «فإذا فرض المشكل المرئى...» أى المرئى مستديراً وليس كذلك. وقوله: «مضرساً» أى كثير الأضلاع كالمسدسات والثلثات. وقوله: استوت عليه: كان بعض النسخ استوى عليه في موضع، وعلى الاول يرجع الضمير الى النقطة، وعلى الثانى الى الخط المستقيم. وقوله: «كان اطول» جواب لقوله: إذا طبق، أى إذا طبق خط مستقيم آخر على الجزء المركزى الخ. وقوله: «كان أقصر» جواب لقوله: إذا طبق. وقوله: «أمكن» جواب لقوله إذا فرض. قوله: «فان كان زيادة الجزء...» يعنى أن الشقوق

ثلاثة أحدها أن زيادة الجزء تستويه بأن يتم قصره بجزء أو أجزاء وعلى هذا الشق يثبت المطلوب أى وجود الدائرة. وثانيها أن زيادة الجزء لاتستويه بل تريد عليه. وثالثها أنها لاتتصل به وهذان الشقان مذكوران في العبارة. وقوله: «وإن كان لاتتصل به...» أى لاتتصل الزيادة بالمحيط، أولاتتصل الزيادة الخط الأصغر الثانى بالخط الأول.

ص ١٠٤ - س ٣٥، قوله: «فعلى الأول...» راجع شرح المقاصد - ط تركيا - ج

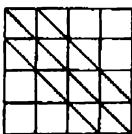
١ - ص ٣٠٢ - س ٢٠.

ص ١٠٥ - س ١٩، قوله: «أما عدم كونه برهانياً» ضمير كونه راجع الى قوله فكل دليل؛ وكذلك ضمير قوله الآتى بعد سطرين؛ وأما عدم كونه جدلياً.

ص ١٠٥ - س ٢٣، قوله: «كقوس الميل الكلى في الفلك...» الميل الكلى قوس من المارة بالأقطاب الأربعة وقطباها تقطنا الاعتدالين فتقدر الميل الكلى كل واحدة من الزوايا المحاصلة من تقاطع دائرتى معدل النهار و منطقة البروج.

ص ١٠٥ - س ٣٣، قوله: «لزم أن يكون قطر المربع والمستطيل مساوياً لضلعه...» وهو باطل بالعروس و هو الشكل مزمن أولى اصول اقليدس.

ص ١٠٥ - س ٣٤، قوله: «ثم تقل منها...» أى تقل بعض الأعلام من الهيات الشفاء كما في شرح الهداية و تعليقة بعض المحشيين؛ وفي نسخة مصححة عندنا



من الأسفار بتثنية الضمير اعنى تقل منهما أى من عيون الحكمة والإلهيات ويحتاج الى المراجعة. قوله: «ليس إلا أنه فرض سطحا متألفاً من اربعة خطوط جوهرية...» راجع الفصل الرابع من المقالة الثالثة من الفن الأول من طبيعيات الشفاء - ط ١ - ج

١ - ص ٩٠.

ص ١٠٦ - س ٢، قوله: «فكما احتجوا بحركة...» هذا الاحتجاج قرّر في شرح المقاصد على وجه آخر وهو أن نفرض خطأ من اربعة أجزاء فوق الأول جزء وتحت الرابع جزء، ثم نفرض مرور الفوقانى والتحتانى على الخط بحركة على السواء مع اتفاق في الابتداء أى تكون الحركتان على حد واحد من السرعة فيكون ابتدائهما معاً

فبالضرورة تتحاذيان على ملستى الثانى والثالث حيث يكون القوفانى فوق الملتقى والتحتانى تحته. انتهى (ج ١ - ط ١ - ص ٣٠٠). وعمدة الفرق بين ما فى الكتاب و بين شرح المقاصد بالتلاقى فى الأول، وبالتحاذى بالثانى، وقد عبّروا بالتحاذى فى كلام المحقق الطوسى فى التجريد بالتبادل فلا تنفل.

ص ١٠٦ - س ٨، قوله: «على جسم صغير» أى الأرض بالنسبة إلى الفلك. قوله: «هأنا إذا أوقفنا...» مذكور فى اواخر الفصل الرابع من المقالة الثالثة من الفن الأول من طبيعيات الشفاء (ط ١ من الرحلى - ص ٩١). قوله: «فلا محالة يكون السلم جذر خمسين» جذره هو سبعة وكسر. قوله: «فإذا جررنا السلم الوتر...» الوتر صفة للسلم؛ والواو بين السلم والوتر كما فى الطبع الرحلى من الأسفار زائدة.

ص ١٠٦ - س ١٩، قوله: «بين الأجزاء المحمولة» أى الأجزاء الذهنية. و قوله: «بأجزاء صفات أحدهما» بالراء المهملة.

ص ١٠٦ - س ٢٧، قوله: «أجزاء وتر...» الوتر بالفتح فالسكون قبل الشفع، فالجسم الذى طوله ١٥ جزءاً كان ظلّه ٣٠ جزءاً له نصف أى لذلك الظل نصف وهو ١٥، وهذا أعنى نصف الظل ظل نصف أجزاء الجسم أى سبع ونصف (٧/٥) فصار الجزء منقسماً ولو وهماً. قوله: «بمنع كلية الحكم المذكور» أى كون نصف ظلّه ظل نصفه.

ص ١٠٦ - س ٣٥، قوله: «لزم أن يكون...» أى لزم أن يكون نسبة البعد الى البعد كنسبة الأجزاء الى الأجزاء.

ص ١٠٦ - س ٣٥، قوله: «واعترض عليه بمنع...» عبارته - رضوان الله عليه - فى شرح الهداية هكذا؛ واعترض عليه بأن ازدياد الحجم بحسب ازدياد النظم والتأليف لا يوجب كلياً أن تكون نسبة المؤلف الى المؤلف كنسبة الآحاد الى الآحاد اذ يجوز أن يكون الازدياد بحسب الازدياد مع كون النسبتين مختلفتين. (ط ١ من المحجرى - ص ١٨).

ص ١٠٧ - س ١، قوله: «بمنع توافق النسبتين...» وذلك لأن أحدهما عددية وهو

نسبة الأجزاء إلى الأجزاء، والآخِر صمّية وهو نسبة الحجم إلى الحجم فتدبر. قوله: «و تجوزكون...» عطف على قوله بمنع.

ص ١٠٧ - س ٢، قوله: «مع أن النسبة بينهما...» أى مع أن النسبة بين الوتر و الزاوية ليست على نهج واحد.

ص ١٠٧ - س ٤، قوله: «وردّ هذا...» أى و ردّ هذا الأخير وهو قوله بل يجوز أن يكون الخ.

ص ١٠٧ - س ٧، قوله: «وأما الجواب عما ذكر أولاً...» قال فى شرحه على الهداية الأثيرية: واجيب عن الأول بأن مجردّ ازدياد الزاوية الخ، فراجع.

ص ١٠٧ - س ٩، قوله: «وهذا وإن كان بحثاً...» أى ما ذكره المعارض أولاً بقوله مع أن الخ.

ص ١٠٧ - س ٢٤، قوله: «ثم العجب أن المصحح...» وهو وجه الاعتذار.

ص ١٠٧ - س ٣٥، قوله: «فالتزموا...» أى اصحاب النظام. قوله: «تجزية الجزء...» أى انقسامه.

ص ١٠٨ - س ١، قوله: «والتزموا...» أى اصحاب تنهاى الأجزاء التزموا الخ. وقوله: «على مثل دوائر» متعلق بالتفكك، وقوله: «أن تقرر الأول» أى التفكك. وقوله: «والثانى فى ما يقع...» الثانى هو سكّون المتحرك.

ص ١٠٨ - س ٩، قوله: «ثم من العجائب أن تعطى أجزاء الدّوامة...» الدّوامة بر وزن رّمّانة چرخكى است مخروطى شكل از چوب مى تراشند و صبيان بدان بازى مى كنند؛ وفى الصّحاح: الدّوامة بالضم والتشديد فلّكة يرميها الصبي بخط قدمه على الأرض أى تدور.

ص ١٠٨ - س ١٧، قوله: «و مما يؤكّد فساد قولهم...» منقول من شرح المقاصد، بل اكثر مطالب هذا الفصل منقول منه (ط ١ - ج ١ - ص ٣٠١).

ص ١٠٨ - س ٢٠، قوله: «ثم جرّناه...» وذلك بأن تكون فى الفرض المذكور تلك الخشبة فى منتصف الّهترائناً، والقلاب تعلق بالهبل بحيث ينجرّ الهبل فى القلاب حتى إذا

وصل القلب إلى رأس البئر انتهى الدلو إلى الرأس أيضاً ويكون طرف الحبل المشدود في الخشبة في منتصف البئر فلا تنفل.

ص ١٠٨ - س ٢٩، قوله: «وأما ما قال بعض الأفاضل...» أى قال في دفع الشبهة، لا أن قوله راجع إلى قول النظام كما أن كلامه - قدّه - في شرح الهداية صريح بذلك.

ص ١٠٨ - س ٣٥، قوله: «يستلزم محالاً آخر» وهو زيادته على الذراع بل كونه غير متناهى المقدار.

ص ١٠٩ - س ٨، قوله: «وهذه الشبهة...» هذا إشارة إلى قوله فيما مرّ ثم العجب أن المصحح رأى النظام كيف الخ، وقوله: لتصحيح مذهب النظام بالاعتذار المتقدم عن قبله.

ص ١٠٩ - س ١١، قوله: «في رسالة أرسلها إلى الشيخ الرئيس...» راجع كتابنامه دانشوران - ج ٢ - ص ٥٨٦ من الطبع الناصري في ترجمة أبي عبد الله المعصومي لأن الأسئلة والأجوبة مذكورتان فيه. وقوله: «بما أورده الفيلسوف على نفسه...» يعنى بالفيلسوف أرسطو طاليس.

ص ١٠٩ - س ٢٢، قوله: «ليس بعداً معيناً...» لأن الأبعاد كالأحود متبدلة فالحدّ حدّ نوعي مطلق وكذلك البعد بعد مطلق. وقوله: «بخط مستقيم» الباء بمعنى مع. قوله: أو مواضع هي غاية التباعد بين الدائرتين كالميل الكلى وهو أقصر قوس من الدائرة المارة بقطبي معدل النهار و بقطبي منطقة البروج واقعة بينهما أوبين قطبيهما.

ص ١٠٩ - س ٢٨، قوله: «بنقطة بعد أخرى» كما برهن في ثالث أولى أكر تاودوسيوس من أن كلّ سطح يلاقي كرة ولا يقطعها فهو يماسها على نقطة الخ. وقوله كل سطح أى كل سطح مستوٍ كما أنهم إذا أطلقوا الخط يعنون به المستقيم وقد مضى الكلام في ذلك في الفصل الخامس من المقالة الأولى من القسم الرابع.

ص ١٠٩ - س ٣٣، قوله: «والراسمة للخط» كالقطرة النازلة.

ص ١١٠ - س ١، قوله: «لا يكون لزوال الانطباق أول...» لأن كلّ ما فرض أولاً


فهو قابل للتقسام إلى غير النهاية فلم يكن أولاً هذا خلف. راجع شرح المصنف على الهداية الأثيرية (ط ١ من المجرى - ص ٢١).



ص ١١٠ - س ١٢، قوله: «ولأن تجاور الآتات...» عطف على قوله: فلأن تجاور النقاط. وقوله: «على أى وجه أمر مستحيل فى ذاته...» وذلك لأنه لو حصل جميع الآتات المفروضة فى الزمان بالفعل يلزم انحصار غير المتناهى بين الحاصرين وانحصار غير المتناهى وان كان على سبيل التعاقب بين الحاصرين محال. راجع شرح المصنف على الهداية الأثيرية - ط ١ من المجرى - ص ٢١. قوله: «وقد ثبت اتصال الجسم...» الواو حالية، وضمير منها فى قوله «مركباً منها» راجعة الى الأفراد المتشافعة، وتذكيره تحريف.

ص ١١٠ - س ٢٣، قوله: «ان وجود الأطراف...» الأطراف هى السطوح والخط والنقطة؛ وقوله: «أوما فى حكمه» كالخط الجوهري مثلاً.

ص ١١١ - س ١، قوله: «التي تعرض من الحيوانية» كلمة من بمعنى اللام أى للحيوانية.

ص ١١١ - س ١٣، قوله: «تقريرها أن الزاوية المسطحة...» اختلفوا فى أن الزاوية هل هى من مقولة الكم أو من مقولة الكيف فراجع الفصل الرابع من ثالثة إلهيات الشفاء (ص ١٢٢ بتصحیحنا و تعليقاتنا عليه) حيث قال: «وأما الزاوية فقد ظن بها أنها كمية متصلة...»، وكذلك راجع تعليقة المصنف عليه (ط ١ - ص ١٠٦). وقوله: «وغيرهم» أى غير الرياضيين وهم الطبيعيون فان الزاوية عند الرياضيين من مقولة الكم ولذا عرقوها بالمقدار، وعند الطبيعيين من الكيفيات المختصة بالكميات، وقبلها القسمة على الأول بالذات وعلى الثانى بواسطة محلها.

ص ١١١ - س ١٥، قوله: «والزاوية قد تكون متفقة الخطين...» اعلم أن الزاوية قد تكون متفقة الخطين المستقيمين هكذا: < ؛ وقد تكون متفقة الخطين المستديرين وهذه أعم من أن يكون تحديدا الخطين المستديرين و تعيراهما من جهة واحدة كالهلالى وهى هكذا:  ؛ أو لم يكن بأن يكون كل من التحديد والتعير

في جهة أخرى مقابلة للجهة التي للآخر، وهذا الشق الأخير أعم من أن يكون جانب التحديق منهما موضع الملاقاة هكذا  ؛ أو يكون جانب التقدير منهما موضع الملاقاة وهو الشكل الإهليلجي هكذا  ؛ وقد تكون الزاوية مختلفة الخططين بأن يكون أحدهما مستقيماً والآخر مستديراً، وهي إما أن تكون بحيث وقعت حدة خطها المستدير إلى الداخل كزاوية حدثت من خط مستقيم و دائرة من خارج وهي كزاوية «ا ب ح» في هذا الشكل و هي أحد الزوايا المذكورة في خامس عشر من ثالثة الأصول؛ ولا يخفى عليك أن حدة المستدير وقعت إلى داخل الزاوية، أو وقعت الحدة إلى خارج الزاوية وهي زاوية د ب ح في الشكل المذكور حيث إن حدة المستدير إلى خارج الزاوية وهذه الزاوية هي اعظم الحوآذ.

ص ١١١ - س ٢٣، قوله: «من غير أن تصير...» أى من غير أن تصير تلك الزاوية أولاً مثل القائمة لازدياد ما هو - الضمير راجع إلى ما - أزيد مما أى من الزاوية التي تكون أحد الحوآذ نقصت هي أى تلك الزاوية به - الضمير راجع إلى ما في قوله مما نقصت - عن القائمة عليها أى على الزاوية بين القطر والمحيط، والظرف اعنى عليها متعلق بقوله لازيداد.

ص ١١١ - س ٢٤، قوله: «وكذا إذا فرضنا رجوع كل من الخططين...» الخططان احدهما الخط المنطبق على المماس، والآخر القطر. وقال في شرحه على الهداية الأثيرية (ط ١ من الحجرى - ص ٢٢)؛ وبوجه آخر الزاوية التي بين القطر والخط المماس للدائرة على طرفه قائمة، وما بين القطر والمحيط أعظم الحوآذ المستقيمة الخططين، فإذا فرضنا حركة الخط المماس إلى جهة المركز مع ثبات نقطة التماس حركة ما تنقل من التماس إلى التقاطع فتصير القائمة اصغر من زاوية القطر والمحيط من غير أن تصير مساوية لها، وبعكس ما قلنا إذا فرضنا رجوع ذلك إلى موضع التماس بما كان أولاً فمن دون بلوغ تلك الزاوية إلى مساواة زاوية القطر والمحيط تصير قائمة كما لا يخفى. قوله: «والزاوية لا تقبل الانقسام» الواو حالة.

ص ١١١ - س ٢٨، قوله: «وذكر شيخنا وسيدنا...» يعنى به استاذ المير محمد باقر المعروف بالداماد.

ص ١١١ - س ٣٥، قوله: «فكنا لما يحاط به» كلمة ماهى الزاوية، وضميره راجع الى الخط.

ص ١١٢ - س ١، قوله: «فما يقع في طريق الحركة...» اى مافيه الحركة لا بد وأن يكون الخ.

ص ١١٢ - س ١١، قوله: «كمقابلها» أى الأتقصية.

ص ١١٢ - س ١٢، قوله: «رسمت بأنها آية..» ناظر الى ما في صدر خامسة اصول اقليدس الصورى بتحرير الخواجة نصير الدين الطوسى من أن النسبة آية أحد مقدارين متجانسين عند الآخر.

ص ١١٢ - س ١٥، قوله: «ولذا عرف...» أى ولعدم الاقتضا عرف ارشميدس الخ.

ص ١١٢ - س ١٧، قوله: «فلا بد أن يكون المتساويان متحدد في نوع من الكمية» و الحال أن المستقيم والمستدير مختلفان بالنوع.

ص ١١٢ - س ٢٠، قوله: «في البرهان الترسى» قدمضى كلامنا في الترسى في الفصل الثامن من الفن الأول من هذا المجلد في البحث عن تنهى الأبعاد.

ص ١١٢ - س ٢٢، قوله: «عند الحساب» الحساب جمع الحاسب كالطلاب جمع الطالب. وقوله: «فألوجه فيه» جواب لقوله: وأما ما لزم من كون سدس الخ.

ص ١١٢ - س ٢٥، قوله: «فالقد ماء ومنهم ارشميدس...» عبارته - قدس سره - في شرح الهداية أوضح، حيث قال (ص ٢٣، ٢٤): واعلم أن ما ذكرناه وإن كان مخالفاً لما عليه المحدثون من أن بين الخط المستقيم والخط المستدير، وكذا بين الخطوط المستديرة التى ليست تحدياتها على نسق واحد لا توجد نسبة أصلاً للصمى ولا العددية، ولكن اقدماء ومنهم ارشميدس على أن بينهما تتحقق النسبة ولكن لا مطلقاً بل الصمى بوجه فيتصف بالمفاوتة متفاوتة صمى دون المساواة وسائر النسب العددية؛ وما يقال من أن النسبة فرع الاتفاق والتجانس فيكون المراد منها العددية فقط دون الصمى.

ص ١١٢ - س ٢٧، قوله: «وهاهنا شُبْهَةٌ أُخْرَى...» تلك الشبه وتوضيحاتها
مذكورة في شرح المقاصد (ط ١ - ج ١ - ص ٢٩٥).

ص ١١٢ - س ٣٥، قوله: «فيكون معناها...» أي فيكون معنى الحركة الكون الأول
في الآن الثاني.

ص ١١٣ - س ٦، قوله: «ثم اختلفوا في أشكالها...» راجع لبيان ما في المقام شرح
الخواجة نصير الدين الطوسي على الفصل الثامن من النمط الأول من اشارات الشيخ
الرئيس: «وهم وتبييه أولئك يقول ليس الامتداد الجسماني الواحد...» وكذلك شرحه
على الفصل الثاني عشر من النمط الخامس منه، بتصحيحنا وتحقيقنا وتعليقاتنا عليه:
«وهم وتبييهات قال قوم إن هذا الشيء المحسوس موجود لذاته...».

واعلم أن بعضهم جعل أشكال المجسمات الخمسة المذكورة في المقالة الثالثة عشرة
من اصول اقليدس أشكال العناصر والفلك قالماني من عشرين مثلثاً، واليهوائي من ثمانية
مثلثات، والناري من أربعة مثلثات، والأرضي من مكعب واحد أضلاعه مربعات،
والسمائي من اثني عشر مخمساً.

ص ١١٣ - س ١٣، قوله: «فلم يكن البيان برهانياً» بل كان جدلياً.

ص ١١٣ - س ١٨، قوله: «وكأنه أخذ هذا الحكم عن قول الشيخ...» قال الشيخ
في الفصل الثامن من النمط الأول من الاشارات: «فاعلم أن القسمة الوهمية والفرضية
تحدث في المقسوم اثنينية ما...» فراجع. قوله: «الواردة على الجسم المفرد...» أي
للبساط الصغار.

ص ١١٣ - س ٢٠، قوله: «ظل غربي مع نور شرقي» لا يخفى لطف التعبير بالظل
والنور حيث يأتي البحث عن انقسام الجسم بالضوء والظل مع أن الظل الغربي إشارة الى
بعض الوجوه من الأقوال الرديئة، والنور الشرقي إشارة الى ردها. وقوله - قدس سره - :
في إثبات هذا المرام، يعني قبول الجسم القسمة الانفكاكية الى غير النهاية بالقوة. وقوله:
بما ذكر من كلام الشيخ، يعني الكلام المذكور آنفاً من الشيخ حيث نقل عنه أن القسمة
بأنواعها تحدث اثنينية الخ. وقوله: صار هذا بقسميه، أي صار القسم الثالث بقسميه

قسماً ثالثاً، والقسمان هما اختلاف الجسم بعرضين قارئين أو غير قارئين.

ص ١١٣ - س ٢٦، قوله: «وقد اشرنا سابقاً إلى التفرقة بين قسميه...» أى بين قسمى الثالث بأن أحدهما أى غير القار وهمى منشأ انتراعه فى الخارج، والآخر أى القار خارجى عرض الخ.

ص ١١٣ - س ٢٩، قوله: «وقد ظهر من نفى الأنواع المتباعدة...» أى نفى الوهم والفرض والكسر والقطع، ووجه التباعد أن الأولين ذهنيان والآخرين خارجيان. وقوله: عن الشيء أى الجزء؛ وقوله: نفى النوع المتوسط وهو ما باختلاف العرضين.

ص ١١٣ - س ٣١، قوله: «وكذا قولهم لو كان كذلك...» أى لو كان الانقسام بحسب اختلاف عرضين قارئين أو غير قارئين خارجياً غير وهمى تصير المسافة أقساماً الخ.

ص ١١٣ - س ٣٣، قوله: «بانضمامها مع التى...» أى بانضمام هذه القسمة بحسب وقوع الضوء والملاقاة والموافاة التى لا تكون فيها القسمة بحسب الخارج.

ص ١١٣ - س ٣٥، قوله: «ثم من الذى قال إن موافاة...» أى من اول الحركة الى آخرها تكون موافاة واحدة متصلة متجددة فلا تكون الموافاة متعددة حتى يلزم أن يكون الموضوع متعدداً.

ص ١١٤ - س ١٥، قوله: «وان كان الأول» أى يكون الامتناع لأمر ذاتى. وقوله: «وأما على الشق الثانى» أى يكون الجميع متخالفة الطبائع. وقوله: «بحسب الطبائع والصور» أى الصور النوعية.

ص ١١٤ - س ١٩، قوله: «بالتقياس الى المعنى الأول» أى الجسم بمعنى المادة. وقوله: «بالتقياس الى المعنى الثانى» أى الجسم بمعنى الجنس. وقوله: «بأمر خارجة» لأنها مادة. وقوله: «وأما جسم اذا خالف جسماً...» الفرض أن الجسمية مشتركة بين الأجسام من الأفلاك والعناصر، والجسمية فيها طبيعة واحدة مشتركة فيها وإن كانت تلك الأجسام بصورها النوعية متخالفة؛ ولطلب تفصيل البحث فى الشوارق (ط ١ من الرحلى - ج ٢ - ص ٢٢) سيما فى تعليقات المصنف على الشفاء (ط ١ من الرحلى

- ص ٥٧، وفي شرحه على الهداية الأثيرية (ط ١ - ص ٣٠). وما في المقام هو برهان الوصل والفصل في إثبات الهوى.

ص ١١٤ - س ٢٥، قوله: «بل لم يتحقق لا في العين...» وذلك لأن الانفكاك إذا كان ذاتياً لطبيعة فأفرادها هي تلك الطبيعة مع عوارض خارجية وذاتيات الشيء لا تنفك عنه فالانفكاك لا ينفك عن طبيعة الأفراد فمتى فرض أنه كانت الأفراد موجودة كانت الطبيعة مقتضية للكثرة أعنى الانفكاك فلم يتحقق فرد منها قط. ثم إن الجواهر الفردة ليست من تلك الطبيعة التي كان الالتحام أى الاتصال ذاتياً لها وإلا لم توجد جواهر فردة متكررة متباعدة، وليست أيضاً من الطبيعة التي كان الانفكاك ذاتياً لها وإلا لم يتحقق جوهر فرد أصلاً فالجواهر الفردة ليست من تلك الطبيعة ولا من هذه.

ص ١١٥ - س ٢، قوله: «لا على المجموع» أى مجموع الافلاك لا مجموع فلك واحد.

ص ١١٥ - س ٤، قوله: «أن مبنى الاستدلال...» أى مبنى الاستدلال على رد قول ديمقراطيس واثبات الهوى على لفظ مشترك بين المعنيين وهو القبول والاتصال والانفصال. قوله: «من تجويز التهام الاجسام» أى اتصالها. وقوله: «وكذا لفظ القبول في الأولين» أى في الاتصال الفطرى والانفصال الفطرى. وقوله: «وفي الأخيرين» أى في الاتصال والانفصال الطاريين. قوله: «والانفصال والتعدد في أجزائها كذلك» أى في اول الفطرة.

ص ١١٥ - س ١٧، قوله: «ثم اذا لم يكن ممتد...» عبارته في شرح الهداية الأثيرية هكذا: «واذا لم يكن أمر ممتد قابلاً للانفكاك بحسب الخارج...» (ط ١ من الحجرى - ص ٣١).

ص ١١٥ - س ١٩، قوله: «أحدهما وجود التخلخل والتكاثف...» راجع في التكاثف والتخلخل بمعناها الحقيقي والمشهورى منظومة المتأله السبزوارى في الفرر المعنون في أن المقولات التي تقع فيها الحركة كم هي، بتصحيحنا وتعليقاتنا عليه.

ص ١١٥ - س ٢٣، قوله: «في الإشارة الى ماهية الهوى...» في غرر الفرائد

للمتأله السبزواري: إن الهيولى العمء أعنى ماحمل قوّة شىء اثبت كلّ الملل.

ص ١١٥ - س ٣٢، قوله: «ولذلك كلّ من زرع بذراً...» قال سبحانه في سورة الواقعة من القرآن الكريم: «أفأرأيتم ما تحرثون ءأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون»؛ و في تفسير مجمع البيان لأمين الإسلام الطبرسى: وروى عن النبي - ص - أنه قال: لا يقولنّ أحدكم زرعتم وليقل حرثتم.

ص ١١٦ - س ٥، قوله: «جوهر أبسط...» إنما قال أبسط لأن العناصر والفلك عندهم بسائط إلا أنها ليست بأبسط لأن صورها الجسميّة مركبة من الهيولى والصورة الجسميّة والصور النوعيّة أيضاً منضمة اليها بخلاف الهيولى قائما بسيطة أبسط. وقوله: «وعند اصحاب ذى مقراطيس الخ» أى الهيولى عند اصحاب ذى مقراطيس أجسام متعدّدة بسائط غير قابلة للفصل.

ص ١١٦ - س ١٣، قوله: «لأن هذين مشتركان...» أى مذهب المتكلمين ومذهب من زعم. قوله: «وذانك مشتركان...» أى ذيقراطيس والإشراقيون مشتركان الخ. قوله: «وعند غيرهم...» أى وعند الإشراقيين ذات وجهين الخ.

ص ١١٦ - س ١٨، قوله: «كالأكوان» أى كالأكوان الأربعة من الحركة والسكون والاجتماع والإفتراق.

ص ١١٦ - س ٢٣، قوله: «عند ضرارين عمرو...» الضرارية بكسر ضاد ضظف اصحاب ضرارين عمرو بالواو، والتجارية اصحاب الحسين بن محمّد النجار (من الملل والنحل للشهرستانى - ج ١ - ط مصر - ص ٨٨، ٩٠).

ص ١١٦ - س ٢٦، قوله: «ليس على ماينهى» لما علمت من أن الأكوان والطعوم والروائع وغيرها من الأعراض جواهر بل اجسام عند النظام. وقوله: «مكان النظام ضرار» أى ضرار بن عمرو على ما فى سائر الكتب. قوله: «والنظام يجعله» أى لاغيره. قوله: «فهو يوافق النجار» أى فالنظام يوافق النجار. قوله: «إلا أن الاحتجاج...» أى احتجاج صاحب المواقف عليهما. قوله: «فلاتكون جواهر» أى فلاتكون الأجسام جواهر؛ وقوله: «لا يلاتم» أى لا يلاتم احتجاج صاحب المواقف

هذا التوجيه. وقوله: «لو قصد الالتزام» أى الالتزام على المانعين. وقوله: «عندهؤلاء» أى عند المتكلمين.

ص ١١٧ - س ٦، قوله: «بضرب من الاعتبار» أى لا بشرط. قوله: «فلا يلزم الإدخولها...» أى فلا يلزم لإدخول الأعراض فى حقيقة بعض الأنواع بامهى انواع.

ص ١١٧ - س ٧، قوله: «فلا يلزم الادخولها» أى فلا يلزم الادخول الأعراض فى حقيقة بعض الأنواع.

ص ١١٧ - س ١٠، قوله: «فلو تم كون الجواهر غير مختلفة...» أى فلو تم كون الجواهر متماثلة بذواتها الخ.

ص ١١٧ - س ١٣، قوله: «لا معنى له إلا القابلية» فخرج النفس. وقوله: «على ما سنذكره» فى قوله الآتى: وأما ما أورده الشيخ الإلهى.

ص ١١٧ - س ١٥، قوله: «لأن النفس بما هى نفس صورة كمالية...» مع أنها ليست هى الهوى المصطلح عند المشائين إذ هى ما يحصل من تركيبها مع الصورة اللاحقة عليها الجسم.

ص ١١٧ - س ٢٠، قوله: «وعلى ذلك بناء...» أى على اختلاف القوة والفعل بناء مذهبهم الخ. قوله: «وأما ما أورده الشيخ الإلهى...» أى ما أورده على تعريف الهوى بالقابلية.

ص ١١٧ - س ٢٣، قوله: «باعتبار القبول» وذلك لأن القبول عين ذاته. قوله: «فتكون هذه الإضافات» من القبول والاستعداد ونحوها.

ص ١١٧ - س ٣٢، قوله: «متعلق الوجود بغيره...» كالنفس والهوى.

ص ١١٧ - س ٣٤، قوله: «والالكان جميع الوجودات داخلية...» وذلك لأنها ممتعة الانفكاك عن عللها.

ص ١١٨ - س ٣، قوله: «كان نحو العلاقة مختلفاً» أى علاقة النفس و علاقة الوجودات. وقوله: «قياس بلا جامع» وذلك لأن الهوى لا يجوز خلوها وانفكاكها

عن كافة الصور.

ص ١١٨ - س ٦، قوله: «يعبر عن حقائق الفصول الذاتية...» التي هي أنحاء الوجودات.

ص ١١٨ - س ٩، قوله: «وإن كانت المذكورات...» أي الإدراك والإحساس والتغذية.

ص ١١٨ - س ١١، قوله: «والسرّ في الجميع أن انحاء الوجودات...» أصل رصين جداً. وقال القيصري في شرح الفصّ الموسوي من فصوص الحكم: «تعريف البسائط لا يكون إلاّ بلوازمها البينة» (ط ١ - ص ٤٦١)؛ وإن شئت فراجع الفصل العاشر من رسالتنا الفارسية: «قرآن و عرفان و برهان از هم جدایی ندارند».

ص ١١٨ - س ١٤، قوله: «وقد حقق الشيخ...» قال الشيخ في الحكمة إن بعض البسائط توجدها لوازم توصل الذهن بصورها إلى حاق الملزومات و تعريفاتها لا يقصر عن التعريف بالحدود (ص ١٧ من تعليقات المصنّف على الشفاء).

قوله: «و قريب منه...» أي و قريب منه ما أورده الشيخ...» حيث قال وها هنا سؤال: مراد السائل أن الإمكان لخصيته لا يصلح أن يكون فصلاً للهيولي التي تكون جوهرًا، ولا يصلح أن لا تكون فصلاً لعدم انفكاك الهيولي في مرتبة من المراتب حتى مرتبة الذات عن الامكان أي الامكان الاستعدادي للصور وعدم الانفكاك بهذه المثابة من صفات الذاتيات. وقوله: «و لأنه لازم» أي و لا أنه لازم فصله فقد كان الخ. قوله: «والجواب عن هذا...» أي و جواب الشيخ عن هذا السؤال الذي أورده في كتاب المباحثات.

ص ١١٨ - س ٢٢، قوله: «وأما ما اعترض ثالثاً أي و أما ما اعترض الشيخ الإلهي ثالثاً الخ.

ص ١١٨ - س ٢٨، قوله: «كوحدة عارضة» وهي الوحدة الجنسية، عارضة للمعقولات أي الأجناس.

ص ١١٩ - س ٣، قوله: «وهذه القوة...» أى القوة المحتاجة إلى الضميمة هى قوة بعيدة. وقوله: «ليست بالقوة مفتاحاً» أى ليست بالقوة القريبة مفتاحاً. قوله: «ثم ناشرة» أى تقطعها بالمنشار.

ص ١١٩ - س ٨، قوله: «واحد بالعدد...» وهو المفارق.

ص ١١٩ - س ١١، قوله: «والأمشاج» أى الأخلاط.

ص ١١٩ - س ١٤، قوله: «زعموا أن الهيولى شخص واحد...» قيل معنى الوحدة الجنسية فى الهيولى انها كواحد شخصى ذى مراتب وحصص وليست كالواحد للحدود المرهون المراد منه مرتبة معينة؛ ولعل العلامة الحفرى قائل بأنه واحد شخصى معين محدود بمرتبة معينة، أو قائل بأن الهيولى باقية بحالها ولا تتغير فيها إلا بأنها محل للصور والأعراض على سبيل التدرج.

ص ١١٩ - س ٢٦، قوله: «جوهرية كانت...» أى جوهرية كانت الأجزاء كما عليه المتكلمون، أو عرضية كما عليه النظام. وقوله: «دون غيرها...» أى دون غير الفكيكة من الوهمية والفرضية. وقوله: «ثبت أن حقيقة الجسم» جواب لما فى قوله: لما بطل المذاهب القائلة بالحد.

ص ١١٩ - س ٢٩، قوله: «وليس انفصاله واتصاله...» كما ذهب اليه القائلون بالجزء.

ص ١١٩ - س ٣٤، قوله: «إما أن يقبل الإتصال مقابله» أى مقابل الاتصال وهو الانفصال. وقوله: «ضده أو عدمه» بناء هذا الترديد على اختلاف أن الانفصال وجودى أو عدمى.

ص ١٢٠ - س ٢، قوله: «والأولان باطلان بالضرورة» الأولان أى قبول الاتصال مقابله أو قبوله لنفسه. قوله: «وكذا الثانان» أى الإعدام والإيجاد.

ص ١٢٠ - س ٨، قوله: «لما كان أدونهما...» أى أدون الموجودات الاتصال والانفصال؛ وانما كان أدونهما لأنه ليس فيه وحدة إلا الوحدة الاعتبارية بخلاف المتصل فان فيه الوحدة الاتصالية التى من أقسام الوحدة الحقيقية.

ص ١٢٠ - س ١٠، قوله: «جوهريّة الأفراد الانفصالية» أى من الكمّيات المنفصلة؛ وبطل كون المنفصلات من الكمّيات المنفصلة وهى الأعداد والآحاد الوضعيّة الخ. وقوله: «وانما المتألف من الوحدات» كالعشرة مثلاً لا يستحقّ الانحواً عرضياً من الوجود، وكذا الغير القار من المقادير كالحركة والزمان لا يسع الخ. وقوله: «فظهر أن لأدون منزلة من الجواهر الصّورية...» الجواهر الصّورية تطلق على العقول الكلّية والجزئيّة، وعلى النفوس الكلّية والجزئيّة، وعلى الصور النوعيّة والجسميّة.

ص ١٢٠ - س ١٩، قوله: «على الحجّة المذكورة» أى على برهان الفصل والوصل. وقوله: «وإلا لكان فى العدم قوايل...» أى قوايل موجودة قبل عدم الأشياء. وقوله: «فذاك» لأن الإحداث أمر وجودى يحتاج الى القابل.

ص ١٢٠ - س ٢٣، قوله: «وله استعداد ما يقابله» أى ولذلك المحل استعداد ما يقابل الانفصال وهو الاتصال. قوله: «فكذلك العمى» أى يضاف الى محلّ. وقوله: «بل محلّه» أى بل محلّ السواد يقبل البياض كذلك لا يقبل البصر العمى بل محله.

ص ١٢٠ - س ٣٢، قوله: «وهو الهيولى الأولى لا غير» أى الجسم الذى هو نفس الاتصال يكون هيولى ولا يحتاج الى هيولى أخرى.

ص ١٢٠ - س ٣٥، قوله: «وتوضيحه على غط ثانى الأشكال» وهو أن يكون الأوسط محمولاً فى الصغرى والكبرى.

ص ١٢١ - س ٧، قوله: «فلم يثبت» فلم لا يجوز أن يكون الاتصال عرضياً بالنسبة إليه.

ص ١٢١ - س ١٨، قوله: «أما عن الأول» وهو منع الاتصال الجوهريّ فى الجسم. ص ١٢١ - س ٢٢، قوله: «وكلا الشقيّ باطل...» أما الأول فلما مرّ من الأدلة النافية للجزء والجوهر الفرد، وأما الثانى فللزوم انقلاب المجرّد الى مادى وهو محال.

ص ١٢١ - س ٢٧، قوله: «لأننا نقول هذا بعينه...» هذا جواب تقضى. قوله: «فهو أيضاً مشترك الوجود» وهذا أيضاً جواب تقضى. وقوله: «والجواب عن الموضوعين...» هذا جواب حلّى ومن تنمة قول القائل أى المعارض، فلا تغفل أى ان عدم اتصال الشىء

في نفسه و في مرتبة ذاته التي هي بعض مراتب الواقع لا يوجب له التركيب من المنفصلات الأفرادية، ولا يستلزم فيه التجرد له عن الأحياز والأمكنة في الواقع أي في جميع مراتب الواقع بل يستلزم خلوه عن الاتصال بحسب مرتبة ذاته بذاته ولاخيره في فإن الماهية من حيث هي ليست إلا هي، وإنما يلزم ذلك أي التركيب من المنفصلات لو أوجب خلواً الشيء الخ.

ص ١٢٢ - س ٧، قوله: «فالمحذور لازم...» المحذور هو كونها جوهرًا فردًا أو أمرًا مفارقاً وهذا هو الذي حداهم أي دعاهم الى اثبات جوهرية الصورة. قوله: «وبنزع الأمر» أي وظهر الأمر أيضاً في ما ادّعيناه الخ.

ص ١٢٢ - س ١١، قوله: «كلام يحمل يفتر الى ما يبينه...» أي ليس باطلاقة صحيحاً، وايضاً لم يعلم المراد بالعرض أهو العرض الذي يقابل الجوهر أو الذي يقابل الجوهرى أو الذاتى أو كلاهما.

ص ١٢٢ - س ١٥، قوله: «فإن كل ما لا يتبدل بتبدله جواب ما هو فهو عرضي...» سيأتى التحقيق التام في ذلك الحكم الحكيم في آخر الفصل الثالث من الفن الرابع من هذا المجلد حيث يقول: «قاعدة عرشية: إذا تركب أمر تركيباً طبيعياً له وحدة طبيعية من أمرين...» وكذلك في أواسط الفصل السادس من ذلك الفن حيث يقول: «فاذا تقرّر هذه المقدمات فنقول: أما قول من قال في أحد المنهجين أن ما يتبدل بتبدله جواب ما هو فهو جوهر، وما لا يتبدل فهو عرض...».

ص ١٢٢ - س ٢٣، قوله: «عند تبدل الأشكال على الشمعة...» مراده أن الشخص من الامتداد العرضي متغير متبدل، والشخص من الامتداد الجوهرى باق غير متغير فهما متغايران.

ص ١٢٢ - س ٢٩، قوله: «والآخر متكما به» أي من حيث تخصصه بحد معين وأحدهما قابلاً للقسمة العقلية الى الجنس والفصل الخ. وقوله: «لورود ثالث الاشكالات عليه» وهو كون شيء واحد و حقيقة واحدة جوهرًا و عرضاً.

ص ١٢٢ - س ٣٤، قوله: «وفيه أن هذه الأبعاد...» أي لأن مناط الجسمية ليس

لكون الأبعاد الثلاثة موجودة في الجسم بالفعل بل مناط الجسمية لكون الجسم بحيث يمكن لأحد أن يفرض في داخل ثخنه الأبعاد الثلاثة سواء وجدت فيه الأبعاد بالفعل كالمتكعب أم لا كالكرة.

ص ١٢٣ - س ١، قوله: «فلزم أن لا يكون من مقولة الكم» بل كان من مقولة الوضع.

ص ١٢٣ - س ٩، قوله: «لكن المركب من معنى الجوهر» وهو الصورة الجسمية عند مشبقي الهيولى حيث أخذوا الموضوع في تعريفه أى في تعريف الجوهر بدل المحل فانهم عرّفوا الجواهر بأنه الموجود لافى موضوع. قوله: «والعرض يجوز...» عطف على قوله معنى الجوهر، والمراد به الجسم التعليمي.

ص ١٢٣ - س ١٧، قوله: «عن إحدى الخصوصيتين» أى الجوهرية والعرضية، قوله: «فهذا الامتداد الذى هو فى الجسم...» أى هذا الاشكال وارد إذا كان الامتداد مطلقاً جوهرراً لكن طبيعة الامتداد لا يكون جوهرراً ولا عرضاً بل إذا أخذ على الاطلاق كان مقوماً للجسم و محصلاً للهيولى، وإذا أخذ متقدراً كان خارجاً عن حقيقة الجسم.

ص ١٢٣ - س ٢٣، قوله: «بل مفهومه أمر مطلق عن الخصوصيات التى...» الخصوصيات هاهنا هى الجسمية والجوهرية.

ص ١٢٤ - س ١، قوله: «لكنه هو المقدار...» أى لكن الاتصال الجوهرى هو المقدار، أى الاتصال المتعين هو نفس الاتصال الجوهرى.

ص ١٢٤ - س ٨، قوله: «الاتصال بالمعنى الأول» أى الاتصال الحقيقي نفس الجسم. قوله: «وهما يتعاقبان...» أى الانفصال والاتصال بالمعنى الثانى الإضافى، أى الاتصال والانفصال العرضيان يتعاقبان على الموضوع الخ.

ص ١٢٤ - س ١٣، قوله: «مع بقائه فى الحالين» أى مع بقائه بالشخص فى الحالين.

ص ١٢٥ - س ٣، قوله: «وله دلائل كثيرة» أى لاثبات التغيرات دلائل كثيرة سوى ما ذكره شيخ الإشراق.

ص ١٢٥ - س ١٠، قوله: «وينقص مقداره» فالمقدار غير باق ولا محالة يكون

شيء باقياً فالباقي هو الجوهر المغاير للزائل.

ص ١٢٥ - س ١٨، قوله: «بما مرّنا» أى فى قوله سابقاً: أحدها باثبات المغايرة. وقوله: «وها هنا يتبدّل...» أى فى تبدّل الأشكال لا يختلف مقدار الجسم فان الشمعة المكعبة إذا جعلت مخروطية أو كرة لا تتغيّر من جسيميتها بخلاف التخلخل والتكاثف الحقيقى فان مقدار الجسم ومساحته يختلف فيهما.

ص ١٢٥ - س ٢١، قوله: «بالمعنى الأول» أى الجوهري.

ص ١٢٥ - س ٢٧، قوله: «مقدار الصورة الجرمية» فاعل ليس أى اسمه.

ص ١٢٥ - س ٢٩، قوله: «قيل فى الجواب...» القائل هو العلامة الحفري فى رسالته التى صنفها فى اثبات الهبولى.

ص ١٢٥ - س ٣٢، قوله: «إما مطلقاً أو مخصوصاً» أى إما تعيناً مطلقاً أو مخصوصاً.

ص ١٢٥ - س ٣٤، قوله: «لوست بمجرد تعين الممتد الجوهري» إذالتعين بما هو تعين من مقولة الكيف لا من مقولة الكم.

ص ١٢٦ - س ١، قوله: «وعند الآخرين من...» القائلين بأصالة الماهية.

ص ١٢٦ - س ١٦، قوله: «فإن مرتبة معينة...» بيان لأن التعين فى القدر غير التشخيص. قوله: «وجسم معين...» بيان لعدم استلزام الإبهام فى القدر للكلية.

ص ١٢٦ - س ٣٣، قوله: «ببحث آخر معه» أى مع الشيخ الإشراقى. قوله: «أوردها بعض المحققين» أى العلامة الحفري. قوله: «بأنه قد اختار فى التلويحات» أى الشيخ الإشراقى قد اختار فى التلويحات.

ص ١٢٧ - س ١، قوله: «فى الصورتين اللتين ذكرهما» أى صورة تبدل اشكال الشمعة، وصورة التخلخل والتكاثف، ولا شك أن الاعتراف بالأول كاف لورود الاعتراض وإن لم يكن مقروناً بالثانى.

ص ١٢٧ - س ٢٠، قوله: «وأما ما ثبت عرضيته عنده فى ذلك الكتاب...» يعنى بذلك الكتاب حكمة الإشراق؛ وهذا الكلام جواب لما يمكن أن يقال فى هذا المقام وهو أنه

إذا كان الامتداد المقدارى جوهرأً على ماذهب اليه فى حكمة الإشراق فقد يبحث فيه عما ثبتت عرضيته أيضاً، فأجاب عن ذلك بقوله أمّا ماثبتت عرضيته.

ص ١٢٧ - س ٢٦، قوله: «بحث آخر...» أى بحث آخر على برهان الفصل والوصل على اثبات الهيولى. وقد افاد بعضهم كما فى نسخة مخطوطة عندنا بقوله: حاصل هذا البحث يرجع الى منع المقدمة الثانية من برهان الفصل والوصل. وهى - أى تلك المقدمة - أن القابل للانفصال ليس هو الصورة الجسمية لانعدامها بطرّ الانفصال والقابل يجب بقائه مع المقبول؛ وحاصل المنع أن هذه المقدمة مبنية على تساوق الوحدة الاتصالية وتلازمها للوحدة الشخصية حتى يلزم من انعدام الوحدة الاتصالية عن الجسم انعدامه رأساً وهذا المبنى ممنوع ألا ترى أن الانسان الواحد مثلاً له وحدة شخصية مع عدم كونه واحداً بالاتصال لتركيبه من الوحدات الاتصالية منضمة بعضها الى بعض كاللحم والعظم وغيرها من سائر الأعضاء فالذى ينعدم بطرّ الانفصال على الجسم هو الوحدة الاتصالية لا الوحدة الشخصية فاتها - أى الوحدة الشخصية - مستمرة مع تعدّد اتصاله الذاتى فلا يلزم انعدام الجسم رأساً بطرّ الانفصال حتى نحتاج الى اثبات شىء آخر فى الجسم غير الصورة الجسمية لتلازم أن يكون الفصل إعداماً لهوية واحدة وإحداثاً لهويتين من غير جامع بين هاتين وبين تلك فتدبر.

ص ١٢٧ - س ٢٧، قوله: «الأول جوهر...» أى الامتداد الجوهرى وهو الصورة الجسمية. وقوله: «تبدّل احدهما» أى المقدار المطلق. وقوله: «والآخر بتوارد الأشكال عليه» أى المقادير الخاصة. وقوله: «يجب أن ينعدم عنه أمر ذاتى» ذلك الأمر الذاتى هو الامتداد الجوهرى.

ص ١٢٧ - س ٣١، قوله: «فالجسمية لاتساوق الاتصال الوجدانى» أى لاتساوقه حتى يلزم انعدامها بانعدامه.

ص ١٢٧ - س ٣٥، قوله: «وقد اجاب عنه بعض الأذكياء» هو العلامة الحنفى؛ وقوله الآتى بعد سطرين: «بأن المتصل الواحد...» متعلق بقوله أجاب. ص ١٢٨ - س ١، قوله: «أوفى العقل» أى أوفى الذهن.

ص ١٢٨ - س ٦، قوله: «وهذان التعيّنان...» أى التعيّنان الحاصلان بطرؤ الاتقسام. وقوله: «وأبدونهما» أى بدون التعيين فى حال الاتصال.

ص ١٢٨ - س ٨، قوله: «لأنه يلزم أن تكون ذات واحدة...» أى لأنه يلزم أن تكون ذات واحدة أى الاتصال يوجد بوجود واحد اتصالى ثم يزول عنها هذا الوجود ويوجد بوجود آخر انفصالى وهو أيضاً خلاف المفروض من أن الوجود ليس الأنفس تحقق الشيء أى الماهية فلا يتصور تعدده مع وحدة الذات أى الماهية.

ص ١٢٨ - س ١٢، قوله: «تصير حاملة لهما» أى تصير المادة حاملة لهما و متلبسة بهما. وقوله: «لما علمت بطلانه سابقاً» أى فى مقدمات برهان الفصل والوصل فإنه قد مر هناك أن القابل للانفصال لا يجوز أن يكون هو الصورة الاتصالية الجسمية للزوم كون الشيء قابلاً لضده إن قلنا بأن الانفصال أمر وجودى، أوله دمه إن قلنا بأنه أمر عدمى وكلاهما محال لأن القابل بحسب بقائه واجتماعه مع المقبول والصورة الجسمية لا تبقى مع الانفصال.

ص ١٢٨ - س ١٦، قوله: «المتصل بالذات بأحد المعنيين» وهو المتصل المقدارى المتعين بالذات لا بتوسط متصل آخر؛ وقوله: «وما هو بالعرض...» وهو المتصل الجوهر الذى يكون تعيينه تبعاً لتعيين المتصل المقدارى؛ وإن شئت قلت: أى الاتصال الجوهر الذى يكون متعيناً بواسطة المقدار ويكون له حدود مشتركة بالعرض وإن كان متصلاً بالذات بمعنى آخر من الاتصال. وقيل: المتصل بالذات هو الصورة الجسمية، وما هو بالعرض هو الامتداد التعليمى المسمى بالجسم التعليمى فتدبر. وقوله: «ليس إلا ما سميتوه المقدار» أى الجسم التعليمى. وقوله: «وقد مر مراراً أن الامتداد والمتمد بنفسه على الاطلاق شىء» ذلك الشىء هو الصورة الجسمية. وقوله: «والمأخوذ بمتداً - الى قوله: شىء آخر، وهو الجسم التعليمى.

ص ١٢٨ - س ٢٤، قوله: «أو كثرة بحسب المعنى الآخر» أى الكثرة التى تكون بازاء الوحدة المقدارية لا التى تكون مقابله فلا تحصل كثرة هى مقابل نفس تلك الوحدة.

ص ١٢٨ - س ٢٥، قوله: «هل نقول القابل...» اى بل بحسب المقدار العرضى اتصاله امتداد شخصى معيّن غير متغيّر لا يزيد عليه ولا ينقص و هذا المقدار غير ما يتبدّل.

ص ١٢٨ - س ٢٩، قوله: «عند الحكماء شخص واحد...» وأما عند المصنّف - قدس سره - فالهوىلى تستجدّ كل آن بتجدّد الطبيعة لانها متحركة سيّالة بجوهرها فكلّ ماكان من لوازم وجودها و جزء حقيقتها فهي ايضاً متجدّدة متبدّلة أنا فأنا ومنها الهوىلى وقد مضى في البحث عن الحركة في الجوهر (ص ٢٢٣ - ج ١ - ط ١) أن للهوىلى في كل آن صورة أخرى، ولكل صورة هوىلى أخرى.

ص ١٢٨ - س ٣٢، قوله: «لا يصحّ ثبوته» أى لا يصحّ ثبوت ايهامه. وقوله: «غيرين» خبر للكون في قوله: «قيل كون ذات الهوىلى...»

ص ١٢٩ - س ١٤، قوله: «ليست من المعقولات المجرّدة بالوجوب...» يعنى أن هذه المعاني لا يلزم وجودها وتعلّقها افتقار الى المادّة لانه يجب أن يكون غير محتاجة إلى المادّة حتى يجب أن يكون مجرّدة لا غير بل بالإمكان أى يمكن أن تكون مجرّدة.

ص ١٢٩ - س ٢٦، قوله: «وهى مع ذلك...» أى الوجود والوحدة وما يلزمهما وسائر الأمور الشاملة كامرّ بحسب حقيقتها بريئة عن الماهية لشمولها للواجب تعالى، وبريئة عن المادّة لشمولها للمجرّرات؛ قوله: والهوىلى، عطف على القسمة.

ص ١٢٩ - س ٣٣، قوله: «وأما هذه...» اى الوجود والوحدة وسائر الأمور العامّة. وقوله: «بل يكون يمكن لها...» «أى حقيقة الوجود يمكن أن تكون مرتبة منها مجرّدة ومرتبة منها مادية وهذا هو شمول حقيقة الوجود للمراتب.

ص ١٢٩ - س ٣٥، قوله: «وغير ذلك...» أى الواحد بالاتّصال والوجود الجسماني ينقسم إلى اثنين و موجودين وغير ذلك من الأقسام و صفات الأجسام والمادّة كالتخيّر وقبول الإشارة الحسيّة وعدم جواز التداخل مثلاً.

ص ١٣٠ - س ٣، قوله: «يلزم كون ذات واحدة...» اى يلزم كون الجسم باعتبار مادة واحدة أيضاً واحداً، وباعتبار كون مادّته متعدّدة اشخاصاً متعدّدة.

ص ١٣٠ - س ٥ ، قوله: «ومع ذلك فهوينا في المقصود...» وذلك لأن المفروض أن الهيولى أيضاً تتعدم.

ص ١٣٠ - س ١٠ ، قوله: «بل إنما يتهاى لشيء...» أى لا يقتضى ولا يتصف بالذات.

ص ١٣٠ - س ١٦ ، قوله: «والوحدة الأولى» أى الوحدة الشخصية الدائمة. وقوله: «أو بما يقابلها» وهو الكثرة الانفصالية، فإذا طرء عليها الانفصال زال عنها الوحدة الانفصالية أى الوحدة الاتصالية التى من جهة الصورة. وقوله: «فان وحدته الاتصالية هى عين وحدته الشخصية» فإذا طرأ عليه الانفصال زالت وحدته الشخصية. ص ١٣٠ - س ٢٤ ، قوله: «لضعف الوحدة فيها» أى فى الهيولى، وضعف الثبات والوجود فهما أى فى الحركة والزمان.

ص ١٣٠ - س ٢٧ ، قوله: «من لوازم نفى الكثرة» لعل مراده أن وحدتها ضعيفة بحيث يمكن أن يقال إنها ليس لها وحدة.

ص ١٣٠ - س ٣١ ، قوله: «فى ذكر منهنج آخر...» وذلك المنهنج هو منهنج الفعل والقوة لاثبات الهيولى يسمى ببرهان القوة والفعل.

ص ١٣١ - س ٣ ، قوله: «فيكون فيه ايضاً قوة...» أى فيكون فيه ايضاً امكان أن يكون محلاً لأنه وجب أن يكون محلاً له.

ص ١٣١ - س ٤ ، قوله: «ففيه ما يقبل المتصل ايضاً...» أى فى الجسم يكون شيء هو محل المتصل لا ينحو الوجوب بل على سبيل الامكان. واعلم انه قال - قدس سره - فى تعليقه على الهيات الشفاء: فجوهرية الاتصالية شيء واستعداده للأشياء شيء آخر ففى الجسم الجوهر المتصل وفيه قوة هذا المتصل لأن فيه قوة الانفصال لأن القوة على الشيء قوة على ما يقابله، وكذا امكان الشيء يستلزم امكان ما يقابله إذ لو كان أحدهما ضرورياً كان مقابله ممتنعاً لا ممكناً وقد فرضناه ممكناً هذا خلف.

ص ١٣١ - س ١٧ ، قوله: «وهذه الحجّة...» هذه الحجّة اشارة إلى برهان القوة والفعل، والحجّة السابقة اشارة الى برهان الفصل والوصل.

ص ١٣١ - س ١٨، قوله: «وفيها أبحاث من وجوه...» هذه الأبحاث الأربعة مذكورة أيضاً في تعليقات المصنف على الهيئات الشفاء (ط ١ من الرحلى - من ص ٦٠ إلى ص ٦٢) والمراجعة إليها تزيدك بصيرة فيها فراجع.

ص ١٣١ - س ٢٠، قوله: «قلنا هو عينه عود الى الحجّة السابقة...» فإن مبنى الحجّة السابقة على أن الجسم لو كان هو محض الاتصال الجوهرى لم يصلح أن يكون قابلاً للانفصال فلزم أن يكون القابل أمراً آخر وراء الاتصال الجوهرى وهى الهيولى، وبناء هذه الحجّة على أن الجسم بالفعل فلا يصح أن يكون بالقوة لتضادها فيحتاج الى أمر آخر هو الهيولى فالهجتان مبناهما على تقابل أمرين هما الاتصال والانفصال أو الفعل والقوة واستحالة اجتماع المتقابلين بالذات من جهة واحدة.

قوله: «وهى شىء متحصل بالفعل» الضمير راجع الى القوة» فى قوله: «وان قلتم إنه اذا كانت القوة حاصلة للاتصال.

ص ١٣١ - س ٢٦، قوله: «هو عينه منشأ تلك القوة...» بل منشأ تلك القوة ومنشأ انقسام ذلك الحامل بتلك القوة عدم شىء آخر عنه أو اشياء اخر عنه. وقوله: سواء كانت لها صورة وجودية كالسواد والبياض، أو كانت أمراً انتزاعياً كالقوة والتحتية.

ص ١٣١ - س ٣٤، قوله: «فلا بد له من مبدء...» أى فلا بد لذلك الشىء من مبدء لانتزاع تلك الحيثية ومنشأ لحصولها.

ص ١٣٢ - س ١، قوله: «أن يكون له...» أى أن يكون لشخصه اولنوعه اولجنسه.

ص ١٣٢ - س ١٢، قوله: «وهكذا الى أن ينتهى...» دفعاً للتسلسل فى المواد.

ص ١٣٢ - س ١٤، قوله: «بل بأن يكون لازماً لماهية القابل» أى يكون نفس القبول لاشيئاً له القبول. وقوله: «إلا بمجرد اعتبار العقل» أى إذا لاحظ العقل صفة القابلية شيئاً على حدة يحكم أن ثبوت هذه الصفة لموضوعها يكون مسبوقاً بقابلية أخرى وهكذا الى أن ينقطع الاعتبار. وقوله: «كسائر خطرات الأوهام المتكررة» كما فى الوجود والوحدة فإن الوهم يعتبر للوجود وجوداً آخر، وللوحدة وحدة أخرى

وهكذا الى غير النهاية مع أن الوجود موجود بنفسه لا بوجود آخر، وكذا الوحدة واحدة بنفسها لا بوحدة أخرى، فليس هذه الاعتبارات إلا أخطرات وهمية غير واقعية فتدبر.

ص ١٣٢ - س ٢٦، قوله: «والجواب عنه أن النفس الانسانية وأمثالها...» أى وأمثالها من النفوس الفلكية. واعلم أن هذا الجواب على مذاق القوم وحاصله أن كل شيء له جهتا قوة وفعل يلزم أن يكون مادياً، ولكن كون الشيء مادياً أعم من أن يكون الشيء حالاً في المادة ومحتاجاً إليها في ذاتها، أو متعلقاً بها ومحتاجاً إليها في فعله، وهذا النحو من القوة لا ينالنا في التجرد؛ وأما على مذاقه قدس سره فالقبول في النفس غير القبول الذي في الهيولى فإن القبول في النفس هو كونها قابلاً للاشتداد ومعناه أن هذا الوجود يزول ويحدث بنحو الاتصال التدريجي وجود آخر واجداً للمرتبة السابقة بنحو أعلى وأشرف ولا شك أن القبول بهذا المعنى غير كونه موجوداً فلا يلزم اتحاد جهة العدم بجهة الوجود.

ص ١٣٢ - س ٢٩، قوله: «و السرفيه أن النفس فى اول تكونها...» قد تقدم أن النفس مجردة مادية كالحق سبحانه - ط ١ من الرحلى - ج ١ ص ٢٠١ - من عرف نفسه فقد عرف ربه.

ص ١٣٢ - س ٣١، قوله: «الذى هو بالفعل من جميع الوجوه...» ولا تصدر القوة عن الفعلية المختصة.

ص ١٣٣ - س ١، قوله: «وبهذا الأصل يندفع شبهة الثنوية» لما علمت من أن الشرور كلها يرجع الى جهة الامكان والنقص.

ص ١٣٣ - س ٥، قوله: «البحث الثالث النقض بوجود العقول...» قال المصنف - قدس سره - في تعليقه على الهيات الشفاء: والجواب أن القبول هناك ليس مقابل الفعل فان الذى هو مقابل الفعل هو القبول بمعنى الاستعداد الذى لا يجمع الفعل ففاعلية العقول بنفس وجوداتها الفائضة عليها من المبدء الأعلى من غير استعداد فالمخالطة هناك باشتراك الاسم. قوله: «والجواب أن انفعالها عما فوقها ليس...» أى فالمراد أن وجودها ينفعل عما فوقها أن وجودها حاصل ومفاض عما فوقها. قوله: «بمخلاف

الآخر» وهو مطلق الانصاف.

ص ١٣٣ - س ١٣، قوله: «وذلك المدعى...» هذان كلام المصنف قدس سره.
ص ١٣٣ - س ١٥، قوله: «الى قابل تكون الجهتان فيه عقليتين» اى باعتبار العقل. قوله: «والثاني باناقول...» اى ثانياً الأمرين. وقوله: «بل كنسبة النوع البسيط الى...» كالأعراض فانها ليس لأجناسها وفصولها منشأ انتزاع فى الخارج.
ص ١٣٣ - س ٢٠، قوله: «عمّا هوارفع من المادة» وهو رب النوع. قوله: «يرجع الى الاختلاف بين مبادئها القريبة» وهى العقول العريضة المسماة برب النوع والمثل الافلاطونية. وقوله: «كل من تلك المبادئ...» أى الصور الجسمية والنوعية. وقوله: «و وحدته الجمعية» أى وحدته الاتصالية. وقوله: «إن قبلت الدوام الشخصى» كالأفلاك المجسمة. وقوله: «ثم لا يبعد لأحد أن يقول...» اى لأحد أن يقول على سبيل الاعتراض.

ص ١٣٤ - س ١٠، قوله: «وإذا لزم...» وفى نسخة وإلّا لزم.

ص ١٣٤ - س ١٣، قوله: «على أن الحقائق...» هذا الكلام يحتاج الى تأمل و سياقى أيضاً فى آخر الفصل الذى بعد الفصل التالى من هذا الفصل فتأمل.

ص ١٣٤ - س ٢٧، قوله: «حق أن من زعم أن الشجر...» سياقى تفصيل الكلام فى ذلك فى الفصل السابع من الفن الرابع من هذا القسم من الكتاب: «فصل فى أن تقويم الصورة الطبيعية للجسمية...» فاعلم أن للجوهر معنيين أحدهما هو الجوهر فقط وبشرط لا وهو المادة، والآخر هو الجوهر المنبسط المتوسع الذى يمكن أن يكون مع المعانى لآخر هو لا بشرط وهو الجنس فاذا زال الفصل يزول الجوهر بمعنى الجنس، والذى يكون باقياً هو الجوهر بمعنى المادة؛ مثلاً إذا قطع الشجر يزول الجوهر الممتد التامى الذى هو معنى الجوهر الجنسى، والذى يكون باقياً هو الجوهر الممتد فقط الذى معنى الجوهر المادى.

ص ١٣٤ - س ٣٥، قوله: «فى ذكر ما تجسّمه بعض المتأخرين...» يمكن أن يكون نظر هذا المحقق إلى الهباء وما يناسبه ويساغحه فى الناسوت و ذلك لأن الحركة الوجودية دورية والموالم مستطابقة رقيقة وحقيقة، والبحث عن الهباء يطلب فى الباب السادس

من الفتوحات للشيخ الأكبر محيي الدين؛ ولم يحضرني كتاب ذلك البعض من أهل التحقيق، والله تعالى أعلم.

ص ١٣٥ - س ٢١، قوله: «لأن حقيقتها كحقيقة الأعراض...» قد مرّ كلامه فيه في آخر الفصل الأسبق أيضاً، وكما قلنا آنفاً إنه لا يخلو من تأمل.

ص ١٣٦ - س ٣، قوله: «وَحُلَّتِ الفلكية» أى الصورة النوعية الفلكية. وقوله: «يقتضى الصورتين معاً» أى النوعية والجسمية.

ص ١٣٦ - س ٢١، قوله: «أَنَّ الَّذِي ذَكَرَهُ...» يعنى أن ما ذكره الفخر الرازى من اثبات جوهر الهيولى ليس بحجة، وأمثال هذه الأقاويل ينبغى أن تسمّى شبهة وأن تعبر عنها بلفظة إن قلت وأتراها ثم يجاب عنها حتى تتكشف حقيقة الأمر.

ص ١٣٧ - س ٦، قوله: «كإلبداعات» وذلك لأن المبدعات ليست مسبوقة بالمادة سواء كانت لها مادة متأخرة غير سابقة على الصورة كالفلكيات فإن لها مادة ولكن المادة لا تكون سابقة عليها مستعدة لها بل المادة تكون تابعة للصورة متأخرة بالرتبة عن الصورة أولم تكن لها مادة أصلاً كالمجردات.

ص ١٣٧ - س ١٢، قوله: «فلم يقعا ولا شىء منهما فى مطلب لم» وذلك لأن المطلوب من ماهو هو التصديق بوجود الشىء وهو يحصل بالبرهان فيكون مجهولاً والذائق بين الثبوت فلا يحتاج اليه بل هو يقع فى جواب ماهو.

ص ١٣٧ - س ١٥، قوله: «لا بحسب الثبوت لشيء...» أى الذائق لا تكون له واسطة فى الثبوت ولا واسطة فى الاثبات، أى بحسب العلم والمخارج لا يكون له واسطة.

ص ١٣٧ - س ٢٨، قوله: «لا يحتاج الى كون الجسمية...» ناظر الى الطريق التالى الذى ذكره الشيخ فى الهيات الشفاء فتبصر.

ص ١٣٧ - س ٢٩، قوله: «طريق آخر ذكره الشيخ الرئيس...» ذكره فى اواخر الفصل الثانى من المقالة الثانية من الهيات الشفاء (ص ٨٢ بتصحيحنا وتحقيقاتنا عليه؛ و ص ٤١٠ من ج ٢ - ط ١ من الهيات الشفاء و تعليقات المصنّف عليها ص ٦٢.

ص ١٣٨ - س ٢، قوله: «الصور المكتملة للأجسام...» تلك الصور هى الصور

النوعية. وقوله: «محذوفاً عنها ماعده» أى أخذ بشرط لا. وقوله: «واذا أخذ مطلقاً عن المحذف واللعوق» أى إذا أخذ لا بشرط.

ص ١٣٨ - س ١٣، قوله: «بعداثباتها» أى بعداثبات الهيولى، والظرف أعنى قوله بعد اثباتها متعلق بفعل ذكرهما فى قوله ذكرهما الشيخ. وقوله: «أما الأول» أى الطريق الأول لمهأت بالموصوف لقرب العهد وأتى به فى الثانى بعده.

ص ١٣٨ - س ١٨، قوله: «يلزم اجتماع المتماثلات» إن اقتضت الطبيعة الامتدادية الجوهرية هذا المحل المخصوص لخصوصية فى المحل يلزم إما اجتماع المتماثلات إن كانت الصور متماثلة، أو اجتماع المتخالفات إن لم تكن كذلك. وينبغى أن يحمل قوله وكون هيولى واحدة محلاً لجميع الصور على هذا القسم، وإن كان الاقتضاء لخصوصية فى الحال أى الطبيعة الامتدادية يلزم كون صورة واحدة حالة فى جميع المحال، وإن كانت المخصوصية من المحال والمحل كليهما يلزم كون كل جسم مركباً من جميع الصور والهيوليات.

ص ١٣٨ - س ٣٣، قوله: «نعم هذا إنما يجوز فى الوجودات...» ككون الانسان أكلاً وكونه لابساً وكونه مالكاً ومملوكاً.

ص ١٣٨ - س ٣٥، قوله: «وهذا هو...» أى الاختلاف فى الوجودات العرضية من حيث الافتقار والاستغناء هو الذى يوهم الخ.

ص ١٣٩ - س ١، قوله: «أوجواز عروض...» عطف على قوله امكان الواسطة؛ أى يوهم لبعض الناس امكان الواسطة أوجواز عروض الافتقار الى شيء لعلته. وقوله بسبب أمر آخر متعلق بالعروض فى قوله وأما عروض الافتقار. قوله: «وكذا عروض الاستغناء عنه» أى وكذا عروض الاستغناء عنه ممتنع بعد افتقاره اليه لذلك أى لما مر ولأن الصورة الخ.

ص ١٣٩ - س ٥، قوله: «وقد علمت أن جهة...» أى وقد علمت فى برهان القوة والفعل أن جهة الانفعال يتصح من الهيولى الأولى فيلزم أن تكون أى الصورة مقارنة لها أى للهيولى.

ص ١٣٩ - س ٩، قوله: «وإن عاق...» الواو وصلية، أى وإن عاق عن ذلك الانقسام عائق طبعى.

ص ١٣٩ - س ١٤، قوله: «مع وجود المانع...» أى مع وجود المانع عن القبول هذا خلف. قوله: «واللازم لبعض الأفراد فقط عارض للطبيعة...» كما أن نفس الفرد عارض للطبيعة.

ص ١٣٩ - س ٢٣، قوله: «وإن جازت القمة» الواو وصلية. قوله: «كوكب اوتدويرا وخارج» خارج إشارة الى الفلك المسمى بالخارج المركز. قوله: «وذلك لأن البيان» ذلك إشارة إلى ورود النقض.

ص ١٤٠ - س ١، قوله: «متعلقة بهذا المقام» أى متعلقة بتصاحب الهوى والصورة.

ص ١٤٠ - س ٥، قوله: «غير داخله فى قوام ماهية الجسم» وإن كانت داخله فى قوام وجوده.

ص ١٤٠ - س ٦، قوله: «لهذا أيضاً...» أى فى هذا التوقف أيضاً يتأكد الخ. ص ١٤٠ - س ٨، قوله: «فى الهيات الشفاء» فى اواخر الفصل الثانى من المقالة الثانية من الهيات الشفاء. (ص ٨٣ بتصحیحنا و تعلیقاتنا علیه).

ص ١٤٠ - س ١٠، قوله: «إلا مادة وأتصال فقط» استثناء من قوله ليس تحصل نوعيتها بالشىء (ملاً أولياء الله ره). وقوله: «إلا باضافته اليه وقرئ به» أى إلا باضافة شى آخر الى الاتصال و قرن ذلك الشىء الآخر بالاتصال.

ص ١٤٠ - س ٢٠، قوله: «يجب أن يخصص...» خبر لقوله: أن قول الحكماء. ص ١٤٠ - س ٢١، قوله: «المستغنية عن الموضوع» وإن كانت محتاجة الى المحل. ص ١٤٠ - س ٢٣، قوله: «يتحقق جوهر فى العالم» أى فى الخارج بلا قيامه الى الموضوع.

ص ١٤٠ - س ٢٥، قوله: «فلا بد من المصير الى أحد المسلكين الآخرين» أحدهما ما ذكرناه أولاً من جهة القوة والفعل، والآخر ما ذكرناه أخيراً من جهة اتحاد الأجزاء

المقدارية في الماهية وفي الأحكام واللوازم وهذا مما لاشبهة فيه فتأمل منه قدس سره.

ص ١٤٠ - س ٢٦، قوله: «في استحالة تمرى الهيولى الجسمية عن مطلق الصورة...» القيد بالجسمية إنما هو بمناسبة البحث وإلا فالهيولى بأقسامها الثلاثة لا تمرى عن مطلق الصورة وأما أقسامها الثلاثة فهي الهيولى الكلية بمعنى الهباء وقد عنون في الباب السادس من فتوحات الشيخ الأكبر ابن العربي. والهيولى بمعنى العقل الهيولاني في السنة أهل النظر وهي النفس الانسانية وان شئت فسمه الى النفس الفلكية أيضاً، والهيولى التي هي محط النظر والبحث في المقام.

ثم وجدنا مورداً رابعاً لإطلاق الهيولى وهو أن الهيولى تطلق على مثال الأشياء أى العلم القائم بنفس الحق تعالى كما نقل الديلمى في محبوب القلوب (ط ١ - ص ٩٥). عن افلاطون أنه قال: وكان تعالى في الأزل ولم يكن في الوجود رسم ولا طلل إلا مثال عند البارئ تعالى وربما يعبر عنه بالهيولى، وربما يعبر عنه بالعنصر الأول.

و اعلم أن الفصل الثالث من المقالة الثانية من الهيئات الشفاء في أن المادة الجسمانية لا تمرى عن الصورة (ط ١ - ج ٢ - ص ٤١٢) وتعليقات المصنف عليه (ط ١ - ص ٦٥، ٨٥ من الهيئات الشفاء بتصحيحنا وتعليقاتنا عليه.

ص ١٤٠ - س ٣٥، قوله: «في حيز مخصوص أم لا» أم لا أى في حيز مطلق.

ص ١٤١ - س ١، قوله: «وقد كانت في حيز» الواو للحالية، وقوله: «وان تكن محسوسة» الواو وصلية. وقوله: «فلم يكن فيها» أى فلم يكن في الهيولى ولا في نفس المقدار ما به يقع التخصيص بحيز دون حيز.

ص ١٤١ - س ٨، قوله: «فلا تأثير لها إلا...» أى لا تأثير للأسباب والمعاني والصفات إلا بمناسبة وضعية. قوله: «وأما على الشق الثانى...» عبارة الشيخ في الشفاء هكذا: وكذلك إن كان قبوله المقدار بكماله لا دفعة بل على انبساطه وعلى أن كل ما من شأنه أن ينبسط فله جهات وكل ماله جهات فهو ذو وضع فيكون ذلك الجوهر ذا وضع و حيز، وقيل لا وضع له ولا حيز وهذا خلف. إلهيات الشفاء - ط ١ - ج ٢ - ص ٤١٢، ٤١٣.

ص ١٤١ - س ١١، قوله: «يكون جوهرًا قابلاً» وإلا لم يكن الهوى هوى.
 ص ١٤١ - س ١٢، قوله: «فيلزم أن يكون عند التجرد...» وذلك لأن القابل بالفعل لا ينفك عن مقبول بالفعل والآن لم يكن القابل بالفعل قابلاً بالفعل هذا خلف.
 ص ١٤١ - س ٢٢، قوله: «وكذا حكم المقدار عند الاتصال...» فإن الأجزاء عند الاتصال بالقوة وعند الانفصال بالفعل.

ص ١٤١ - س ٢٤، قوله: «طريق آخر ذكره بهمنيار في التحصيل...» ما نقله المصنف عن التحصيل هو من الفصل الحادى عشر من المقالة الأولى من الكتاب الثانى من كتب التحصيل فى الكلام فى نحو وجود الهوى وأنها لا توجد خالية عن الصورة الجسمانية؛ وعبارة التحصيل هكذا: «ولا يصح أن تقبل الهوى صورة لا تقبل الانقسام، وإلا كانت تلك الصورة ضدًا للصورة الجسميّة، وليس للصورة الجسميّة ضدّ. ولا يصح أن تكون مادّة الأجسام شيئاً بالفعل وتكون الصورة الجسميّة من اعراضها اللازمة فإنّه إن كانت إلى المادّة من دون الصورة الجسميّة إشارة كانت الجسميّة ذاتيّة لها لا عرضيّة لها، وخارجة عن ذاتها، وإن لم يكن اليها إشارة لزم من الحالات ما ذكرنا،...» - ص ٣٣٤، از انتشارات دانشكده الهيات و معارف اسلامى - .

ص ١٤١ - س ٢٦، قوله: «طريق آخر...» والعبارة فى نسخة أخرى من الأسفار فى مكتبتنا عندنا هكذا: «لما تقرّر عندهم أن مصحح القسمة الخارجيّة فى المقدار هو المادّة باستعدادها فلو فرض تجرّد الهوى عن الصورة لما صحّت القسمة الخارجيّة فى المقادير و بطلان التالى كبيان الملازمة بين فالقدم كذلك.

ص ١٤١ - س ٣٤، قوله: «يخرج المادّة الثانية كالجسم مثلاً...» فانه ليس قوة الوجود بما هى بل قوة كمال الوجود.

ص ١٤١ - س ٣٥، قوله: «طريق آخر لوجاز للهوى...» هذا الطريق ملخص ما ذكره الشيخ الرئيس فى الفصل الثالث من المقالة الثانية من الهيات الشفاء بهذه العبارة: «يعنى اذا توهم تجريد صورة جسميّة عن هيولاها، ثم قسمت تلك الصورة بقسمين و بعد القسمة توهم تجريد كلّ صورة من القسمين ايضاً عن هيولاها فلا بدّ من التخالف

والامتياز بين الهيلوليين: هيولى الصورة المجرّدة قبل القسمة، وهيولى كلّ واحدة من صورتى القسمين؛ ولا يصحّ تخالفهما فى الماهية والوضع والمكان وغيرها إلا بحسب المقدار وأما المقدار للصورة الجسميّة وقد فرض تعرّى الهيولى عنها هف. (الهيئات الشفاء - ط ١ - ج ٢ - ص ٤١٤، ٤١٥؛ وتعليقة المصنّف ص ٦٦).

ص ١٤٢ - س ١. قوله: «وليس لهما مقدار...» الواو حالية، وبحسب المقدار متعلق بقوله يخالف.

ص ١٤٢ - س ٥. قوله: «فيكون حكم وجود الشىء...» الشىء هو المقدار.

ص ١٤٢ - س ٩. قوله: «وليس جزء محمولاً عليها» اى الجنس والفصل.

ص ١٤٢ - س ١١. قوله: «محتملة القوام...» أى مستقلة القوام. قوله: «فهو وجه مبائن لماهيتها...» اى بحسب الخارج. وقوله: «لأن كلّ ما يلتفت اليه» تعليل لقوله: فكلّ ما يحصل منها فى الذهن.

ص ١٤٢ - س ٢٥. قوله: «دون نقصان الماهية الخارجية لها» اى للصورة.

ص ١٤٢ - س ٣١. قوله: «فصل فى كيفية التلازم بين الهيولى والصورة» راجع الفصل الرابع من المقالة الثانية من الهيئات الشفاء (ط ١ من الرحلى - ج ٢ - ص ٤١٧) وتعليقة المصنّف صاحب الاسفار عليه (من ط ١ - ص ٧٤).

ص ١٤٢ - س ٣٥. قوله: «أما الأولى» أى علاقة التضايف وهى غير ثابتة.

ص ١٤٣ - س ٣. قوله: «لكن الكلام فى نفس حقيقة...» اى فى نفس حقيقة كل منهما ومصادقه. قوله: «وأمّا الثانية...» أى وأما علاقة العلّة والمعلولة فهى وان كانت الخ. وقوله: «وهو كون الشئين بحيث...» أى كونهما متكافئين. قوله: «فالثانى فاسد» وذلك لاستلزامه الدور المحال. وقوله: «معنى الاستلزام فى الثانى» أى فى الآخر أى فى الثانى من التلازمين. وقوله: «ثم الشق الثانى ايضاً...» أى لا يكونان متكافئين.

ص ١٤٣ - س ١٨. قوله: «وكذا ما يشتمل عليها» كلمة ما إشارة الى الجسم، وضمير عليها راجع الى المادة. قوله: «والتالى محال» والتاهاى هو استغناء المادة فى وجودها. قوله: «وهو محال. وذلك لما مرّ من أن المادة أمر عدى والعدمى لا يكون علّة

للوجودى.

ص ١٤٣ - س ٢٥، قوله: «واستحالة التسلسل مطلقاً» أى سواء كان فى الماديات أو فى المجرّدات.

ص ١٤٤ - س ٣، قوله: «ثم الصورة على ضربين...» اعلم أنّ الصورة الجسمانية على ضربين صورة لانفارقها المادّة الخ (تعليقاته على الشفاء - ط ١ من الرحلى - ص ٧٧) والضرب الأول ههنا جعل الضرب الثانى فى التعليقات، والثانى أولها، فقال فى بيان الضرب الثانى هناك - أى الأول ههنا - : وأما الضرب الثانى من الصور القابلة للفساد التى تفسد وتبقى المادّة فلا يتصور كونها علّة مطلقة أو واسطة للهوى وذلك لأنها لو كانت وحدها علّة مطلقة أو واسطة لكانت تعدم المادّة بعدما فتكون للصورة المستأنفة مادّة أخرى توجد عن هذه الصورة المستأنفة الخ، فراجعها فى تصحيح الكتاب وتوضيح المطلب؛ فكلّمة ما فى قوله: «ما به تقوم المادّة» مفعول للمعطى، ومن الصور بيان لما.

ص ١٤٤ - س ١٧، قوله: «وكونها مادّة عين كونها مادّة للصورة فى الوجود...» فيكون تركيبهما تركيباً اتحادياً لانضمامياً كما ذهب اليه المشائون. قوله: «وأما الضرب الثانى من الصورة التى تلزم الهوى أبداً» وهى كالصورة الفلكيّة. قوله: «إلا ما شاء الله من التجدد والانتقال...» هكذا عبارته فى تعليقاته على الشفاء - ط ١ - ص ٧٧، وكذا فى نسخة مخطوطة من التعليقات الموجودة عندنا. وقوله: «مع اتفاقهما فى الطبيعة...» أى مع اتفاق هذه الصورة وغيرها.

ص ١٤٤ - س ٢٢، قوله: «والألمّا كان وجودها...» أى وإن لم يكن ذلك الشخص بعوارض انفعاليّة لما كان وجودها فى مادّة الخ فتبصر.

ص ١٤٤ - س ٢٤، قوله: «فيلزم من هاتين المقدّمتين...» المقدّمتان إحداهما تشخص الصورة بالهوى، والأخرى تقدّم الصورة عليها بالوجود فلو كانت الصورة علّة إيجاد الهوى لسبقها بالوجود لأن الإيجاد فرع الوجود والوجود إمّا عين التشخص كما هو الحق أو مساوق له و كان تشخص الصورة بالهوى فالحوى مقدّمة على

تنسخخص الصورة المتقدم على وجودها إن قلنا بالمساواة المتقدم على إيجادها الهیولی
 فيلزم كون الهیولی سابقة على نفسها بمرتبتين احديهما مرتبة التشخص والوجود،
 والأخرى مرتبة الإيجاد فكيف تكون الصورة علة مطلقة أو آلة مطلقة لقوام الهیولی؟
 ص ١٤٤ - س ٢٦، قوله: «وان كانت لها جهة جامعة...» تلك الجهة الجامعة
 هي الوحدة النوعية.

ص ١٤٥ - س ٣، قوله: «بحسب الذات» «هى لا بحسب الزمان».

ص ١٤٥ - س ٩، قوله: «في كيفية كون الشيء الواحد بالعموم...» أراد بالواحد
 بالعموم الصورة، وبالواحد بالعدد الهیولی، ثم النظر الأصيل في هذا الفصل هو أن الوحدة
 تتساقط الوجود فالواحد بالعدد أقوى من الواحد بالنوع فكيف يكون الضعيف علة
 فاعلية للقوى؟!

ص ١٤٥ - س ٩، قوله: «وتحقق أن الصورة ليست مع الهیولی في درجة
 واحدة...» راجع في ذلك الفصل الرابع من المقالة الثانية من الهيئات الشفاء، وتعليقات
 المصنف عليها - ط ١ - ص ٧٩.

ص ١٤٥ - س ١٨، قوله: «ولعلك تقول كيف يصح في فتوى العقل...» الفصل
 الرابع من المقالة الثانية من الهيئات الشفاء؛ ولكن لقائل أن يقول إن مجموع ذلك العلة
 والصورة ليس واحداً بالعدد الخ؛ وقال المصنف أعني صاحب الأسفار في تعليقه عليه (ط
 ١ - ص ٧٩): و مبنى هذا الاعتراض على أن العلة الموجبة للشيء يجب أن يكون أقوى
 تحصلاً و أكد وجوداً من ذلك المعلول، وأن الوجود والوحدة متلازمان و متساوقان
 في القوة والضعف فالواحد بالعدد أقوى وحدة من الواحد بالنوع وهو من الواحد بالجنس
 القريب وهو من الواحد بالجنس البعيد، وكذلك الوجود الشخصي أقوى من الوجود
 النوعي وهو من الوجود الجنسي فحينئذ لقائل أن يقول: إذا كانت الصورة لا بعينها علة
 للهيولى وهي واحدة بالعدد يلزم من ذلك أن يصير الواحد بالعموم علة للواحد بالعدد
 وهو باطل والألكان المعلول أقوى وجوداً من العلة وذلك معلوم البطلان، ويمكن الجواب
 عنه بوجهين الخ.

ص ١٤٥ - س ٢٧، قوله: «فهو علّة لما هو كذلك» أى لما هو واحد بالعدد. وقوله: «وثانيهما ما خطر ببال الراقم...» الفرق بين الوجهين أن الوجه الأول جعل علّة قوام الهوى مؤتلفة من الأصل المفاوق والطبيعة المرسلّة كأنهما ذات شخصيّة واحدة بالعدد فهذه العلّة الواحدة بالعدد علّة لمعلول واحد بالعدد وهو الهوى ولذا قالوا إن الصورة شريكة للعلّة والشركة قليلة المتونة؛ وهذا مذهب اليه المشاء.

وأما الوجه الثاني فهو أن المعلول لما كان لغاية ضعفه قوة محضة غير متعين الذات كفى أن يكون الواحد بالنوع والعموم وحده علّة له؛ نهاية الأمر أنه في وجوده وعلته مفترق إلى الأصل المفاوق. وخلاصة الأمر أن صدر المتألهين غير قائل بالشركة أعني كون الصورة شريكة للعلّة كما ذهب اليه المشاء. ثم انه - قدس سره - بناء على الحركة في الجوهر قائل بأن للهوى نحوين من الوجود أحدهما زمانى ميمهم متصرّم، والآخر دهرى ثابت متشخص، وكذلك للصورة فالصورة المبهمة علّة للهوى المبهمة، والذهرية العددية الشخصية للهوى الشخصية كما سيبحث تفصيله في قوله الآتي: بحث و تفصيل الخ؛ وراجع تعليقاته على الفصل الرابع من المقالة الثانية من إلهيات الشفاء أيضاً - ط ١ - ص ٨١.

ص ١٤٥ - س ٢٧، قوله: «فواحد بالعدد علّة لما هو كذلك» أى فواحد بالعدد علّة لما هو واحد بالعدد.

ص ١٤٦ - س ١، قوله: «من الصورة» أى من جهة الصورة. قوله: «بحث و تحصيل...» قال المصنف في تعليقه من تعليقاته على الفصل الرابع من المقالة الثانية من إلهيات الشفاء (ط ١ - ص ٨١): «هاهنا بحث وهو أن لقائل أن يقول: إن تشخص الصورة سيما إذا كانت طبيعة نوعية متكررة الأشخاص لا بد أن يكون بالمادة فتلك المادة إن كان تشخصها بذاتها يلزم كونها أمراً متعيناً بالفعل وهو محال، وإن كان تشخصها بمادة أخرى يعود الكلام إلى كيفية تشخص مادة المادة فيتسلسل، وإن كان تشخصه بالصورة يلزم الدور. فليعلم أن معنى تشخص الصورة بالهوى الخ. ثم أفاد بعدما أجاب عن البحث كما في الكتاب بقوله: فالهوى باستعدادها علّة قابلية للصورة

الشخصية والصورة بنفسها لا بشخصيتها علة فاعلية لتشخص الهيولى. وأما الصورة بشخصها فهي علة لكون الهيولى جوهرأ خاصأ متشخصأ بالفعل غير جوهريتها الناقصة و تشخصها الناقص المستمر فلا يلزم الدور لاختلاف الجهة - انتهى كلامه قدس سره ملخصأ - .

أقول إنه يعنى أنا نختار الشق الأخير من الشقوق الثلاثة ولا يلزم الدور وذلك لأن الصورة كمالها وجود زمانى وهو المتصرم المتجدد الإيهامى الغير القار فى العين، ووجود دهرى ثابت محيط على الزمانى؛ كذلك للهيولى فالصورة بوحدتها الإيهامية الزمانية علة للهيولى المهمة الزمانية أى لجوهريتها الناقصة وتشخصها الناقص المستمر، وبوحدتها الدهرية الشخصية علة للهيولى الشخصية أى لكون الهيولى جوهرأ خاصأ متشخصأ فلم تكن الصورة النوعية المهمة علة للهيولى الشخصية أولاً ولا يلزم الدور بين تحقق التشخص ثانياً؛ ولا يخفى عليك أن هذا التحقيق الأتيق مبين على الحركة فى الجوهر.

ص ١٤٦ - س ٢٣، قوله: «فالأمر هاهنا بالعكس من ذلك...» وذلك لأن رفع العلة موجب لرفع المعلول، ورفع المعلول كأنه كاشف عن رفع العلة لأنه موجب لرفعها؛ وأما الهيولى والصورة فلما كانت الصورة علة قوام الهيولى والهيولى معلولة لها ومع ذلك كانت كل واحدة منهما علة للأخرى على الوجه الذى علم فرفع المعلول أى الهيولى أيضاً كان موجباً لرفع الصورة لأنها معلولة للهيولى بوجه وإن كانت علة لها بوجه آخر، ولهذه الدققة قال - قدس سره - : فالأمر ههنا بالعكس.

ص ١٤٦ - س ٢٧، قوله: «ذهب الحكماء المشائون...» راجع تعليقات المصنف على الشفاء (ط ١ من الرحلى - ص ٦٩).

ص ١٤٦ - س ٣١، قوله: «فصل فى اثباتها من جهة مبدئيتها...» راجع شرح المصنف - قدس سره - على الهداية الأنثوية (الطبع المجرى - ص ٦٥).

ص ١٤٧ - س ١، قوله: «ونعلم بالضرورة أيضاً...» عطف على قوله المقدم: «لأننا نعلم أن للأجسام آثارأ مختلفة» أى ولأننا نعلم بالضرورة أيضاً أن الخ. ص ١٤٧ - س ١٦، قوله: «من السوفسطية المنكرين للألوهية».

ص ١٢٧ - س ١٨، قوله: «لم لا يجوز أن تكون تلك المبادئ...» إن شئت فراجع شرح المصنف على الهداية الأنثريّة - ط ١ من المجرى - ص ٦٧، قوله: «و ليست بصورة جوهرية» بل من الكيفيات.

ص ١٢٧ - س ٢٢، قوله: «على أن الطبيعة...» أى الصورة النوعية لا يجوز الخ.

ص ١٢٧ - س ٢٦، قوله: «و شرط كونها...» الواو حالية.

ص ١٢٧ - س ٣٢، قوله: «بعض الهيئات» كالحركة مثلاً، وقوله: «متقدما وجوده على وجود البعض» كالحرارة مثلاً.

ص ١٢٧ - س ٣٤، قوله: «وهو صريح...» أى كلام الشيخ الرئيس صريح في أن هذه الامور الخ.

ص ١٢٨ - س ٨، قوله: «فإما أن يتسلل...» الضمير فى افعال يتسلل و يدور وينتهى يرجع الى الكلام فى قوله فنقل الكلام. قوله: «فعل الطبيعة» أى الصورة النوعية. وقوله: «من باب الحركات» خبران. وقوله: «فهى واسطة» الضمير راجع الى الطبيعة.

ص ١٢٨ - س ١٣، قوله: «الوجه الثانى أنا لانسلم...» شرحه على الهداية الأنثريّة: «الثانى سلمنا أن نسبة المفارق الخ - (ط ١ من المجرى - ص ٦٧).

ص ١٢٨ - س ١٦، قوله: «بعد اتفاقها فى الجسمية المشتركة...» فلا يكون بعض ممتازاً عن بعض فلامعنى لقوله لم لا يجوز أن يكون للمفارق خصوصية ببعض الأجسام دون بعض.

ص ١٢٨ - س ١٨، قوله: «لكن عارضاً لجسمية مخصوصة» لأنها منشأ لاستعداد خاص.

ص ١٢٨ - س ٢٧، قوله: «يجوز أن يكون للمفارق جهات مختلفة...» كالعقل الفعّال.

ص ١٢٨ - س ٢٩، قوله: «أو يكون عدد المفارقات كثيرة...» تلك المفارقات هى العقول العرضية المتكافئة المسماة بأرباب الأنواع.

ص ١٤٨ - س ٣٢، قوله: «وكتابه المسمّى بحكمة الاشراق...» راجع شرح
حكمة الاشراق (ط ١ من الحجرى - ص ٣٦٧)، وشرح المصنّف على الهداية الاثريّة -
ط ١ من الحجرى - ص ٦٦. قوله: «وفينا عن نفوسنا» عطف على قوله فى النبات.
ص ١٤٩ - س ١، قوله: «وهيئاتها» أى أعراضها.

ص ١٤٩ - س ١١، قوله: «وهى بمنزلة افلاك نورية...» أى العقول الكثيرة بمنزلة
افلاك نورية هذه الأفلاك الجسمانية ظلال لأنوارها. وقوله: «كما قال الذابّ عنهم...»
أى الدافع عنهم الإشكالات الواردة عليهم. وقوله: «دليل على حصر...» اسم ليس.
ص ١٤٩ - س ١٦، قوله: «وعدد الفريقين...» أى عدد الفريقين من العقول الطولية
والعرضية.

ص ١٤٩ - س ٢٠، قوله: «ومن له رتبة الإبداع لجسم» وهو رب النوع.
ص ١٤٩ - س ٣٥، قوله: «اذكما لا يتصور وجود المادة...» أى فى الأعيان.
ص ١٥٠ - س ٣، قوله: «مع بقاء المادة» فيلزم بقاء الحال بدون المهل.
ص ١٥٠ - س ٦، قوله: «غير منجم» خبر لقوله ان الاحتجاج، أى ان
الاحتجاج غير منجم.

ص ١٥٠ - س ١٣، قوله: «النوع وهو أتمّ تحصيلاً» كلمة النوع فاعل يحتاج،
والواو حالية أى والحال أن النوع أتمّ تحصيلاً؛ وعلى هذا السياق قوله: «وهو أضعف
تحصيلاً» أى الواو حالية، وكلمة الجنس فاعل يحتاج. وراجع تعليقات المصنّف
على الشفاء - ط ١ من الحجرى، ص ٧١. وقوله: «مخصّصات الانواع...» تلك
المخصّصات هى الأعراض.

ص ١٥٠ - س ٢٩، قوله: «ان التحقيق فى هذا المقام يستدعى...» قال قدّس سرّه
فى تعليقاته على الشفاء - ط ١، ص ٧١ من الحجرى -: «إن مخصّصات الأجسام والموادّ
منها ماهى كمالات تستكمل بها المادة وتوجّه إليها الطبيعة من الوجود الأدنى الأخسّ
الى الوجود الأقوى الأشرف، ومنها ما هى لواحق غير كمالية الخ، فراجع.

ص ١٥١ - س ٨، قوله: «قاعدة عرشية إذا تركّب...» قد ذكر تلك القاعدة

السامية العرشية في تعليقاته على إلهيات الشفاء (ط ١ من المجلد ١ - ص ٧٢). ومن هذه القاعدة يتبين جوهرية النفس في الفصل الثاني من الباب الأول في علم النفس من هذا الكتاب أعني الأسفار الأربعة حيث قال في آخر الفصل: وقد سبق في مباحث الصور النوعية ما يدل على جوهرية مثل هذه المبادئ من القاعدة التي وضعناها في هذا الباب فليراجعها من اختلجت في صدره بعد دغدغة.

ص ١٥١ - س ١٧، قوله: «فصل في إيراد منهج ثالث...» راجع شرح المصنف على الهداية الأثيرية (المنهج الثالث من جهة كونها مقومة لماهيات الأجسام - ط ١ من المجلد ١ - ص ٧٠).

ص ١٥١ - س ١٨، قوله: «تقريره أن الصور اذا تبدلت في الأجسام...» قد تقدم تفصيل البحث عن ذلك في الفصل الثالث من الفن الثاني من هذا المجلد في المقولات واحوالها حيث قال: «فان كل ما لا يتبدل بتبدله جواب ما هو فهو عرضي بمعنى محمول خارجي لأنه عرض بمعنى المفترق في تقوّمه الى الموضوع الخ. قوله: «وإلا لكان الجوهر...» أي وان لم يكن جوهرًا لكان الجوهر متحصّل الحقيقة من عرض.

ص ١٥١ - س ٢٠، قوله: «والبحث عليه نيابة...» هذا البحث مناقضة على الاستدلال المذكور، وسيأتي في الفصل التالي للفصل دفعها حيث يقول - قدس سره -: فصل في دفع المناقضة التي ذكرت على الاستدلال بالمنهجين الآخرين فانتظر.

ص ١٥١ - س ٣١، قوله: «فان ذلك التقوم...» أي ذلك التقوم المذكور في الضابط. وقوله: «لا يجوز أن يكون مقوم حقيقة المحل» أي حقيقة المحل وماهيته. وقوله: «تقوم الوجود لا الحقيقة أي لا الحقيقة والماهية».

ص ١٥٢ - س ٢، قوله: «ما أرانا الله من برهانه...» وهو أن الصور النوعية ليست بجواهر ولا أعراض بل هي محض الوجودات الخاصة؛ وقد مرّ هذا المطلب السامي في هذا الكتاب غير مرة، وسيأتي في ذيل الفصل الآتي في دفع المناقضة المعنون بقوله: تحصيل عرشي؛ وراجع أيضاً تعليقات المصنف على الشفاء - ط ١ من الرحلي - ص

ص ١٥٢ - س ٤، قوله: «منهج رابع في هذا المرام» اى منهج آخر لاثبات جوهرية الصورة النوعية. وقوله: «وهو أن هذه الأمور» يعنى أن الصور النوعية أجزاء الجوهر النوعية الخ.

ص ١٥٢ - س ٦، قوله: «وللخصم أن يقول...» كلام الخصم على سبيل الاستفهام مناقضة على الاستدلال، وسيأتى دفعها في الفصل الآتى.

ص ١٥٢ - س ١٠، قوله: «ثم لا يخفى أنك...» هذا الشكال آخر.

ص ١٥٢ - س ١٣، قوله: «والمستقدم بالطبع...» المستقدم بالطبع وهو جوهرية الأجزاء على المستقدم بالطبع وهو الأجزاء على الشئ وهو الكل متقدم بالطبع على ذلك الشئ.

ص ١٥٢ - س ١٧، قوله: «فقد ثبت...» اى قد ثبت في هذه الحجة الشئ وهو جوهرية الأجزاء بما هو جوهرية الكل لا يثبت إلا به أى بذلك الشئ.

ص ١٥٢ - س ٢٠، قوله: «اعلم أولاً أن من الأمور...» وكذا قال - قدس سره - في شرحه على الهداية الأثيرية (ط ١ من الحجرى - ص ٧٠): وأما الذى وضع لدى في هذا البحث هو أنه من الأمور المتفرقة في مدارك المحققين من الحكماء أنه لا يجوز أن يتحصل الخ فراجع.

ص ١٥٢ - س ٢٢، قوله: «من مقولتين مختلفتين...» متعلق بقوله يتحصل في قوله: لا يجوز أن يتحصل حقيقة نوعية.

ص ١٥٢ - س ٢٦، قوله: «ولهذا حكموا بأن المشتقات...» عبارته في شرحه على الهداية الأثيرية هكذا: «ولهذا حكموا بأن مفهومات المشتقات كالأبيض والأسود لاحظ لها من التحصيل النوعى لاثباتها من ذات ما ومبده ونسبة لم يكن مجموعها من مقولة واحدة وامتنعوا عن تجويز...» - ص ٧١ من الطبع الحجرى - .

قوله: «فيكون قول الكم عليه» أى فيكون حمل الكم عليه لأطول الخ.

ص ١٥٣ - س ١٠، قوله: «لأن تلك المخصصات» أى لأن تلك الصور إنما

هى مباد الخ.

ص ١٥٣ - س ١٢، قوله: «أما قول من قال...» هذا دفع المناقضة على المنهج الثالث والمناقضة هي ما عرّ عنها بقوله: والبحث عليه نيابة عن القدماء الخ كما قدّمنا. وقد تقدم البحث عن ذلك في الفصل الثالث من الفن الثاني من هذا القسم من الكتاب في المقولات وأحوالها من أن كل ما لا يتبدل بتبدله جسواب ما هو فهو عرضي بمعنى محمول خارجي لا أنه عرض بمعنى المفتقر في تقومه الى الموضوع الخ.

ص ١٥٣ - س ١٨، قوله: «بحيث تكون محرقة داخلية...» لأنه يتبدل الجواب بتبدلها.

ص ١٥٤ - س ٢، قوله: «وإما معنى قول المشبتين...» دفع المناقضة على المنهج الرابع، والمناقضة هي ما عرّ عنها بقوله: وللخصم أن يقول الخ كما قدّمناه آنفاً.

ص ١٥٤ - س ١٥، قوله: «وأما تجويز كون جزء الجوهر عرضاً...» إن كان الخصم ممن يسلك مسلك أهل الله في الجوهر والعرض فقوله ثقیل ورأيه سديد، والبحث عنهما يطلب في الفصل الرابع من مقدمات العلامة القيصري على شرحه على فصوص الشيخ الأكبر (ص ٩٥ - ١٠٨ بتصحیحنا وتعليقاتنا عليه) وعن شرحه على الفصوص الآدمي (ص ٢٦٦) و من آخر الفصوص الشعبي من كلام الشيخ الأكبر حيث قال: إن العالم كله مجموع أعراض فهو يتبدل في كل زمان إذا تعرض لا يبقى زمانين الخ. وقال القيصري في شرح الفصوص الآدمي: الأعيان من حيث تعددها وكونها أعياناً ليست إلا عين أعراض شتى اجتمعت فصارت حقيقة جوهرية خاصة الخ؛ و سيأتي كلام الشيخ الأكبر في ذلك في آخر الفن الخامس في ذلك أيضاً؛ ولكن أين الثرى من الثرى، وابن الخصم المذكور وتلك المقالات الصادرة من بطنان عرش التحقيق؟

ص ١٥٤ - س ١٧، قوله: «بالتركيب التأليفي...» متعلق بفعل واشتبه عليه حال التركيب.

ص ١٥٤ - س ٢٤، قوله: «قد سبق منا ما أفادنا الله بهاهمه...» قد تقدم كلامه في ذلك في عدة مواضع منها ما قال في آخر الفصل السابع من المرحلة الرابعة (ج ٢ - ص ٢٣ من هذا الطبع بتصحیحنا وتعليقاتنا عليه): «وسينكشف من تلك الأصول و مما

سيأتى أن حقيقة الفصول و ذواتها ليست إلا الوجودات الخاصة للماهيات التي هي اشخاص حقيقية...». وقال في تعليقه في أول إلهيات الشفاء (ط ١ من المجرى - ص ٧٣) ماهذا اللفظ: كلمة عرشية: «إن الذى هدانا الله بنوره وأفاض على قلبنا بفضل هو أن الصورة النوعية ليست بمبواهر ولا بأعراض هي وجودات خاصة للجسمانية النوعية...» فراجع.

ص ١٥٥ - س ٧، قوله: «ويقبل حدوداً مختلفة» أى ويقبل صوراً نوعية.
ص ١٥٥ - س ٢٠، قوله: «وقد اسمعناك مايفى بتحقيق هذا المقام...» ناظر الى ما أفاده في الفصل الخامس من القرن الثاني من هذا القسم من الكتاب في المقولات واحوالها حيث قال: «فان قلت: إذا كان جعل الجنس والفصل في المركبات واحداً - الى قوله في الجواب: حتى أن من زعم أن الشجر اذا قطع والحيوان إذا مات زالت الجسمية عنهما بالكلية الخ فراجع.

ص ١٥٥ - س ٣٤، قوله: «والجسم الذى يقوم الصورة...» تعليقاته - قدس سره - على الشفاء - ط ١ من الرحلى - ص ٦٢: هاهنا دقيقة يجب التنبيه عليها وهو أن الجسمية يمكن أن تؤخذ على وجه الخ فراجع.

قوله: «وقد علمت الفرق بين المعنيين» أى الجسم بشرط لا وهو المسمى بالمادة، والجسم اللا بشرط وهو المسمى بالجنس. قوله: فهذا الجسم، أى الجسم بمعنى النوع هو معنى ثالث غير الجسم بمعنى المادة أى الجسم المركب من الهوى والصورة إذا أخذ بشرط لا بالقياس الى صورة نوعية، وغير الجسم بمعنى الجنس أى الجسم المركب من الهوى والصورة المأخوذ لا بشرط بالقياس إلى صورة نوعية.

ص ١٥٦ - س ١٥، قوله: «بالمعنى الذى هو مادة» أى بشرط لا. قوله: وأما الجسم الذى هو محمول...» أى لا بشرط. قوله: «فليس هو واحداً متفقاً في الكل» بل يكون في كل منها حصّة منه.

ص ١٥٦ - س ٣٠، قوله: «هذه الأمور بالعرض» أى المقدار والوضع وما يجرى مجرىهما. وقوله: «إذ ليس هذه الأمور...» أى السواد والحركة وما تشابهها.

ص ١٥٧ - س ١٠، قوله: «جهة قبول الإنقسام» أى جهة حلولها فى الجسم؛ «وجهة عدم الانقسام» أى من جهة الذات.

ص ١٥٧ - س ١٥، قوله: «إلا بحسب المقايضة» أى بالقياس إلى ماهو أشد منه أو أضعف.

ص ١٥٧ - س ٣٣، قوله: «الى سبين مقارنين» أى المادة والصورة.

ص ١٥٨ - س ١١، قوله: «كما قيل شعراً...» الشعر للشيوخ العارف النظامى كما فى دفتر الخامس من كشكول العلامة الشيخ البهائى (ص ٥٤٧ ط نجم الدولة) ونقل منه هذه الأبيات:

اگر صد سال مانى ور یکى روز	بباید رفت از این کاخ دل افروز
چه خوش باغی است باغ زندگانی	گر ایمن بودی از باد خزانى
خوش است این کهنه دیر پرفسانه	اگر مردن نبودى در میانه
از آن سرد آمد این کاخ دلاویز	که تا جا گرم کردى گویدت خیز

ص ١٥٨ - س ٣٥، قوله: «الفن الخامس فى أن نحو وجود الأجسام الطبيعية...» قدّم تقدّم كلامنا فى تعلیقة على الفصل الثامن والعشرين من المسلك الثالث (أى المرحلة السابعة فى الطبع الرحلى المحجرى المقدّم) فى مباحث القوة والفعل واحكامهما فى أن ذلك الفصل هو متن هذا الفن من القسم الثانى من الكتاب فى المقولات وأحوالها.

ثم أعلم أن المفتاح الثانى عشر من مفاتيح المصنّف - قدس سره - فى حدوث العالم الجسمانى ودفثوره؛ وكذلك رسالته فى الحدوث مما یجديك فى نیل ما أودع فى هذا الفن و تصحيح الكتاب أيضاً غاية الجدوى؛ وقد صحّحنا الكتاب بالرجوع إليها، ورسائل أخرى مما ستمناها فى حواشى الكتاب، ولم آل جهداً فى ذلك وهو تعالى ىهدى الى الرشده، والحمد له على ما أولينا.

ص ١٥٩ - س ٢٠، قوله: «إن اصل اللذات الحسیّة...» أعلم أنما تارة یبحث فى صحف اساطین الحکمة أن الكامل سبب ایجاد العالم وبقائه وکمالاته ازلاً وابدأ دنیا

و آخره، وهذا المعنى ليس بمراد ههنا؛ وتارة أخرى يبحث أن النفس سبب إنشاء اللذات الحسية وغيرها كما برهن في مبحث اتحاد المدرك بالمدرك وهذا المعنى هو المراد ههنا من أن أصل اللذات الحسية من افاضة النفس؛ والمعنى الأول ما تصدى له الشيخ الاكبر محيي الدين في الفصّ الآدمي على أحسن وجه وأتم بيان. والفرض أن كلام صدر المتألهين قدس سره ههنا راجع الى إنشاء النفس مدركاتها واتحادها بها، واللذة والابتهاج والألم والقبض وغيرها من نظائرها إنما هي من مدركات النفس و منشئاتها و كلها متحققة في صقع النفس قائمة بها قيام الفعل بفاعله كما مرّ في مبحث الاتحاد والعلم واللذة والألم.

ص ١٥٩ - س ٣١، قوله: «سرّ آخر قد انكشف...» راجع رسالة المصنّف في الحدوث (ط ١ من المجلد ١ - ص ٥٨).

ص ١٦٠ - س ٦، قوله: «كما أن سفسافها...» سفساف بلايه وهيچكاره از هر چیزی و کار حقیر و منه: إن الله يحبّ معالي الأمور و يبغض سفسافها. (منتهى الأرب).

ص ١٦٠ - س ١١، قوله: «متروقة في عينها» راق عليه رَوْقاً - از باب نصر - : زياده شد بر وی در فضیلت و خوبی (منتهى الأرب في لغة العرب).

ص ١٦٠ - س ٢٧، قوله: «بقول الصادع عليه و على آله السلام لا تقوم الساعة...» يأتي معنى الحديث أيضاً في آخر الفصل الثالث من الباب الحادي عشر من كتاب النفس. والحديث مروى في الباب الخامس والثلاثين من فتن الترمذی عن انس قال رسول الله - صلى الله عليه و على آله وسلم - : لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض الله الله (ط مصر - ج ٩ - ص ٥٧)؛ وفي جامع مسلم عن أنس عنه (ص) أيضاً لا تقوم الساعة على أحد يقول: الله الله (ط بيروت - ج ١ - ص ٩١)؛ ونحو ما في جامع الترمذی في مسند ابن حنبل (ج ٣ من ط بيروت - ص ١٠٧، ٣٠١).

ص ١٦٠ - س ٣٢، قوله: «فصل في اثبات أن كل متحرك...» راجع رسالة المصنّف في الحدوث (ط ١ - ص ٦٠).

ص ١٦١ - س ٢١، قوله: «فإذا تقرر هذا فنقول: إن لكل طبيعة حسيّة الخ، قد تقدم تحقيق ذلك المطلب الأعلى والمرصد الأسنى في الفصل التاسع من المرحلة الرابعة تحت عنوان قوله تنبيه، فقال: فالخسرى أن يحمل كلام الأوتل على أن لكل نوع من الأنواع الجسمانية فرداً كاملاً تاماً في عالم الإبداع الخ. (ج ٢ - ص ٨١ من طبعا هذا بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه).

ص ١٦١ - س ٣٢، قوله: «وأما إبليس وجنوده وهم اصحاب الأوهام...» تفصيل هذا المطلب السامى يطلب من القصّ الآدمى من فصوص الشيخ الأكبر محمى الدين العزبى. وقوله: لأن الكلّ من العالين سجود الخ. راجع في ذلك الخطبة الأولى من نهج البلاغة حيث قال الوصى عليه الصلوة والسلام: ثم فتق ما بين السماوات العلى فملاهنّ أطواراً من ملائكته منهم سجود لا يركعون و ركوع لا ينتصبون وصاقون لا يترايلون ومسبحون لا يسأمون، لا ينشاهم نوم العيون ولا سهو العقول ولا فترة الأبدان ولا غفلة النسيان الخ.

ص ١٦١ - س ٣٣، قوله: «وليس لأحد أن ينكر...» ونحوه ما في رسالة الحدوث للمصنّف - قدس سره -: «وليس لأحد أن ينكر وجود العشق الخ - ط ١، ص ٦٢ فراجع.

ص ١٦٢ - س ١٤، قوله: «حكمة مشرقية...» راجع رسالة المصنّف في الحدوث، تنوير عرشى: كل هويّة سواء كانت الخ - ط ١ من المجرى ص ٦٣.

ص ١٦٢ - س ٢٣، قوله: «فصل في أن القول بحدوث العالم...» رسالة المصنّف - قدس سره - في الحدوث (ط ١ من المجرى - ص ٦٦): تأييد اعلم أن ما ذكرناه وأيدناه وأوضحناه من حدوث العالم الجسمانى الخ.

ص ١٦٢ - س ٣١، قوله: «واعلم أن الظن...» رسالة المصنّف أيضاً في الحدوث: «واعلم أن الظنّ بأعظم الحكماء...» (ط ١ - ص ٦٦، ٦٧).

ص ١٦٣ - س ٣، قوله: «واعلم أن أساطين الحكمة...» قال المصنّف في رسالة الحدوث (ط ١ - ص ٦٧): خاتمة الرسالة في ذكر أقوال أعظم الحكماء الأولين و اکابر

الفلاسفة السابقين في حدوث العالم الخ فراجع، (ط ١ من المجرى - ص ٦٧).

ثم اعلم أنه قال الديلمي في كتابه محبوب القلوب (ط ١ من المجرى - ص ١٤):
«رأيت في كتب العارفين بلفظة الروم القديمة وهي اليونانية أن في لغة اليونان كل ما كان
من الأسماء الموضوعة عندهم من أسماء الناس وغيرهم و آخرهم سين مثل جالينوس و
قاطيفورياس و اسطوخودوس من أسماء الأدوية فإن السين التي في آخر كل كلمة
حكمتها في لغتهم مثل التنوين في لغة العرب كقولك زيد وكتاب؛ و الألفاظ التي لا يكون
في آخره سين مثل سقراط واناالوطيقا وجنديدستر وهي في لغة العرب مثل مالا يتون
من الأسماء التي لا ينصرف مثل اسماعيل و مساجد و دنانير؛ وقال محمد بن زكريا الرازي
في الحساوي إنه ينطق في اليونانية بالجيم عيناً وكافاً فيقال جالينوس وعالينوس
وكالينوس» انتهى.

ص ١٦٣ - س ١١، قوله: «كانوا مقتبسين نورالحكمة من مشكاة النبوة» روى
الشهرزوري أن ارسطو كان نبياً من الانبياء، وفي آخر توحيد المفضل عن الإمام جعفر بن
محمد الصادق - عليه الصلوة والسلام - (البحار - ج ٢ - ص ٤٧ - ط ١ من الكمباني):
«وقد كان من القدماء طائفة انكروا العمدة والتدبير في الأشياء وزعموا أن كونها بالعرض
والاتفاق، وكان مما احتجوا به هذه الإثبات التي تلد غير مجرى العرف والمادة كالانسان
يولد ناقصاً أوزائداً إصباعاً ويكون المولود مشوهاً مبدل الخلق، فجعلوا هذا دليلاً
على أن كون الأشياء ليس بعمد و تقدير بل بالعرض كيف ما اتفق أن يكون.

وقد كان ارسطو طاليس رد عليهم فقال: إن الذي يكون بالعرض والاتفاق إنما
هو شيء يأتي في الفرط مرة لأعراض تعرض للطبيعة فتزيلها عن سبيلها وليس بمنزلة
الأمر الطبيعية الجارية على شكل واحد جرياً دائماً متتابعاً... الخ.

وان شئت فراجع في البحث عن المقام شرح الفص التاسع عشر من شرحنا
على فصوص الفارابي.

ص ١٦٣ - س ١٤، قوله: «فمنهم نالس الملطي (Thales de Milet)،
(٦٣٧ - ٥٤٨ ق.م). وإن شئت فراجع صوان الحكمة للسجستاني - ص ١١٢ - ط ١؛

ومحبوب القلوب للديلمي - ط ١، ص ١٣٨؛ ورسالة الحدوث للمصنف - ط ١، ص ٦٩.

ص ١٦٣ - س ٢٤، قوله: «ومنها أن العالم العقلي بكنهه جوهر واحد...» قد تقدم في الفصل الثالث من الطرف الثالث قوله: «وهي مع كثرتها ووفورها يوجد بوجود واحد جمعي لامباينة بين حقائقها اذكلها مستفرقة في بحار الإلهية.

ص ١٦٣ - س ٢٦، قوله: «ومن العجب أنه تقل عنه أن أصل الموجودات الماء...» راجع رسالة الحدوث للمصنف (ط ١ - ص ٧٠)، ورسالة النصوص للقنوي (ط ١ - ص ٢١٠).

ص ١٦٣ - س ٢٨، قوله: «من هولاء الاعاظم انكساغورس الملطي: (Anaxagoras) (٥٠٠ - ٤٢٥ ق.م).

ص ١٦٣ - س ٣١، قوله: «والحركة عبارة عن الفاعلية...» كلام بعيد الغور جداً، راجع رسالتنا في الحركة الجوهرية (الرقم الثالث عشر)، وتلك الرسالة مطبوعة في كتابنا الفارسي المسمى به «گشتی در حرکت». و أيضاً قد جعلت تلك الرسالة هي الكلمة ٣٥١ من كتابنا الف كلمة وكلمة.

ص ١٦٣ - س ٣٢، قوله: «لعله أراد بالجسم الأول الموجود الأول...» وسأبقى كلامه في ذلك أيضاً في الفصل الخامس من الباب الخامس في سفر النفس.

ص ١٦٤ - س ٤، قوله: «ومن هولاء انكسيمانس...» Anaximene، وراجع رسالة الحدوث للمصنف (ط ١ من المجلد - ص ٧١)؛ وصوان الحكمة - ط ١ - ص ١١٣.

ص ١٦٤ - س ١٤، قوله: «ومن عظماء الحكمة وكبرائها انباذقلس، هوانباذقلس ابن ماتن Empedocle fils de Meton وجاء في تاريخ الحكماء للقفطي ايذقلس ص ١٥.

ص ١٦٤ - س ١٧، قوله: «اشرنا اليه في رسالة اثبات الحدوث» ط ١، ص ٧٣. و قوله: «والى هذا المذهب مال بعض العرفاء الكاملين» هو الشيخ الاكبر محيى الدين كما

صرّح به في رسالة الحدوث ط ١ من المجرى - ص ٧٣.

ص ١٦٤ - س ٢٣، قوله: «فيسمع البارى على العقل» أى بوجود عليه.

ص ١٦٤ - س ٣٠، قوله: «ومن هؤلاء فيثاغورس...» Pythagore أخذ الحكمة

عن اصحاب سليمان بن داود النبي عليه السلام بمصر حين دخلوا اليها من بلاد الشام كما في

تاريخ الحكماء للقفطى - ص ٢٥٨. كان من العلماء الزهاد في الدنيا كما في صوان الحكمة

ص ١١٦. نامى ترين حكماى باستان فيثاغورس است معاصر كوروش و داريوش

هخامنشى - سير حكمت در اروپا. ص ٦٢ - ط ١ من محبوب القلوب للديلمى.

ترجمه تاريخ الحكماء قفطى - ص ٣٥٥: Phithagoras de Samos

ص ١٦٥ - س ٧، قوله: «زينون الشاعر» زينون وهما اثنان Zenon اكبر و اصغر

إلا أن تميز كلاميهما متعذر، صوان الحكمة ص ٢٣٥، ١٠٩.

ص ١٦٥ - س ١٢، قوله: «سقراط الحكيم...» Socrate, Sokratis، من ترجمة

تاريخ الحكماء للقفطى: سقراط الحكيم ابوالفلاسفة القدماء - ص ١٢٢ من صوان

الحكمة.

قوله: «من اهل أثينية» آتن، أثينية، أثينس، Athenos، مدينة أثينية - ص ٢٥

من تاريخ الحكماء للقفطى - ط ليدن.

ص ١٦٥ - س ٢٥، قوله: «حداً وعدداً» أى حداً بحسب المفهوم وعدداً بحسب

الوجود. وراجع رسالة الحدوث للمصنف في المقام - ط ١ من المجرى، ص ٧٧. وقوله:

«افلاطون الإلهى...» Plotinos و Platon ص ٣١ من ترجمة تاريخ الحكماء للقفطى،

و ص ١٢٨ من صوان الحكمة. قوله: «وثا فرطيس...» هو Theophrastos ص ٨٥

من ترجمة تاريخ الحكماء للقفطى. ثم نقل كلام افلاطون في محبوب القلوب للديلمى وما

نقله هو منه اتمّ و اصحّ مما ذكره صاحب الأسفار. وقد بيّنا عدّة مواضع من كلام

افلاطون في المثل في رسالتنا المصنوعة في المثل، والله سبحانه يهدى إلى سواء السبيل، و

تلك الرسالة مطبوعة مع رسالتنا الأخرى في المثل في مجلّد واحد.

ص ١٦٦ - س ١٠، قوله: «ويستلزم حدوث كل حد فساد سائر الحدود...»

وذلك كما في الحركة والزمان فان كل امر تدريجي الوجود يكون لنقص وجوده يقوم وجوده بالعدم ويشوب كونه بالفساد وبقاؤه بالزوال.

ص ١٦٦ - س ١٢، قوله: «أعني صور علمه تعالى بالأشياء» أقول: هكذا كلامه في مفاتيح الغيب (ط ١ - ص ٥٩٦) إلا أن كلامه في رسالة الحدوث (ط ١ - ص ٧٩) خال عن هذه العناية. وتفسير المثل بصور علمة تعالى هو مذهب المعلم الثاني الفارابي في المثل كما في رسالته «الجمع بين الرأيين» وقدمر في البحث عن المثل أيضاً (الفصل التاسع من المرحلة الرابعة - ج ٢ - ص ٥٨ من هذا الطبع).

ص ١٦٦ - س ٢٢، قوله: «قال الشيخ اليوناني...» الشيخ اليوناني هو فلوطين (افلوطين Plotinus) راجع صوان الحكمة - ص ١٧٢ بتحقيق عبدالرحمن البدوي - قال فلوطين - قدس سره - : ليس للمبدع الأول حلّ وعلى صورة ولا حلية مثل صور الأشياء العالمية، ولا مثل الصور التي في العالم السفلي، ولا قوة مثل قواها لكنّه فوق كل صورة وكلّ حلية وكلّ قوة لأنّه مبدع كلّ حلية وصورة حسنة - الى أن قال: المبدع الأول الحق ليس بشيء من الأشياء وهو جميع الأشياء وليس الأشياء كلّها لأنّ الأشياء منه.

ص ١٦٦ - س ٣٠، قوله: «وقال أيضاً إن صور الأشياء...» عبارته في رسالة الحدوث هكذا: وقال أيضاً إن صورها لا بد وأن تكون حادثة لأنّ الكلام في هيولياتها وعصرها فائت الخ.

ص ١٦٦ - س ٣٤، قوله: «وأما ما اشتهر بين الجمهور...» اي ما اشتهر بينهم لاثبات حدوث العالم من أن تعاقب الأشخاص الخ. وقوله: «ليس إلا بمجرد الفرض» وذلك لأنّ الحوادث ليست مجتمعة في الوجود.

ص ١٦٧ - س ١٢، قوله: «اقراطولس...» اقراطولس Cratylus الصفحة ١٠٩ من صوان الحكمة. وقوله: «فكتب عنده» الضمير اما راجع الى ارسطا طاليس وإما الى افلاطون وعلى الثاني يكون روى بمعنى تعلّم منه. ثم قوله: «فكتب عنده ما روى عنه» الضمير اما راجع الى ارسطا طاليس وإما الى افلاطون وعلى الثاني يكون روى

عنه بمعنى تعلّم منه. قوله: «وان العلم لا يحيط بها» وذلك لكونها جزئيات والجزئى لا يكون كاسباً ولا مكسباً. قوله: «لأن الحدود ليست للمحسوسات» اى للجزئيات ولذا قال الشيخ: المحسوسات لا تعرف بالأقوال الشارحة.

ص ١٦٧ - س ١٥، قوله: «اذا كانت الصور رسوماً وخيالات لها...» الخيال بمعنى المثال اى كانت تلك الصور العقلية رسوماً ومثلاً للمحسوسات.

ص ١٦٧ - س ٢١، قوله: «حكاية فيها دراية...» راجع رسالة الحدوث للمصنّف ايضاً (ط ١ - ص ٨٣).

ص ١٦٧ - س ٢٦، قوله: «ان لفظة المكون مرتبة...» أى مقولة بالاشتراك اللفظى وبعبارة أخرى مشترك لفظى. وقوله: «لم يسبقه زمان...» فنفى الحدوث الزمانى دون الذاتى.

ص ١٦٧ - س ٢٨، قوله: «وليس ولا واحد...» هذا اشارة الى التلازم بين الهوى والصورة.

ص ١٦٨ - س ١٦، قوله: «وأما البعد الذى ذكره فى القول الثانى» أى فى حدوث النفس.

ص ١٦٨ - س ٢٩، قوله: «من كلمات هذا الفيلسوف» اى ارسطو. وقوله: «فما حكاه عنه هذا الشيخ...» أى الشيخ ابوالحسن العامرى فى كتابه المعروف بالأمد على الأبد.

ص ١٦٩ - س ١، قوله: «الى وجود آخر...» أى الى الوجود العقلانى.

ص ١٦٩ - س ٥، قوله: «متفَسّة...» اى كل واحد منها دون نفس حيّة بحياة غير سرمدية.

ص ١٦٩ - س ٩، قوله: «على ما وقع التنبيه عليه فى ماسبق...» من أن فئاتها من حيث نفسيتها، ويقائنها من حيث جوهرها العقلى.

ص ١٦٩ - س ١١، قوله: «الفيلسوف الأعظم ارسطو طاليس...» راجع رسالة الحدوث للمصنّف ط ١ من المجبرى - ص ٨٧. Aristot de Stagcira.

(٣٨٤ م و ٣٢٢ ق.م). (Aristoteles) تفسير ارسطو طاليس تام الفضيحة (ص ٢٧ من تاريخ الحكماء للقفطي).

ص ١٦٩ - س ١٣، قوله: «في كتابه المعروف بأثو لوجيا...» حكماء الإسلام اسندوا أثولوجيا إلى أرسطو، وأما غيرهم واكثر المتأخرين والمعاصرين من المسلمين وغيرهم فالصواب عندهم أن الكتاب شرح منتخب لبعض تاسوعات أفلوطين. وفي سير حكمت در اروپا تأليف فروغي - ره - «چنين به نظر می رسد كه فلوطين در ممالك ما معروف نبود و رسالاتش ترجمه نشده است، اما قسمتی از رسائل نه گانه او را به عنوان اثولوجی به عربی ترجمه کرده و به ارسطو نسبت داده اند» (ط ١ - ص ٥٦).

ص ١٦٩ - س ١٥، قوله: «فلما فرغ من هذا التميز بدأ...» أي بدأ أفلاطون وقال إن علة الخ.

ص ١٧٠ - س ١، قوله: «وابدع العقل صورة النفس...» أي أبدع العقل خصوصية وجود النفس لأصل وجودها لأن أصل وجودها بيدع من البارى حسب ما اقتضاه التوحيد الإلهي.

ص ١٧٠ - س ٦، قوله: «عند ذكر رؤوس المسائل...» رؤوس مسائل الكتاب تنهى إلى تسع وثلاثين ومائة مسئلة؛ المسئلة السابعة والثلاثون منها هي قوله: في الطبيعة وأنها صنم الخ؛ والحادية والأربعون منها هي قوله: في الطبيعة وأنها تفعل الخ. والسابعة والأربعون منها هي قوله: في الأنفس الكلية وأنها غير واقعة الخ. والثامنة والأربعون منها هي قوله: في الانفس الكلية وأنها كانت تفعل الخ. والتاسعة والاربعون منها هي قوله: في أن الكلمات الفواعل تفعل الخ.

ص ١٧٠ - س ٦، قوله: «وأنها صنم لحكم الكل...» أي وافقت النفس جميع الأحكام المذكورة حال كونها سفلاً في الطبيعة. قوله: «وانها كانت تفعل الشئ...» هذه العبارة تدل على أن النفس باعتبار النفسية وتعلقها بالبدن تقع تحت الزمان، و باعتبار

عقلايتها وتجربتها غير واقعة تحت الزمان بل الواقع تحت الزمان آثارها.

ص ١٧٠ - س ٦، قوله: «غير ماقله منه تامسطيوس» راجع ص ٢٥٩ من صوان الحكمة و ص ١٠٧ من تاريخ الحكماء للقفطي و ص ١٥١ من ترجمته، وهو: The Mistiosde Paph Iagonie.

ص ١٧٠ - س ١٣، قوله: «مادلّ على أن جائياً جاء به» بدل لقوله إحدى المحاشيتين.

ص ١٧٠ - س ٢٢، قوله: «يُطلبه ليصوغه...» فيه سرّ مستر لا بدك من بصير يهديك اليه.

ص ١٧٢ - س ٤، قوله: «ما قاله في الميمر السابع...» راجع الصفحة ٢٣٨ من هامش القبسات، ط ١ من الحجري؛ و ص ٨٦ من افلوطين عند العرب.

ص ١٧٢ - س ٢٧، قوله: «فصل في ذكر اعتقادات...» راجع رسالة الحدوث للمصنّف (ط ١ من الحجري - ص ٩٥). قوله: «فمنهم زينون...» الحكيم زينون الأكبر تلميذ ارسطو طاليس الخ (محبوب القلوب للديلمى - ط ١ من الحجري - ص ١٣٤). زينون الأكبر ابن ماوس من اهل فلسطين الخ (الملل والنحل للشهرستاني - ط مصر - ج ٢، ص ٩٨. وعبارة المصنّف أعنى صاحب الأسفار منقولة من الملل والنحل للشهرستاني فراجع. زينون، وهما اثنان اكبر وأصغر إلا أن تميز كلاميهما متعذر (ص ٢٣٥ من صوان الحكمة). (٣٣٦ - ٢٦٤ ق.م، Zenon).

ص ١٧٢ - س ٣٤، قوله: «في رسالة له نقله بعض أفاضل...» لعل الرسالة هي التي حرّرها الفارابي وطبعت في حيدرآباد الدكن ولم يعهد لزينون رسالة غيرها في ما أعلم؛ وقال الفارابي في أولها: رأيت لزينون الكبير تلميذ ارسطو طاليس و الشيخ اليوناني رسائل الخ، فالمعلّم صرّح بأن له رسائل لكن ليس في الأيدي غير الرسالة المعهودة أولم تصل إلينا.

ص ١٧٣ - س ٩، قوله: «ومن الفلاسفة القائلين...» راجع رسالة الحدوث للمصنّف (ط ١ - ص ٩٦). كان ديمقراطيس من قدماء الفلاسفة (٤٥٩ ق.م).

Dimokritos. Democrite و فی صوان الحکمة ص ۲۰۳ Dimokrates

ص ۱۷۳ - س ۱۳، قوله: «بل القدماء لهم الغاز ورموز...» نقل النکة ۱۶۰ من کتابنا الف نکة ونکة مناسب للمقام وهي مايلي:

«إن من الفضلاء من يرمز أيضاً برموز ويقول الفاظاً ظاهرة مستشعنة أو خطاء وله فيها غرض خفي، بل أكثر الحكماء بل الأنبياء الذين لا يؤتون من جهة غلطاً أو سهواً هذه وتيرتهم (فصل هفتم از مقاله أولى إلهيات شفاء - ط ۱، ج ۲، ص ۴۰۰).

القدماء لهم الغاز و رموز وأغراض صحيحة ومن أتى بعدهم ردّ على ظواهر رموزهم إمّا لفظة أو تعمداً لما يطلب من الرياسته (فصل چهارم فن پنجم از جواهر و أعراض اسفار ج ۲ - ص ۱۷۳ - ط ۱).

والأنبياء صلوات الله عليهم لهم لسان الظاهر به يتكلمون لعموم أهل الخطاب، واعتمادهم على فهم السامع العالم فلا تعتبر الرسل عليهم السلام إلا العامة لعلمهم بمرتبة أهل الفهم كما نبّه عليه لسلام على هذه المرتبة في العطايا فقال إني لأعطي الرجل وغيره أحبّ إلىّ منه مخافة أن يكبّه الله في التار، فاعتبر ضعيف العقل والنظر الذي غلب عليه الطمع والطبع، فكنا ما جاؤوا به من العلوم جاؤوا به وعليه خلعة أدنى الفهم ليقف من لا غوص له عند الخلعة فيقول ما أحسن هذه الخلعة ويراها غاية الدرجة، ويقول صاحب الفهم الدقيق الغائص على درر الحكم بما استوجب هذا:

هذه الخلعة من الملك فينظر في قدر الخلعة وصفها من الثياب فيعلم منها قدر من خلعت عليه فيعثر على علم لم يحصل لغيره ممّن لا علم له بمثل هذا. ولما علمت الانبياء والرّسل والورثة أن في العالم وفي أممهم من هو بهذه المثابة عمدوا في العبارة إلى اللسان الظاهر الذي يقع فيه اشتراك الخاص والعام فيفهم منه الخاص ما فهم العامة منه وزيادة ممّا صحّ له اسم أنه خاصّ فيتميّزه عن العامي فاكتفى المبلغون العلوم بهذا (فص موسى از فصوص الحکم محمى الدين عربى - ط ۱ - ص ۴۵۸).

شرط انبياء آنست که هر معقول که دریابد در محسوس تعبیه کنند و در قول آرند تا امت متابعت آن محسوس کنند و برخوردارى ایشان هم معقول باشد لیکن

برای اُمت نیز محسوس و مجسم کنند و بر وعد و امیدها بیفزایند و گمان‌های نیکو زیاده کنند تا شرط‌ها به کمال رسد و تا قاعده و ناموس شرع و اساس عبودیت منحل و مختل نشود، آنچه مراد نبی است پنهان نماند و چون به عاقلی رسد به عقل خود ادراک کند، و داند که گفته‌های نبی همه رمز باشد به معقول آکنده، و چون به غافلی رسد به ظاهر گفته نگردد و دل بر مجسمات محسوس حریص و خوش گرداند و در جوال خیال شود و از آستانه وهم درنگذرد، می‌پرسد نادانسته و می‌شنود نادریافته، الحمد لله بل اکثرهم لا یعلمون (رساله معراجیه شیخ رئیس - ص ۱۴، ۱۵).

ص ۱۷۳ - س ۲۸، قوله: «فلاسفة افاداميا...» ظاهراً افاداميا همان آکاداميا است، مرحوم فروغی در سیر حکمت در اروپا در ترجمه افلاطون گوید: افلاطون در بیرون شهر آتن باغی داشت وقف علم و معرفت نمود؛ مریدانش برای درك فیض تعلیم و اشتغال به علم و حکمت آنجا گرد می‌آمدند، و چون آن محل آکاداميا نام داشت فلسفه افلاطون معروف به حکمت آکادمی (Académie) شده و پیروان آنرا آکادامیان (Académicien) خواندند، و امروز در اروپا مطلق انجمن علمی را آکادمی می‌گویند.

ص ۱۷۳ - س ۳۳، قوله: «اقول كلام هؤلاء الفلاسفة...» راجع رساله المصنف فی المحدث - ط ۱، ص ۹۸.

ص ۱۷۴ - س ۳، قوله: «هرقل الحكيم» Heraclitus. هرقل النجار حکیم بابلی أحد السبعة، تاریخ الحكماء للقفطی؛ و راجع رساله المحدث للمصنف - ط ۱ - ص ۹۸. وقوله: «لأنها أبدعت...» أي العقول أبدعت من ذلك النور الأول والمعلول لا يحيط بالعلّة.

ص ۱۷۴ - س ۱۰، قوله: «افيفورس» ابيقورس خالف الأوائل في الأوائل الخ أي في المبادئ - الملل والنحل للشهرستاني، ج ۲ - ص ۱۰۳. Epicure, Epikouros. فیلسوف یونانی (۳۴۱ - ۲۷۰، أو ۲۷۲ ق.م).

ص ۱۷۴ - س ۱۱، قوله: «وأما الصورة فهي فوق المكان...» عبارة الشهرستاني

فی الملل والنحل علی ما طبع فی مصر (ج ۲ - ص ۱۰۳) هکذا: وأما الصورة فهي فوق المكان والخلاء ومنها أبدعت الموجودات وكل ما کون منها فانه ينحل اليها فمنها المبدأ واليها المعاد الخ.

أبيقور در ۳۴۱ پیش از میلاد متولد شده نزدیک هفتاد سال زیست کرد. معاصر خلفای اسکندر مقدونی (سیر حکمت در اروپا تألیف مرحوم فروغی - ط ۱ - ص ۴۰).

ص ۱۷۲ - س ۱۲، قوله: «وكلما كان كون منهما...» كلمة كان تامة.

ص ۱۷۴ - س ۲۱، قوله: «ومن حكم الشيخ اليوناني...» الشيخ اليوناني هو افلوطين كما تقدم في الفصل الثالث من هذا الفن الخامس. فلوتين وحدت وجودی است الخ - ص ۵۲ سیر حکمت در اروپا تألیف فروغی - . قوله: «إن أمك رءوم...» فی منتهی الأرب: رئم الشيء - از باب سمع - دوست داشت آن را و آفت گرفت به وی. و رئمت الناقة ولدها: مهربانی آورد بر بچه خود و لازم گرفت آن را. و فی الملل والنحل للشهرستانی - ط مصر، ج ۲، ص ۱۴۴ - حکم الشيخ اليوناني وله رموز و أمثال منها قوله: «إن أمك رءوم الخ. وفي نزهة الأرواح للشهر زوری (ج ۱ - ص ۳۰۹): الشيخ اليوناني المشهور، ولم يسم اسمه ونقل عنه كلامه السامي الآتي: أن النفس جوهر شريف كريم يشبه دائرة الخ: والمصنف نقل عنه مختصراً.

ص ۱۷۴ - س ۲۶، قوله: «ومن كلماته الدالة...» هذه الكلمات منه منقولة في صوان الحكمة - ص ۱۷۳ - ، والمصنف التقط بعضاً منها. وقوله: «النفس جوهر شريف...» للشيخ الاكبر محمى الدين في أواخر القصص النوحى من كتابه فصوص الحكم عند قوله «فالحائز له الدور والحركة الدورية حول القطب فلا يبرح منه» كلام سام فليطلب (ط ۱ من الحجرى فى ايران - ص ۱۴۵).

ص ۱۷۴ - س ۳۴، قوله: «الاسكندر الافرودىسى...» راجع رسالة الحدوث للمصنف - ط ۱، ص ۱۰۱ - والملل والنحل للشهرستانی - ط مصر، ج ۲، ص ۱۵۴ - رأى الاسكندر الافرودىسى الخ. و فی صوان الحكمة - ص ۲۶۱ - الاسكندر

الأفروديسى و هو من مدينة افروديسياس Aphrodisias. وقوله: «وقد وصفه الشيخ في الشفاء» - ط ١ من الرحلى، ج ٢، ص ٢٥٧ - .

ص ١٧٥ - س ٤، قوله: «لما كان الفلك محيطاً...» عبارة الشهرستانى فى الملل والنحل هكذا: «لما كان الفلك محيطاً بمادونه، وكان الزمان جارياً عليه لأن الزمان هو العاد للحركات، أو هو عدد الحركات، ولما لم يكن يحيط بالفلك شىء آخر، ولا كان الزمان جارياً عليه، لم يجوز أن يفسد الفلك ويكون، فلم يكن قابلاً للكون والفساد، وما لم يقبل الكون والفساد كان قديماً أزلياً» انتهى.

اقول: وهذا هو الصواب وقد حرقت عبارة الشهرستانى أو غيره فى هذا الكتاب المستطاب كما لا يخفى على من له وقوف على اسلوب العبارة و فهم الخطاب.

ص ١٧٥ - قوله: «فهو أيضاً لآماله ذو صورة...» وذلك لأن تغير العوارض يدل على تغير المعروض. قوله: «وإن لم يكن كذلك» أى وإن لم يكن جسم طبعى فيكون احاطته بالجميع الخ.

ص ١٧٥ - س ١٢، قوله: «فرفورىوس...» Porphyrios. Porphyrius فرفورىوس الصورى من اهل مدينة صور من ساحل الشام و كان بعد زمان جالينوس - ص ٢٥٦. من تاريخ الحكماء للقفطى. ص ١٥٥ - ج ٢ - من الملل والنحل الشهرستانى رأى فرفورىوس الخ.

ص ١٧٥ - س ١٥، قوله: «وإن كان الشيخ اكثر تعويله على كلام هذين...» كما قال الشيخ فى آخر الفصل الثانى من المقالة التاسعة من إلهيات الشفاء (ط ١ من الرحلى - ص ٢٥٧): وبعض من هو أسدّ قولاً من اصحابه - يعنى من اصحاب المعلم الأول - وذلك البعض هو الاسكندر الأفروديسى؛ ثم قال: والذي يحسن عبارته عن كتب المعلم الأول على سبيل تلخيص، يعنى به ثامسطيوس شارح كلام ارسطو.

ص ١٧٥ - س ٢٠، قوله: «أما الأول» أى تصريحاً. وقوله: «وأما الثانى» أى تلميحاً.

ص ١٧٥ - س ٢٣، قوله: «ومن الفلاسفة المعتبرين المشهورين ابرقلس...» راجع

رسالة الحدوث للمصنف - ط ١ - ص ١٠٢. برقلس ديدوخس الأفلاطوني من اهل أطاطولسه الخ. (تاريخ الحكماء للقفطى - ص ٨٩). Prokios Diadochos de BY Zantion (٤١٢ الى ٤٨٥ ق.م).

ص ١٧٥ - س ٢٧، قوله: «ذكر الشهرستاني...» راجع كتابه في الملل والنحل - ط مصر - ج ٢ - ص ٥١

ص ١٧٦ - س ٣، قوله: «أضاف اليه القول الأول...» أى أسند الى أبرقلس القول بقدّم العالم الخ.

ص ١٧٦ - س ٩، قوله: «وقال أيضاً إن الحق لا يحتاج...» أى قال الشهرستاني أيضاً في الملل والنحل؛ ولكن عبارة الشهرستاني قد حُرِّفَتْ وصَحِّفَتْ في هذا الكتاب غاية التصحيف والتعريف والصواب ما يلي: «إن الحق لا يحتاج إلى أن يعرف ذاته لأنه حق حقاً بلا حق، وكل حق حقاً فهو تحته، انما هو حق حقاً إذ حَقَّقَهُ الموجب له الحق، فالحق هو الجوهر الممدد للطباع الحية والبقاء وهو أفاد هذا العالم بداء وبقاء بعدد ثور قشوره، وزكى البسيط الباطن من الدنس الذى كان فيه قد علق به».

ص ١٧٦ - س ١١، قوله: «وبقى...» وبقي جوهر كل قشر و دنس و خبث (كما في الملل والنحل للشهرستاني - ط مصر، ج ٢، ص ٥٢).

ص ١٧٦ - س ١٥، قوله: «دائماً بديموميته» وفي رسالته الحدوث: دائم بدوامه (ط ١ - ص ١٠٤). وقوله: «حكم أحياناً...» جواب لما، حيث قال: «وائه لما رأى وانكشفه الخ.

ص ١٧٦ - س ٢٣، قوله: «كما يقوله الصفاتية» قال بعضهم الصفاتية هم القائلون بالصفات الزائدة القديمة كالاشاعرة؛ ولكن في الملل والنحل للشهرستاني (ط مصر - ص ٩٢ من ج ١) الصفاتية: اعلم أن جماعة كثيرة من السلف كانوا يشبِّهون الله تعالى صفات أزلية من العلم والقدرة والحياة والإرادة والسمع والبصر والكلام والجلال والإكرام والجود والإنعام والعزّة والعظمة، ولا يفرقون بين صفات الذات و صفات الفعل بل يسوقون الكلام سوقاً واحداً. وكذلك يشبِّهون صفات خبرية مثل اليدين والوجه ولاياً

وكون ذلك إلا أنهم يقولون هذه الصفات قدوردت في الشرع فتسعيها صفات خبرية الخ.
ص ١٧٦ - س ٢٨ ، قوله: «كثير من الآيات القرآنية...» انه قدس سره قد بحث
عن هذا الفن في المفتاح الثاني عشر من المفاتيح وأنهى المفتاح المذكور بخاتمة فرقانية نقل
فيها آيات قرآنية وفسرها بالانوار البرهانية والعرفانية كلها نور على نور، زادنا الله تعالى
وإياكم نوراً.

ص ١٧٦ - س ٣٠ ، قوله: «تصفقها...» بضم التاء وشد الفاء على نسخة مصححة
قوبلت بنسخة الرضى - رضوان الله عليه - وهى موجودة عندنا. وكلامه هذا بعض
الخطبة ١٩٤ من نهج البلاغة، والثاني بعض الخطبة ٨٠ منه. وقوله: «وأتته
هذا الكلام...» أى طأوعته.

ص ١٧٦ - س ٣٥ ، قوله: «فبالنظر الى أعيانها...» أى الى أعيانها الثابتة؛ وإن
سئلت قلت أى فبالنظر الى ماهياتها حسب مباحو اصطلاح هذا العارف من اطلاق
الأعيان على الماهية.

ص ١٧٧ - س ١ ، قوله: «هى موجودة عن عدم» وذلك لأنها فى تلك المرتبة
غير موجودة بوجوداتها الخاصة. وقوله: «هو وجود» أى الوجود العلمى لها.

ص ١٧٧ - س ٦ ، قوله: «وقال ايضاً فى الباب السابع والستين...» فى هذا الباب
يحكى الشيخ الأكبر بعد اسراء رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - عن إسرائه،
فانظروا أعظم شأن ورثة الخاتم - ص - ومخاطبته مع ادريس النبي - عليه السلام من
جملة ما أرى فى هذا الإسراء. وقال فى الدر المكنون المؤلف فى الجفر - رزقنا الله فهم
ما احتويه - عند ذكر هود النبي عليه السلام: هونبى مرسل ثم أنزل الله عليه عشرين
صحيقة، وهو أول من تكلم فى علم الوقف، وقيل إنه وضع مربع مائة فى مائة فى أساس
مكة شرقها الله تعالى، وله سفر عظيم القدر رفيع الشأن وضعه فى علم الحروف وهو سبع
كتاب كان فى علم الحروف وقرأته عليه وسئلته عن مسئلة عرفنى بها فى ٦٢٩.

وقال فى موضع آخر من كتاب الدر المكنون ايضاً: ولما كنت بسنجابة سنة ٦١٠
اجتمعت بادرىس عرضت عليه كتاب الثمانية وعشرين سفرأ، وأهدى إلى علمه على

أحسن حال فهذا الذي حملني على إخراج كتاب السهل الممتنع الخ.

وليه كم نظير من نحو هذه المكاشفات العجيبة والنيل الى الأسرار الكونية، فيجب في المقام التمييز بين النبوة التشريعية والنبوة المقامية: على التفصيل الذي حررناه في مصنفاتنا.

ص ١٧٧ - س ٨، قوله: «فقال لي: عن أي آدم تسئل؟...» قال الفخر الرازي في تفسيره الكبير في تفسير قوله تعالى: «ولقد خلقنا الإنسان من صلصال من حمإ مسنون» من سورة الحجر: ونقل في كتب الشيعة عن محمد بن علي الباقر - عليه السلام - أنه قال قد اتقضى قبل آدم الذي هو أبونا الف الف آدم أواكثر؛ وكذا في محاضرة الأوائل لعلاء الدين البسنوي (ط ١ - چاپ مصر - ص ٦): «وما نقل في كتب المؤرخين والمتصوفين عن محمد بن علي الباقر: قد اتقضى من قبل آدم الذي هو أبونا الف الف آدم أواكثر...».

واعلم أن لنا رسالة فريدة في ذلك المرصد الأسنى والمنظر الأعلى بالفارسية موسومة بـ «رساله رتق وفتق» أدرجناها في كتابنا «هزار و يك كلمه» وجعلناها كلمة ٣٢٣ منه فراجع.

ص ١٧٧ - س ١٥، قوله: «فصل في تعريف الطبيعة...» عباراته في تعريف الطبيعة ناظرة إلى ما أفاده الشيخ الرئيس - قدس سره في الفصل الخامس من المقالة الأولى من طبيعيات الشفاء (ط ١ من الرحلى الحجرى ص ١٢)؛ والى الفصل الرابع من النمط الثانى من شرح الخواجة نصير الدين الطوسى - ره - على الإشارات للشيخ الرئيس.

ص ١٧٧ - س ٢٤، قوله: «لا يجوز أن يفعل فعلاً خاصاً...» وإلا لصدر ذلك الفعل الخاص عن كل جسم.

ص ١٧٧ - س ٣٠، قوله: «وإذا كانت...» أى وإذا كانت قوة أخرى فسواء الخ.
ص ١٧٧ - س ٣٥، قوله: «أن يتكلف اثباتها» أى اثبات وجودها بل عليه أن الخ.

ص ١٧٨ - س ٢، قوله: «وقد حدث الطبيعة...» تعريف الطبيعة كما في الفصل الرابع

من النمط الثاني من شرح الإشارات للمحقق الطوسي: «أنها مبدء أول الحركة ماتكون - أى الطبيعة - فيه وسكونه بالذات لا بالعرض»؛ وهذا التعريف مطابق للشفاء (ج ١ من الطبع الأول الرحلى - ص ١٣)؛ وصرّح فيه بأن هذا الرسم مأخوذ من الإمام الأول يعنى به أرسطو.

ص ١٧٨ - س ١١، قوله: «حيث قال...» راجع الشفاء - ط ١ من الرحلى الحبرى - ج ١ - ص ١٤. قوله: «ولو استحالَت الطبيعة...» أى طبيعة الأعضاء. ص ١٧٨ - س ٢٠، قوله: «أحدهما بالقياس الى الفاعل» أى إلى الطبيعة، و الثانى بالقياس الى القابل أى المتحرك.

ص ١٧٨ - س ٢٢، قوله: «وحرك الطبيب ما هو فيه...» المراد بما هو فيه البدن فهو متحرك بالذات من المرض الى البرء من حيث هو مريض، ومتحرك بالعرض من حيث هو طبيب فليس البدن من حيث هو طبيب متحركاً بالطبيب بل من حيث هو مريض متحركه. (تعليقة مخطوطة على الشفاء عندنا لم يسمّ قائله).

ص ١٧٨ - س ٢٥، قوله: «فقال هذا التعريف...» عبارة الشفاء هكذا؛ فقال إن هذا أنما يدلّ على فعل الطبيعة لا على جوهرها فإنه أنما يدلّ على نسبتها الى ما يصدر عنها الخ.

ص ١٧٨ - س ٢٧، قوله: «والذى عليه الشيخ...» راجع طبيعيات الشفاء (ط ١ - ج ١ - ص ١٥).

ص ١٧٨ - س ٣٢، قوله: «قد كرر اشياء كثيرة» وهى الحركة والسكون وما فيه. ص ١٧٨ - س ٣٥، قوله: «اقول كون الطبيعة مبدءاً...» ناظر الى ما ذهب اليه الشيخ من أن تعريف الطبيعة المذكور عن الإمام أرسطو رسم لاحد كما صرّح به فى عدة مواضع من الشفاء. وراجع ذيل الفصل السادس والعشرين من المسلك الثالث من هذا الطبع حيث قال فى ذيل الفصل (ج ٣ - ص ١٦٩ من هذا الطبع): «برهان آخر مشرقى: كل جوهر جسمانى له نحو وجود مستلزم لعوارض ممتعة الانفكاك عنه...».

ص ١٧٩ - س ١، قوله: «أنا حدّ بحسب مفهوم الاسم...» أى شرح الاسم.

ص ١٧٩ - س ٥، قوله: «الى ما فوقها من الصورة...» أى الصورة النوعية. و قوله: «قال الشيخ في الشفاء...» قاله في أول الفصل السادس من المقالة الأولى من الفن الأول من طبيعيات الشفاء (ط ١ من الرحلى - ج ١ - ص ١٥): «إن لكل جسم طبيعة ومادة وصورة وأعراضاً...» فراجع. و قوله: «تتحركه أو تغيره» أى كيفياته الفعلية والانفعالية.

ص ١٧٩ - س ٨، قوله: «لزمته» هى الأعراض اللازمة، وقوله: أو عرضت له من خارج» وهى الأعراض المفارقة.

ص ١٧٩ - س ١٣، قوله: «فان تلك الأجسام...» أى الأجسام المركبة لاتصير هى أى تلك الأجسام ما هى بالقوة المحركة - الباء سببية - لها - ضمير لها راجعة الى تلك» الأجسام - بالذات إلى جهة وحدها - الضمير راجعة الى القوة.

ص ١٧٩ - س ٢٠، قوله: «على وجه الإطلاق» اى لا بشرط.

ص ١٧٩ - س ٢٣، قوله: «وهو من الكيفيات» الضمير راجع الى الميل.

ص ١٧٩ - س ٢٦، قوله: «غير تلك الطبائع» أى غير صور العناصر.

ص ١٨٠ - س ١٧، قوله: «ضرباً من الاتحاد» كاتحاد الظل بذيه. وقوله: «حادثه شيئاً فشيئاً» اى بالحركة الجوهرية.

ص ١٨٠ - س ٢١، قوله: «قال الشيخ فى بيانه...» راجع الفصل السادس من المقالة الأولى من طبيعيات الشفاء (ج ١ - ص ١٥ من الطبع المجرى).

ص ١٨٠ - س ٢٧، قوله: «ولمّا كانت تلك الصور العالية الشريفة...» اى الصور البعيدة الذات عن المادة كالنفوس الإنسانية مثلاً.

ص ١٨٠ - س ٣٤، قوله: «ووغايتها فى النزول...» اى غاية تلك الصور التى هى قوة تتعلق بالمواد.

ص ١٨١ - س ٨، قوله: «كما ذكره الشيخ...» قال الشيخ فى الفصل السادس من أولى طبيعيات الشفاء (ج ١ من الطبع الرحلى المجرى - ص ١٦): «وقد كان الأقدمون من الأوائل شديدي الشغف بتفضيل المادة والقول بها و تصيرها طبيعة، ومنهم

انطبقون الذى يذكره المعلم الأول ويحكى عنه أنه أصرّ على أن المادة هي الطبيعة. وقال في تاسع أولى الطبيعيات (ط ١ - ج ١ - ص ٢٠) قد رفض بعض الطبيعيين و منهم انطبقون مراعاة أمر الصورة رفضاً كلياً الخ؛ وسيأتى في الفصل السابع من هذا الكتاب في أن أى العلل ينبغي أشدّ مطلباً واهتماماً للطبيعيين الكلام في ذلك أيضاً.

ص ١٨١ - ص ١٦، قوله: «واعلم أن ههنا قافضاً...» عبارة المصنّف ملفّقة من الفصل السابع من المقالة الأولى من طبيعيات الشفاء (ط ١ من الرحلى - ج ١ - ص ١٦) ومن الفصل الذى قبله، فان قوله: والى ما يذكر منها ثلاثة من كلام الشيخ من الفصل السادس من تلك المقالة والباقى من الفصل السابع منها. ثم قوله: وأما ما عن الطبيعة الخ فالأول هو المتصور بالطبيعة هو الهوى، وقوله أوالذى الطبيعة كالجزم من الصورة وهذا كالحىوان على ما ذهب اليه الشيخ كما مرّ عبارته في صدر هذا الفصل حيث قال: وأما في المركّبات فالطبيعة كشيء من الصورة الخ؛ وردّه المصنّف بما علمت مبرهننا، فعلى هذا يمكن أن يكون قول الشيخ فالأول هو المتصور بالطبيعة البسائط حيث قال الشيخ أما في البسائط فان الطبيعة هي الصورة بعينها كما أفاده آقا جمال في تعليقه على الشفاء حيث قال في تفسير المتصور بالطبيعة ما هذا لفظه:

أى الذى صورته الطبيعة وهو البسائط بقرينة قوله أوالذى الطبيعة كالجزم من صورته وهو المركّبات؛ ويمكن أن يحمل على الأعمّ من ذلك من محلّ الطبيعة وهو الهوى أوالصورة الجسميّة على الاحتمالين، انتهى كلامه.

وبما ذكر نادريست أن عبارة هذا الكتاب جارية على مذهب الشيخ لا المصنّف اعنى صاحب الأسفار.

ثم إن بعض المحشين ذكر الفرق بين ما بالطبع وبين ما بالطبيعة، وكذا الفرق بينه - أى بين ما بالطبع - وبين ما عن الطبيعة بقوله: الفرق بينه - يعنى بين ما بالطبع - وبين ما بالطبيعة اعتبار مشاكلة القصد فالأشخاص من حيث إنّها مقصودة للطبيعة سمّيت ما بالطبع، ومن حيث إن قوامها بالطبيعة الصادقة عليها سمّيت ما بالطبيعة.

والفرق بينه - أى بين ما بالطبع - وبين ما عن الطبيعة اعتبار الاستقلال فيه دون ما

عنها فإن الطبيعة في الحوادث لها دخل في عروض متى لها، وكذا في الأمكنة المتعددة لأفرادها. انتهى كلام هذا المحشى.

واعلم أن قول الشيخ على مشكلة القصد أولاًزماً لها، بيان لتعميم قوله كيف كان. وبعضهم فسّر كيف كان بقوله: سواء كان بحسب الوجود الأول كالأشخاص والأنواع، أو الثاني كاللوازم، ولكن الأولى هو ما أشرنا إليه وإن كان مآلهما واحداً.

ص ١٨١ - س ١٧، قوله: «فيقال الطبيعة للمبدء الذى...» هذا هو المعنى الأخص. قوله: «ويقال لما يقوم به جوهر كل شيء» وهذا هو المعنى الخاص. قوله: «ويقال طبيعة لحقيقة كل شيء» وهذا هو المعنى العامى. قوله: «فالأول هو المتصور بالطبيعة» هذا كالأجسام البسيطة. قوله: «والذى الطبيعة كالأجزاء من صورته» هذا كالمركبات. قوله: «وأما الثانى» أى ماعن الطبيعة. وقوله «وما يجانس» كالجهاات. قوله: «وأما بالطبع فهو كل ما يلزم الطبيعة» هذا أعم من ما بالطبيعة. وقوله: «كيف كان» أى بحسب الوجود الأول كالأشخاص والأنواع، أو الوجود الثانى كاللوازم.

ص ١٨١ - س ٢٤، قوله: «أولاًزماً لهما كالأعراض...» فى نسخة مصححة من الشفاء عندنا كانت العبارة «أولاًزماً لهما» على تنية الضمير فى لهما؛ و فى غير واحدة من النسخ المخطوطة المصححة أيضاً الموجودة عندنا كانت العبارة «أولاًزماً لها» على الأفراد؛ فعلى الثانى الضمير راجع إلى الطبيعة، وعلى الأول إلى الأشخاص والأنواع؛ ويحتمل أن يرجع الضمير على الثانى إلى الأنواع الجوهرية.

ص ١٨١ - س ٢٧، قوله: «اعلم أن الطبيعة...» الفصل السابع من المقالة الاولى من طبيعيات الشفاء - ط ١ من المحجرى الرحلى - ج ١ - ص ١٧ - : والطبيعة يقال على وجه جزئى الخ، فراجع. قوله: «والثانية هى التى...» وهى التى تسمى المثل النورية وأرباب الأنواع.

ص ١٨١ - س ٢٩، قوله: «والكلّى بهذا المعنى...» أى بالمعنى السعى والانبساطى. ص ١٨١ - س ٣١، قوله: «والشيخ قدانكر وجودها...» راجع الموضع المذكور من طبيعيات الشفاء - ج ١ من الطبع الرحلى - ص ١٧.

ص ١٨١ - س ٣٢، قوله: «ثم انقسمت» وفي بعض النسخ «ثم انقسمت» بالعين. وقوله: «نعم لهانسبة إلى شئ واحد» ذلك الشئ الواحد هو الحق سبحانه.

ص ١٨١ - س ٣٣، قوله: «ولا في طريق السلوك...» أى ولا في طريق السلوك الابدائى إلى الأشياء حتى تكون الطبيعة الكلية رب النوع.

ص ١٨٢ - س ٢، قوله: «وذكر أن الكلى...» راجع في ذلك الى الفصل السابع من المقالة الأولى من طبيعيات الشفاء (ط ١ من الرحلى الحجري - ج ١ - ص ١٧).

ص ١٨٢ - س ٣، قوله: «بحسب نوع» أى بحسب نوع خاص، وربما كانت كلية على الإطلاق أى لأى نوع كان و مطلق الموجودات. وقوله: «أما أحدهما...» وذلك كرب النوع. وقوله: «والثاني مانقله...» كالوجود المنبسط.

ص ١٨٢ - س ٦، قوله: «وذكر أيضاً في الإلهيات...» راجع الفصل الخامس من المقالة السادسة من الهيئات الشفاء (ص ٢٩٥ بتصحينا و تعليقاتنا عليها): «فقول: أما اشخاص الكائنات...» والمصنف نقل عبارته ملخصاً. وقال الشيخ في المقام: «فيكون لاتنهاى الأشخاص بالعدد عرضياً على المعنى الضرورى من القسم الأول، لا على أنه غرض بنفسه لأنه لو أمكن أن يبقى الانسان دائماً كما تبقى الشمس والقمر لما احتيج الى التوالد والتكاثر بالنسل».

و في بعض النسخ: «فيكون لاتنهاى الأشخاص غرضاً - أى غايةً - على المعنى الضرورى -».

ص ١٨٢ - س ١٤، قوله: «سواء كانت كلية...» كالنفس الكلية أو رب النوع على مذهب المصنف. وقوله: «قال الشيخ إن كثيراً...» قال في آخر الفصل السابع من المقالة الأولى من طبيعيات الشفاء (ط ١ من الرحلى الحجري - ج ١ - ص ١٧): ثم تعلم أن كثيراً مما هو خارج عن مجرى الطبيعة الخ فراجع.

وقال الشيخ بعد ما نقله عنه صاحب الأسفار في آخر الفصل السابق ما هذا لفظه: لكن إن كانت طبيعة كلية من هذا الجنس (يعنى وجود الطبيعة المتحقق في الأعيان المدبر لمادونه) فلا يكون على أنها طبيعة بل على أنها أمر معقول (أى صورة معقولة)

عندالأوائل، والمبادئ التى يفيض منها تدبير الكل على نظامه أو على أنها طبيعة جرم أول من الأجرام السماوية التى بتوسطها است حفظ النظام ولا يكون البتة طبيعة واحدة سارية فى الأجسام الأخرى.

وقال فى الفصل الأخير من المقالة السادسة من الهيات الشفاء (ص ٢٩٦ بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه): وأعنى بالطبيعة الجزئية القوة الخاصة المدبرة لشخص واحد، وأعنى بالطبيعة الكلية القوة الفائضة فى جواهر السماويات كشمس واحد هى المدبرة لكلية ما فى الكون.

ص ١٨٢ - س ١٨، قوله: «ولیکن لقوم» عطف على قوله لتخلص النفس؛ وقوله: «حالمهم فى استحقاق الوجود» صفة قوم؛ وقوله: «وجود» اسم یكون.

ص ١٨٢ - س ٢٩، قوله: «والذى یفعله» الواو حالية. ص ١٨٢ - س ٣٤، قوله: «لا ینافى الشقاوة والنکال» النکال أى العقاب. وقوله: «فصل فى موضوع العلم الطبعى...» ناظر الى الفصل الأول من المقالة الأولى من طبيعيات الشفاء (ط ١ من الرحلى المجرى - ص ٣).

ص ١٨٣ - س ١، قوله: «وعوارضه الذاتية...» كالوحدة والکثرة والعلیة والمعلولية ونحوها. وقوله: «الى أن یصیر نوعاً مقدارياً أو عددیاً» وهو موضوع العلم التعلیمى کالهندسة. وقوله: «أو نوعاً واقعاً فى التغير» وهو موضوع العلم الطبعى.

ص ١٨٣ - س ٣، قوله: «من هذه الحیثیة» أى حیثیة وقوعه فى التغير. ص ١٨٣ - س ٤، قوله: «فبعضها موضوعات لها» أى بعضها محال للقوة، وبعضها آثار و حركات تصدر عنها أى عن القوة.

ص ١٨٣ - س ٧، قوله: «وهى المبادئ لموضوعها...» کالهیولى والصورة. ص ١٨٣ - س ٩، قوله: «ولیس على الطبعى...» عبارة الشیخ فى الشفاء (ط ١ - ج ١ - ص ٣): «وأما قبول وجودها وضعاً وتصوّر ماهیتها تحقیقاً فیکون على الطبعى». فقولہ: «وجودها وضعاً» أى وضعاً وتسليماً. وقوله: «أنباتاً إثیة» أى وجوداً. وقوله: «مثل مبادالنموّ والحسّ» مثال لجزئیة مختصة.

ص ١٨٣ - س ١٦، قوله: «فمن أراد أن يعرف الأمور...» وبذلك يعرف وجه تقدم العلم الكلّي في هذا الكتاب و في كتب من جاء بعد صاحب الأسفار. والمشائون قدّموا البحث عن الطبيعي لأن الطبيعة أعرف عند المتعلّمين، ثم ارتحلوا منها إلى ماورائها، وقد تقدّم من صاحب الأسفار في صدر هذا المجلّد حيث نقلنا كلامه من تعليقاته على الشفاء أنه قال: كتابنا الكبير المسمّى بالأسفار وهو أربعة مجلدات كلّها في الإلهيات بقسميها الفلسفة الأولى و فنّ المفارقات. قوله: «فينبغي له أن يأخذ أولاً» أي أن يشرع أولاً. وقوله: «إلى تلك الطبيعة واحوالها» أي إلى تلك الطبيعة المشتركة وأحوالها.

ص ١٨٣ - س ١٩، قوله: «إلى حقيقة خاصّة جامعة» تلك الحقيقة هي التي تسمّى بالكون الجامع عند أهل الذوق. وقوله: «بالمعنى الذي حقّقناه...» وهو أن الطبيعة الكلّية توجد مفارقة عن الهوية عن المواد الجزئية نسبتها إلى الطبائع الشخصية نسبة الأصل إلى فروعها كما مرّ في ذيل الفصل الثاني من هذا الفن حيث عنون التحقيق بقوله: حكمة مشرقية، اعلم أن الطبيعة قد تكون جزئية الخ؛ و في مواضع أخرى من هذا الكتاب، واثبتنا بالبحث والتحقيق مفصلاً في المرحلة الرابعة منه فراجع المجلد الثاني من هذا الطبع. قوله: «فالمقصود في فعل الطبيعة...» الطبيعة كلّية كانت أوجزئية.

ص ١٨٣ - س ٢٢، قوله: «كما زعمه بعض» ذلك البعض هو الشيخ الرئيس. ص ١٨٣ - س ٢٧، قوله: «ولذلك الناس...» أي ولكون العام اعرف، الناس كلّهم الخ. وقوله: «معناً في التفصيل» أي في التفصيل إلى الجنس والفصل.

ص ١٨٣ - س ٣٥، قوله: «فصل في تعديد المبادئ...» الفصل الثاني من اولى طبيعيات الشفاء في تعديد المبادئ للطبيعيّات على سبيل المصادرة والوضع (ط ١ من الرحلى المجرى - ج ١ - ص ٥).

ص ١٨٤ - س ١، قوله: «اعلم أن للأشياء الطبيعية...» للجسم مبادئ أجزاء من وجوده و هي الهيولى والصورة الجسميّة؛ وله مبادئ أيضاً فاعليّة وغائيّة؛ وله أيضاً من حيث هو كائن الجوهر فاسد بل متغير في الجملة زيادة في المبادئ، وفي هذا الفصل يبحث عن هذه الأقسام الثلاثة من المبادئ على الترتيب.

ص ١٨٤ - س ٢، قوله: «فقد مضى تحقيق ماهيته» من أنه القابل للأبعاد الثلاثة المتقاطعة.

ص ١٨٤ - س ٣، قوله: «وهو كالجزء...» وذلك لما مرّ آنفاً من أن ماهية الموضوع هي الجسم الطبيعي مع المحيطية المذكورة.

ص ١٨٤ - س ٦، قوله: «كل اسم بحسب اعتبار معنى آخر» وذلك لجنسيته وإبهامه. عبارة الشيخ في الشفاء هكذا: «ويسمى هيولى وموضوعاً ومادة وعنصراً واسطقساً بحسب اعتبارات مختلفة» (طبيعات الشفاء - ط ١ من الرحلى المحجرى - ج ١ - ص ٦).

ص ١٨٤ - س ٩، قوله: «لاتنك عن مقارنة الجسم الطبيعي مطلقاً» أى سواء كانت الصورة متقدمة لسائر الصور التى للطبيعات أو مقارنة لها لاتنك تلك الصورة عن الصورة الجسمية.

ص ١٨٤ - س ١١، قوله: «سواء كان ذلك من شأن...» أى سواء كان ذلك القبول من شأن الخ. وهاهنا تعليقه مخطوطة من آقا جمال - رضوان الله عليه - صورتها هكذا: «أراد به أن الهيولى يحتمل أن تكون جنساً تحت نوعان: المتقدمة وهى فى العناصر، والمقارنة وهى فى الأفلاك؛ وكل من نوعى الهيولى يختص لقبول بعض الصور دون بعض بعد الإشتراك فى الجسمية، فهىولى الفلك لا تقبل إلا صورة الفلك وهىولى العناصر لا تقبل إلا صورة العنصر. ويحتمل أن تكون نوعاً واحداً مشتركاً للجميع أى الأفلاك والعناصر فيكون من شأن النوع أن يقبل كل هذه الصور النوعية مجتمعة ومتعاقبة كالصور التركيبية فى العناصر فانه يجتمع مع صور البسائط و تعاقب بعضها بعضاً، وبعضها متعاقبة فقط كالصور البسيطة الفلكية أو العنصرية فإنه لا يمكن اجتماع صورتين منها وانما يمكن تعاقب بعضها بعضاً.

ص ١٨٤ - س ١٦، قوله: «كأنها رسم فيها» بالشين المعجمة، أى كأنها نقش فيها. وفى بعض النسخ كأنها رسم فيها، بالسین المهملة.

ص ١٨٤ - س ١٨، قوله: «إن شئت صورة امتدادية مطلقة...» كالصورة الجسمية.

وإن شئت قلت: أى صورة امتدادية جوهرية كما مرّ الامتداد بهذا المعنى غير مرة. وعبرة الشيخ في الشفاء هكذا: إن شئت صورة جسميّة مطلقة، وإن شئت صورة نوعيّة من صور الأجسام، وإن شئت صورة عرضية إذا أخذت الجسم من حيث هو كالأبيض الخ (ج ١ من المقالة الأولى من طبيعيات الشفاء، الفصل الثاني - ص ٦ من الطبع الأول الرحلى).

ص ١٨٤ - س ٢٢، قوله: «تتلفظ وحدتها الذاتية» أى وحدتها الإبهامية الذاتية. وقوله: «كل صورة أخذت...» كالصورة المائية مثلاً. وقوله: «إلى صورة أخرى» كالهوائية مثلاً. قوله: «والنوع هو النوع الأول» لاستلزامه الانقلاب المحال.

ص ١٨٤ - س ٢٧، قوله: «لا يجوز حركة الصورة الجسمانية...» أى لا يجوز حركة الصورة الجسمانية مجردة عن المادة ولا يجوز حركة الصورة المقدارية الجسمانية مجردة بالتجرد البرزخى، ومن هذا الأصل الأصل يتبصر اللبيب بأن التكامل بعد هذه النشأة على أى نحو هو؟ هل هو لا يتخلو عن تعلق بمادة أيضاً؟ فتبصر وتدبر.

ص ١٨٤ - س ٢٧، قوله: «لأنه بما هو نوع مقدارى...» وبذلك التحقيق الأتيق يعلم وجه ما تقرّر في الحركة الجوهرية من أن الصورة الجسميّة متحركة بطبيعتها ذاتها والصورة النوعيّة باقية بوحدتها في طول الزمان لأن هذه الصورة النوعيّة المحفوظة مجردة عن المادة وإن كانت مع المادة على سبيل القضية الحينية فتبصر. وقوله: «والمبتدل...» أى والمبتدل المتحرك لا يجوز الخ.

ص ١٨٤ - س ٣٢، قوله: «وللأجسام مباد أيضاً فاعلية وغائية...» راجع الفصل الثاني من المقالة الأولى من طبيعيات الشفاء (ط ١ من الرحلى المحجرى - ج ١ - ص ٦).

ص ١٨٤ - س ٣٣، قوله: «فالفاعل هو الذى...» قال - قدس سره - في الإشراف السابع من الشاهد الرابع من الشواهد الربوبية (ط ٢ - ص ٨٣): «والإلهيون يعنون بالفاعل مبدء الوجود ومفيدة، والطبيعيون يعنون به مبدء التحريك.

ص ١٨٥ - س ١، قوله: «قال الشيخ في الشفاء...» قال في الفصل الثاني من المقالة

الأولى من طبيعيات الشفاء - ط ١ من الرحلى الحجرى ، ج ١ ، ص ٦ - : والمشارك فيه ههنا يعقل على نحوين أحدهما أن يكون الفاعل مشتركاً فيه على أنه يفعل الفعل الأول الذى يترتب على وجه الخ. قوله: «كالذى يفيد المادة الأولى...» وهو المفارق. وفى غير واحدة من النسخ المخطوطة المصححة من الشفاء: «كالذى يفيد المادة الأولى الصورة الجسمية الأولى» بلا واو، على أن يكون الصورة الجسمية مفعولاً ثانياً ليفيد: وهذه النسخة أصح كما يظهر بنظر ناقد. قوله: «يتم وجود ما بعده» أى الصور الكمالية النوعية. قوله: «فهذا نحو» أى نحو من الاشتراك. وقوله: «بنحو العموم» أى مفهوم الفاعل. وقوله: «والغاية الكلية» أى مفهوم الغاية.

ص ١٨٥ - س ١١ ، قوله: «أقدم مما بالقوة» والصورة الجسمية ما بالقوة لأن الصورة الجسمية لا يتصور بدون الصورة النوعية.

ص ١٨٥ - س ١٢ ، قوله: «كون الوجود...» مفعول لفعل أبطل. وقوله: «وليس له» الواو حالية. قوله: «ثم يكتسب سائر الصور» أى الصور النوعية.

ص ١٨٥ - س ١٣ ، قوله: «بالتحو الذى ذكره ثانياً» وهو مفهومهما الكلى.

ص ١٨٥ - س ١٥ ، قوله: «من النحو الذى ذكره الشيخ...» أى من النحو الذى ذكره الشيخ، وأما النحو الثانى فلا ينبغى عده فى المقام من معانى الفاعل والغاية المشترك فيهما كما قال المصنف أعنى صاحب الأسفار متعرضاً على الشيخ وأما رابعاً فلأن الذى الخ. وقوله: «بوسط أوبغير وسط» بوسط كما إذا نسب وجودها الى الواجب: «أو بغير وسط» كما إذا نسب الى العقل الفعّال أو الى العقول العرضية.

ص ١٨٥ - س ٢٣ ، قوله: «والفرق بين وجودى النظيرين» أى وجودى النظيرين فى سلسلة النزول والصعود.

ص ١٨٥ - س ٢٦ ، قوله: «هى هذه الأربعة» أى المادة والصورة والفاعل والغاية. وقوله: «وأما الجسم من حيث وجوده...» بيان لقوله فى صدر الفصل وله من حيث هو كائن الجوهر فاسد بل متغير فى الجملة زيادة فى المبادئ، والعبارة منقولة من الشفاء حيث قال فى الفصل الثانى من أولى الطبيعيات (ط ١ من الرحلى الحجرى - ج ١ - ص ٧):

وأما الجسم من جهة ماهو متغيراً أو مستكمل الخ.

ص ١٨٥ - س ٢٨، قوله: «كماً ذاتياً» كالاستكمال الجوهري.

ص ١٨٥ - س ٢٩، قوله: «لا يدوان يكون...» جواب لقوله فان كون الشيء آه.

ص ١٨٥ - س ٣٠، قوله: «امر قابل...» وهو الباقي في الحالين. وقوله: «وصورة
حاصلة» أى حادثة. وقوله: «وعدم سابق لها» الضمير راجع الى الصورة الحاصلة.
مع الصورة الزائلة أى مع الصورة السابقة. وعدم مقارن معها أى مع الصورة الحاصلة
للزائلة أى عدم الصورة الزائلة. وقوله: «في الصفات الزائدة» كالأعراض.

ص ١٨٥ - س ٣٣، قوله: «من كيفية تجدد الطبيعة» أى الطبيعة الجوهرية.

ص ١٨٦ - س ١، قوله: «من غير عكس» لأن رفع المتغير لا يوجب رفع العدم.

ص ١٨٦ - س ٤، قوله: «لكن الكون باعتبار الصورة...» بيان للفرق بين العدم
والصورة. وقوله: «وقد يقال إن الشيء...» هذا فرق آخر بين الصورة والعدم. وقوله:
«يصح أن يقال انه كان عن الهيولى...» فيقال كان السرير عن الخشب. قوله: «و
في كثير منها لا يصح» فلا يقال كان عن الانسان كاتب؛ ودائماً يقال كان عن العدم أى
بعد العدم.

ص ١٨٦ - س ١٠، قوله: «كالانسان إذا صار كاتباً» أى إذا صار كاتباً بالفعل.

ص ١٨٦ - س ١٢، قوله: «والعقوص» بالعقوص بالفتح فالتسكون: مازو. وقوله:

«يطلب في الشفاء» في الفصل الثاني من المقالة الأولى من الفن الأول من الطبيعيات ج ١ -
ط ١ من الرحلى المجرى - ص ٧.

ص ١٨٦ - س ١٥، قوله: «بحسب كل من المعنيين» أى بمعنى بعدو بمعنى تقوم

الكائن منهما، أما المعنى الأول باعتبار زوال الصورة الأولى من حيث وجودها الخاص،
وأما المعنى الثاني باعتبار بقائها في ضمن الصورة الثانية من حيث السخ والذات.

ص ١٨٦ - س ١٩، قوله: «قال الشيخ: وهذا شيء لست أفهمه» قاله في آخر

الفصل الثاني من المقالة الأولى من طبيعيات الشفاء (ط ١ من الرحلى المجرى - ص ٩

من ج ١).

ص ١٨٦ - س ٢٣، قوله: «مشاركة لجميع الصور الطبيعية» أى من العنصرية والفلكية. وقوله: «ومنها ما ليست بقبالة...» كالأفلاك والفلكيات؛ قوله: «بل وجودها بالإبداع» أى بالاختراع لأن الإبداع قديطلق عليه. قوله: «فلا يكون لها هيولى مشتركة» وذلك لأن الشيء الواحد بمأهو واحد مقتضاه واحد لا يختلف. قوله: «ولاله كون هيولاني» أى ولا يحدث ولا يكون مسبوقاً بالاستعداد أى لا يحدث، وضمير له راجع الى القسم الثانى باعتبار البعض المستفاد من قوله منها، و سياق الكلام هكذا: ومنها ما ليست بقبالة للكون والفساد ولا يكون له كون هيولاني. وقوله: «هذا ما ذكره الشيخ» ذكره فى الفصل الثالث من أولى طبيعيات الشفاء - ط ١ من الرحلى، ج ١، ص ٩ -.

ص ١٨٦ - س ٢٦، قوله: «أما الذى ذكره من الفرق...» أى ذكره المشهور من الفرق.

ص ١٨٦ - س ٢٨، قوله: «لكن بعض الصورة...» لكن بعض الصورة فى نفسها بحيث يكون لها ضد مفسد، وبعضها فى نفسها مما ليس له ضد؛ نسخة.

ص ١٨٦ - س ٣٠، قوله: «من غير تخصص...» أى من غير تخصص لها فى ذاتها بقبول صورة دون أخرى.

ص ١٨٦ - س ٣١، قوله: «فلا تحصل لها إلا بالصور» هذا مذكور أيضاً فى الفصل الثالث من المقالة الأولى من الفن الأول من طبيعيات الشفاء، (ط ١ من الرحلى المحجرى - ج ١ - ص ١٠)؛ ولأجل ذلك يكون التركيب بينها وبين الصورة اتحادية لانضمامية.

ص ١٨٦ - س ٣٢، قوله: «كائنة فاسدة» أى باعتبار الحركة الجوهرية؛ وأما طبائعا الكلية وأرباب انواعها فليست مادية بل عقلية. قوله: «بواسطة اختلاف الصور» أى الصور النوعية.

ص ١٨٦ - س ٣٥، قوله: «ونسبة الصورة — هذه النسبة» وذلك لأن الصورة الجسمية تحصل بالصور النوعية.

ص ١٨٧ - س ١، قوله: «فكيف لم يصر اختلافها...» أى فكيف لم يصر اختلاف

الصور النوعية موجباً لاختلاف الجسميّة والحال قد صار اختلاف الصور النوعية موجباً لاختلاف الهيوليات الخ. قوله: «وغيرها من الاسباب» وتلك الاسباب كالتخلخلات والتكاثفات.

ص ١٨٧ - س ٧، قوله: «ثم قال الشيخ: ولو كان للأجسام...» قاله الشيخ في المجلد الأول من طبيعيات الشفاء (ط ١ - ج ١ من الرحلى المجرى - ص ١٠): «ولو كان للأجسام مبدء صورى بهذه الصفة أولطبقه من الأجسام أوجسم واحد صورة لاتفارق لكان ذلك المبدأ الصورى يداوم الاقتران بالهيولى ولم يكن ممّا يكون ويفسد بل يتعلّق أيضاً بالإبداع».

قوله «يداوم» ضمير الفعل راجع الى قوله مبدء صورى. وقوله «بهذه الصفة» اى الاشتراك بالنحو الأول؛ وضمير يداوم راجع الى قوله: مبدء صورى مشترك بهذه الصفة.

ص ١٨٧ - س ٩، قوله: «يناقض كونه ابداعى الوجود...» فى بعض نسخنا من الاسفار تعليقه مخطوطة فى المقام بهذه العبارة: لاينفى عليك أن ورود مذكّره المصنّف على كلام الشيخ مبنى على كون المراد من الابداع هو الوجود الغير المحتاج الى مادة ومدة أصلاً كالمفارقات، وأما إن كان المراد منه هو الاختراع وهو الوجود المحتاج الى المادة فقط كالفلكيات فلا يرد عليه مذكّره المصنّف من التناقض؛ والظاهر أن مراده هو الثانى لأن الشيخ كثيراً ما يطلق الابداع على الاختراع وبالعكس.

ص ١٨٧ - س ١١، قوله: «فلا بد أن يكون للعدم شركة» اى للعدم الواقعى. قوله: «وأمّا الذى قرّرناه...» وهو النفس الكلية.

ص ١٨٧ - س ١٥، قوله: «بالنحو الأول...» قال الشيخ فى الشفاء: والمشارك فيه ههنا يعقل على نحوين كما مرّ فى الفصل السابق فى تعديد المبادئ فراجع. (فصل فى تعديد المبادئ التى للطبيين أن يأخذوها على سبيل المصادرة والوضع...). وقوله: «لأن هذا العدم...» أى لأن هذا العدم عدم شىء وهو العدم المضاف من شأنه أن يكون أى يوجد وهو معنى القوة والاستعداد فلم يبعد أن يبطل عند وجود ذلك الشىء، وأما

المشترك بالمعنى الآخر أى بحسب المفهوم والعموم الخ.

ص ١٨٧ - س ١٨، قوله: «هذا ما قرره الشيخ» قرره في الفصل الثالث من المقالة

الأولى من الفن الأول من طبيعيات الشفاء (ط ١ من الرحلى المحجرى - ج ١ - ص ١٠).

ص ١٨٧ - س ٢٠، قوله: «إذ وجود كل جزء...» هذا حكم مطلق المقدار. قوله:

«و كذا كون كل جزء هو فساد الآخر...» هذا حكم المقدار المتجدد.

ص ١٨٧ - س ٢٣، قوله: «بحسب كلتا الحثيتين» أى الزمان والمكان.

ص ١٨٧ - س ٢٤، قوله: «بالمعنى الأول أيضاً» أى بالنحو الأول من النحويين

المذكورين. وقوله: «نحواً من الكون أيضاً بالعرض» كوجوده. وقوله: «أيضاً بالعرض»

أى كوجوده.

ص ١٨٧ - س ٢٧، قوله: «بل ذلك يعرض...» أى بل القياس يعرض للمذكور

الذى هو الصورة.

ص ١٨٧ - س ٣٠، قوله: «من افراد مقولات...» أى الكم والكيف والأين

والوضع.

ص ١٨٨ - س ٨، قوله: «بالمعنى المذكور» وهو ما يخرج به الشيء من القوة إلى

الفعل سواء كان جوهرأ أو عرضأ.

ص ١٨٨ - س ١٠، قوله: «للمجزء الآخر» أى المادة. وقوله: «ثم إنه قد مرت

الإشارة» مرت في الفصل السابق.

ص ١٨٨ - س ١١، قوله: «ولا بالنحو الآخر أيضاً» أى المفهوم الكلى.

ص ١٨٨ - س ١٢، قوله: «فصل فى أن أى العلل...» راجع الفصل التاسع

من المقالة الأولى من الفن الأول من طبيعيات الشفاء فى تعريف اشد العلل اهتماماً للطبيعى

فى بحثه (ج ١ - ص ٢٠ من الطبع الرحلى المحجرى). قوله: «فى أن أى العلل ينهى

أن يكون اشد مطلبأ...» وهو المادة والصورة. وقوله: «من مادته» متعلق بقوله: أحق.

ص ١٨٨ - س ١٥، قوله: «من مادته» متعلق بأولى. قوله: «وأما الترتيب بين

هذين المبدئين» أى الفاعل والغاية.

ص ١٨٨ - س ١٩، قوله: «وحكى الشيخ في الشفاء...» حكاة في أوّل الفصل التاسع من المقالة الأولى من الفن الأول من طبيعيات الشفاء (ج ١ من الطبع الرحلى المجرى - ص ٢٠)، وقد مضى الكلام في ذلك في هذا الكتاب اعنى الأسفار أيضاً - في الفصل الثانى من هذا الفن أى الفن السادس أيضاً - .

ص ١٨٨ - س ٢١، قوله: «يعنى لوتفطنوا» هذا كلام المصنّف. قوله: قال وربما احتج...، اى قال الشيخ.

ص ١٨٨ - س ٢٣، قوله: «وبين الصناعة المهنيّة» بكسر الميم وفتح الهاء، أى العمليّة. وقوله: «وكده» الوكد بضم الواو و سكون الكاف السعى والجهد؛ وفتح الواو و سكون الكاف: المراد والقصد. وعبارة الشيخ في الشفاء هكذا (ج ١ من الطبع الأول الرحلى - ص ٢٠): «فقال إن مستنبط الحديد وكده تحصيل الحديد و ما عليه من صورته، والنواص وكده تحصيل الدرة وما عليه من صورتها». قوله: «وما عليه من صورته» أى مع ما عليه من صورته أى صورته الحديدية ولا يقصد إلى ما يعرض له بعد ذلك من الصور والأعراض فيعلم منه أن قصده إلى المادّة فقط فإن الحديد مادة لها؛ ويمكن أن يكون مانافية ويكون المعنى وليس عليه أمر من صورته أى صورته التى تعرضه.

ص ١٨٨ - س ٢٤، قوله: «والذى يظهر لنا...» يظهر من الإظهار، وإفقاده فاعله، وفساد هذا الرأى مفعوله؛ والوقوف منصوب مفعول ثان لإفقاده؛ ومناقضة عطف على قوله إفقاده فهى فاعل يظهر أيضاً.

ص ١٨٨ - س ٢٥، قوله: «على الهيولى الغير المصورة» أى الهيولى الأولى. وقوله: «إن قد أعرض عن الصور والأعراض صفحاً» أى إعراضاً كلياً. قوله: «فان لم يقنعه الوقوف» هذا بيان صاحب هذا المذهب يناقض نفسه لأنه يلزم عليه أن ينظر في الصورة والحال أنه ليس بناظر فيها.

ص ١٨٨ - س ٢٧، قوله: «فما خرج عن النظر...» كلمة مانافية، أى فما خرج في الصورة فناقض نفسه، ثم ذكر اى الشيخ؛ وعبارته بعد قوله فما خرج عن النظر

في الصورة هكذا: وظنه - يعني ظنّ ذلك البعض الذي رفض أمر الصورة - أن مستتبّط الحديد غير مضطّرّ الى مراعاة أمر الصورة ظنّ فاسد فان مستتبّط الحديد ليس الخ. و قوله: «ثم قال وقد قام...» أى ثم قال الشيخ في الشفاء: وقد قام بأزاء الخ.

ص ١٨٨ - س ٣٣، قوله: «ولا كلّ مادة متهمّدة لكل صورة...» عبارة الشيخ في الشفاء بعد قوله: - ولا كلّ مادة متهمّدة لكل صورة - هكذا: بل يحتاج الصور النوعيّة الطبيعيّة في أن تحصل موجودة في الطباع إلى موادّ نوعيّة متخصّصة بصور لأجلها ما استتمّ استعدادها لهذه الصور وكم من عرض أنما يحصل عن الصورة بحسب مادّتها، وإذا كان العلم التامّ - الى قوله: إنها مفتقرة الى مادة معيّنة ثم بعده هكذا: أولاّزم لوجودها وجود مادة معيّنة فكيف نستكمل علمنا بالصورة إذا لم يكن هذا من حالها متحقّقاً عندنا، أو كيف يكون هذا من حالها متحقّقاً عندنا، ونحن لانتفت إلى المادّة ولا مادة أعمّ اشتراكاً فيها الخ.

ص ١٨٩ - س ١، قوله: «في مثل هذه المادّة» أى المادّة الأولى. قوله: «إما واجب زوالها...» أى واجب وجودها فيه ولا يمكن انفكاكها فلا تزول عنها إلّا بخلافة أخرى غيرها كالصورة الجسميّة وهذه هي الوثيق الذي يذكره: وإما ممكن يجوز زواله عنها بدون خلافة أخرى كالصورة التركيبيّة وهذا هو التلقّي «هذه تعلية من آقا جمال - ره - كما في مخطوطة عندنا.

وقوله: «إما ممكن» أى ممكن زوالها. و عبارة الشفاء بعد قوله غير موثوق به هكذا: وأى معنى أشرف من ههنا المعانى التي من حقّها أن تعلم من معنى حال الشئ في وجود نفسه وأنه وثيق أو قلق بل الطبيعي الخ.

ص ١٨٩ - س ٢، قوله: «تكسبه علم هويّة الشئ بالفعل» وفي نسخة أخرى: تكسبه علماً بما هو به الشئ بالفعل.

ص ١٨٩ - س ٦، قوله: «بما هو وجود تلك الماهية الصورية» وهو المثلث الأفلاطونية.

ص ١٨٩ - س ١٠، قوله: «على الوجه الكلّي» متعلق بقوله بحث...»

ص ١٨٩ - س ٢٢، قوله: «تفطن به بعض المتأخرين...» هو السيد السند ابوالمعالى
سيد الحكماء المدققين الأمير صدرالدين محمد بن ابراهيم الحسينى الدشتكى الشيرازى
المقتول صبيحة الجمعة ١٢ من شهر رمضان من سنة ٩٠٣
هـ. ق على أيدي الكفرة التركمانية الباندرية: راجع مجالس القاضى - ط ١ - ص
٣٣٨، وروضات الخوانسارى - ط ١ - ص ٦٤٥

ص ١٨٩ - س ٢٧، قوله: «وإما بالطبيعى بالعرض» فإن تركيب اجزاء الحيوان
بعضها مع بعض بتوسط النفس لا بالذات.

ص ١٨٩ - س ٣٤، قوله: «إلا أن جهة الحمل...» أى إلا أن جهة الحمل والاتحاد
وهى أخذ أجزاء المركب لا بشرط، غير جهة الجزئية والتركيب وهى اعتبارها بشرط
لا.

ص ١٩٠ - س ١٣، قوله: «ويستحقق ياقوت...» وهو الجزء النارى الذى سرى
فيه الصورة الياقوتية.

ص ١٩٠ - س ١٦، قوله: «إلا تركيباً من هذا القليل» أى التركيب الاتحادى.

ص ١٩٠ - س ١٩، قوله: «مادة له باعتبار» أى بشرط لا. قوله: «وجنس
باعتبار» أى لا بشرط.

ص ١٩٠ - س ٢٠، قوله: «بحسب الذات» أى الوجود.

ص ١٩٠ - س ٢١، قوله: «فلا بد أن يكونا متحدين» فإنه إن لم يكونا متحدين
بحسب الوجود بل كان كل واحد منهما موجوداً بوجود عليحدة لم تكن الهوى قوة
محمضة.

ص ١٩٠ - س ٢٢، قوله: «قال المحقق الطوسى...» راجع شرحه على الفصل
الأول من النمط السابع من اشارات الشيخ الرئيس.

ص ١٩٠ - س ٢٣، قوله: «فى صفى المراتب» أى من الصعود والنزول.

ص ١٩٠ - س ٢٤، قوله: «فى الهيات كتاب التحصيل...» فى الفصل الحادى عشر
من المقالة الأولى من علم ما بعد الطبيعة (ص ٣٣١) وكلامه ينتهى الى قوله: لأن تكون

بالفعل شيئاً بالصورة؛ وبعده أعنى كيف ولو كان تركيب الجسم الخ، من كلام صاحب الأسفار.

ثم إن المصنف أعنى صاحب الأسفار قد أفاد في الاشارة السادسة من الشاهد الرابع من الشواهد الربويّة (ط ٢ - ص ٨٠) بقوله: «وأما أن الهيولى تتحد بما تصوّره فلكونها قوّة كلّ شيء ليس فيها جهة فعلية أصلاً وإلاّ لكانت مركبة من صورة و مادة أخرى فيتسلسل الأمر لا إلى نهاية، أو ينتهى إلى قوّة محضة وكلّ قوّة فالتركيب بينه وبين الصورة اتّحادى لا انتسابى إذ لو كانتا موجودتين متغائرتين في الخارج لم تكن إحداهما قوّة والأخرى فعلاً بل كلتاها تكونان فعليتين هذا خلف.

ص ١٩٠ - س ٢٦، قوله: «كيف ولو كان تركيب...» هذا من كلام المصنف قدس سره. قوله: «كما عرفها الشيخ في الشفاء...» راجع أول الفصل السادس من المقالة الأولى من الفن الأول من طبيعيات الشفاء (ط ١ من الرحلى المحجرى - ج ١ - ص ١٥). قوله: «وأما إذا كان تركيب الجسم منهما...» هذا من كلام المصنف صاحب الأسفار. ص ١٩١ - س ١، قوله: «بالفصل» أى بالفصل بين النفس و غيرها من الصّور. ص ١٩١ - س ٤، قوله: «ولا حجر فى أن يكون...» الحجر كالمفع لفظاً ومعنى، أى لا منع فى أن يكون الخ.

ص ١٩١ - س ٦، قوله: «هذا باعتبار التجريد» أى السواد باعتبار بشرط لا. وقوله: «باعتبار الاطلاق» أى لا بشرط. وقوله: «مقيداً بكونه فقط» أى بكونه فقط و بشرط لا.

ص ١٩١ - س ٨، قوله: «مأخوذاً بهذا الاعتبار» أى بشرط لا. وقوله: «بل أخذ مطلقاً» أى بل أخذ لا بشرط.

ص ١٩١ - س ٢٣، قوله: «أولى مما ذكره السيد السند» أى الأمير صدر الدين المذكور آنفاً.

ص ١٩١ - س ٢٥، قوله: «الأجزاء التحليلية» أى الفرضية.

ص ١٩١ - س ٢٧، قوله: «هو ذلك لأن القول...» هذا من كلام المصنف صاحب

الأسفار، بيان لأولوية جوابه من جواب السيّد السند؛ فالكلام تعليل لقوله وهذا الجواب أولى.

ص ١٩١ - ص ٢٩، قوله: «قال في إلهيات الشفاء...» قال في الفصل الثاني من المقالة الثالثة منها (ص ١٠٨ بتصحينا وتعليقاتنا عليه؛ و ص ٢٢٦ من المطبوع المجري الرحلى): «والوحدة بالاتصال إما معتبرة مع المقدار فقط، وإما مع طبيعة أخرى مثل أن يكون واحداً بالموضوع فإن الموضوع للمتصل بالحقيقة جسم بسيط متفق الطبع فيكون موضوع وحدة الاتصال واحداً أيضاً في الطبيعة من حيث إن طبيعته لا تنقسم الى صور مختلفة».

ص ١٩١ - ص ٣٥، قوله: «لا أنكلّ واحداً...» راجع حاشية الشوارق (ج ١ من الطبع الأول الرحلى - ص ١٦٢).

ص ١٩٢ - ص ٢، قوله: «كما توهّمه الجمهور...» توهّمه الجمهور من كونه انضمامياً.

ص ١٩٢ - ص ٦، قوله: «لا يصدق على النفس المجردة وحدها...» لأنّ النفس تحتاج في إدراكها الكليات إلى ادراك الجزئيات وهو لا يحصل إلاّ بالبدن.

ص ١٩٢ - ص ١٢، قوله: «لا يقتنص...» الإقتناص الإصطياذ، أى لا يكسب منها الحقائق.

ص ١٩٢ - ص ١٧، قوله: «وأما ما ذكره عن الوجه الثانى...» جواب أمّا يأتي بعد الوجه الثالث وهو قوله: فكلاهما مقدوح مردود.

ص ١٩٢ - ص ١٩، قوله: «هى جزؤه فى ذلك...» أى هى جزؤه فى قبول الأبعاد، بل قبول الجسم الطبيعى لها أى للأبعاد بالصورة الجسمية لا غير.

ص ١٩٢ - ص ٢٣، قوله: «فكلاهما مقدوح...» جواب لقوله وأما ما ذكره كما قلنا آنفاً. وقوله: «لأن هذه الإعتبارات...» كالإبشرط وبشرط لا.

ص ١٩٢ - ص ٣٠، قوله: «وإما أن يوضع فيها...» فإن الحداد ليس مشتقاً من المحديد.

ص ١٩٢ - س ٣٢، قوله: «اعلم أن السيد السند سلك...» نقل كلام السيد السند في الشوارق وتعليقات أساطين الفن عليه في المقام بمجديك في إيالة المقصود فراجعها (ج ١ - ص ١٦٢ من الطبع الأعلى المجري).

ص ١٩٣ - س ٤، قوله: «وهذه هو المراد...» أي هذه الحيشية هو المراد الخ.
ص ١٩٣ - س ٧، قوله: «ولا دليل على امتناع ذلك» أي على امتناع الانقلاب.
ص ١٩٣ - س ١٠، قوله: «مطلقاً موجود» أي مطلقاً ولا بشرط موجود. وقوله: «باعتبار التجريد» أي باعتبار التجريد عن الآخر و بشرط لا.

ص ١٩٣ - س ١٣، قوله: «لكن مطلقاً لا باعتبار...» أي مطلقاً ولا بشرط.
ص ١٩٣ - س ٢٣، قوله: «مما أوردها صاحب حاشية التجريد...» صاحب حاشية التجريد هو الملاً جلال الدين الدواني، ومعاصره هو السيد السند الأمير صدر الدين الدشتكي الشيرازي. وقوله: «قال إن التحليل...» أي قال الملاً جلال الدواني. قوله: «يجري في البسائط» كالألوان.

ص ١٩٤ - س ٣، قوله: «ماهية ونوعاً» أي لا وجوداً.
ص ١٩٤ - س ٧، قوله: «نسبة المادة إلى الصورة» ونسبة اللامتحصل إلى المتحصل.

ص ١٩٤ - س ٧، قوله: «وقال الشيخ فالواجب...» قاله في آخر الفصل السابع من المقالة الأولى من الهيئات الشفاء في أن الواجب الوجود واحد: وهو الفرد و غيره زوج تركيبي - ص ٦١ بتصحیحنا و تعليقاتنا عليه - .

ص ١٩٤ - س ٩، قوله: «ثم قال إن...» أي قال المحقق الدواني إن ما غلبه الخ.
ص ١٩٤ - س ١٥، قوله: «على أناسنيين في مبحث المزاج...» سيأتي البحث عن المزاج في الفصل الرابع عشر من هذا الفن.

ص ١٩٤ - س ١٧، قوله: «ما قاله بهمنيار في كتاب التحصيل...» قاله في الفصل الأول من الباب الرابع من كتاب النفس من التحصيل (ص ٧٢٥)، والمصنف نقل عبارته مع اختصار وتصرف. ثم إن كلام بهمنيار في التحصيل متخذ من كلام استاذه الشيخ

في الشفاء غالباً، قال الشيخ في أوّل الفصل الأوّل من نفس الشفاء: «إنا قد نشاهد أجساماً تحسّ وتتحرّك بالإرادة الخ.»

ص ١٩٤ - س ٢٣، قوله: «إن ما نقله في معرض الاستدلال...» أى ما نقله السيد السند في معرض الاستدلال من كلام الشيخ في الحكمة العلائقية وهو أن الهيولى والصورة واحدة بحسب الذات متعدّدة بحسب المعنى كما مر في الفصل السابق الثامن من هذا الفن؛ وإن شئت فراجع الشوارق أيضاً (ج ١ من الرحلى - ص ١٦١).

ص ١٩٤ - س ٢٦، قوله: «وكذلك ما نقل...» أى وكذلك ما نقل السيّد السند عن الإشارات وشرحه.

ص ١٩٤ - س ٣٤، قوله: «من وجهين أحدهما...» وأما ثانى الوجهين فليس بذكور في الكتاب.

ص ١٩٥ - س ٦، قوله: «الشيخ عرف الصورة...» الشفاء (ط ١ من الرحلى - ج ١ - ص ١١٨).

ص ١٩٥ - س ١٠، قوله: «لجاز تعريف الهيولى أيضاً بها» أى تعريفها بما هيّة الشىء.

ص ١٩٥ - س ١٢، قوله: «وحينئذ يكون مأخوذاً مطلقاً» أى حين وقوعها في جواب ماهويكون مأخوذاً مطلقاً ولا بشرط.

ص ١٩٥ - س ١٤، قوله: «نفى سببية الغير» أى لا السببية الواقعية.

ص ١٩٥ - س ٢١، قوله: «حتى لزم أن تكون المادة أيضاً كذلك» بل لأن الصورة هي ما بالفعل، وأما المادة فهي ما بالقوّة.

ص ١٩٥ - س ٢٢، قوله: «تمام ماهية الحيوان» أى تمام ماهية الحيوان بحسب الوجود.

ص ١٩٥ - س ٢٥، قوله: «كل شىء بصورته هو ذلك الشىء لا بمادته» قدمضى تحقيق البحث عن ذلك الحكم الحكيم والأمر المبرم القويم في الفصل السابع من المرحلة الرابعة في تحقيق اقتران الصورة بالمادّة (ج ٢ - ص ٧ من هذا الطبع بتصحيحنا و تعليقاتنا

عليه).

ص ١٩٥ - س ٢٧، قوله: «وغايتها أنها تصير نفس الانسان...» أقول هذا مطلب عظيم الشأن جداً، ومنه يستفاد حدوث العالم على وجه أعلى وأشنع؛ ولنا في ذلك المطلب الأعلى والمرصد الأسنى كتاب عليّينى بالفارسية موسوم بـ «دروس اتحاد عاقل بمقول» والحمد لله رب العالمين.

ثم الفصل الثامن من المقالة التاسعة من إلهيات الشفاء في أن النفس الناطقة كمالها الخاص بها أن تصير عالماً عقلياً مرتسماً فيها صور الكل (ص ٤٦٦، بتصحيحنا و تحقيقنا و تعليقاتنا عليه).

ص ١٩٦ - س ٤، قوله: «قال في إلهيات الشفاء: وكل بسيط فإن ماهيته ذاته...»، قاله في الفصل الثامن من المقالة الخامسة من الفن الثالث عشر من إلهيات الشفاء (ص ٢٢٧ بتصحيحنا).

ص ١٩٦ - س ٧، قوله: «فيكون هو أيضاً قديتضمن...» تذكير الضمير باعتبار المقبول. وقوله: «والصورة دائماً جزء من الماهية» و في نسخة: والصورة أنما هي جزء من الماهية في المركبات.

ص ١٩٦ - س ١١، قوله: «وقال في موضع آخر منها...» راجع الفصل السابع من المقالة الخامسة من إلهيات الشفاء. وقوله: (يكون فيها اتحاد على أصناف» تعليقات المصنف على الشفاء في اصناف الاتحاد (ط ١ - من الرحلى - ص ٢١١).

ص ١٩٦ - س ١٤، قوله: «إما بالتركيب» كالأعضاء لبدن الإنسان. وقوله: «وإما بالاستحالة والامتزاج» كالعناصر في المركبات الطبيعية.

ص ١٩٦ - س ١٦، قوله: «ومنها اتحاد شيء بشيء...» أى اتحاد الجنس بفصله المقوم، وقوله: «هذا الشيء منهما» الشيء أى الجنس. وقوله: «أن يكون ذلك الشيء» الشيء أى الفصل.

ص ١٩٦ - س ١٩، قوله: «بحسب اعتبار كون المادة مادة والصورة صورة» أى بشرط لا. لا بحسب اعتبار كونها جنساً وفصلاً ولا بشرط.

ص ١٩٦ - س ٢٤، قوله: «كما تخيله...» أى كما تخيله السيد كما تقدم.

ص ١٩٦ - س ٢٧، قوله: «مادلاً برهان...» كلمة مانافية.

ص ١٩٧ - س ١٠، قوله: «فى أجزاء الياقوت» أى الأجزاء العنصرية لأن أجزائه المقدارية متحدة بالحقيقة.

ص ١٩٧ - س ١٥، قوله: «إضافة وضعية» كالقرب والبعد والمهاذاة وغيرها.

ص ١٩٧ - س ٢٨، قوله: «من حيث اعتبار كونها مادة وصورة» أى بشرط لا.

ص ١٩٧ - س ٣٠، قوله: «ثم ما نقل...» أى ثم ما نقل الدواني عن استاذة الشريف.

ص ١٩٧ - س ٣١، قوله: «كما سبق» أى كما سبق من أن الاتحاد بين عرضيات وموضوعاتها اتحاد عرضى.

ص ١٩٧ - س ٣٢، قوله: «فليس بين الجزئين تخالف فى الجنس» لأنها من مقولة

الكم. وقوله: «بمعناها النسبة التى تكون بين الجنس والفصل» أى نسبة الميهم الى المتعين.

ص ١٩٨ - س ١، قوله: «اختلاف القوى...» من اللامسة إلى المدركة.

ص ١٩٨ - س ٣، قوله: «ثم قال إن ما ذكره...» أى ما ذكره ميرصدر يقتضى الخ.

ص ١٩٨ - س ٢١، قوله: «واعلم أن هذين النحريرين...» أى السيد السند

والعلامة الدواني.

ص ١٩٨ - س ٢٣، قوله: «حيث ارتكب أحدهما» وهو السيد السند ميرصدر.

قوله: «وأما الآخر، وهو الملاجلال الدواني. وقوله: «حيث زعم أحدهما» وهو الملاجلال الدواني. وقوله: «وأما الآخر وهو السيد السند».

ص ١٩٨ - س ٣٣، قوله: «فصل فى تتمه القول فى أحوال العلل...» اعلم أن

المصنف اعنى صاحب الأسفار ناظر فى هذا الفصل من الأسفار إلى الفصل العاشر من المقالة الأولى من الفن الأول من طبيعيات الشفاء (ج ١ - ص ٢٠ من الطبع الرحلى الحجرى).

ص ١٩٩ - س ٢، قوله: «وأما تحقيق ماهيتها...» أى وأما تحقيق ماهية هذه

الأربعة تصوراً والاطلاع على أحوال هذه الأربعة وضعاً وتسليماً الخ.

ص ١٩٩ - س ٣، قوله: «المراد بالحركة ههنا كل خروج...» لم يؤخذ في هذا التعريف قيد التدرج ليدخل فيه الكون والفساد لأنهما واقعان في الآن.

ص ١٩٩ - س ٥، قوله: «في كونها ذامقامات مختلفة...» وأن البدن والقوى المنطبقة فيها من مراتبها. وقوله: «إذ ليس هذا التغير...» أي ليس هذا التغير كتغير العاقل والمقول مثلاً حتى يكفى التغيرات الاعتبارية. قوله: «فالمهيء هو الذي» وهو العلة المعدة.

ص ١٩٩ - س ٩، قوله: «بعد أن يضع» أي بعد أن يضع ويسلم أن ههنا أمراً الخ.

ص ١٩٩ - س ٢٠، قوله: «فذكر الشيخ أنها لا تعقل...» راجع الفصل العاشر من أولى الطبيعيات الشفاء (ج ١ من الطبع الرحلى - ص ٢١).

ص ١٩٩ - س ٢٣، قوله: «ربما كان ما يقوّمه...» كالنفس بالقياس إلى البدن.

ص ١٩٩ - س ٢٥، قوله: «أحدهما مفارق...» قال المصنف - قدس سره -

في الإشراق الثالث من الشاهد الثاني من الشواهد الربوبية (ط ١ من الحجرى - ص ١١١) في إثبات الصور المفارقة بطرق ثلاثة بعد بيان الطريقة الأولى ما هذا لفظه: فلا بد لكل طبيعة من محرك غيرها - إلى قوله - وذلك المحرك المقوم له يجب أن يكون أمراً ثابتاً مفارقاً عن المادة ولواحقها الخ، فراجع بيان في المقام مجدّ جداً. وقوله: «وله قسط في تقويم المادة...» أي يكون شريك العلة. وقوله: «ويان ذلك في الصناعة الأولى» حيث اثبتوا فيها أن الصورة شريكة علة الهيولى وليست علة مستقلة قريبة لها.

ص ٢٠٠ - س ١، قوله: «التي هي جزؤ» صفة للمادة. وقوله: جزء من وجوده،

أي من وجود المتكوّن عنها.

ص ٢٠٠ - س ٤، قوله: «كالعقاير...» في بحر الجواهر للفاضل الهروى: عقاير

اسم يقع على جميع الأدوية واحداً عقار كزّار. وقيل: العقاير كل نبت ينبت بما فيه شفاء. وفيه أيضاً: الكيموس بالفتح هذه اللفظة سريانية ومعناه الخلط في النهاية. الكيموس في عبارة الأطباء وهو الطعام إذا انهمض في المعدة قبل أن يتصرف عنها ويصير دماً. انتهى.

واعلم أن الكيموس بعد الكيلوس، والكيلوس كما في الكتاب المذكور بالفتح لفظه

سريانية وهو الطعام إذا انهضم في المعدة وهو جوهر سَيَال شبيه بماء الكشك السخين. وفي الفصل الثاني من المقالة الأولى من القانونيه في الطب أن الغذاء إذا ورد على المعدة استحال فيها إلى جوهر شبيه بماء الكشك التخين الذي يسمّى كيلوساً، وينجذب الصافي منه إلى الكبد فيدفع من طريق العروق المسمّى بماساريقا وتنضج في الكبد ويسمّى كيموساً.

ص ٢٠٠ - س ٤، قوله: «وذلك إما بحسب الاجتماع...» عبارة الشيخ الرئيس بعد قوله والكيموسات للبدن هكذا: وإذا كانت أنما يحصل منها الشيء بأن يكون معها غيرها فإما أن يكون بحسب الاجتماع فقط الخ.

ص ٢٠٠ - س ١٥، قوله: «تقبل التركيب والاستحالة معاً» عبارة الشيخ في الشفاء بعد قوله: والاستحالة معاً، هكذا: فهذا ما قوله في علّة المادية، وأما الصورة فقد يقال الخ. فراجع.

ص ٢٠٠ - س ١٦، قوله: «ويقال صورة لنفس النوع» شروع لبيان اطلاقات الصورة.

ص ٢٠٠ - س ١٧، قوله: «كيف كانت» أى حقّاً أو باطلاً. وقوله: «وتتأرق النوع» أى الصورة بهذا المعنى غير الصورة بمعنى النوع.

ص ٢٠٠ - س ١٨، قوله: «والصورة المأخوذة إحدى المبادئ...» أى من العلل وتكون علّة صوريّة.

ص ٢٠٠ - س ٣٠، قوله: «أنواع قوية الوحدة والوجود» كالأفلاك.

ص ٢٠٠ - س ٣١، قوله: «وأما الغاية فهي...» ناظر الى طبيعيات الشفاء (ط ١، ج ٢ - ص ٢٣).

ص ٢٠٠ - س ٣٤، قوله: «فصل في تعيين المناسبات...» ناظر الى الفصل الحادى عشر من المقالة الأولى من الفن الأول من طبيعيات الشفاء (ج ١ - ط ١ من الرحلى

الحجرى - ص ٢٣).

ص ٢٠٠ - س ٣٥، قوله: «فاعلم أن الغاية بحسب نحو من الوجود...» أى الوجود

الذهنى. ثمّ قوله: «وبحسب نحو آخر من الوجود» أى الوجود الخارجى. ثم اعلم أنّ القيد بالوجود توطئة لما يأتى من قوله: أقول الفرق بين الماهية والوجود الخ، حيث يقول: والشىء ما لم يوجد لم يكن سبباً لوجود شىء بل المؤثر فى الأشياء ليس إلا الوجود، وهذا حق لامرية فيه، والغاية ما لم تكن موجودة لاتصير غاية للفعل أعنى الوجود المقدم على الفعل وذلك لأن طلب المجهول المطلق محال؛ ونعم ما أفاد العارف الرومى فى أول الدفتر الرابع من المثنوى المعنوى بقوله:

عاشق هر پیشه و هر مطلبی حق بیالود اول کابین لبی

وكذا يقول العارف الجامى فى ذلك:

مرادی را ز اول تا ندانسی کجا در آخرش جستن توانی
بلى این حرف نقش هر خیال است که نادانسته راجستن محال است

والفرق بين وجودى الغاية بالإجمال والتفصيل؛ والمثاله السبزوارى قال فى ذلك (ج ٣ من شرح المنظومة - ص ٦٥٢ - بتصحيحنا وتحقيقنا وتعليقاتنا عليه):

لو كان الالتذاذ فينا شاعراً لذاته للفعل كان مصدراً
بل يفعل التذاذ إذغائياً معطية الفاعل فاعلياً
فكل الغائى فيه كانا ريان ذهنأ ابغى ريانا

ص ٢٠١ - س ٢، قوله: «وقد تكون غاية...» أى الصورة قد تكون غاية بوجه؛ وكذلك قوله: «وربما كانت مادة» اعنى أن ضمير كانت يرجع الى الصورة ايضاً. وقوله: «إلا من جهة اجتماع المادة والصورة» أى فى ما إذا كانت الصورة مادة لصورة أخرى.

ص ٢٠١ - س ٤، قوله: «قال الشيخ: الفاعل من جهة سبب...» راجع الفصل الحادى عشر من المقالة الأولى من الفن الأول من طبيعيات الشفاء (ط ١ - ج ١ - ص ٢٣).

ص ٢٠١ - س ٧، قوله: «كان الجواب صحيحاً» وذلك لأن الصحة علة غائية للرياضة.

ص ٢٠١ - س ٨، قوله: «علة لوجود ماهيتها» أى ماهية الغاية.

ص ٢٠١ - س ١٠، قوله: «بل وجودها السابق» أى وجودها الذهني.

ص ٢٠١ - س ١٢، قوله: «بحسب احد الوجودين» أى الذهني.

ص ٢٠١ - س ١٦، قوله: «لأنهما علة لصاحبهما...» أى لأن كل واحد منهما علة للأخرى فالمادة علة الصورة من حيث هي محل، والصورة علة للمادة من حيث هي حالة.

ص ٢٠١ - س ١٩، قوله: «فيكون سبباً لايجاد الصورة» كالعلل المعدة.

ص ٢٠١ - س ٢٠، قوله: «والغاية سبب فاعلى» أى سبب قريب للفاعل.

ص ٢٠١ - س ٣١، قوله: «فصل في كيفية دخول العلة...» ناظر الى الفصل

الخامس عشر من المقالة الأولى من الفن الأول من طبيعيات الشفاء في كيفية دخول العلة في المباحث وطلب العلم والجواب عنه (ج ١ من الرحلى الحجري - ص ٣٣، في كيفية دخول العلة في المباحث وطلب العلم والجواب عنه.

ص ٢٠١ - س ٣٥، قوله: «وأما التعليمي...» أى وأما العالم التعليمي في قبال العالم

الطبيعي. وعبرة الشيخ في الشفاء هكذا: وأما الأمور التعليمية فلا يدخل فيها مبدء حركة اذلا حركة لها، وكذلك لا يدخل فيها غاية حركة ولا مادة البتة بل يتأمل فيها العلة

الصورية فقط (اول الفصل المذكور آنفاً من الشفاء (ج ١ - ط ١ - ص ٣٣).

ص ٢٠٢ - س ٣، قوله: «فلن تضمن الفاعل كقولك...» عبر عن اشتغال سؤال

السائل على العلة الثلاثة أى الفاعل والغاية والصورة بالتضمن حيث قال فلن تضمن

الفاعل - أى فلن تضمن السؤال الفاعل -؛ وأما إذا تضمن السؤال الغاية؛ وأما إذا

تضمن السؤال الصورة؛ ولكن في اشتغاله على المادة غير السياق فقال وأما إذا كان

السؤال عن المادة واستعدادها حيث لم يقل وإذا تضمن السؤال المادة واستعدادها وذلك

لما يقول في ذيل السؤال عن المادة، و بالجملة السؤال لا يتوجه إلى المادة إلا وقد أخذت

مع صورة ما فتبصر.

ص ٢٠٢ - س ٥، قوله: «أما الصورة فلما أشرنا اليه» اشارة اليه بقوله: وإلا لكان الشيء علة لنفسه. وقوله: «كالخير مثلاً» كما يقال لِمَ فعل فلان هذا الخير؟ فيقال في جوابه لأن الخير مطلوب لذاته.

ص ٢٠٢ - س ١٠، قوله: «ولا يكفى ذكر المادة وحدها» بأن يقال لأن البدن ذومزاج. وقوله: «بأن يقال جواباً عن السؤال المذكور» وذلك لأن السؤال لا يقف بل يحمي السؤال أنه لم كان مزاجه معتدلاً.

ص ٢٠٢ - س ١٢، قوله: «فيقال ليخلص نفسه» الإلهي يقول بهذا الجواب. قوله: «ويقال لأنه مركب من الأضداد» والطبيعي يقول بهذا الجواب. وقوله: «ولا يجوز أن يجاب بالفاعل في الاستعداد الذي...» وهو الاستعداد اللازم لأصل المادة وإن لم يفعل فيه فاعل ولم يتصور بصورة أخرى، وأما في الاستعداد الذي يحصل بسبب فعل فاعل ويصير كالصورة له فيجاب بذكر فاعله أو صورة متممة له.

ص ٢٠٢ - س ١٦، قوله: «وبالجملة السؤال لا يتوجه...» إذ لا معنى للسؤال بلم عن ذات الشيء فلا بد أن يكون عن تصوّرها بصورة فيتسلسل عن علة وجود ما فيها فيجاب بالفاعل والغاية.

ص ٢٠٢ - س ١٧، قوله: «فالمادة وحدها لا يكفى أن يجاب بها...» كما يقال لم صار المرأة ملساء صيقلية؟ يجاب بالفاعل فيقال لأن الصاقل صقلها، ويجاب بالغاية ويقال لأنها تظهر الأشباح.

ص ٢٠٢ - س ٢٠، قوله: «لتوقف بيان ذلك عليه» أي لتوقف بيان هذه المسئلة على اثبات التركيب الاتحادى بين المادة والصورة.

ص ٢٠٢ - س ٢٠، قوله: «في تحقيق ماهية المزاج...» إن شئت فراجع شرح حكمة الاشراق في تحقيق ماهية المزاج وأيته (ط ١ من المحجى - ص ٢٣٦).

ص ٢٠٢ - س ٢١، قوله: «مناسب لأن يذكر في العلوم الإلهية» قد تقدم كلامنا في أول هذا المجلد من أن الشهرة بكون هذا المجلد من طبيعيات الأسفار لأصل لها. ثم المصنف قال في آخر الفصل التاسع من المسلك الثالث (ج ٣ من هذا الطبع - ص ٧١):

وهذا المبحث البقي بالطبيعيّات؛ فتدبر.

ص ٢٠٢ - س ٢٣، قوله: «حتى أنها تكون...» إشارة إلى معنى التوسط.

ص ٢٠٢ - س ٢٤، قوله: «وانها في الجسم ذى المزاج» إشارة الى معنى التشابه.

ص ٢٠٢ - س ٢٥، قوله: «لا نقاوت بينها إلا في الموضوع» إشارة الى معنى التشابه. وقوله: «ذاتاً و وضعاً بيان لحال الموضوع. وقوله: «أو وضعاً فقط كما هو عندنا» اعلم أن المصنّف أعنى صاحب الاسفار يذكر في المزاج ثلاثة مذاهب اصلية: أحدها أنه يحصل بامتزاج العناصر وهي باقية في الممتزج بصورها النوعية المحضة إلا أنها قد تصفّرت في الغاية. وتانيها أنه يحصل بالامتزاج ولكنها غير باقية في الممتزج بنحو المحوضة بل تخلع صورها وتلبس صورة واحدة أخرى فتصير لها هيولى واحدة وصورة واحدة. وثالثها أنه يوجد بلا امتزاج منها، ولكن الذى يحصل من الامتزاج كما في المواليد فهو على الوجه الذى ذهب اليه صاحب المذهب الثانى. والأخير مذهب المصنّف والشيخ الرئيس ذهب الى الأول و ردّ على الثانى وحسبه مذهباً محدثاً مخترعاً، وسيأتى تفصيلها.

ص ٢٠٢ - س ٢٨، قوله: «لا سبيل الى الأول» وهو عدم اعتبار نسبة وضعيّة.

ص ٢٠٢ - س ٣٤، قوله: «هذا تقرير مذكّره الشيخ في طبيعيات الشفاء» راجع الفصل السادس من مقالة الفن الثالث من طبيعيات الشفاء - ط ١ من الرحلى الحجرى - ج ١ - ص ٢٠٢؛ والمقالة الثانية من الفن الرابع من طبيعيات الشفاء فصلان في المزاج وتوابعه - ط ١ من الرحلى، ج ١، ص ٢٤١ -.

ص ٢٠٢ - س ٣٤، قوله: «واعترض عليه الرازى...» راجع الفصل الأول من الباب الثالث من المباحث المشرقية للفخر الرازى. (ج ٢ - ط حيدرآباد هند - ص ١٥٠).

ص ٢٠٣ - س ١، قوله: «ليس بيننا بنفسه...» راجع الفصل السابع من المقالة الثالثة من نفس الشفاء (ص ٢٠٢ بتصحيحنا وتعليقاتنا عليه). نصبه: علّم و نشانه.

ص ٢٠٣ - س ٧، قوله: «تأثيراً» منصوب مفعول قوله يفعل. وقوله: في الفصل المشتمل على المقدمات... هو الفصل الثانى من المقالة الثانية من الفن الخامس من

طبيعات الشفاء - ج ١ من الرحلى الحجرى - ص ٢٦١.

ص ٢٠٣ - س ٩، قوله: «ولا يخفى أن ذلك منه...» هذا كلام الفخر الرازى معترضاً على الشيخ الرئيس.

ص ٢٠٣ - س ١١، قوله: «قال ومن الإشكالات...» أى قال الفخر الرازى فى المباحث المشرقية: ومن الاشكالات على اصل الكلام أن الشمس تسخن الارض. الخ (ج ٢ - ط حيدرآباد هند - ص ١٥٢).

ص ٢٠٣ - س ٢٠، قوله: «والتحقيق فى هذا المقام...» البحث ينتهى الى اقسام الفعل وأن العلوم من الفعل الإلهى؛ بحث شريف جداً.

ص ٢٠٣ - س ٣٣، قوله: «وذلك كالصورة النارية» أى وذلك الأمر المادى كالصورة النارية الخ.

ص ٢٠٤ - س ٢٢، قوله: «أما الاشكالات فمشهورة أشهرها أن ههنا أموراً ثلاثة...» نقلها فى شرحه على الهداية الأثيرية فى مبحث حصول المزاج (ص ١٦٣ من الطبع الأول الحجرى)، فراجع. ثم المصنف ناظر فى المقام الى المباحث المشرقية للفخر الرازى (ط حيدرآباد هند - ج ٢ - ص ١٥٣) حيث قال: وإذا ثبت ذلك فنقول: العناصر اذا تلاقت انكسر كل واحد منها فى كيفيته بالآخر فهناك أمور ثلاثة المنكسر والكاسر والانكسار، أما المنكسر الخ.

ص ٢٠٤ - س ٢٥، قوله: «وهذا مشكل بوجهين...» ناظر الى المباحث المشرقية للفخر الرازى حيث قال: وههنا إشكال وهو أن الماء البارد الخ. - (ط حيدرآباد هند - ج ٢ - ص ١٥٤).

ص ٢٠٤ - س ٢٩، قوله: «ولك أن تمدح فى الوجه الاول...» ناظر الى المباحث المشرقية للفخر الرازى حيث قال: فنقول: كما أن الذى يحرك الخ (ط حيدرآباد هند - ج ٢ - ص ١٥٤).

ص ٢٠٥ - س ١١، قوله: «وهى من جنس...» أى الكيفية المزاجية من جنس اوائل الكيفيات الملموسة الخ.

ص ٢٠٥ - ص ١٩، قوله: «كثيرة بالعدد...» اى كثيرة بتكثير الموضوع.

ص ٢٠٥ - ص ٢٦، قوله: «لأن هذا بالعدد...» اى لأن اختلاف المزاج بالعدد، وذلك اى اختلاف العناصر بالنوع.

ص ٢٠٥ - ص ٢٨، قوله: «وأما الرابع...» الرابع وهو الصورة فتلك الصورة التى الخ.

ص ٢٠٥ - ص ٣٣، قوله: «لكانت متخالفة الماهيات...» اى لكانت افراد هذه الكيفية المزاجية متخالفة الماهيات والذوات، والمقدر خلاف هذا.

ص ٢٠٦ - ص ٨، قوله: «وتريف ماذكر فى الجواب عنه...» اى فى الجواب الذى ذكر المحقق الدوائى.

ص ٢٠٦ - ص ٩، قوله: «فصل فى مذكره الشيخ فى المقام...» الفصل السابع من مقالة الفن الثالث من طبيعيات الشفاء (ط ١ - ج ١ من الرحلى المحجرى - ص ٢٠٥) فى ابطال مذهب محدث فى المزاج؛ لكن قوماً قد اخترعوا فى قرب زماننا الخ. ثم وان شئت فراجع شرح المحقق نصير الدين الطوسى على الفصل الثانى والعشرين من النمط الثانى من اشارات الشيخ الرئيس بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه.

ص ٢٠٦ - ص ١١، قوله: «فمنهم من جعل تلك الصورة أمراً...» كأنهم قالوا بأن هذه الصورة المتوسطة هى المزاج. حُعيًا: شدت خشم و اول آن، وسورت وسختى از هر چیزی، و اول جوانى و نشاط آن، منتهى الأرب فى لغة العرب. وقوله: «ويرى أن المسترج بذلك» أى بمحصول هذه الصورة المتوسطة. وقوله: «ثم قال» أى قال الشيخ ما حاصله أن هذا اى مذهب انخلاع صور العناصر لو كان حقًا لكان المركب الخ.

ص ٢٠٦ - ص ١٤، قوله: «قاطر متبخر...» النسخ مختلفة فبعضها متبخر كما جعلناه متناً؛ وبعضها مسجّر بالسين المهمله و جيم أبجد، و فى منتهى الأرب: تسجير الماء روان كردن آب را؛ و فى بعضها مستجز من جز بالتضعيف وفى اللفه المذكورة استجز البر بدررو رسيد گندم؛ وفى بعضها متجز من جزء وهو ظاهر ولكل منها وجه ولكن الصواب هو أحد الأولين.

ص ٢٠٦ - س ١٥، قوله: «فتقول تلك الأجزاء التي...» هذا من كلام الشيخ وهو المحجة الأولى التي يقول صاحب الأسفار بعد: وأما المحجة الأولى ففي غاية الضعف؛ والمحجتان كلاتهما ذكرهما الشيخ في الفصل السابع من الفن الثالث من طبيعيات الشفاء (ج ١ - ط ١ من الرحلى المجرى - ص ٢٠٥)؛ وصاحب الأسفار حررهما ولخصهما بعبارة دون عبارات الشيخ.

ص ٢٠٧ - س ٨، قوله: «قال الشيخ أيضاً ثم ننظر...» قاله الشيخ في الفصل السابع من الفن الثالث من طبيعيات الشفاء - ط ١ من الرحلى المجرى - ج ١ - ص ٢٠٥. وهذا وجه آخر لإبطال المذهب المخترع. ثم العبارة في نسخة مصححة هكذا: «ثم ننظر أن هذه العناصر إذا امتزجت فما الذى الخ».

ص ٢٠٧ - س ١٤، قوله: «فاللازم غير ضائرلنا» اللازم أى المزاج؛ وقوله: «والضائر غير لازم علينا» الضائر أى الامتزاج.

ص ٢٠٧ - س ١٨، قوله: «ثم اعلم أن الشيخ اورد اشكالا على نفسه...» اورد الإشكال على نفسه في الموضوع المذكور من الشفاء قبيل ذلك ط ١ من الرحلى المجرى - ج ١ - ص ٢٠٦. قوله: «وانما يتخير كمالاتها...» أى كمالاتها الثانية وهى الكيفيات. وقوله: «ثم يستفيد بالمزاج...» أى ثم يستفيد ذلك الممتزج كما هو مصرح في عبارة الشيخ في الشفاء.

ص ٢٠٧ - س ٢٢، قوله: «ولاتتمها عن ذلك...» أى عن حصول نوع من الكيف المحسوس وحدّ من حدود التوسط فيه. وقوله: «أن يقبل حرارة...» أى يقبل ذلك الجزء حرارة متصّدة.

ص ٢٠٧ - س ٢٥، قوله: «ليس اعتراضها...» أى اعتراض هذه الشبهة كما هو منصوص في كلام الشيخ في الشفاء.

ص ٢٠٧ - س ٢٧، قوله: «ولولا ذلك...» أى ولولا ذلك التخير وهو الفعل والانفعال لما كان لتركيبتها فائدة.

ص ٢٠٧ - س ٣٠، قوله: «وأن تلك الصورة...» أى صورة المركبات لاتحدث

ولا تحل إلا مادة تستحفظها الخ. ينبغي أن يراجع إلى الشفاء لأن ما نقل عنه في الكتاب غير متسق كأنما يوجب الإبعاد عن نيل المراد، وعبارة الشفاء متسقة (الشفاء - ط ١ من الرحلى المجرى - ج ١ - ص ٢٠٦).

ص ٢٠٧ - س ٣٤، قوله: «اشكال آخر غير ذلك الاشكال» ذلك الإشكال هو قبول البساط صور هذه الأنواع وان لم تتركب.

ص ٢٠٨ - س ١، قوله: «في أن قبل الجزء المفرد...» قبل كعلم فعل ماض.

ص ٢٠٨ - س ١٤، قوله: «ما حكاها الشيخ في الشفاء...» حكاها في الفصل السادس من مقالة الفن الثالث من طبيعيات الشفاء (ج ١ من الرحلى المجرى - ص ٢٠٣): ثم قال المعلم الأول بعد ذلك فالمتزجات ثابتة بالقوة، أوقال: لكن المتزجات قوتها ثابتة الخ.

ص ٢٠٨ - س ١٧، قوله: «على أمر يكون لها...» أي ذلك الأمر للمتزجات.

ص ٢٠٨ - س ١٨، قوله: «فانها لو فسدت...» أي لو فسدت المتزجات أيضاً لكانت ثابتة أيضاً بتلك القوة أي القوة التي بمعنى الاستعداد.

ص ٢٠٨ - س ٢٠، قوله: «قال أما المعلم الأول فقال...» راجع أول ص ٣٠٤، ج ١، من طبيعيات الشفاء. قوله: «فحسب هؤلاء...» أي فحسب هؤلاء المفسرون أنه الخ.

ص ٢٠٨ - س ٢٧، قوله: «حصول ذلك الشيء...» أي والقوة على صورة المتزجات لا يستلزم حصول صورة المتزجات.

ص ٢٠٨ - س ٣٤، قوله: «والجسم بما هو جسم...» قدم التحقيق في هذه القاعدة الشريفة غير مرة؛ وهذا أصل قويم في بقاء النفس ونباتها رداً على المادى غير المعنوى.

ص ٢٠٩ - س ٢٩، قوله: «والحق أن دار الوجود واحدة...» النكتة ٢٥ من كتابنا الف نكتة و نكتة، مفيدة في المقام جداً. والمصنف ناظر الى المباحث الشرقية - ج ٢ -

ص ١٤٦ من طبع حيدرآباد الدكن. والعارف الجاهل اشار اليه في الأورنج الخامس من كتابه في ذلك بقوله:

جهان يكسر چه ارواح و چه اجسام بود شخص معين عال مش نام

بود انسان در این شخص معین چه عین باصره بشناس روشن

ص ٢٠٩ - س ٣٢، قوله: «والبرهان عليه مستطاد من قاعدة الامكان الأشرف»
 سيأتى في الفصل السابع من الموقف التاسع من إلهيات هذا الكتاب المستطاب البحث عن
 قاعدة الامكان الأشرف. والأولى كما أفاده المتأله السبزواري في تعليقه على ذلك المقام
 إضافة الإمكان إلى الأشرف، وكذا إمكان الأخص لأن الأشرف والأخص صفتان
 للممكن لا للإمكان أى إمكان الممكن الأشرف أو الأخص إلا أن يجعل المصدر بمعنى
 الفاعل؛ وفي خاطري أن بعض اساطين الفن عبّر بالإضافة.

ص ٢٠٩ - س ٣٣، قوله: «وأما الثانية فنحن واضعها...» هكذا صرح أيضاً
 في رسالة المحشر (ص ٣٥٢ من رسائله التسع المطبوعة) ونقل كلام المعلم فيها فراجعها
 فاتها نافعة في تحقيق القاعدتين. ثم يأتى البحث عنهما على التخصيل في الفصل السابع
 من الموقف التاسع من إلهيات هذا الكتاب وقد اشرنا اليه آنفاً.

ص ٢١٠ - س ٧، قوله: «فأول ما قبلتها الامتداد...» ضمير قبلتها راجع الى ما
 باعتبار المعنى لأن الامتداد المذكور في المتن هو الصورة الجسمية أى أول صورة قبلتها
 الهولى هي الصورة الجسمية.

ص ٢١١ - س ٦، قوله: «كشدة العدو» العدو: دويدن. ثل: تير. نُشَاب كَرْمَان:
 تير، نُشَابِه يَكى. دَبُوس كَتُور: كَرز آهني معرب است، دبايس جمع، منتهى الأرب.
 ص ٢١١ - س ٣٣، قوله: «التي خلقت لها...» التي خلقت لها وندبت اليها
 - كما في نسخة -، التي خلقت لها و آتب اليها - كما في نسخة أخرى، والأولى أولى
 كما لا يخفى.

ص ٢١٢، بعد از سطر آخر كه فتبارك الله أحسن الخالقين است:
 هو الكبير المتعال وله الحمد على الافضال والإكمال، والصلوة على خير خلقه وآله
 خير الآل.

و بعد فقد فرغنا من تدريس هذا السفر القيم من الحكمة المتعالية المشهورة بالأسفار،

وتصحيحه والتعليق عليه، في ثامن شهر رجب المرجب من شهور سنة ١٣٩٨ هـ. ق (= ١٣٥٧/٣/٢٤ هـ. ش) في دارالعلم قم المحمية.

وما أملك أيها الأخ الماجد بتميق ما قاما سينا في تصحيح هذا الكتاب العظيم والسفر القويم و تحرير ما علّقنا عليه من التعليقات القيمة حتى استقام على ذلك النهج المستقيم فاغتنم وكن من الشاكرين، واجعلنا في بالك واذكرنا عند ربك إن الله لا يضيع اجر المحسنين وانا العبد المستكين المحسن بن عبد الله و فاطمة الطبري الأملی «المدعو بحسن ازده آملی» و آخر دعويهم أن الحمد لله رب العالمين.

بجلی



وزارت تعلیم و تربیت



وزارت تعلیم و تربیت
سازمان واپ و انتشارات

حسن زاده آملی، حسن، ۱۳۰۷ -

الحکمة المتعالیة فی الاسفار العقلیة الاربعة / تألیف صدرالدین شیرازی؛ تصحیح و تعلیق علیه حسن حسن زاده آملی . - تهران: وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی؛ سازمان چاپ و انتشارات، ۱۳۷۴.

ISBN 964 - 422 - 538 - 4 (ج ۱)

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیا.

ISBN 964-422-540-6 (دوره)

Al-Hikmat Al-Mota'aliya

پشت جلد به انگلیسی:

Fi Al-Asfar Al-Aqliyah Al-Arba'a

چاپ اول: ۱۳۷۲. چاپ دوم: ۱۳۷۴. چاپ سوم: ۱۳۸۳.

۱. صدرالدین شیرازی، محمد بن ابراهیم، ۹۹۷۹ - ۱۰۵۰ ق. اسفار الاربعة - نقد و تفسیر. ۲. فلسفه اسلامی - متون قدیمی تا قرن ۱۴. الف. ایران. وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی؛ سازمان چاپ و انتشارات. ب. عنوان. ج. عنوان: اسفار الاربعة.

۱۸۹/۱

B

۱۳۷۴

کتابخانه ملی ایران

المجلد الخامس

مفاتيح الاسرار لسلاكي الاسفار

ص ١ - س ١، قوله قدس سره: «الحمد لله الذي أنار بوجوب وجوده وجود الكائنات...» أقول: الأمر الأهم في البحث عن العلم الإلهي و الإلهيات هو المعرفة بالتوحيد الصمدي ففي تفسير مجمع البيان لأمين الاسلام الطبرسي أنه: «قال ابو جعفر الباقر عليه السلام في معنى قل هو الله أحد أي أظهر ما أوحينا إليك و ما نبأناك به بتأليف الحروف التي قرأناها عليك ليهتدي بها من القى السمع وهو شهيد؛ وهو اسم مكتى مشار الى غائب فالهاء تنبيه عن معنى ثابت، والواو إشارة إلى الغائب عن الحواس كما أن قولك هذا إشارة الى الشاهد عند الحواس، و ذلك أن الكفار نسبوا عن آلتهم بحرف إشارة الى المشاهد المدرك فقالوا هذه آلهتنا المحسوسة بالأبصار فأشرأنت يا محمد إلى إهلك الذي تدعو اليه حتى نريه وندركه ولا ناله فيه فأنزل الله سبحانه قل هو الله أحد فالهاء تنبيه للثابت، والواو إشارة إلى الغائب عن درك الأبصار ولمس الحواس و أنه يتعالى عن ذلك بل هو مدرك الأبصار و مبدع الحواس.

وحدثني أبي عن أبيه عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: رأيت الخضر في المنام قبل بدر ليلة فقلت له: علمني شيئاً انتصر به على الأعداء فقال قل: «يا هو يا من لا هو إلا هو» فلما أصبحت قصصت على رسول الله - ص - فقال: يا

على عُلِّمت الاسم الأعظم، فكان على لسانى يوم بدر؛ قال: وقرأ عليه السلام يوم بدر قل هو الله أحد، فلما فرغ قال: يا هو يا من لا هو الا هو اغفرلى و انصرفى على القوم الكافرين، وكان يقول ذلك يوم صفين و هو يطارد، فقال له عمار بن ياسر: يا أمير المؤمنين ما هذه الكنايات؟ قال اسم الله الاعظم، و عماد التوحيد لا إله إلا هو - الى أن قال: قال الباقر عليه السلام: حدثنى أبى زين العابدين عليه السلام عن أبيه الحسين بن على - ع - انه قال: الصمد الذى قد انتهى سوده و الصمد الدائم الذى لم يزل ولا يزال، و الصمد الذى لا جوف له الخ. و روى أيضاً أن أهل البصرة كتبوا الى الحسين بن على - ع - يسئلونه عن الصمد فكتب إليهم: بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد فلا تخفوا فى القرآن ولا تجادلوا فيه ولا تكلّموا فيه بغير علم فقد سمعت جدّى رسول الله - ص - يقول: من قال فى القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار وأن الله سبحانه قد فسّر الصمد فقال لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد؛ لم يلد لم يخرج منه شيء كثيف كالولد ولا سائر الأشياء الكثيفة التى تخرج من المخلوقين، ولا شيء لطيف كالنفس، ولا ينبعث منه البدوات كالسنة والنوم والخطرة والغم والحزن والبهجة والضحك والبكاء والخوف والرجاء والرغبة والسامة والجوع والشبع تعالى أن يخرج منه شيء وأن يتولّد منه شيء كثيف أو لطيف؛ ولم يولد أى ولم يتولّد من شيء ولم يخرج من شيء كما تخرج الأشياء الكثيفة من عناصرها كالشيء من الشيء والدابة من الدابة والنبات من الأرض والماء من الينابيع والثمار من الأشجار، ولا كما تخرج الأشياء اللطيفة من مراكزها كالبصر من العين والسمع من الأذن والشم من الأنف والذوق من الفم والكلام من اللسان والمعرفة والتمييز من القلب والنار من الحجر، لا بل هو الله الصمد الذى لا من شيء، ولا فى شيء، ولا على شيء، مبدع الأشياء و خالقها و منشىء الأشياء بقدرته يتلاشى ما خلق للفناء بمشيئته، و يبقى ما خلق للبقاء بعلمه فذلكم الله الصمد الذى لم يلد ولم يولد عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال ولم يكن له كفواً أحد، الخ.

أقول: الحديث المذكور عن الوصي أمير المؤمنين على من رؤيته الخضر النبي في المنام وكلام رسول الله له: «يا على علّمتَ الاسم الأعظم» نص صريح بأن «هو» في سورة التوحيد هو الاسم الأعظم الإلهي، ولا يخفى على الأديب أن الضمير لا يقع منادى

ولا تقل عند النداء يا هو وليس في النحاة من رواه

وكان بعض مشايخنا - رضوان الله عليه - يفسر جملة «وأشهد أن محمداً عبده ورسوله» في تشهد الصلوة هكذا: «أى إن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - هو عبد الوجود الصمد ورسوله»؛ ولذا ناديته سبحانه في مفتتح تعليقاتي على هذا الكتاب المستطاب بـ «يا هو يا من لا هو إلا هو يا من هو الكل وحده» فتدبر جداً و جيداً. قال العلامة الشيخ البهائي في الكشكول (ط نجمة الدولة - ص ٣٨٥): «واعلم أن الأسماء الإلهية تارة، تنتهي الى ذى الجلال والإكرام كما في آخر سورة الرحمن من القرآن الحكيم: «تبارك اسم ربك ذى الجلال والإكرام». وتارة إلى الأول و الآخر والظاهر والباطن كما في أول سورة الحديد: «هو الأول و الآخر والظاهر والباطن».

وتارة إلى الأئمة السبعة «وهي الحى والعليم والمريد والقادر والسميع والبصير والمتكلم» كما في الفصل الثانى من مدخل شرح العلامة القيصرى على فصوص الحكم.

وتارة إلى تسعة وتسعين كما في حديث رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - : «إن لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة».

وتارة الى الواحد والألف كما في الجوشن الكبير فإنه مائة فصل والفصل الخامس والخمسون منه أحد عشر اسماً وكل واحد من الفصول الأخرى عشرة أسماء.

وتارة إلى أربعة آلاف كما روى عن النبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - : «أن لله أربعة آلاف اسم...» الحديث (البحار - ط، ج ٢، ص ١٦٤).

وتارة إلى «ولا يعلم جنود ربك إلا هو» (المدثر، ٣١).

ثم اعلم أن أكثر الأسماء الإلهية ناشئة من الاسم الله واصولها تسعة وتسعون اسماً فالجلالة اصل الأصول؛ وإذا جمع طرفا الجلالة وقسم المجموع على حروفها الأربعة وضرب الخارج من القسمة في عدد الجلالة أعني ٦٦ يبلغ ٩٩ عدد الأسماء الحسنى لأن طرفي الجلالة اوه و مجموعهما على الجمل الأبجدية ٦، فصورة العمل: $(٩٩ = ١/٥ \times ٦٦ = ٤ \div ٦ = ١ + ٥)$.

وفي كتاب مشارق الأنوار أن لفظ الجلالة اربعة أحرف وكل حرف اسقط منها دلّ الباقي على العظمة والملك فإذا أسقط الهمزة بقي لله، وإذا أسقط اللام الأول أيضاً بقي له وله كل شيء، وإذا اسقط اللام الثانية ايضاً بقي الهاء أعني هو. اقول: فإذا دريت أن «هو» هو الاسم الأعظم الإلهي وأنه هو الله الأحد الصمد فاعلم أن الحكمة هي معرفة الوجود الصمدى؛ وأن معرفة نظام الوجود الأحدى الصمدى هي الحكمة المتعالية حقيقة وهي التوحيد الصمدى؛ وأن الكتاب الذى يعرف به الوجود الصمدى و شئونه هو الكتاب الحكيم، قوله سبحانه: «يس والقرآن الحكيم»؛ وأن الحكمة المتعالية تبحث عن شئون الوجود الصمدى؛ وأن لا إله إلا الله وحده وحده يشير الى توحيد الذات وتوحيد الصفات و توحيد الأفعال فتدبر قول (ه سبحانه): «والله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله إن الله واسع عليم» (البقرة - ١١١)؛ وقوله سبحانه: «كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام» (الرحمن ٢٨ و ٢٩)؛ وقوله سبحانه: «ولقد خلقنا الإنسان ونعلم ما توسوس به نفسه ونحن أقرب إليه من حبل الوريد» (ق ١٧)؛ ونحوها من آيات كثيرة أخرى؛ ثم يجب الفرق بين الایجاد والإنسان كما تقول في الصلوة بحول الله وقوته أقوم وأقعد، فالحول والقوة من الله سبحانه والقيام والقعود يسند ان إلى العبد فافهم و تدبر.

وقد أفاد وأجاد ابن الفنارى في مصباح الأنس في شرح مفتاح الغيب حيث قال: «أما مراتب التوحيد فأربع: قشر قشر وهو باللسان مع غفلة القلب، وقشر وهو بتصديق القلب ولو بالتقليد أو النظر، ولبّ وهو بمشاهدته كشفاً أن الكل صار

من الحق الواحد، ولبَّلب بأن لا يرى في الوجود إلا واحداً وهو الفناء في التوحيد» (ط ١ من الرحلى المجبرى - ص ٣٢٦). وقد حررنا البحث عن التوحيد الصمدى في رسالتنا «أنه الحق» أتم تحرير وقد طبعت غير مره وكذا تابنا «لشتى در حرلت» له شان عصيمى بيان شئون التوحيد الصمدى. ونكتفى في الحال بتلك الإشارات السامية في التوحيد الصمدى الذى هو لبّ الباب في المعارف الحكيمية وارقب مزيد افاضات في ذلك المرصد الأسنى في المواقف الآتية والله سبحانه فتاح القلوب ومناح الغيوب.

ص ١ - س ٥ - قوله: «الذى أوتى جوامع الحكم» ناظر الى قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «أوتيت جوامع الكلم». وقوله: «بعته بالحق بشيراً ناظر الى قوله تعالى: «يا ايها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً و داعياً الى الله باذنه و سراجاً منيراً» - الأحزاب ٤٥ و ٤٦ . وقوله: «واله المصطفون الأعلون» هكذا كانت العبارة في نسخ الكتاب التى عندنا، ولكن الصواب أن يقال: «وآله المصطفين الأعلين لأنها على محمد، أى أصلى على آله المصطفين الأعلين.

ص ١ - س ١٠، قوله: «سماء في كتابه المنير بالخير الكثير» قال عزّ من قائل في الآية ٢٧٠ من سورة البقرة من القرآن الحكيم: «يؤتى الحكمة من يشاء و من يؤت الحكمة فقد أوتى خيراً كثيراً و ما يذكر إلا أولو الألباب». وفي تفسير بيان السعادة للجنابى: «والحكمة عبارة عن إدراك دقائق المصنوع الإلهى والغايات المترتبة عليه والقدرة على صنع مصنوع مشتمل على غايات منتهية إلى غاية هى أشرف الغايات لا يمكن حصولها إلا بعد فتح باب القلب بالولاية لأنه مالم يفتح باب القلب لم يفتح عين القلب ومالم يفتح عين القلب لم يكن الإدراك إلا بعين الخيال والخيال مخطى في ادراكه و غير متجاوز عن الغايات الدنيوية، وإذا فتح باب القلب بالولاية يدرك الإنسان أولاً دقائق الصنع المودوعة في نفسه وعالمه الصغير، و يدرك حيل الشيطان في إغوائه و لطائف الملك في تصرفه، و يقدر على دفع حيل الشيطان و تقوية تصرف الملك فإذا استقام في ذلك وخلص من تصرف

الشیطان تمكّن من إدراك دقائق الصنع في العالم الكبير والغايات المترتبة على مصنوعات تعالی و یقدر على التصرف فيها بقدر قوّته قليلاً أو كثيراً؛ وادراك الدقائق في عالمه الصغير والقدرة فيه عبارة عن النبوة وخلافتها، و ذلك الإدراك والقدرة في العالم الكبير عبارة عن الرسالة وخلافتها و اساس ذلك هي الولاية، فيجوز تفسير الحكمة بكلّ من الولاية والنبوة والرسالة، و بمعرفة الإمام وطاعته، وبمعرفة الإمام واجتنب الكبائر وبالكتاب و بالثبات عند اوائل الأمور والوقوف عند عواقبها، وهداية الخلق إلى الله، وبمعرفة الإمام والفقّه في الدين. والحكمة سبب عمارة البيوت فما من بيت ليس فيه شيء من الحكمة إلا كان خراباً و قد فسّرت بالتنشيه بالإله علماً و عملاً وهي غاية خلق الإنسان بل غاية عالم الامكان ولذلك قال تعالی: «ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيراً كثيراً وما يذكر» بالحكمة أو باستلزامها للخير الكثير «إلا أولوا الألباب».

ص ١ - س ٢٤، قوله: «وما اشتهر منهم من القول بقدم العالم...» قد تقدّم في المجلّدات السالفة أنّه سبحانه دائم الفضل على البریة لأنّ إمساك الفيض على واجب الوجود الصمدی بالذات لا یجوزّه العقل الناصع الخبير، وأنّ الوجود مطلقاً مع نظامه الأحسن و التوحيد الصمدی لسان صدق و آية حق على قدرته سبحانه و علمه بالکلیّات والجزئیّات؛ وقد حقّقنا و حرّرنا مفاد الحشر الجسماني في شرح العين الثالثة والسّتين من كتابنا «شرح العيون في شرح العيون» و سائر تصانیفنا.

ص ٢ - س ٤، قوله: «حتى خو طب النبي - ص - انك لاتهدى...» الآية ٥٨ من سورة القصص.

ص ٢ - س ٤، قوله: «فصاروا راجعين بخفي حنين» أقول: جملة «رجع حنين بخفيّه» مثل يضرب عند اليأس عن الحاجة والرجوع بالخفية، وقد تقدّم بيانه في اول الكتاب (ج امن هذا الطبع - ص ١١).

ص ٢ - س ١١، قوله: «ولا في قلبه نور يسمى بين أيديهم...» اشارة الى قوله

سبحانه: «يوم ترى المؤمنين والمؤمنات يسعى نورهم بين أيديهم و بآيمانهم...» (سورة الحديد - ۱۴).

ص ۲ - س ۳۳، قوله: «و ورد أيضاً عن صاحب شريعتنا...» و سیاقی نقل هذا الحديث الشريف أيضاً في الفصل العاشر من الباب الثالث من هذا الكتاب نقلاً عن الشيخ العارف صاحب كتاب الفتوحات في أوائل الباب الحادى والستين وثلاثمائة منه (ج ۳ - ص ۳۲۸ ط بولاق مصر). و قد أشرت إليه في مفتتح منظومتي الفارسية المسماة بـ «دفتر دل» المطبوعة في ديوانی:

چو نوری بر فراز شاهی طور	حدیثی از پیمبر هست مأثور
که از امر إلهی يك فرشته	که در دستش بود نیکو نوشته
بیاید نزد اهل جنت آنگاه	بگیرد إذن تا یابد در آن راه
چو وارد شد بر آنان آن فرشته	که بدهد دست ایشان آن نوشته
رساند پیک حق با عزت و شان	سلام حق تعالی را بدیشان
مرآن نامه که منشور الهی است	مپنداری که قرطاس و سیاهی است
حروفش از مداد نور باشد	در آن نامه چنین مسطور باشد
که این نامه بود از حیّ قیوم	بسوی حیّ قیوم و من الیوم
ترا دادم مقام کن ازین کن	هر آن چه خواهی انشایش کنی کن
من از کن هر چه میخواهم فود هست	تو هم کن گوی و مییابد ترا دست
خطاب نامه جامع هست و کامل	که هر يك از بهشقی راست شامل
قیامت را پس از بعد زمانی	چه پنداری که خود اینك در آنی
قیامت چون که در تو گشت قائم	بود این نامه در دست تو دائم، الخ

ص ۲ - س ۳۵، قوله: «وهو یسمی عند اهل التصوّف بمقام کن» أقول راجع في ذلك جواب السؤال ۱۴۷ من الباب ۷۳ من الفتوحات المکیة (ط بولاق - ج ۲ - ص ۱۳۹) حيث یقول: ما تأویل قول بسم الله؟ الجواب هو للعبد الكامل في التكوين بمنزلة کُن للحق الخ؛ وكذا راجع كتاب الدرّ المکنون والجواهر المصون في

علم الحروف من تأليفات الشيخ الأكبر صاحب الفتوحات أيضاً في سرِّ بسم الله الرحمن الرحيم؛ ومن كلماته السامية فيه: «مَنْ تلى بسم الله الرحمن الرحيم عدد قواه الظاهرة وهي ٧٨٦، ثم صَلَّى على النبي وآله ١٣٢ فانه لا يستل الله شيئاً إلا أعطاه، وإن واطب على ذلك يوشك أن يكون مستجاب الدعوة».

وقد نقل عن رسول الله - صَلَّى الله عليه وعلى آله وسلّم - في غزوة تبوك فقال: «كن أباذر فكان أباذر» وقد اشرت إلى ذلك الحديث الشريف المنيف في مفتاح اثرى المنظوم المسمّى بـ «دفتر دل» المذكور آنفاً:

كن عارف كند كار خدای ببین اینواجه خود را از کجایی
مصور شد به اینشای پیمبر مثال بودری از کن أباذر
مقام کن سر قلب سلیم است مقامی اعظم از عرش عظیم است
ص ٣ - س ٥، قوله: «وفيه مواقف...» المواقف إشارة الى مواقف القيامة، والساثر اليه تعالى قد قامت قيامته وله مواقف كثيرة، و ذوالعزم والهمة منه لا يقف في موقف بل يتجاوز عنه ويرحل الى موقف آخر من غير أن يفوت منه ذلك الموقف السابق وهكذا في سيره التكاملي حتى يبلغ مبلغ الخلافة الإلهية والولاية الكلية ويصل إلى مرتبة الوصول الشامخة ويتّصف بأوصاف الأسماء المحسنى والصفات العليا رزقنا الله وإياكم التيل بها.

ص ٣ - س ٦، قوله: «والوصول إلى معرفة ذاته» معرفة ذاته هي القرب منه تعالى و هي الغاية القصوى لكل أحد على قدر رتبته من سعته الوجودية القائمة بربه الحق المطلق.

وقوله قدس سرّه: «واعلم أن الطرق إلى الله كثيرة...» الطرق إلى الله هي هنا هي الوجوه البرهانية والاستدلالية التي توجّه إليها العامى والمتكلّم والفيلسوف والحكيم المستوغلّ في الحكمة المتعالية والعارف الناظر الى وجهه الكريم بالتوحيد الصمدى، و لكل وجهة هو موليها.

ص ٣ - س ٧، قوله: «ولكل وجهة هو موليها» بعض آية من آيات القبلة

(سورة البقرة - الآية ١٤٩)، والوجهة كالمقبلة ما يتوجه إليه، وضمير هو راجع الى الكلّ وسياق الآيات مفيد ذلك أيضاً. والوجهة في المقام السبيل التي يسلكها السالكون على اختلاف مراتبهم أى الطريق والدليل على اثباته ولا يخفى حسن صنيعته ولطف دقته و لطافة ذوقه بتمسك الآية والإتيان بها في المقام، لله درّه. وإن شئت فراجع لمزيد البصيرة الفصل الحادى والعشرين من الطرف الأول من المسلك الخامس في أن العلم بذى السبب يمتنع حصوله إلا من جهة العلم بسببه.

ص ٣ - س ٧، قوله: «وأشرفها اليه هو الذى لا يكون الوسط في البرهان غيره». ينبغى أن تراجع لمزيد البصيرة الفصل الحادى والعشرين من المسلك الخامس في العقل والمقول «فصل في أن العلم بذى السبب يمتنع حصوله إلا من جهة العلم بسببه» (المجلد الثالث - ص ٢٥٧ من هذا الطبع بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه).

ص ٣ - س ٨، قوله: «وهذه سبيل الصّديقين...» السبيل تذكّر و يؤنث، قال عزّ من قائل: «قل هذه سبيلي أدعوا إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني» (يوسف - ١٠٩). قال الشاعر: فلاتبعد فكلّ فتى أناسٌ سيصبح سالكاً تلك السبيلا. فما في الطبع الأخير من الأسفار من تذكير الضمير - إي: وهو سبيل الصّديقين - تحريف. والصّديق صيغة مبالغة في الصّدق كالسكّيت؛ وسبيل الصّديقين ذات مراتب أدنيها السلوك على طريق مفهوم الوجود كما هو الظاهر من مسلك الشيخ في رابع الإشارات و سياق في الفصل التالى من هذا الكتاب، و أعلاها ما سلكه العرفاء الشاخصون على نظرهم السامى في الوجود من وحدته الشخصية أى إنه ذو مظاهر، وأوسطها ما عليه المتوغلّون في الحكمة المتعالية حيث ذهبوا الى وحدته التشكيكية أى انه ذو مراتب.

واعلم أن العارف و صاحب الأسفار كليهما يتفوّهان بتشكيك الوجود إلا أن التشكيك مشترك لفظى بين اصطلاحيهما والمعنى متفاوت فإن العارف يقول إن الوجود مشكك على معنى أن بعض مظاهره أوسع و أعظم من مظهر آخر كالنهر

والبحر والماء واحد لا أن ماء البحر أشدّ ماءً من ماء النهر؛ قال الشيخ الأكبر في الفصل الإدريسي من فصوص الحكم: لكن الوجوه الوجودية متفاضلة فعلاً الإضافة موجودة في العين الواحدة من حيث الوجوه الكثيرة؛ وصاحب الأسفار قائل بتشكيك الوجود على معنى أن هذا الوجود أشدّ وجوداً من ذاك الوجود وذاك من ذلك؛ والوجه عندى في الوجود ما ذهب إليه العارفون فنستل القائلين بالتشكيك المراتب عن تشكيكهم من أين تطرّق هذا المعنى في أوهامهم مع أنه ليس هناك إلا حقيقة واحدة والحقيقة الواحدة لم صار بعض مراتبها أشدّ من أخرى؟ فتدبر جداً و جيداً والله سبحانه فتاح القلوب ومُتاح الغيوب.

الصدّيق يناجى ربّه بقوله بك عرفتك و أنت دلتنى عليك ولولا أنت لم أدرما انت يا من دلّ على ذاته بذاته، ونحوها.

آفتاب آمد دليل آفتاب	گر ديلت بايد از وى رومتاب
از وى ار سايه نشانى ميدهد	شمس هر دم نورجاني ميدهد
سايه خواب آرد تو را همچون سحر	چون بر آيد شمس انشقى القمر

أمّا تسمية هذا البرهان برهان الصدّيقين ممّن بدأت؟ فلم نجد قبل الشيخ الرئيس في الإشارات من يصرّح به مع أن ظاهر سياق عبارته حاك أن البرهان المذكور بهذا العنوان كان معنواً قبله أيضاً؛ قال رضوان الله عليه في آخر النمط الرابع من الإشارات: «تنبيه تأمل كيف لم يحتاج بياننا لثبوت الأول - أى الأول تعالى - و وحدانيته و برائته عن الصفات إلى تأمل لغير نفس الوجود، ولم يحتاج إلى اعتبار من خلقه وقمعه وإن كان ذلك دليلاً عليه، لكن هذا الباب أوثق وأشرف أى إذا اعتبرنا حال الوجود فشهد به الوجود من حيث هو وجود و هو يشهد بعد ذلك على سائر ما بعده في الوجود، وإلى مثل هذا اشير في الكتاب الالهى: «سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم...» أقول: إن هذا حكم القوم، ثم يقول: «أولم يكف بربك انه على كل شىء شهيد؛ أقول: إن هذا حكم الصدّيقين الذين يستشهدون به لا عليه».

وان شئت فراجع شرح المحقق الخواجه نصيرالدين الطوسي على اشارات الشيخ الرئيس المطبوع بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه بالعربية و الفارسية، ومن تلك التعليقات هي مايلي: «ملاصدرا - قدس سره - در فصل دوم إلهيات أسفار بر شيخ اشكال می کند و می گوید برهان صدیقین آنست که از حقیقت وجود باشد نه از مفهوم آن و شیخ از مفهوم پیش آمده است چه در آغاز فصل نهم غلط چهارم اشارات گوید: «تنبيه: کل موجود اذا التفت اليه من حيث ذاته الخ، تا به این جا رسیده است».

وقد أفاد و أجادالمحقق الخواجه نصيرالدين الطوسي في شرحه على الفصل المذكور من آخر رابع الإشارات بقوله القويم المتين: «المتكلمون يستدلون بحدوث الأجسام والأعراض على وجود الخالق؛ و بالنظر في أحوال الخليقة على صفاته واحدة فواحدة.

والحكماء الطبيعيون أيضاً يستدلون بوجود الحركة على محرك، و بامتناع اتصال المحركات لا إلى نهاية على وجود محرك أول غير متحرك (أى المحرك من الليس الى الأيس) ثم يستدلون من ذلك على وجود مبدء أول.

وأما الإلهيون فيستدلون بالنظر في الوجوب وأنه واجب أو ممكن على اثبات واجب، ثم بالنظر فيما يلزم الوجوب و الإمكان على صفاته ثم يستدلون بصفاته على كيفية صدور أفعاله عنه واحداً بعد واحد، فذكر الشيخ ترجيح هذه الطريقة على الطريقة الأولى (أى على طريقة الحكماء الطبيعيين) بأنه أوثق وأشرف وذلك لأن أولى البراهين باعطاء اليقين هو الاستدلال بالعلّة على المعلول، وأما عكسه الذى هو الاستدلال بالمعلول على العلة فربما لا يعطى اليقين وهو إذا كان للمطلوب علة لم يعرف بها كما تبين في علم البرهان، ثم جعل المرتبتين المذكورتين في قوله تعالى «سنريهم آياتنا في الآفاق و في انفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق أولم يكف

بربك أنه على كل شيء شهيد» أعنى مرتبة الاستدلال بآيات الآفاق والأنفس على وجود الحق، ومرتبة الاستشهاد بالحق على كل شيء، بإزاء الطريقتين (متعلق بجعل)؛ ولما كان طريقة قومه أصدق الوجهين وسمهم بالصدّيقين فإن الصدّيق هو ملازم الصدق.

تبصرة: ثم اعلم أن من توهم أصالة الماهيات واعتبارية الوجود لا يستأهل أن يتفوه بذلك البرهان، وكذا من ذهب إلى أن الممكن الموجود بمعنى المنسوب إلى الوجود كالتأمر واللّابن لأنهم يعمزل عن الحق وإنما ذلك البرهان حق من لم ير إلا الوجود؛ نعم من ذهب إلى أصالة الوجود وتباين الموجودات أى الوجودات كما هو المنسوب إلى طائفة مشائية إن صحّ الانتساب فذلك البرهان لا يجديهِ أيضاً لأن هؤلاء الطوائف كيف يرون الموجودات آيات الوجود الحق وهم مع المتكلمين سواء من هذه الحيثية، ومنتهى برهانهم وغاية قوة دليلهم أن يقولوا:

جنبش سنگ آسیا در اضطراب أشهد آمد بر وجود جوی آب

ص ٣ - س ١٠، قوله: «وقد أشير في الكتاب الإلهي...» يعنى أن قوله تعالى آياتنا في كريمة «سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم...» إشارة إلى تلك الطرق ولا بأس به لأن تلك الطرق من جملة آياته، وينبغي لأهل القرآن أن يتدبروا في الكريمة المذكورة قوله تعالى «أنه الحق» حتى يتبين لهم أن الهاء في أنه ضمير أم لا؟ فإن كان ضميراً فما مرجعه؟ وإن كان غير ضمير فما معناه؟ وهكذا الكلام في الربّ المضاف إلى الخطاب المحمّدى في قوله: «أولم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد» (فصلت ٥٥)؛ وفي الآية مسائل عقلية كثيرة توحيدية تنتهى إلى ما شاء الله تعالى ولا تنس التوحيد الصمدى كما أشرنا إليه في صدر تعليقات هذا المجلد. وإن شئت فراجع أوائل الفصل الإبراهيمى و شرح العلامة القيسرى عليه (ص ١٧٤

من الطبع الأول المحجى، و ص ٥٢٨ من ج ١ بتصحيحنا و تحقيقنا و تعليقاتنا عليه.

ص ٣ - س ١٥، قوله: «و تقريره أن الوجود...» لا احتياج في برهان الصديقين الى تلك المباني التي أتى بها هو - قدس سره - و ذلك كما أن الدليل دليل لنفسه و دلّ على ذاته بذاته كذلك الوجود لأن الدليل ههنا مرتبة نازلة من دليل أصيل و العوالم متعكسة متحاكية - صورى در زير دارد آنچه در بالاسقى -؛ و خلاصة الأمر أن يقال إن ههنا وجوداً فهو واجب بذاته لعدم احتياج الوجود إلى مبدء بخلاف الممكن فإنه مفتقر الى المبدء، و بخلاف صفات الوجود و أحواله و افعاله فإنها منتهية إلى مبدء هو واجب الوجود و أما الوجود فهو واجب بذاته؛ و بالجملة هذا النظر غير مبتن على دوراً و تسلسل، و غير مفتقر بالتمسك إلى فعل أوصفة أو إمكان أوغيرها، وهو كما ولى الله الأعظم مولى الكونين أبو عبدالله الحسين عليه السلام: أغيرك من الظهور ما ليس لك حتى يكون هو المظهر لك الخ؛ وكمال قال سره سيّد الساجدين: بك عرفتك و أنت دللتنى عليك و لولا أنت لم أدر ما أنت.

و اعلم أن برهان الصديقين من حيث اللحاظ المنطقى هو الضرب الأول من الشكل الأول لأنه بديهى الإنتاج و هو دليل بنفسه، و البرهان الصديقى على ذلك اللحاظ لا يعتره ريب ولا يشوبه عيب و حدوده سديدة و مقدّماته بنیان مرصوص و هو أن يقال: حقيقة الوجود لا تقبل العدم لذاته، و كل ما لا يقبل العدم لذاته فهو واجب الوجود، فحقيقة الوجود واجبة الوجود؛ أما الصغرى فلأن حقيقة الوجود لو تقبل العدم لاجتماع القابل و المقبول فيلزم أن يكون الوجود حين هو موجود معدوماً فاجتماع الوجود و العدم و اجتماع النقيضين بديهى البطلان.

و لأن قيل إن الوجود حين ما قبل الوجود ينقلب عدماً فلا يلزم اجتماع النقيضين؛ فالجواب أن انقلابه بالعدم بديهى البطلان بل تصوّر انقلابه بالعدم محال فالصغرى ناهية صادقة بلا ارتياب، و الكبرى بديهية و شرائط انتاج القياس

حاصلة بلا كلام فالنتيجة محققة. فبرهان الصديقين مع هذا اللحاظ المنطقي ينتهي الى أربعة أوجه، و الفرق أن تلك الثلاثة براهين الصديقين و هذا برهان صديقي أى البرهان المنطقي نفسه صديق لأنه بين الأدلة كالمعصوم بين الناس دليل لنفسه يطاع و يقبل حكمه؛ و الى برهان الصديقين على مشرب العرفان يشير صاحب «گلشن راز» بقوله:

محقق را که وحدت در شهود است نخستین نظره بر نور وجود است
دلی کز معرفت نور و صفا دید ز هر چیزی که دید اول خدا دید
وقال أيضاً:

دل عارف شناسای وجود است وجود مطلق او را در شهود است
بجز هست حقیقی هست نشناخت و یا هستی که هستی پاک در باخت
برهان الصديقين يقرر على وجوه ذكر بعضها أستاذنا العلامة محمد حسين الشهير بالفاضل التوني - رضوان الله عليه - في رسالته الفارسية في الإلهيات؛ و المحقق الميرزا المهدي الآشتياني - قدس سره - ذكر تلك الوجوه في تعليقه على الهيات شرح الحكمة المنظومة للمقاله السبزواري - رفع الله درجاته - فراجع.
ص ٣ - س ١٦، قوله: «أو بأمور زائدة» قضية منع الخلو. و قوله: «إذ كل ناقص متعلق بغيره» فإذا تصوّر أنّ منه يكون ناقصاً. و قيل إنه تعليل لقوله: و غاية كما لها مالا أنّ منه.

ص ٣ - س ٢٢، قوله: «و إلا لكان فيه تركيب...» والحال أن التركيب نحو قصور. و قوله: «أولاه ماهية غير الوجودية» أى و إن لم يكن محض الفعلية يكون له ماهية غير الوجود. و قوله: «وهو متعلق الجوهر والذات بجاعله» أى يكون ذاته محض الربط بجاعله. و قوله: «و إما مفترقات الذات اليه متعلق الجوهر به» بالباء الجارة والضمير راجع إلى تام الحقيقة، أى وإما مفترقات الذات الى جاعله واجب الوجود و متعلق الجوهر به، وما في المطبوعة من قبل من الكتاب أى: «متعلق الجوهرية» بالياء المشددة للنسبة محرقة بلا دغدغة.

ص ٣ - س ٢٤، قوله: «يقرب مأخذها من مأخذ طريقة الإشراقيين...» و ذلك لأن نور الوجود على مبنى صاحب الأسفار سار في جميع الكثرات حتى أنه سار في الهيولى الأولى؛ و أما على مبنى الإشراق فلا يسرى إلى الأجسام و عوارضها لأنها غواسق عندهم و النور هو ظاهر بذاته و مظهر لغيره و الفواسق عند هم ليست بأنوار، ويقولون غاية نزول نور الوجود الأنوار العرضية كما تجده في عدة مواضع من شرح القطب الشيرازى على حكمة الشيخ الإشراقى؛ وفيه مالا يخفى من الابراد. و فوق مبنى الأول هو ما عليه العارف من أن الوجود حقيقة واحدة شخصية ذات مظاهر والمظاهر أسمائه و تنزلاته وهى نسب عدمية والوجوه الوجودية المتفاضلة على وجه آخر على ما بين في الفصل الإدريسي من فصوص الحكم.

ص ٣ - س ٢٥، قوله: «أضعف عقولهم عن ادراك معنى الأشد والأضعف...» ليس الأمر كما زعم به - ره - بل يسأل عن أن حقيقة واحدة أعنى الوجود الصمدى من أين تطرق إليها التشكيك المراتبى بالكمال والنقص كما أشرنا إليه فتدبر.

ص ٣ - س ٣٥، قوله: «من جنس وحدة الأقسام...» أى إن كانت الأقسام واحدة بالجنس فالمقسم واحد بالوحدة الجنسية وهكذا.

ص ٤ - س ٢، قوله: «ضرب آخر من الوحدة والاتحاد» و ذلك لأن مرتبة منه يقتضى الوجوب، والأخرى الإمكان.

ص ٤ - س ٣، قوله: «و إلا لم يكن في الوجود...» أى و إن لم يقتض مفهوم الوجود المشترك العام الواجبية لم يكن في الوجود ما هو واجب بالذات.

ص ٤ - س ٥، قوله: «نعم ربما يقال بأنه عين في الواجب...» أى ربما يقال بأن هذا المفهوم المصدري عين في الواجب زائد في الممكن.

ص ٤ - س ٥، قوله: «ربما يقال بأنه عين في الواجب» أى بأن هذا المفهوم عين في الواجب. و قوله: «مصادق للحكم بأنه موجود» أى لا أن هذا المفهوم عين ذات الواجب.

ص ٤ - س ١٢، قوله: «سَيِّما عند من ذهب إلى أن الوجود اعتبار عقلى...»
 ذهب الشيخ الإشراقى و اتباعه إلى أن الماهيات أصيلة في الخارج تحقّقاً والوجود اعتبارى بعكس ما ذهب اليه القائلون بأصالة الوجود. وقد تصدّى العالم الجليل محمّد تركة الإصفهانى برّد الشيخ الإشراقى فى رسالته القيّمة قواعد التوحيد المصنوعة فى الوجود المطلق و إثباته و بدهاته و انه موجود فى الخارج و شرحها صائن الدين على تركة على اتمّ وجه و أحسن نظم و قد طبع بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه. والعجب من هذا العظيم الشيخ الإشراقى تارة يصدر منه حكم الحكمة البالغة من أن النفس و ما فوقها إنّيّات صرفة و وجودات محضة، و أخرى يستفوّه بهذا الرأى الفائل بأنّ ما فى الأعيان هو ماهيات الأشياء دون وجوداتها. و فى خاطرى أن الشيخ قد أعرض عن القول باعتباريّة الوجود فى الأعيان و قد كان قائلاً بها فى برهنة من الزمان ثم استبصرو كان يقول الحق؛ ونقل الشهرزورى عنه فى نزهة الأرواح (ج ٢ - ص ١٣٧) أنه قال: الحقيقة شمس واحدة لا تتعدّد بتعدّد مظاهرها من البروج.

ص ٤ - س ١٣، قوله: «بهذه الصفة» أى بصفة الكلّية والعموم.
 ص ٤ - س ١٦، قوله: «لأنّه أمر عقلى...» أى يمكن أن يكون منظوراً إليه العقل و ملحوظاً له. وقوله: «فليجدها» أى فليجدها العقل إما مقتضية الخ. وقوله: «ففيحكم بأن ماعدا...» أى فيحكم العقل بأن ماعدا تلك الخصوصية الخ. وقوله: «فالقول بأن ما به...» القول مبتدأ، وقوله الآتى بعد سطر: «قول فاسد غير صحيح» خبر له.

ص ٤ - س ٢٨، قوله: «وأما الوحدة التى تجمع الكل...» هذه الوحدة هى الوحدة الحقّة الحقيقية التى جميع الموجودات بل الوجودات بل التجلّيات قائمة بها، بل ليست إلّا شئونها و أطوارها كالأمواج و البحر وله المثل الأعلى والمقام فوق أن يحوم حوله تعبير؛ ولكن يسأل عن أن تلك الوحدة الحقّة لم صار مرتبة منها كاملة و أخرى ناقصة؟ فاعلم أن تلك الوحدة وحدة حقّة حقيقية ذات

مظاهر لاذات مراتب أعنى المراتب التشكيكية بالكمال والنقص فتبصر.

ص ٤ - س ٣١، قوله: «والذى قاله أتباع المشائين...» الظاهر من أقوال المشائين أن الوجودات عندهم حقائق متباعدة، ولا يخفى أن بين هذا الرأى وبين ما ذهب إليه العارفون والمتألهون فى الحكمة المتعالية بونا بعيداً، ولكن قولهم فى التضعف والاشتداد قريب مما ذكره المصنف فى تشكيك مراتب الوجود؛ و راجع كلام الخواجه فى شرحه على الإشارة الحادية والعشرين من النمط الثانى من شرحه على اشارات الشيخ الرئيس فى معنى الاشتداد والضعف حيث يقول: ومعنى الاشتداد هو اعتبار المحل الواحد الخ.

ص ٥ - س ٢، قوله: فينجبر قصورها بتمامه...» لا يخفى لطف كلامه الشريف، نعم اگر از خود نداریم خدای ما همه چیز دارد. قال العارف الربانى الخواجه عبدالله الأنصارى فى مناجاته: إلهى چون در تو نگرم از جمله تاجدارانم و تاج بر سر، و چون بر خود نگرم از جمله خاکسارانم و خاک بر سر.

و قلت فى رسالتى «إلهى نامه»: إلهى اگرچه درویشم ولى داراتر از من کیست که تو دارایی منى. و قلت أيضاً: إلهى تو را دارم چه کم دارم، پس چه غم دارم. ص ٥ - س ٣، قوله: «ولا تعدد يتصور فى لاتناهيته» و ذلك لأن صرف الشىء لا يتكرر و قوله: «إذ العلم ليس إلا الوجود» أى الوجود الغير المشوب إن كان مبداً للكل يكون حياً لأن الحى هو الدراك الفعّال.

ص ٥ - س ١٢، قوله: «وكذا فى جانب العدم» أى لا يترجح عدمه على وجوده.

ص ٥ - س ١٩، قوله: «والشقان الأولان باطلان» أى التسلسل و الدور باطلان.

ص ٥ - س ٢٤، قوله: «فأجابوا عنه بأن الاستدلال...» وهو اشتماله على الفرد الممكن وأن بعضه ممكن، و احتیاج فردہ الممكن الى العلة دالّ على بعضه واجب لا على ذات الواجب نفسه فالاستدلالها هنا أنما هو بحال مفهوم الوجود،

و هذا التوجيه يمكن في صور أخرى فلا يصلح للأوثقية لهذا الوجه المخصوص.
ص ٥ - س ٢٥، قوله: «من أحواله التي اقتضاها» أى اقتضى ذلك المفهوم تلك الحالة.

ص ٥ - س ٢٧، قوله: «على وجود ذى المؤلف...» أعنى مفهوم قولنا له مؤلف الذى هو الحد الأكبر معلول للمؤلف. و قوله: «وفيه مالا يخفى من التكلف» و ذلك لأن النتيجة حال مفهوم الوجود و وجود الواجب يستتبط على وجه الاستباع و اللزوم.

ص ٦ - س ١، قوله: «عبارة عن مجموع علل أفرادها...» بأن يقع بإزاء كل معلول علة.

ص ٦ - س ٤، قوله: «بمعنى جميع الآحاد...» يعنى الآحاد بالأسر التي يتوقف المجموع أى الآحاد بشرط الاجتماع على كل منها أى على كل الآحاد بالأسر وهو غير المجموع من حيث هو المجموع. وقوله: «لأن توقف ذلك المجموع» ذلك المجموع هو المعلوم أى الآحاد بشرط الاجتماع. قال المحقق الدواني العلة التامة لم يلزم أن تكون مقدمة على المعلول وتعريف العلة بما يتوقف عليه المعلول مخصوص بماعدا العلة التامة والقدر المسلّم توقف المعلول على كل واحد من أجزاء العلة فيما نحن فيه.

ص ٦ - س ٧، قوله: «إلا وهو مستند اليه» ضمير هو راجع إلى التأثير أى الآ والتأثير مستند اليه الخ.

ص ٦ - س ١٢، قوله: «فان كل ممكن موجود...» أى لا مطلقا، والمجموع ليس بوجود

ص ٦ - س ١٤، قوله: «وبعض اهل التحقيق...» وهو سيد المدققين مير صدر - الامير صدر الدين - .

ص ٦ - س ١٦، قوله: «فان مجموع القوم معاً...» الكل الاجتماعى تسعهم الدار على سبيل التعاقب؛ والكل الاجتماعى لاتسعهم الدار على سبيل الاجتماع؛

والكلّ الأفرادى تسعهم الدار على سبيل التعاقب؛ والكلّ الأفرادى لاتسعهم الدار على سبيل الاجتماع.

ص ٦ - س ١٧، قوله: «لاحتياجه الى...» أى لاحتياج وجودهما معاً إلى كل واحد من جزئيه و يكفيان أى الجزء ان فى وجوده فيكون هذا و ذاك الخ. قوله: «فالجواب أنا لا نسلّم...» اى الجواب عن الاشكال المذكور أنا لا نسلّم الخ.

ص ٦ - س ١٩، قوله: «و دفع معاصره...» اى معاصر بعض أهل التحقيق، و ذلك المعاصر هو المحقق الدوانى.

ص ٦ - س ٢٦، قوله: «بل التفاوت فيه بالمحمول» وهو التعاقب والاجتماع؛ أوالتفاوت فيه بالموضوع فيقال الكل الأفرادى تسعهم هذه الدار والكل المجموعى لاتسعهم هذه الدار.

ص ٦ - س ٣١، قوله: «وكون العدد موجوداً فى الخارج الخ» دفع دخل مقدّر كما لا يخفى. و قوله: «أما الذى ذهب على الأول...» اى بعض أهل التحقيق وهو الأمير صدرالدين المذكور آنفاً الشهير بسيد المدققين.

ص ٧ - س ٣، قوله: «على معاصره...» و هو المحقق الدوانى.

ص ٧ - س ٧، قوله: «هو بصدده» أى من أنه موجود واحد.

ص ٧ - س ٨، قوله: «هو ذلك بأن يكون له صورة...» بيان لكون التحقق فى الخارج. قوله: «وليس يلزم منه أن يكون...» بل يلزم أن يكون موجوداً بوجودات متعدّدة. و قال قدّس سرّه فى الأمور العامّة من هذا الكتاب المستطاب فى الدليل الثالث من أدلّة إبطال التسلسل: «كون الشئ منعداً بانعدام شئ لا يقتضى كلياً أن يوجد متى وجد» (ج ٢ - ص ٢١٥ - س ٦ من هذا الطبع بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه).

ص ٧ - س ١٢، قوله: «وأن الممكن كما لا يقتضى وجوده...» و ذلك لأن الممكن بحسب ذاته لا يقتضى شيئاً ويكون لا اقتضاء بحسب الذات.

ص ٧ - س ٢٢، قوله: «ذكرها بعض المحققين من اهل فارس» و هو العلامة الحنفى.

ص ٧ - س ٢٦، قوله: «و بذلك يثبت وجود واجب الوجود بالذات...» قال بعضهم: ليس المراد أن بهذه المقدمة يثبت وجود واجب الوجود بل مع ضمّ مقدّمة أخرى وهى أن الموجود من حيث هو ممكن لا بدّله من مبدء.

وأقول: الكلام في أن الموجود المطلق من حيث هو موجود مطلق ليس له مبدء، والوجود المطلق صمد و هو واجب الوجود بالذات فلا حاجة إلى ضمّ مقدّمة أخرى.

ص ٧ - س ٣٢، قوله: «في كتابه المسمّى بمصارع الفلاسفة» راجع طبع القاهرة ص ١١١. وقوله: «إذا عيّنت الابتداء» بتقديم الياء المشدّدة كما في المصارع للشهرستاني، و بتقديم النون المخفّفة المفتوحة وسكون الياء كما في مصارع المصارع للخواجة.

ص ٧ - س ٣٥، قوله: «والبدو في الأشخاص» و في بعض النسخ: «والمبدأ في الأشخاص». قوله: «بالأكمل أولى» و هو الإنسان دون النطفة. قوله: «قال المحقق الطوسى - ره - في الجواب...» قاله في كتابه المسمّى بمصارع المصارع.

ص ٨ - س ٥، قوله: «وقد مرّ في أوائل السفر الأول...» فإنّ الواجد بالعموم يكون موجوداً بوجودات متعددة فيمكن أن يكون بحسب وجوده في ضمن فرد مقدماً، و بحسب وجوده في ضمن فرد آخر مؤخراً. وقوله: «في الفلسفة الأولى ألقى موضوعها...» التى صفة لقوله الفلسفة. وقوله: «هى من عوارضه أيضاً» كما أن غير المبادئ من عوارض الموجود.

ص ٨ - س ٦، قوله: «كما نصّ عليه الشيخ في إلهيات الشفاء» أى نصّ على أنّ مبادئ الموجودات التى يبحث عنها في الفلسفة التى موضوعها الموجود المطلق هى من عوارضه ولا محذور فيه. وراجع في بيان تفصيل ذلك الفصل الثانى من المقالة الأولى من إلهيات الشفاء (ص ١٨ بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه). و قال في ص ٢٢ من ذلك الفصل: ولقاتل أن يقول إنه إذا جعل الموجود هو الموضوع لهذا العلم لم يجر أن يكون إثبات مبادئ الموجودات فيه، لأنّ البحث في كل علم هو

عن لواحق موضوعه لا عن مبادئه. فالجواب عن هذا أن النظر في المبادئ أيضاً هو بحث عن لواحق هذا الموضوع الخ فراجع.

ص ٨ - س ٦، قوله: «على التقدير المذكور» أي كون الموجود منحصرأ في الممكن و جواز التسلسل

ص ٨ - س ١٢، قوله: «ولا يلزم منه اختلافهما في الموضوع» بأن يكون الموجود غير الممكن.

ص ٨ - س ٢٢، قوله: «وأما الطبيعيون فلهم مناهج أخرى...» ذكر عدة مناهج: أحدها طريقة الحركة بنفسها؛ وثانيها قوله الآتي: و أيضاً الأجسام الفلكية قد تبين عند الطبيعيين الخ؛ وثالثها قوله الآتي بعد ذلك ويقرب من هذا الطريق أن الأمور الزائلة الخ؛ ورابعها قوله بعد ذلك: وكمال هذه الطريقة بما حققناه و أحكمناه الخ؛ وخامسها ما قال بعد ذلك و للطبيعيين مسلك آخر يبتنى على معرفة النفس الخ.

ص ٨ - س ٢٩، قوله: «وإلا لتشابهت الحركات» أي حركات الأفلاك مع أنها مختلفة.

ص ٨ - س ٣١، قوله: «وإلا استلزمه» دفعاً للدور و التسلسل.

ص ٩ - س ٨، قوله: «مع حدوث البدن...» بل الصواب أنها حادثة بحدوث البدن، وأما مع حدوث البدن فيناسب مذهب المشاء كما يأتي بيانه في كتاب النفس. وقوله: «فهى ممكنة...» أي النفس ممكنة مفترقة في وجودها الى سبب غير جسم و لاجسماني.

ص ٩ - س ١٥، قوله: «فالحال غير لازم...» الحال هو تأثير المجرّد في ذوات الأوضاع بتوسط أوضاعها. وقوله: «واللازم غير محال» اللازم هو تأثيره تعالى في اصل وجود ذوات الأوضاع. وقوله: «وتقام هذا البحث يصلب...» راجع ص ١٢ من كتابه في المبدء و المعاد من الطبع الأول المجري: فان قيل كما جاز حصول القوى الجسمانيّة الخ.

ص ٩ - س ٢٢، قوله: «مدفوع بما قررنا» أى بما قررناها من الحركة الجوهرية. وقوله: «وغير موجود عندنا بالذات» أى لا بالعرض.

ص ٩ - س ٣١، قوله: «ليست قابلية ولا مقبولية» أى ليست قابلية ولا مقبولة في الخارج حتى يلزم تقدم الماهية على الوجود بالوجود.

ص ٩ - س ٣٢، قوله: «وأيضاً قد علمت...» جواب آخر كما لا يخفى.

ص ٩ - س ٣٣، قوله: «وهو الأصل في الوجودية دون الماهية» فتكون الماهية عارضة للوجود وهى غير بمجمولة فلا تحتاج الى العلة.

ص ٩ - س ٣٥، قوله: «وقع الاشتباه في هذه الحجة بين عارض الماهية وعارض الوجود» فإن عارض الماهية لا يلزم أن يكون مغايراً لها بل يمكن أن يكون متحداً معها والوجود من عوارض الماهية.

ص ١٠ - س ١، قوله: «وربما تقرر الحجة على بطلان...» أى الحجة المذكورة، والمقرر هو سيد المصدقين الأمير صدر الدين في حاشية شرح التجريد القديم.

ص ١٠ - س ٢، قوله: «موجوداً أولاً معدوماً» وذلك لأن الماهية من حيث هى ليست الأهى.

ص ١٠ - س ٣١، قوله: «فقولهم إن الوجود زائد في الممكن عين في الواجب» أقول: الواجب وجود صمد فقط، وما سواه مطلقاً من شئون وجوده الصمدى، فلا جرم أن الوجود عين في الواجب و زائد في الممكن فتدبر جداً وجيداً.

ص ١١ - س ١٤، قوله: «قد سبق منا طريق خاص عرشى في هذا الباب...» قد سبق ذلك الطريق الخاص العرشى في ذيل الفصل الخامس من المنهج الثانى من المرحلة الأولى المصدر بقوله: برهان عرشى ولنا بتأييد الله تعالى و ملكوته الأعلى برهان آخر عرشى على توحيد واجب الوجود... (ج ١ - ص ٢٣٠ من هذا الطبع)

ص ١١ - س ١٧، قوله: بذاته أى بتمام ذاته؛ وقوله: «محمولاً عليهما...» أى محمولاً عليهما بالحمل العرضى خارجاً عنها لأنه لو كان محمولاً بالحمل الذاتى لزم

كون ما به الامتياز عين ما به الاشتراك إن كان تمام ذاتيهما وهو باطل، أولزم التركيب في ذاتيهما إن كان جزءاً من ذاتيهما.

ص ١١ - س ١٨، قوله: «وإما أن يكون الامتياز بالأمر الزائد على ذاتيهما» أى بعد الاشتراك في وجوب الوجود بالذات. وقوله: «كان التعيين أيضاً واحداً مشتركاً» أى كان ما به التعيين والإمتياز أيضاً واحداً مشتركاً فلا تعدد لا ذاتاً ولا تعيناً الخ.

ص ١١ - س ٢١، قوله: «لزم الافتقار إلى الغير في التعيين...» أى في التعيين الذى هو عبارة عن نحو الوجود الخاص. وقوله: «ويرد عليه...» أى ويرد عليه أن معنى قولكم ولا شريك له في وجوب الوجود و وجوب الوجود عين ذاته إن أردتم به أن هذا المفهوم البديهي المصدري المعلوم لكل أحد عين ذاته، فهذا مما لا يتفوه به رجل عاقل للزوم كون الواجب أمراً اعتبارياً، وتصور كل أحد حقيقته تعالى ولكنه تعالى عن ذلك؛ وإن أردتم كون ذات الواجب بحيث الخ.

ص ١١ - س ٢٥، قوله: «هو عين ذلك الوجود...» أى هو عين ذلك الوجود الخاص غير زائد على ذاته فالوجود الخاص الواجب هويته وذاته الشخصية الخ.

ص ١١ - س ٢٦، قوله: «الشبهة المنسوبة إلى ابن كمونة...» ابن كمونة هو سعد بن منصور بن سعد بن الحسن هبة الله بن كمونة، كان تلميذ شيخ الإشراق الشيخ شهاب الدين السهروردي، توفى ابن كمونة سنة ٦٨٣؛ ونقل أن التلميذ كان يهودياً والعلم عند الله. وقلت في قصيدة «ينبوع الحياة»:

و وحدةُ صُنعِ العالمين لَحُبَّةُ	على الواحدِ الحقِّ الحقيقِ بوحدةِ
على وحدةِ التدبيرِ غيرِ الرويةِ	على وحدةِ التقديرِ عينِ الرويةِ
فتوحيده الحقُّ الحقيقى ناطقُ	بوحده الشخصية الصمديةِ
بوحده القدسيةِ الأزليةِ	بوحده الجمعيةِ الأوليةِ
بوحده فى حضرةِ باطنيةِ	بوحده الكونيةِ المظهريةِ
هو الصمدُ الحقُّ أى الكلُّ وحده	هو الأولُ فى آخرِ الآخرةِ

هو الصمد الحق فلاتانى له فما الشبهة تُروى عن ابن كمونة
ومعناه لاجوف له فهو مُصنّت كما قُسر من اهل بيت النبوة
قصار السوى غير السوى غير أنه شئون و آيات لذات فريدة
ص ١١ - س ٢٧، قوله: «بل يكون كل منهما...» أى لا اشتراك لهما فى شيء
أصلاً.

ص ١١ - س ٢٨، قوله: «أرادوبه الأمر الحقيقى...» أى الفرد الحقيقى القائم
بذاته.

ص ١١ - س ٢٩، قوله: «أرادوبه المفهوم...» أى أرادوبه المفهوم والطبيعة.
ص ١١ - س ٣٠، قوله: «بسبب عارض» وهو انتسابها إلى العلة.
ص ١٢ - س ٢، قوله: «لاشتراك ما ينتزع هى منه» أى لا اشتراك ما ينتزع هى
منه كذلك. و قوله: «وكذلك تعددها فيه» أى تعددها فى المعنى.
ص ١٢ - س ٦، قوله: «لا بد و أن يكون جهة الامتياز والتعين أيضاً ذاتياً» و
إلا لم يكونا شينين.

ص ١٢ - س ٢٣، قوله: «منها قول الشيخ...» أى من براهينهم المذكورة قول
الشيخ الخ.

ص ١٢ - س ٢٦، قوله: «وذلك لما علمت» أى عدم الورد لما علمت أن
الاشتراك الخ

ص ١٢ - س ٢٧، قوله: «وعلى الأول لا يكون حملها على كثيرين لذاتها...»
وذلك لأن تكثر معنى واحد لا يكون إلا بالمادة ولواحقها فيلزم معلولية الواجب.
ص ١٢ - س ٢٨، قوله: «فيلزم تحقق الكثير بدون الواحد» و ذلك لأن
المفروض كون الحمل على الكثير والمتعدد لازماً لذاتها.

ص ١٢ - س ٣٠، قوله: «ومنها قول الفارابى فى الفصوص...» قاله فى الفص
الثامن من أثره القويم القيم الموسوم بـ «فصوص الحكم»، و إن شئت فراجع شرحنا
الفارسى المطبوع عليه الموسوم بـ «نصوص الحكم بر فصوص الحكم» (ص ٢٤)

والله سبحانه ولىّ التوفيق.

ص ١٢ - س ٣١، قوله: «وإلا لكا معلولاً» و ذلك لأن وجوب الوجود إما أن يكون عارضاً له فيلزم أن يكون معلولاً إما للمعروض أو لغيره وكلاهما باطلان، وإما أن يكون داخلياً فيكون جنساً لكونه ما به الاشتراك فيكون معلولاً لأن الجنس متحصّل و متقوم بالفصل. و بيان آخر: وجوب الوجود لا ينقسم بالحمل على كثيرين مختلفين بالعدد وإلا لكان معلولاً له في التعيّن لو كانا متحدى الماهية ولى وجوب الوجود لو اختلفا.

ص ١٢ - س ٣٢، قوله: «كما ذهب صاحب الإشراق...» راجع الى الفصل الرابع من المنهج الأوّل من المرحلة الأولى في أن للوجود حقيقة عينية (ج ١ - ص ٦٦ إلى ص ٧٤ من هذا الطبع بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه).

ص ١٣ - س ٣، قوله: «اقتضى أن حقيقة الصورة المجردة...» اى المجردة عن العوارض الخارجية.

ص ١٣ - س ٨، قوله: «وان الماء منسوب إلى الشمس...» لا لقيام الحديد والشمس بالموضوع. وقوله: «يجوز أن يكون الوجود الذى...» بحكم المقدمة الأولى. وقوله: «و وجود غيره عبارة عن انتساب ذلك الغير اليه» بحكم المقدمة الثانية.

ص ١٣ - س ١٧، قوله: «و معيار ذلك أن يكون مبدء الآثار» سواء كان بالذات أو من حيث الانتساب إلى الغير. قوله: «ويمكن أن يكون هذا المعنى العالم لهما» أى للأمرين هو ما قام به الوجود سواء كان الوجود حقيقياً أو انتزاعياً انتسابياً أعمّ من أن يكون وجوداً قائماً بنفسه أى ممتنع الانفكاك عن نفسه كما فى الواجب فيكون قيام الوجود به قيام الشيء بنفسه، و من أن يكون من قبيل قيام الأمور المستزعة العقلية بمعروضاتها كالكلية والجزئية القائمتين بالكلّى و الجزئى و نظائرها كما فى الوجودات النسبية فانها ذهنية. قوله: «وهو حقيقة خارجية» أى لا أمر اعتبارى.

ص ١٣ - س ٢١، قوله: «وإذا حمل كلام الحكماء...» أى وإذا حمل كلام الحكماء فى عينية الوجود للواجب على ذلك. قوله: «أو بوضع آخر» أى بوضع آخر وبالاشتراك اللفظى فيصير مشتركاً لفظياً فلا يكون عين حقيقة الواجب تعالى.

ص ١٣ - س ٢٥، قوله: «قولاً عرضياً» لأنه لو كان ذاتياً مع اشتراكه لزم التركيب.

ص ١٣ - س ٢٦، قوله: «إما معلولاً لذاته» لكون كل عرضي معللاً.

ص ١٣ - س ٢٨، قوله: «فالمراد به ما ذكرناه» من العينية و وجدانه لنفسه.

ص ١٤ - س ٣، قوله: «واستثناء الوجود...» وقد نقل القول بعدم دخوله فيها رأساً لأنه عبارة عن ثبوت الشيء لاثبوت شيء لشيء. قوله: «قدحوا في هذا الاستثناء» لأن الأحكام العقلية لا تقبل التخصيص.

ص ١٤ - س ٤ - قوله: «على ما تقرروا اشتهر بينهم» الأقوال هيئنا ثلاثة: قول يجعل الماهية، وقول يجعل الوجود، وقول بتعلق الجعل بالانصاف.

ص ١٤ - س ٩، قوله: «وهو أمر جامد...» أى اسم الذات أمر جامد غير صالح لأن يشتق منه شيء إلا بالاشتقاق الجعلى كالمحتجّر من الحجر.

ص ١٤ - س ١٢، قوله: «لا أن النسبة اليهما» أى النسبة الى الحديد والشمس تكون مبده الاشتقاق، بل هما أى الحديد والشمس بادعاء أن للحديد الخ.

ص ١٤ - س ١٦، قوله: «سواء كان جزؤه...» أى سواء كان مبده الاشتقاق جزؤ المشتق أو عينه يجب الخ.

وقوله: «أمرأ قائماً بذاته» أى جزئياً غير صحيح.

ص ١٤ - س ١٨، قوله: «غير معلوم للعلماء بالكنه» وإن كان معلوماً بالوجه.

ص ١٤ - س ٢٧، قوله: «وليس مفهوم الموجود على ما زعمه كذلك» لأنه فى الممكنات هو المنسوب إلى الوجود لا ما ثبت له الوجود كما صرح.

ص ١٤ - س ٣٤، قوله: «من باب التسمير فى اثناء المخاصمة» التسمير

بالفارسية: تعيين نرخ كردن؛ و ما قاله من باب التسعير في أثناء المخاصمة، فهو ما يقال من الامثال بالفارسية أيضاً: «ميان دعوا نرخ تعيين كردن». و في فرهنگ نظام «ميان دعوى نرخ معين مى كند» مثل است» (ج ٥ - ص ٣٣٠).

ص ١٥ - س ٣، قوله: «وقد علمت ما فيه ايضاً...» قد علمت في أوائل الأمور العامة من السفر الأول من هذا الكتاب المستطاب أن حقيقة كل شيء ما به يترتب عليه آثاره ولا يترتب الآثار على شيء إلا بخصوصية وجوده فحقيقة كل شيء هي خصوصية وجوده.

ص ١٥ - س ٩، قوله: «و غاية ما له أن يقول - إلى قوله: يطلق عليها لفظ الوجود» وقد أفادو أجاد صائن الدين على بن تركه في تمهيد القواعد في شرح قواعد التوحيد (ص ١٧ بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه) بقوله المبين المتين: «اعلم أن التعبير عما يصلح لأن يكون موضوعاً لهذا العلم من المعنى المحيط والمفهوم الشامل الذى لا يشذ منه شيء ولا يقابله شيء عسير جداً، فلو عبر عنه بلفظ الوجود المطلق أو الحق أمّا ذلك تعبير عن الشيء بأخص أوصافه الذى هو أعمّ المفهومات هيّنا إذ لو وجد لفظ يكون ذا مفهوم محصل أشمل من ذلك و أبين لكان أقرب إليه و أخص به وكان ذلك هو الصالح لأن يعبر به عن موضوع العلم الإلهى المطلق لا غير. ثم إنه ليس بين الألفاظ المتداولة هيّنا شيء أحق من لفظ الوجود بذلك إذ معناه أعمّ المفهومات حيطة و شمولاً و أبينها تصوراً و أقدمها تعقلاً و حصولاً...».

و في اول الدعاء المسمّى بدعاء الحزين: أنا جيك يا موجوداً بكل مكان...» وقد نقل تمام ذلك الدعاء العلامة الشيخ بهاء الدين في اواسط المجلد الخامس من كشكوله (ط نجم الدولة - ص ٥٥٠). ثم يجيب في هذه المقامات لفت النظر إلى أمرين: أحدهما أن الوجود صمد لا جوف له؛ والثاني أن بسيط الحقيقة كل الأشياء وليس بشيء منها.

ص ١٥ - س ٣٥، قوله: «فيه تريب» التريب هو التّهير و التوبيخ. وفي

القرآن الكريم حكاية عن قول يوسف عليه السلام لإخوانه: «قال لا تثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين» (سورة يوسف - ٩٢).

ص ١٦ - س ١، قوله: «و تبعه المحقق الطوسي في شرح الإشارات...» راجع
اواخر شرحه على النمط السادس من الإشارات حيث قال الشيخ الرئيس في
الفصل التاسع والثلاثين من ذلك النمط في صدور الكثرة عن المبدء الأول تعالى
شأنه ما هذا لفظه: «زيادة تحصيل: فمن الضرورة إذن أن يكون جوهر عقلي يلزم
عنه جوهر عقلي و جرم سماوي الخ؛ و راجع ذلك الشرح المطبوع بتصحيحنا و
تعليقاتنا عليه، والله سبحانه فتاح القلوب و مناح الغيوب.

ص ١٦ - س ٧، قوله: «فيجوز ارتفاعه...» هذا ممنوع لأنه أنما يصح لو كان
ممكناً ذاتياً والمفروض خلافه.

ص ١٦ - س ٨، قوله: «إذ فيه أيضاً تدليس بين الإمكان...» فان قوله فيجوز
ارتفاعه أنما يصح لو كان ممكناً بالإمكان الذاتي لا الإمكان الغيري فإن الامكان
الغيري يجتمع مع الوجوب الذاتي كما هو واضح. وان شئت قلت: فإن الإمكان
بالقياس إلى شيء لا يوجب جواز الارتفاع مطلقاً ولا يخفى أن مراد المستدل
جواز الارتفاع بالنظر الى الواجب ايضاً لا مطلقاً.

ص ١٦ - س ١٤، قوله: «لزم كون الواجب ذا ماهية» و ذلك لأن وجوب
الوجود يكون زائداً عليهما. وقوله: «وان كان التعمين بغير الذات» أي عارضاً
زائداً.

ص ١٦ - س ١٧، قوله: «الشبهة المشهورة» أي الشبهة المشهورة من ابن
كمونة.

ص ١٦ - س ١٩ - قوله: «هو بذاته موجود» أي من غير حيثية تقييدية هل
بالضرورة الذاتية الأزلية. وقوله: «سواء كان معه ماهية أخرى» كما في الممكنات.
ص ١٦ - س ٢٠، قوله: «وقد علمت كيفية اتصاف الماهية بالوجود...» وأنها
من قبيل كيفية اتصاف الجنس بفصله في النوع البسيط كالقول.

ص ١٦ - س ٢٥، قوله: «ومنها أنه على التقدير الأول...» وهو كون موجوديته بذاته مع كونه فرداً. وقوله: «إلى ما سميتموه» أى إلى ذات سميتوها الوجود البحت الخ.

ص ١٧ - س ١، قوله: «هو ذلك لأن موجوديته ليس إلا بذاته...» ضرورة أنها منتزعة من وجوده الخاص فكيف يوجد بها؟ وأيضا معروض الكلية و الجزئية واحد وهو الطبيعة وإن كان العارضان اثنين فقد اشتبه العارض بالمعروض.

ص ١٧ - س ٦، قوله: «بل ذلك المفهوم...» أى ذلك المفهوم الانتزاعى الغرض منه الخ.

ص ١٧ - س ٧، قوله: «إما فى الخارج» أى إما فى الخارج والحقيقة الوجودية. ص ١٧ - س ١٤، قوله: «إلا بنحو الشهود الحضورى» لهذا الكلام الكامل أعنى قوله: «حقيقة الوجود يمكن العلم بها بنحو الشهود الحضورى» شأن لا يخفى على اهل الشهود.

ص ١٧ - س ١٥، قوله: «ليس أن ذاته عين هذا المفهوم الكلى...» إن مفهوم الوجود قد يقال إنه ذاتى أى ينتزع من نفس ذات المشتق، وقد يقال إنه عرضى أى ينتزع من الشيء بواسطة عروض شيء أعنى حقيقة الوجود فتدبر.

ص ١٧ - س ١٨، قوله: «على أمور خارجية بالذات» أى بالضرورة الذاتية وهى أعم من الأزلية. وقوله: «وقد يصدق على أمور أخرى...» وهى الماهيات.

ص ١٧ - س ٢١، قوله: «فلا بد أن يكون للجميع اتفاق...» وذلك لأن انتزاع أمر واحد بما هو واحد من الأمور المتباعدة بما هى متباعدة محال.

ص ١٧ - س ٢٢، قوله: «هو بذلك يتوسل الى نفى...» لأن الامتياز بذلك لازمه محدودية غير الكامل والنفى ومعلوليته. وقوله: «ولهذا قد تصدى...» أى ولهذا التناقى قد تصدى ولده الذى الخ، حيث قال و آثاره بنا فى ذلك.

ص ١٧ - س ٢٥، قوله: «وهو محمول عليه» أى محمول عليه بذاته. وقوله: «ولا يلزم من ذلك...» أى ولكن لا يلزم من ذلك كون ذلك المفهوم ماهية شيء

منها أى لأن كونها كذلك من جهة جعل الجاعل لانفسها وحقائقها. وقوله: «فإن كون الموجود موجوداً ضرورى» أى لاعتبارنا موجود. وقوله: «بحسب هذا النحو من الوجود» أى من الوجود الخارجى.

ص ١٧ - س ٣٢، قوله: «ولا خفاء فى أن النسبة بينهما...» أى النسبة العروضية. بينهما الخ.

ص ١٧ - س ٣٤، قوله: «نسبة حتى يستقيم...» أى فلا يكون بينه وبين مفهوم الموجود نسبة العروض بل العينية حتى يستقيم أن يقال مقتضى هذه النسبة والعروض ذاته أوشىء آخر بخلاف الممكن. وقوله: «يجبها الطبيعة السليمة» أى يرميها. وفى منتهى الأرب: «مَجَّ الشراب من فيه مَجّاً بالفتح - من باب نصر - از دهن انداخت شراب را؛ وكذا مَجَّ الريق يعنى انداخت خدو را از دهن.

ص ١٨ - س ١، قوله: «بتكثر بحسبه» لحصول عارض و معروض. ص ١٨ - س ٢، قوله: «تتميز أحدهما عن الآخر...» أى المعروض عن العارض بل العوارض.

ص ١٨ - س ٢٧، قوله: «والوجود بديهى التصور» يعنى أن كل شاعر يعرف الوجود، وكل من له إدراك فله وجدان الوجود ولو بوجودانه لنفسه؛ والجواب أن شهود مطلق الوجود ولو كان وجوداً مخلوقاً لا يلزم شهود الحقيقة الإلهية. ثم إن استاذنا العلامة الميرزة أبالحسن الرفيعى القزوينى - رفع الله درجاته - قال فى أثناء التدريس نقلاً عن أساتذته - رضوان الله عليهم - : «إن أصل العبارة كان هكذا: «والوجود بديهى الظهور» ثم حرّفت الظهور بالتصور.

ص ١٨ - س ٣٠، قوله: «كما يصدق عليه مفهوم الشيء» أى كما يصدق عليه مفهوم الشيء المطلق الذهنى ويعلم أنه شىء خاص مصداق للمطلق.

ص ١٨ - س ٣١، قوله: «والثانى يقتضى أن تكون حقيقته غير ما يفهم من لفظ الوجود» أى ماهية خاصة.

ص ١٨ - س ٣٣، قوله: «وقد مرّ أن كلّ ذى ماهية معلول» وإن لم تكن نفس

الماهية معلولة لأنها دون الجعل لأنها تصور الوجود وهو ليس بمجعول وإن كان من الأمور الواقعية كعدم حجرية الإنسان.

ص ١٩ - س ١١، قوله: «ولنا أيضاً أن نختار الشق الثاني...» وهو قوله: إما أن يكون صادقاً عليها صدقاً عرضياً. وقوله: «له وجود في الخارج» له خبر ليس، ووجود اسمه فتدبر.

ص ١٩ - س ١٧، قوله: «في أن واجب الوجود لاشريك له في الإلهية» سيأتي معنى الإلهية في آخر الفصل الرابع من الموقف الثاني.

ص ١٩ - س ١٩، قوله: «لاشريك له في الإلهية...» بحيث يكون لشيء استقلال في التأثير والأثر، بل الآثار بحيث لا يلزم الجبر والتفويض. وقوله: «لا يوجب في أول النظر كون الإله واحداً» كما قالوا باستثناء الباقي عن المؤثر لذ هولهم عن فقر الوجودات الظلمة.

ص ١٩ - س ٢٧، قوله: «لكان شكله الطبيعي هو الكرة والكرتان...» لأنه إما مركب أو بسيط أما الثاني فظاهر و أما الأول فلو جوب وجود البسيط قبل المركب.

ص ١٩ - س ٢٨، قوله: «من الاحتمالين المذكورين» الذين هما موافقة العالمين أو مخالفتهم.

ص ١٩ - س ٣١، قوله: «مستفقة في المواضع» أي بالطبع؛ وقوله: «ومختلفة فوق...» في المواضع على الفرض وبالعدد أيضاً.

ص ١٩ - س ٣٣، قوله: «وغير مجتمعة أهدأ» وذلك لبطلان التداخل.

ص ١٩ - س ٣٥، قوله: «والأرض المعينة» من عالم معين يقتضى الوسط المعين من هذا العالم المعين و من عالم آخر مركز ذلك و هكذا في المولم الكثيرة وهكذا سائر مطلقاتها.

ص ٢٠ - س ١، قوله: «على نحولو اجتمع كل الأجسام...» أي على نحولو اجتمع كل الأجسام جسماً واحداً متصلاً تصير تلك الأمكنة مكاناً واحداً مع أن

ذلك محال بالضرورة ويلزم حركة الأماكن أيضاً في المكان إذاختلفت الأماكن ضروري و ذاتي أما الاجتماع المذكور فعمّا لا مانع عنه في طبيعة تلك الأجسام لوحدتها بالنوع فرضاً إذلواقتضت الخ.

ص ٢٠ - س ٤، قوله: «أما الحركات...» أهمّ ممّا تكون بالطبع أولاً.

ص ٢٠ - س ٦، قوله: «لا بالإضافة» أي لا بالإضافة والاعتبار.

ص ٢٠ - س ١٠، قوله: «مالم توف على النوع الأتم...» أي على المادة القابلة له والبالغة إليه بالاستكمالات والإفاضات.

ص ٢٠ - س ١١، قوله: «مالم تخط به إلى...» أي مالم تخط الطبيعة بالنوع الأخس إلى النوع الثاني الأشرف الخ. وقوله: «وما لم تحصل...» أي ومالم تحصل الطبيعة جميع خصائص النباتيّة... لم تجاوز الطبيعة به أي بالنوع الأخس إلى النوع الثاني الخ.

ص ٢٠ - س ١٥، قوله: «فمن الضرورة أوفت...» أي أوفت هذا النوع الأتمّ جميع القوى الحسيّة للنوع الأخس الذي هو الحيوان

ص ٢٠ - س ٢٠، قوله: «لا أنها تألّفيّة...» أي لا أنها تألّفيّة و تركيبية اعتباريّة.

ص ٢٠ - س ٢٢، قوله: «يوجب الانتهاء إلى علّة واحدة...» وذلك لأنّ اللزوم والتلازم لا يكونان إلّا بين العلّة والمعلول، أو بين معلولى علّة ثالثة أوجدت الرابطة بينهما.

ص ٢٠ - س ٣٠، قوله: «كالمادة والصورة الخارجيتين» هذا في الأول أي مؤتلفة من أجزاء وجودية عينية؛ وقوله: «والذهنيين» هذا في الثاني أي الجنس والفصل المأخوذين بشرط لا.

ص ٢٠ - س ٣٢، قوله: «أو ما يجري مجراه» أي ما يجري مجرى الزمان و هو الدهر والسرمد. قوله: «وإن لم يكن أثراً صادراً عنه» ضمير الفعل راجع إلى المركب في قوله «لأنّ كلّ ما هو مركب...» و ضمير عنه راجع إلى الجزء في قوله: «مفتقراً إلى جزئه»

ص ٢٠ - ٣٤، قوله: «لأن تلك الأجزاء ليست في الحقيقة متقدمة...» و ذلك لأن الجسم متصل واحد والأجزاء بوصف الجزئية والانفراد إنما هو بالفرض.

ص ٢٠ - ٣٥، قوله: «و احتاجوا في البهان إلى برهان تناهى الأبعاد» وأن كل متناه محدود و كل محدود له محدّد. و قد تقدّم البحث عن براهين تناهى الأبعاد على التفصيل في اول المجرد الرابع من هذا الطبع. بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه.

ص ٢١ - ١، قوله: «من أن كل متصل بذاته أو بغيره...» المتصل بذاته هو الصورة الجسميّة أعنى الجسم الطبيعي، و المتصل بغيره هو الجسم التعليمي.

وقوله: «متشابه الوجود بالعدم» أي متشابه الوجود بكل جزء بالعدم أي بجزء آخر خصوصاً على الحركة الجوهرية.

ص ٢١ - ٤، قوله: «بل بالقوة» لأن الأجزاء ليس لها وجود بالفعل بل بالفرض.

ص ٢١ - ١١، قوله: «فكان المفروض...» أي فكان المفروض وهو المركب المجموع واجباً متأخراً الوجود عن غيره وجزئه مفترقات الذات إلى ممكن و بتوسطه إلى واجب آخر وهو جزئه الآخر لأنه لولا احتياجه إلى ذلك الجزء الواجب لم يتحقق التركيب الحقيقي، والافتقار إلى الغير الخ.

ص ٢١ - ١٩، قوله: «فعلى الأول يلزم...» أي فعلى الأول يلزم أن ما فرضناه فصلاً مقسماً لم يكن فصلاً مقسماً بل مقوماً ومأخوذاً في حدّ الجنس اذا الفصل ما به يوجد الخ.

ص ٢١ - ٢٥، قوله: «على انه مقسم نوعي...» الضمير راجع الى الفصل في قوله: «لا فصل لحقيقته. قوله: «فإن شيئاً من هذه الأمور لاينا في...» ليلزم استدراك هذا الفصل بعد الفصل المتقدم. وقوله: «كالجنس البسيط» و مفهوم الجوهرية. والجنس البسيط كالجنس العالي ولو كان له جنس لم يكن جنساً عالياً. وقوله: «والنوع البسيط» كالنقطة والهيولى. وقوله: «فهو لا محالة ماهية كلية» أي قابل للإشتراك.

ص ٢١ - س ٣٢، قوله: «كل طبيعي جنسى...» أى الطبيعة من حيث التحقق فى الأفراد.

ص ٢٢ - س ١٢، قوله: «نسبة الصانع إلى الدكان» أى فى الاحتياج، فليست نسبة المبدع تعالى شأنه إلى مبدعاته نسبة النفسى لتعالى المبدع عن الحاجة فى شىء والنفس فى تكاملها و تعالها بل فى حدودها محتاجة إلى البدن، فما ترى فى عبارات اساطين الحكمة والعرفان من اطلاق النفس على الله سبحانه و اطلاق البدن على ما سواه نحو ما قاله العارف الجامى:

حق جان جهانست و جهان جمله بدن اصناف ملائكه قواى اين تن
افلاك و عناصر و مواليد اعضاء توحيد همين است و دگرها همه فن
فاغا يريدون على وجه التنظير والتمثيل معنى أرفع واشمخ من نفسية النفس و
حدوث النفس بالبدن و تكامل النفس بالبدن و بالعكس و نحوها فتدبر جداً و
جيداً، و راجع فى ذلك المرصد الأسنى و المقصد الأعلى الكلمة الثلاثين والثلاثمائة
من كتابنا الف كلمة و كلمة لأن تلك الكلمة العليا فى تفسير حديث «من عرف
نفسه فقد عرف ربه» على اثنين و تسعين وجهاً و تفيدك فى المقام جداً والله
سبحانه فتاح القلوب و متاح الغيوب.

ص ٢٢ - س ١٥، قوله: «لا بد و أن يكون مستغنياً عنها فى الوجود...» واذ
ليست النفس مستغنية عن المادة فى الوجود فلا تفعل إلا باعانة من مادته.

ص ٢٢ - س ١٧، قوله: «وكل ما يتركب...» أى وكل ما يتركب منه و من
غيره شىء تركيباً حقيقياً فيبينهما تعلق و ارتباط الخ.

ص ٢٣ - س ٣٥، قوله: «فصل فى الإشارة إلى أقسام الصفات...» راجع شرح
المواجهة الطوسى على الفصلين التاسع عشر و العشرين من النمط السابع من
اشارات الشيخ الرئيس فى أقسام الصفات بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه.

ص ٢٤ - س ٢٠، قوله: «ولا سلوب فيه كذلك...» أى لا سلوب فيه مختلفة
بل له سلب واحد الخ.

ص ٢٤ - ص ٢٦، قوله: «قال بعض المحققين في شرح...» ذلك البعض هو المولى جلال الدين الدواني

ص ٢٥ - ص ٣، قوله: «الأول كالتصل للجسم» اى كالتعليمى للطبيعى.
ص ٢٥ - ص ٦، قوله: «أويؤدى الى الدور المستحيل...» بيان الدور هكذا:
إعطاء العلم لنفسه موقوف على وجدانه تعالى العلم، و وجدانه تعالى العلم
موقوف على إعطاء العلم لنفسه فيتوقف وجود العلم على وجود العلم، و بعبارة
أخرى يلزم أن يوجد العلم قبل وجود العلم وهو دور مستحيل.

ص ٢٥ - ص ٢٨، قوله: «الأول أن الفعل للفاعل قد يكون في غيره...» كلمة
قد للتحقيق لأن فعل الفاعل دائماً يكون في غيره؛ على أن الله سبحانه قال: «قد
يعلم الله المعوقين منكم...» (القرآن الحكيم - سورة الأحزاب - الآية ١٩) ولا
يغنى عليك أن كلمة قد للتحقيق. وقوله: «والوجود يكذبه» أى والوجدان يكذبه.
ص ٢٥ - ص ٣٢، قوله: «والوجوب مبطل للقوة...» اى الوجوب مبطل للقوة
والإمكان ولا يبطل الشيء لذاته ما اقتضاه لذاته فهما جهتان مختلفتان، مثلاً
لا تبطل صورة النوعية النارية من حيث ذاتها الحرارة التى اقتضتها من أجل ذاتها.
ص ٢٥ - ص ٣٤، قوله: «وأما على الشق الأول...» أما الأول فغير محتاج الى
التنبية أيضاً؛ وأما الثانى فلائنه إذا فرض لشيء جزء مقوم له فلا بد له من جزء
آخر وإلا لم يكن جزء له بل عينه.

ص ٢٦ - ص ١، قوله: «تعالى عنه علواً كبيراً» اى تعالى عن التركيب علواً
كبيراً، وقوله، «بمعنى الانفعال الاستعدادى...» كقبول الماء للحرارة. وقوله: «بمعنى
مطلق الاثناصاف» كقبول النار للحرارة.

ص ٢٦ - ص ١٤، قوله: «ولك أن تدفعه» أى و لك أن تدفع الجواب بمنع
الكلية الخ

ص ٢٦ - ص ١٨، قوله: «وقد يجاب عن الأول...» أى الأول من شقى الثالث
وهو قوله و ثالثها أن التنا فى الخ.

ص ٢٦ - س ٢٠، قوله: «فكذلك يوجب وجوده في غيره» والمفروض كما أقرّ به الخصم إمكان وجوده في ذلك الغير الذى هو القابل فيكون وجود واحد في محل واحد و بالنظر الى ذلك المحلّ واجباً لفرض كون ذلك المحلّ موجباً و فاعلاً له و ممكناً في ذلك المحلّ بعينه و بالنظر اليه لفرض كونه قابلاً له و القابل لا يوجب وجود المقبول بل يمكن حصوله فيه فتدبر.

ص ٢٦ - س ٢٢، قوله: «وعن الثانى...» أى ويجاب عن الثانى من شقّى الثالث وهو قوله و ايضا الفاعل الخ.

ص ٢٦ - س ٣١، قوله: «بل لأنها عنه» اى بل لأنها صادرة و ناشئة عنه.
ص ٢٦ - س ٣٥، قوله: «وليس من شرط قيام شيء بشيء تأثره عنه» ضمير تأثره راجع الى الشيء الثانى المجرور بالباء، و ضمير عنه راجع الى الشيء الأول المجرور بالقيام.

ص ٢٧ - س ١١، قوله: «سواء كان قبل الفعل و القبول» فى عبارة الطبع الرحلى من الأسفارها هنا سقط، والعبارة الكاملة هكذا: سواء كان قبل الفعل و القبول، أو حين الفعل و القبول فان الكلام. و كم له من نظير فى ذلك الطبع. و فى بعض النسخ: «سواء كان قبل الفعل و القبول أم مقارناً لهما فان الكلام الخ. و ضمير كان فى قوله «سواء كان» راجع الى تكثر الجهة؛ و ضمير فلو تم راجع الى اثبات تكثر الجهة. و قوله: «لأن شيئاً منها لا يسمن ولا ينفى» قد سقطت عبارة منها فى الطبع المذكور.

ص ٢٧ - س ٢٧، قوله: «والمجموع معلول» أى المجموع من القابل فى صورة كلىة على الفرض.

ص ٢٧ - س ٣٤، قوله: «ومن جزأه فقد جهله...» قد سقطت جملة من الطبع الرحلى و تمام العبارة هكذا: و من جزأه فقد جهله و من جهله فقد أشار اليه و من أشار اليه فقد حده الخ.

ص ٢٨ - س ٤، قوله: «وإلا لم يوجد موجود...» أى وإن لم يكن فى الوجود

واجب الوجود لم يوجد موجود في العالم اصلاً، ولا يخفى عليك أن واجب الوجود صمد ولو لم يكن الوجود الصمدى لم يكن وجوداً اصلاً لأن الوجود الصمدى هو الأول والآخِر والظاهر والباطن فافهم.

ص ٢٨ - س ٧، قوله: «فإنها قديكون العلم بها...» أى وجودها الذهبى غير وجودها العيى.

ص ٢٨ - س ٩، قوله: «لأن ما هو و هل هو...» أى ما به الشيء هو هو لا ما يقال فى حدّ الأشياء.

ص ٢٨ - س ١٢، قوله: «فلن من تأمل...» أى فان من تأمل...» أى من تأمل أن الواجب نفس حقيقة الوجود الصرف و كل موجود غيره مشوب الخ.
ص ٢٨ - س ٢١، قوله: «ولكن لا يفقهون تسبيحهم...» على قراءة صيغة الغائب فافهم.

ص ٢٨ - س ٢٥، قوله: «من دون قيام أمر زائد بذاته تعالى» أى الصفات الإضافية

ص ٢٩ - س ٥، قوله: «لحبط على الله» و ذلك لأن الوجود واحد صمدى، فهو فى السماء إله و فى الأرض إله، فأينما تولّوا فثمّ وجه الله إن الله واسع عليم (سورة البقرة - ١١٦). هو الأول والآخِر والظاهر والباطن (سورة الحديد - ٤).

ص ٢٩ - س ١٥، قوله: «هى ربّ ذلك النوع» أى المثل النورية. وقوله: «وله بحسب كلّ يوم هو فى شأن...» وعندهم هو عبارة عن طلوع نورالفيض بالنسبة الى كلّ واحد من الموجودات فمادام به يوم له. وقوله: «وله بحسب تلك الشئون...» تلك الشئون اعيان ثابتة.

ص ٢٩ - س ٢٠، قوله: «ما شئت رائحة الوجود» أى الوجود المستقلّ الخارجى.

ص ٢٩ - س ٣٠، قوله: «والحكم بالمغفرة بينهما» أى بين الصفة والموصوف

مع كونهما واحدة في نفس الأمر كحكم العقل بالمغايرة بين الجنس والفصل في العقل البسيط أي المفارق. وقوله: «كما أنهما في الخارج...» أي كما أن الجنس والفصل في الخارج شيء واحد هو العقل، وفي الاعتبار الأخرى الذهن متميز كل منهما عن صاحبه.

ص ٣٠ - س ٤، قوله: «فإنها من فروع كونه قادراً...» و قدرته عين علمه لأنه فعلى.

ص ٣١ - س ١، قوله: «بعد ما أحوالوا...» أي بعدما أبطلوا اتصاف معدوم مطلق بحكم ثبوت الخ.

ص ٣١ - س ٣، قوله: «ومن هنا العلم كالوجود...» تحقيق عميق في العلم جداً فاغتنم.

ص ٣١ - س ٤، قوله: «احتجب ذلك الوجود...» فلا علم له بنفسه أو بشيء. ولكن نفسه معلوم لعلته بالعلم المحضوري

ص ٣١ - س ٧، قوله: «ولا صورة حضورية في نفسها» تفسير لقوله وجود جمعي، أي لا صورة حضورية في نفسها بل منحلة في الهوى. وقوله: «فليس لهذه الأجسام وأحوالها وجود علمي» أي علم تركيبى.

ص ٣١ - س ١٤، قوله: «وهو المعلوم بالعرض» قد تقدّم في عدة مواضع من السفر الثانى من الكتاب في الجواهر والأعراض البحث عن المعلوم بالذات والمعلوم بالعرض. وقوله: «أريد بالمعلوم به» أي أريد بالمعلوم بالعلم الأمر الخارج من القوة المدركة الخ.

ص ٣١ - س ٢١، قوله: «اعلم أن أكثر القوم...» تحقيق عميق في كون الشيء معقولاً.

ص ٣١ - س ٣٠، قوله: «لحل الصورة الإدراكية» كالبصر. قوله: «وعوارضها» يعنى الفصل والوصل والتخلخل والتكاتف؛ ثم تدبر قول العارف الرومى في المجلد الثانى من المتنوى:

چشم بسته خفته بیند صد طرب چون گشاید آن نبیند این عجب
بس عجب در خواب روشن می شود دل درون خواب روزن می شود
وانکه بیداد است و بیند خواب خوش عارفست و لحاك او در دهنه كش
والبيت الأخير الى اصطلاح عرفاني موسوم بـ «التوجه» وقد أشرنا اليه في عدة
مواضع من رسالتنا الفارسية المطبوعة الموسومة بـ «انسان در عرف عرفان».

ص ٣٢ - س ١٠، قوله: «لكن جميع ما سوى هذا العالم...» قوله: «لكن جميع
ما سوى هذا العالم الأسفل...» قوله سبحانه: «وإن الدار الآخرة لمى الحيوان لو
كانوا يعلمون (سورة العنكبوت - ٦٥)

ص ٣٢ - س ١٤، قوله: «غير خارجين عنها بالمعنى الثانى» لأن النفس
والجسم متحدان حينئذ.

ص ٣٢ - س ٢٩، قوله: «وان صدق عليه كثير من هذه المعانى» أى صدق
صدقاً عرضياً.

ص ٣٢ - س ٣٠، قوله: «حيث يقول...» أى حيث يقول ذلك البعض.

ص ٣٢ - س ٣١، قوله: «ومنها أن النفس كما تدرك...» سيأتى تفصيل البحث
عن ذلك فى أواخر الفصل الخامس من الباب الثانى من سفر النفس من
هذا الكتاب،

ص ٣٢ - س ٣٤، قوله: «وتستخدمها فى تفصيل الجزئيات...» باعتبار وجود
الجزئيات فى النفس وإلا فالمستفكرة تدرك الكلّيات، قوله: «وتركيب الحدود
الوسطى...» فى البراهين والأشكال الأربعة.

ص ٣٣ - س ٥، قوله: «بالمشاهدة الحضورية» أى بالمشاهدة الحضورية
التركيبية... و نصريف أقلامها و صريها، و كيفية كتابتها عطف تفسيرى. و سيأتى
تفصيل تلك المباحث الكريمة فى أواخر الفصل الثانى من الباب الثانى من سفر
النفس.

ص ٣٣ - س ١٣، قوله: «بتلك الآلات» أى فيتوقف لاحالة على العلم. بتلك

الآلات وآلياتها. وقوله: «لزم توقّفه على استعمال الآلة...» لأنه لو لم يحصل استعمال فمن أين حصل صورته للنفس.

ص ٣٢ - س ١٥، قوله: «بقواها وآلاتها...» لأنها في وحدتها كلّ القوى.
وقوله: «ينبعث من ذات النفس استعمال...» أى بلا صدور ذلك الجزئى عن النفس هو بعينه حصوله بلا صورة مستأنفة. وقوله: «بدون تصوّر هذا الفعل...» أى بالعلم المحصول.

ص ٣٣ - س ١٧، قوله: «وإن كان غير منفكّ عن العلم به» أى عن العلم والإرادة به، و سيأتى تفصيل البحث عن ذلك فى الفصل التاسع من الموقف الرابع.
ص ٣٣ - س ١٨، قوله: «وأما الفعل الذى...» أى وأما الفعل الذى هو كاستعمال النفس القوى والحواس ونحوها وإرادة ذلك فأما ينبعث عن ذاتها لأعن رويّتها بذاتها موجبة لاستعمال الآلات لا بإرادة زائدة وعلم زائد و صدور ذلك الجزئى بعينه تصور و علم للنفس بلا صورة مستأنفة. وقوله: «فإنه علّق نفيس» العلق بالكسر فالسكون النفيس من كلّ شيء.

ص ٣٣ - س ٢١، قوله: «كما إذا استغرقت فى فكر...» فالعين مفتوحة و ناظرة لكن لا تدرك أنت. وقوله: «فلا بد من التفات النفس...» فوق عليك صورة من قوّة بل يقع تصرف اتصال العضو منك ولا تدرك حالة الغضب ونحوها.
ص ٣٣ - س ٢٦، قوله: «أو لعدم وجوده الإدراكى...» كالواجب تعالى.

ص ٣٣ - س ٢٨، قوله: «من علاقة ذاتية بينهما...» من العلّة والقابلية و نحوهما؛ و سيأتى فى آخر الفصل الخامس من الباب الثانى من كتاب النفس تحقيق عميق وانيق مناسب للمقام. واغتنم ههنا بيان المصنّف فى العلم الحصول والعلم الحضورى على مبنى الحكمة المتعالية، و فى أن العلم ضرب من الوجود بل عينه.

ص ٣٤ - س ٢، قوله: «ولا الهوى عالمة بها» قالوا لأنها ليست عالمة بذاتها فضلاً بغيرها فتدبر.

ص ٣٤ - س ٦، قوله: «إلا بوسيلة انوار علميّة» الأنوار العلمية هى ارباب

الأنواع، وتلك الأنوار متصلة بها أى بالأجسام الطبيعية.

ص ٣٢ - س ٢٠، قوله: «الى ما فى الوجه الثانى من الخلل» وهو كونها ذا ملابس.

ص ٣٢ - س ٢٢، قوله: «قولهم أن كل صورة...» قولهم منصوب مفعول لقوله استنتجوا

ص ٣٢ - س ٣١، قوله: لكانت ذاته من حيث هى هى مصداقاً...» ولكن من تعقلها لعقل كونها عالماً بنفسها.

ص ٣٢ - س ٣٢، قوله: «من أمر آخر» أى معنى آخر غير نفس ذاته يكون ذلك الشيء بحسبه اى بحسب أمر آخر مصداقاً لعالميته - الضمير راجع الى الشيء وكذلك ضمير معلومته فكيف يكون علم المجرد بذاته عين ذاته.

ص ٣٢ - س ٣٢، قوله: «لا أنه لو فرض له ماهية...» ضمير له راجع الى المجرد، أى لا أنه لو فرض للمجرد ماهية كلية كان معنى تلك الماهية عين معنى العلم حتى يقال هذه الماهية غير تلك الماهية فذات المجرد بذاته الخ.

ص ٣٥ - س ١، قوله: «لا يستدعى تغاير جهات الصدق...» اى لا يستدعى تعدد المصداق.

ص ٣٥ - س ٥، قوله: «بعد ما مر...» اى ما مر من أن العلم وجوده عين وجود المجردات. وقوله: «لا يمكن أن يحصل لغيره» اى لا يمكن أن يحصل لغيره حصولاً علمياً مطلقاً.

ص ٣٥ - س ٧، قوله: «هو نفس ذلك المبرهن» ضمير هو راجع الى شيء آخر، أى ذلك الشيء الآخر هو نفس ذلك المبرهن او عقله فيكون فى هذا النحو من الوجود حاصلاً له أى للمبرهن لا حاصلاً لذاته أى لذات المجرّد فتكون هذه الصورة معقولة أى للمبرهن لامعقولة لذاتها أى لنفسها لما ثبت الخ.

ص ٣٥ - س ٩، قوله: «فعلى هذا لا يلزم...» اى فعلى هذا لا يلزم من كون وجود المجردات القائمة بأنفسها عين معقوليتها لذواتها أن يكون وجودها القائم

بغيرها عين معقوليتها لذاتها حتى يقول المعترض وليس كذلك بل هو عين معقوليتها لذلك الغير فلم يلزم أن من عقل ذاتها أى ذات المجردات القائمة بأنفسها عقلها عاقلة لذاتها.

ص ٣٥ - س ١٤، قوله: «والتأثر هي من حيث...» أى المتأثر هو النفس من حيث ما لها من استعداد قبول العلاج.

ص ٣٥ - ٢٠، قوله: «يعنى المريض الممتو بالآفة...» أى المريض المبتلى بالآفة.

ص ٣٥ - ٢٩، قوله: «بجرده يقتضى ذلك...» و فى الطبع الرحلى: «لا يقتضى ذلك» ولكن كلمة لا زائدة والصواب يقتضى ذلك.

ص ٣٦ - س ٢٦، قوله: «وهو المسمى بالإثني بالاعتبار الأول...» الاعتبار الأول هو قوله: وحصول المعلول برهان قاطع على علته ما.

ص ٣٧ - س ٢١، قوله: «إما أن يقول: بثبوت المدومات...» اسناد القول بثبوت المدومات إلى مشائخ أهل العرفان ليس بصواب، والاعيان الثابتة فى اصطلاح العرفان هى الصور العلمية، والصور العلمية هى عين الذات عندهم كما يقول به أهل الحكمة المتعالية، وليست الثابتة واسطة بين الوجود والعدم بل الثابتة فى اصطلاح العارفين بالله هو الوصف المميز للأعيان بمعنى أن الأعيان إما صور علمية لم تخرج من العلم الى العين بعد، أو صور خارجية أى ما خرجت من العلم الى العين و صارت مجمولة، و لفظة الثابتة هى أمانة على أن المراد من الأعيان الصور العلمية، كما أن لفظة الخارجية أمانة على أن المراد من الأعيان الصور الخارجية المجعولة فاللفظتان أمارتان على تعيين موضوع البحث هل هو الصور العلمية، أو الصور الخارجية المجعولة، و شواهدنا على ذلك كثيرة جداً؛ و إن شئت فراجع فى البحث عن المقام تعليقاتنا على شرح الحكمة المنظومة للمتأله السبزوارى - ج ٣ - ص ٥٧٤ -

ص ٣٧ - س ٣٢، قوله: «و ما يجرى مجراه...» يعنى بما يجرى مجراه القول بالحال.

ص ٣٨ - س ١، قوله: «وجود الشمس في رابعة النهار» اعلم أن الشمس في سطح دائرة منطقة البروج دائماً ولا تزول عنها فلا تكون لها عرض على اصطلاح علم الهيئة أهدأ لأن عرض الكواكب أقصر قوس من دائرة العرض بين الكوكب وبين دائرة منطقة البروج، و دائرة منطقة البروج من الدوائر العظام فلا جرم تقاطع دائرة الأفق الحقيقي وهي من العظام أيضاً على التناصف، كما أن دائرة نصف النهار عظيمة أيضاً تقاطع منطقة البروج على التناصف، فإذا بلغت الشمس دائرة نصف نهار أفق كانت غاية ارتفاعها، وكانت القوس التي من منطقة البروج بينها وبين نقطة تقاطع منطقة البروج و دائرة الأفق ربع دوراً أي كانت تسعين درجة أي ثلاثة بروج فالشمس في رابعة النهار أي في أول القوس التي أوفى أول الدرجة التي هي أول البرج الرابع المبتدأ من نقطة تقاطع دائرة الأفق و منطقة البروج؛ فالشمس اذا كانت في رابعة النهار كانت غاية ارتفاعها من الأفق في كل يوم من أيام السنة وهي في غاية الظهور؛ ونظير رابعة النهار رابعة الليل ولكن لا يضرب بها المثل في غاية الخفاء.

ص ٣٨ - س ٢، قوله: «وَبُؤَالْعَقْل...» النبوة كالدعوة بمعنى البعد. و في أساس البلاغة للزخمشري بُؤَا السيف عن الضريبة بُؤَةٌ و بُؤَا، وسيف ناب، ولكل صارم نبوة، و ما أنهى سيفك؟ ما جعله نابياً؛ أي مع أن ظواهر أقوالهم بحسب النظر الجليل ليست في السخافة والبطلان و بُد العقل عنها بأقل من كلام المعتزلة فهما أي في السخافة والبطلان.

ص ٣٨ - س ٦، قوله: «ولا عين لها موجودة» أي موجودة في الخارج. و قوله: «وقال في الفصوص: إن العلم تابع للمعلوم...» قاله في الفص الإبراهيمي من فصوص الحكم: «فمشيئة أحدية تتعلق وهي نسبة تابعة للعلم والعلم نسبة تابعة للمعلوم والمعلوم أنت و أحوالك، فليس للعلم أثر في المعلوم، بل للمعلوم أثر في العالم فيعطيه من نفسه ما هو عليه في عينه...» ص ٥٣٨ من ج ١ من شرح القيصري عليه بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه . . وقوله: «ظهر بتلك الصورة...» أي

ظهر بتلك الصورة الإيمانية في حال وجوده الخارجى. وقوله: «وهو اعلم بالمهتدين» أى اعلم بالمهتدين في رتبة الثبوت العلمى.

ص ٣٨ - س ٣١، قوله: «فصل في حال ما ذهب اليه الأفلاطونيون... الخ» اقول: قد صَفَّنا بتأييد الله سبحانه و تسديده و توفيقه رسالتين كريمتين احديهما في المثل العقلية واخرهما في المثال كل واحدة منهما في عدة فصول، وقد طبعناهما في مجلد واحد و حررنا مسائلهما في تلك الفصول أتم تحرير وتحقيق، والله سبحانه فتاح القلوب و مَنّاح الغيوب.

ص ٣٩ - س ٧، قوله: «فصل في حال القول بارتسام صور الأشياء في ذاته تعالى...» قد اشرنا في تعليقاتنا على شرح الحكمة المنظومة للعتّال السبزواري إلى حقائق لطيفة و دقائق منيفة في المقام فراجع (ج ٣ - ص ٥٥٨ - ٦١٢).

ص ٣٩ - س ٢٢، قوله: «و تلك هي كلمات الله التامّات...» و في نسخة مصحّحة: «وتلك المعقولات هي كلمات الله التامّات» و في نسخة أخرى: «وتلك الصور هي كلمات الله التامّات» و في نسخة أخرى: «وتلك الصور العقلية هي كلمات الله التامّات».

ص ٣٩ - س ٢٨، قوله: «أو صفته» تلك الصورة هي الصورة الموجبة فتدبرّ. ص ٤٠ - س ١١، قوله: «إن خلاصة ما ذكره الشيخ في الهيات الشفاء...» راجع الفصل السادس من المقالة الثامنة من إلهيات الشفاء في أنه تام بل فوق التمام و خير، و مفيد كل شيء بعده، وأنه حق، وأنه عقل محض، و يعقل كل شيء و كيف ذلك و كيف يعلم ذاته، و أنه كيف يعلم الكلّيات، و كيف يعلم الجزئيات، و على أى وجه لا يجوز أن يقال يدركها (ص ٣٨٠ بتصحيحنا و تحقيقنا و تعليقاتنا عليه).

ص ٤٠ - س ١٢، قوله: «وإما عارض لها أن يعقل الأشياء...» ولا يخفى عليك أن تعقل الأشياء إذا كان عارضاً لذات الواجب كان كلّ عرضي معللاً فلا يكون ذات الواجب عالماً بالذات بل بالعرض و قد سبق أن كل ما عرض له

أمر أى صفة من خارج فلا بدّقيه من قوة انفعالية فيلزم فيه التركيب ولزم أن يكون ذات الواجب غير عالم بالذات بل بالعرض و كل عرضى معلّل تعالى شأنه عن ذلك.

ص ٤٠ - س ١٦، قوله: «ويكون فيه معنى ما بالقوة» و ذلك لمكان قبوله لذلك الشيء.

ص ٤٠ - س ١٩، قوله: «أو بما يطابقها» أى صورتها الكلية.

ص ٤٠ - س ٢٢، قوله: «كالعقل المتغير» والصور العقلية المتجددة وذلك مثال لشبه الإحساس و التخيل في مقام التجدد. وقوله: «بلا وسط نقص» كوجود الماديات. وقوله: «كذلك اثبات كثير من التعلّلات» كتعلّلات المتجددة نقص.

ص ٤٠ - س ٢٧، قوله: «فالأول تعالى يعلم الأسباب...» ولكن لا بوجه التقدّم والتأخر في الحضرة العلمية هذا تقدّم عقلى أى يحكم العقل في الوجود والرتبة على المعاليل؛ و مطابقات الأسباب هى مسبباتها.

ص ٤٠ - س ٢٩، قوله: «ومنه يعقل ما بعده...» فعقله لذاته علّة عقله ما بعد ذاته، فعقله ما بعد ذاته معلول عقله لذاته أى فهو معلول ذاته و مؤخر عن ذاته.

ص ٤٠ - س ٣٠، قوله: «لا النفسانية» أى لا المعقولات النفسانية التى تحصل للنفس بترتيب المقدمات من الصغرى و الكبرى من القياس المنطقى.

ص ٤٠ - س ٣٣، قوله: «كاللوازم التى تلحقه» أى تلحق ذات الأول. وقوله: «أو يكون لها وجود مفارق لذاته» يعنى به المثل الأفلاطونية كما سيصرّح بها في ذيل كلامه هذا.

ص ٤١ - س ١، قوله: «ما المعقول منه أن الأول مبدئه بلا واسطة» ضمير له راجع إلى ما؛ وكذلك قوله في الجملة التالية: «وما المعقول منه أنه مبدئه بتوسط» ضمير له راجع إلى ما.

ص ٤١ - س ٣، قوله: «و إذا كانت تلك الأشياء...» أى إذا كانت تلك الأشياء المرتسمة في ذلك الشيء من العقل أو النفس من المعلولات الأول فتدخل

تلك الأشياء في جملة ما أى في جملة المعقولات و محلها مطلقاً الأول تعالى يعقل ذاته تعالى مبدء له - و ضمير له راجع الى ما في جملة ما - اى المعقولات و محلها مطلقاً. و قوله: «لأنه يحتاج...» أى لأنه يحتاج أن يعقل ذلك المعقول في عقل آخر و هكذا.

ص ٤١ - س ٨، قوله: «ما ذكرناه قبل هذا من المحال» ذلك المحال هو التسلسل.

ص ٤١ - س ١١، قوله: «وهو يعقل ذاته...» اى يعقل ذاته الأشرف الأعلى التى هى مبدء لفيضان كل معقول الخ.

ص ٤١ - س ١٣، قوله: «وكل ما يستقيم فيه...» كلمة كل مبتدء مضاف إلى ما، وقوله الآتى بعد سطر: «فهى مشتركة بين اثبات...» خبر له. وقوله: «يستنتج منها كون الأول...» فعل يستنتج مجهول، وكون الأول نائب فاعل له. وقوله: «وبين اثبات الصور الموجودة عنده» أى عند الشيخ. وقوله: «و ان حيثية كونها معقولة له تعالى...» أى معقولة له تعالى على التفصيل بعينها حيثية صدورها عنه بلا اختلاف جهة وانها ليست مما عقلت مفصلة فوجدت الخ.

ص ٤١ - س ٢٥، قوله: «أن يجعل المعلوم تبعاً للعلم...» أى للعلم الذى هو عين النور ضرورة أن الظاهر في ظهوره تابع للظهور والنور.

ص ٤١ - س ٢٧، قوله: «ان ذاته محل لأعراض كثيرة» اى المرتسمة في ذاته كما هو مذهب بعضهم. وقوله: «ليظن الجاهل أن فيه معنى» التنوين للتفخيم أى معنى عالياً رفيعاً.

ص ٤٢ - س ٣، قوله: «الصادرة عنه» الضمير راجع الى العقل الفعّال؛ و «من جهة الفاعلية» متعلق بالحصول.

ص ٤٢ - س ٥، فاللازم غير محذور...» اللازم مطلق الاتصاف، و والمحذور هو لزوم الانفعال من الاتصاف بالصور. قوله: «وقال فيه أيضاً» أى و قال الشيخ شهاب الدين في المشرع السابع من إلهيات كتابه المسمى بالمطارحات أيضاً؛ و إن لم

يكن تعقله تعالى الخ.

ص ٤٢ - س ٩، قوله: «ليس يقتضى أن يكون له لازم متحقق قبل العلم به...» على أن الكلام في العلم قبل اليجاد.

ص ٤٢ - س ١٥، قوله: «وإما أن يقال إن حصول الصور في ذاته متقدمة...» أى لا متأخرة عنه كما احتمل أولاً.

ص ٤٢ - س ٢٣، قوله: «يصح أن يكون سلب المادة...» أى سلب المادة وحيثية التجرد.

ص ٤٢ - س ٢٦، قوله: «نيابة عنهم...» أى نيابة عن المشائين.

ص ٤٢ - س ٢٧، قوله: «في كل ما يتأخر عنه شيء» أى في كل ما يتأخر عنه شيء في انصافه بذلك الشيء.

ص ٤٢ - س ٢٩، قوله: «ليلزم عليه الامكان الذاتي...» أى ليلزم عليه الامكان الذاتي على الأول، أو القوة الاستعدادية على الثاني.

ص ٤٢ - س ٣١، قوله: «مع ذات الأول...» أى إذا كانت الصورة الأولى مع ذات الأول تعالى علّة لحصول المبادئ الخ. وكذلك قوله: «فيلزم أن يكون الأول...» أى فيلزم أن يكون الأول تعالى باعتبار صورة واحدة الخ.

ص ٤٢ - س ٣٥، قوله: «فإذن كل ما سوى الأول...» أى فكما أن ذواتها ذات جهات كذلك صورها.

ص ٤٣ - س ١، قوله: «ثم قال ثم يكون الواجب...» أى ثم قال الشيخ شهاب الدين.

ص ٤٣ - س ٢٠، قوله: «ثم قال و في الجملة...» أى قال شيخ اتباع المستشرقين الشيخ شهاب الدين السهروردي.

ص ٤٣ - س ٢٧، قوله: «كتعدد قوَى المحس...» مثال للقوى النفسانية. و قوله: «وكتعدد قوَى الرطوبة واليبوسة...» مثال للقوى الطبيعية.

ص ٤٣ - س ٣٤، قوله: «المحقق الطوسي - ره - في شرح الإشارات...»

ص ٤٣ - س ٣٣، قوله: «و من القادحين المصرّين في الانكار لهذه الصور بعده المحقق الطوسي في شرح الإشارات...» راجع شرحه على الفصل السابع عشر من النمط السابع من الإشارات للشيخ الرئيس حيث قال الشيخ: «وهم وتنبه: ولعلك تقول إن كانت المعقولات لا تتحد بالعاقل ولا بعضها مع بعض...» وقال المحقق الشارح بعد شرح المتن: «ولولا إني اشتطت على نفسي في صدر هذه المقالات أن لا أعرض لذكر ما أعتمده فيما أجده مخالفاً لما أعتقده لبّنت وجه التفصّي من هذه المضايق وغيرها بياناً شافياً لكن الشرط أملك، ومع ذلك فلا أجد من نفسي رخصة أن لا أشير في هذا الموضع إلى شيء من ذلك أصلاً فأشرت إليه إشارة خفيفة يلوح الحقّ منها لمن هو مهسر لذلك، أقول: الخ فراجع.

ص ٤٤ - س ٣، قوله: «و القدماء القائلون...» القدماء مبتدء، و قوله الآتي بعد سطر: «انما ارتكبوا...» خبر له، و قوله: بقيام الصور المعقولة...» يعني بالصور المثل. قوله: «والمشائون القائلون...» يعني طائفة منهم كفر فوربوس و أتباعه.

ص ٤٤ - س ٧، قوله: «أشرف من ذاته...» أي فيكون المستفيد أشرف من ذاته العارضة عن ذلك العارض و أنور وأفضل، و إن اراد به أي بالقبول غير ذلك فعليّه اثباته بالحجة حتى ينظر فيه فإن لزومه أي لزوم غير ذلك غير بين و لا مبيّن.

ص ٤٤ - س ٩، قوله: «ولا أن تكون تلك...» أي ولا أن تكون تلك الصفات و العوارض توجد فيه عن ذاته أي عن ذات تلك العوارض فيكون إذن قابلاً كما انه فاعل. و قوله: «فانه حينئذ لا تكون ذاته موصوفة بتلك الصفات» و في بعض النسخ «موضوعة لتلك الصفات».

ص ٤٤ - س ١٢، قوله: «وانما وجد فيه...» أي وانما وجد فيه لأنها عنه اندراج اللوازم لوكان يجوز ذلك في الجسم.

ص ٤٤ - س ٢٧، قوله: «لكن لا يتّصف بها» أي لكن لا يتأثر عنها.

ص ٤٥ - س ١، قوله: «هو وجود هذه الأشياء عنه» أي نفس تعقله لذاته

هو منشأ وجود هذه الأشياء عنه.

ص ٢٥ - س ٤، قوله: «بل اضافة معقولة...» أى بل إضافة صورة معقولة مجردة اضافة محضة عقلية بلا زيادة و هو أنه يعقلها فحسب.

ص ٢٥ - س ٥، قوله: «كيف بالغ في الردّ و الإنكار على ما ينسب الى فرفوريوس...» ناظر الى كلام الشيخ في الفصل السادس من المقالة الخامسة من الفن السادس من طبيعيات الشفاء (ج ١ - ص ٣٥٨ بتصحيحنا و تحقيقنا) حيث قال: و ما يقال من أن ذات النفس تصير هي المعقولات فهو من جملة ما يستحيل عندي فأنى لست أفهم قولهم إن شيئاً يصير شيئاً آخر، ولا أعقل أن ذلك كيف يكون؟!.

ثم بالغ الشيخ في الفصل السابع من النمط السابع من الإشارات باتحاد العاقل بالصورة الموجودة فيه عند تعقله إياها - الى أن قال في الفصل العاشر من النمط المذكور: «وكان لهم رجل يعرف بفرفوريوس عمل في العقل و المعقولات كتاباً يتنى عليه المشاءون و هو حشف كلّهم يعلمون من انفسهم أنهم لا يفهمونه و لا فرفوريوس نفسه؛ و قد ناقضه من أهل زمانه رجل و ناقض هو ذلك المناقض بما هو أسقط من الأول». راجع شرح المحقق نصير الدين الطوسي عليه بتصحيحنا و تحقيقنا عليه.

ثم إن كتابنا الفارسي الموسوم بـ «دروس اتحاد عاقل بمقول» يحوى ثلاثاً و عشرين درساً في مباحث اتحاد العاقل بمقوله، و عليك بالرجوع اليه فإن كلّ الصيد في جوف الفراء؛ و لعمري جدير أن يقال في حقه «كلّا إن كتاب الأبرار لفي عليّين و ما أدريك ما عليّون كتاب مرقوم يشهده المقربون».

ص ٢٥ - س ١٤، قوله: «بقياس» أى بهرمان.

ص ٢٥ - س ٢٧، قوله: «مع مغاير تهاله» أى مع مغايرة الصور للذات مفهوماً.

وقوله: «لتقدّمت عليها صورة أخرى» أى لتقدّمت على صورة المعلول الأول

صورة أخرى الخ. وقوله: «وهكذا يلزم مع خلاف الفرض التسلسل...» أى على أن صدور كل معلول عنه تعالى مسبوق بالعلم به فتدبر.

ص ٤٦ - س ٢، قوله: «وجود هذه اللوازم...» أى وجود الصور المعقولة.
ص ٤٦ - س ٣، قوله: «يجب أن يتقدم وجودها أيضاً عقليته لها...» عقليته مرفوع فاعل ليتقدم، ووجودها منصوب مفعول.

ص ٤٦ - س ١٤، قوله: «وذلك العالم أشرف...» أى و ذلك العالم الأمر أشرف بالتقدم وأنسب بالوجود فكذا نقول الصور الإلهية أى الصور العلمية لكونها من الخ.

ص ٤٦ - س ١٧، قوله: «حيث نقل فى...» أى حيث نقل العلامة الخفى فى بعض مؤلفاته كلام انكسيمانس الملطى المتقدم على أفلاطون من أنه قال إن كل مُبدع ظهرت صورته أى وجوده فى الإبداع فقد كانت صورته فى علم مُبدعه الأول والصور عنده غير متناهية لعدم تنهاى تجلياته وإلا لزم تنهاى ذاته وكمالاته.

ص ٤٦ - س ٢٠، قوله: «واعترض عليه...» أى واعترض العلامة الخفى على انكسيمانس الملطى. وقوله: «من كونه...» أى من كون الفيضان بالعلم المتقدم أولاً. وقوله: «هذا قول بأن الله تعالى أبدع أشياء لا يعلمها» أى أبدع صوراً علمية لا يعلمها. وقوله: «كالكلام فى اصل الصور» أى فى اصل الصور الأولى.
ص ٤٦ - س ٢٥، قوله: «لكونه تابعاً...» أى لكون علم واجب الوجود تابعاً الخ.

ص ٤٦ - س ٢٧، قوله: «أن هذا العلم عندهم...» أى العلم المقدم الذى هو عين الذات عندهم أى عند المشائين مستلزم لفيضان الصور العقلية التى هى من لوازم ذاته و هو أى و ذلك العلم غير كاف فى إيجاد الأشياء المباشنة الذوات لذات المبدع تعالى الخ.

ص ٤٦ - س ٣٠، قوله: «عين إيجاده لها» أى عين إيجاده تعالى لتلك الصور

القائمة بذاته تعالى. و قوله: «وان العلم اذا كان عين الایجاد...» نعم لو كان الایجاد غير العلم لكان يحتاج في الایجاد مع علم و عن علم بعلم سابق على ذلك الایجاد. و قوله: «لم يحتاج في صدوره...» اى لم يحتاج في صدوره عن الفاعل بعلم و عن علم و ارادة و مشیة إلى علم سابق تفصیلى فلا یتأتى قوله و هذا قول بأن الله تعالى ابدع أشياء - اى صوراً علمية - لا يعلمها.

ص ٤٦ - س ٣٥، قوله: «أو على توهم المناقاة...» أى على توهم المناقاة بين الجوهر الذهنى بالحمل الأولى، والعرض الخارجى بالحمل الشایع، والترديد أنما يستقيم ويفيد فى المنفصلة أو مانعة الجمع و قوله ذلك ليس شيئاً منهما لاجتماع الجوهر والعرض فى المقام غاية بالاعتبارين.

ص ٤٧ - س ٦، قوله: «وان كان وجودها...» أى و إن كان وجود الخارجيات المنفصلة غير وجود هذه الصور اذ العلم بالخارجيات عندهم ليس إلا بصور أخرى وجودها أى وجود تلك الصور الأخرى وجود علمى ادراكى.

ص ٤٧ - س ١٥، قوله: «فهو لذلك يعقل الأشياء...» أى فالأول تعالى لذلك المعنى البسيط يعقل الأشياء دفعة واحدة أى فى مرتبة واحدة من غير أن يتكرر بها فى جوهره

ص ٤٧ - س ٢٢، قوله: «ولا فى كونها قائمة بذاته...» بمعنى مطلق الاثناصاف. ص ٤٧ - س ٣٠، قوله: «على اختلاف الاصطلاحين» وإلا فالملقود من العبارتين واحد.

ص ٤٧ - س ٣١، قوله: «يجب أن لا تكون أعراضاً...» لأن تلك الصور حيثيات صدور جميع الموجودات عند المشائين حتى المفارقات فكيف تكون أعراضاً على ما تقرّر فى محله من قاعدة الامكان الأشرف. وقوله: «بل جواهر عقلية خارجية» أى مجردة. وقوله: «فاذن بطل القول بارتسام...» أى القول الظاهر فى كونها أعراضاً.

ص ٤٧ - س ٣٣، قوله: «مع قيام البرهان على ذلك» أى على عدم انفصالها.

ص ٤٧ - س ٣٤، قوله: «بمعنى الكليات الطبيعية» والكلام ليس في ذلك. وقوله: «ولا المراد منه العلم بوجه من وجوهها» وإلا لم يختص به العلم بالعلّة بالعلم بالمعلول أيضاً يحصل منه العلم بالوجه.

ص ٤٨ - س ٢، قوله: «وليس هي إلا نحو خاص...» أي وليست تلك الخصوصية التي تكون العلّة بها علّة إلا نحو خاص من الوجود الخ.

ص ٤٨ - س ٥، قوله: «الذي هو عين ذاته» و في نسخة: «الذي هو نفس ذاته».

ص ٤٨ - س ٧، قوله: «الذي علمته في باب العقل و المعقول...» و سيشير اليه في الفصل التالي الآتي أيضاً.

ص ٤٨ - س ١٥، قوله: «والقذّ بالقذّ» القذّ ريش السهم، أوسهم ألصق به الريش، ولا ينفى المناسبة.

ص ٤٨ - س ٢٢، قوله: «فيه جهتان بحسب الاعتبار» الجهتان هما وجوده و ماهيته.

ص ٤٨ - س ٢٨، قوله: «وجودات بسيطة متفاوتة» أي متفاوتة بالشدة و الضعف، لا يعترها إمكان أي إمكان ذاتي.

ص ٤٨ - س ٣٣، قوله: «أغما القديم هو الله سبحانه و قضاؤه» قضاؤه هو العقول.

ص ٤٨ - س ٣٥، قوله: «لعلّ كلّاً من الارسطاطالين...» أي كلّاً من الارسطاطالين القائلين بأن مناط علم الباري هو ارتسام الصور، والافلاطونيين بأن مناط علمه تعالى هو المثل فتدبر.

ص ٤٩ - س ١، قوله: «هوكون متعلقاتها...» أي الوجودات العينية التي تلك الصور جهة صدورها.

ص ٤٩ - س ٣، قوله: «وكلّ ما هو من الموجودات...» الواو حالية.

ص ٥٠ - س ٢، قوله: «والتلجلج والتجمع في الكلام» التلجلج التردد في

الكلام، والتَّمَجُّعُ التَّوَقُّفُ في الكلام. وقوله: «صورة علمية لأشياء خبر ليكون في قوله: «كيف يكون شيء واحد...»

ص ٥٠ - س ١١، قوله: «على أن قياس العلة على أن قياس العلة...» حيث قال: و كما أن الصورة التي بها يتميز الشيء...».

ص ٥٠ - س ١٥، قوله: «وإن فرضنا أنه لم يتميز بعضها...» أي كما قلت و ادعيت.

ص ٥٠ - س ٣١، قوله: «وحين أورد عليهم...» أي حين أورد الفخر الرازي عليهم الخ؛ و قوله: «أجابوا بأن لصاحبه...» أي أجاب المجيب عن طرف الشيخ.

ص ٥٠ - س ٣٥، قوله: «بنحو آخر» أي مفصلاً
ص ٥١ - س ١٠، قوله: «بالإجمال و التفصيل هاهنا» أي في الحدّ والمحدود.

ص ٥١ - س ١٣، قوله: «سابقاً على إيجاده عن علمه...» أي ناشئاً ذلك العلم التفصيلي عن علمه بنفس ما هو الخ.

ص ٥١ - س ١٦، قوله: «بأكثر الأشياء» احتراز عن علمه تعالى بالمعلول الأول.

ص ٥١ - س ١٨، قوله: «بأن توقّف العلم التفصيلي...» أي العقل الثاني الذي هو أمر مبائن لذاته لشيء أي عقل ثالث على شيء آخر أي العقل الأول.

ص ٥١ - س ٢٣، قوله: «وكما في طريقة بعض المتكلمين...» أي بعض المتكلمين القائلين بصفات زائدة مترتبة كالعلم على الحياة والقدرة على العلم وهكذا. وقوله: «من متأخري الحكماء» أي ثاليس الملقب.

ص ٥١ - س ٢٦، قوله: «فكيف يمكن أن يكون هو هو» أي فكيف يمكن أن يكون العقل هو علمه تعالى.

ص ٥١ - س ٢٨، قوله: «ويرد عليه أيضاً...» أي يرد على من يقول بعض علمه قديم و بعض علمه حادث أن وجود العقل مسبوق بعلم الحق به لأن ما لا يعلم لا يمكن إيجاده وإعطاء الوجود له فالعلم بوجود العقل حاصل قبل وجوده أي

قبل وجود العقل فهو غيره أى فوجود العقل غير العلم به لأمحالة، وماهيته أى وماهية وجود العقل مغايرة لحقيقة العلم بالضرورة.

ص ٥١ - س ٣٥، قوله: «وليس عبارة عن...» أى ليست العناية الإلهية عبارة عن حضور العقل عنده الخ.

ص ٥٢ - س ٢، قوله: «والحق أن من أنصف من نفسه...» ناظر الى عبارة العلامة القيسرى فى آخر الفصل الثانى من فصول مقدمته على شرحه على فصوص الحكم للشيخ الأكبر محيى الدين حيث قال: «والحق أن كل من أنصف يعلم من نفسه أن الذى أبدع الأشياء وأوجدها من العدم إلى الوجود الخ. (ص ١٧ من الطبع الحجرى، و ص ٧٧ من المجلد الأول من المطبوع بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه).

ص ٥٢ - س ١٠، قوله: «لإشراقه عليها...» أى لإشراقه و تجليها عليها. وقوله: «لإشراقه عليها...» أى لإشراقه و تجليها إمّا بذواتها - هذا تقسيم للظهور؛ وقوله: «أو بمتعلقاتها التى...» كالحال للقوى الظاهرة والباطنة للإنسان و غيره. ص ٥٢ - س ١٣، قوله: «إذ علمه يرجع الى بصره...» أى عالم بالأشياء لأنه بصير بها لا أنه بصير بالأشياء لأنه عالم بها.

ص ٥٢ - س ١٩، قوله: «وكل صورة...» الواو والحال، أى والحال كل صورة ترتسم فى ذات النفس فهى كلية وإن تخصّصت الف تخصيص فان ذلك أى التخصيص لا يفرجها عن العموم.

ص ٥٢ - س ٣١، قوله: «ولما فيه فى الغاية» أى من الجودة والكمال.

ص ٥٣ - س ١، قوله: «ولو كانت هى أيضاً...» ضمير هى راجعة الى السماء والكواكب.

ص ٥٣ - س ٤، قوله: «فلاجرم يعلم ذاته...» خبر لقوله: فالنور المجرد الواجب.

ص ٥٣ - س ٦، قوله: «أن كل ما هو كمال مطلق للموجود...» أى أعم من الامكان أو الوجوب بالغير.

ص ٥٣ - س ٩، قوله: «قال و مما يدل على أن هذا القدر كاف...» أى قال الشيخ شهاب الدين.

ص ٥٣ - س ١١، قوله: «فيقع به...» أى فيقع بمجرد مقابلة المستنير للعنصر الباصر اضافة اشراقية للنفس اليه الخ.

ص ٥٣ - س ١٣، قوله: «فان العلامة الطوسى شارح كتاب الاشارات...» راجع شرح المحقق العلامة الطوسى على الفص السابع عشر من النمط السابع من اشارات الشيخ الرئيس بتصحيحنا و تحقيقنا و تعليقاتنا عليه حيث يقول الشيخ: «وهم وتنبيه: ولعلك تقول إن كانت المعقولات لا تتعد بالعقل ولا بعضها مع بعض لما ذكرت، ثم قد سلمت أن واجب الوجود يعقل كل شيء فليس واحداً حقاً بل هناك كثرة، فنقول: الخ فراجع.

ص ٥٣ - س ١٥، قوله: «إلى صورة غير ذاته التى هو بها هو» ضمير بها راجع الى صورة. وقوله: «صورة غير ذلك الصادر التى بها هو هو» ضمير بها راجع الى صورة و ضمير هو راجع الى الصادر فى جملة فى قوله «غير صورة ذلك الصادر. وقوله: «بصورة تتصورها...» أى تتصورها من الخارج، أو تستحضرها أى من خزائن علمك بعد ما تتصورتها أولاً، فهى صادرة عنك لا بانفرداك مطلقاً بل بمشاركة من غيرك وهو العقل الفعال لأنه مخرج النفوس من القوة إلى الفعل. وقوله: «بل محليتك لها» أى محليتك للصورة المعقولة.

ص ٥٣ - س ٢٢، قوله: «اذ عقله لذاته علّة...» لأن العلم بالعلّة مستلزم للعلم بعملوها.

ص ٥٣ - س ٢٨، قوله: «قال اذا تحققت...» أى قال العلامة الطوسى شارح كتاب الاشارات.

ص ٥٣ - س ٢٩، قوله: «وهى التى...» أى طريقة الشيخ الإشراقى هى التى ارتضاها الخ.

ص ٥٣ - س ٣٣، قوله: «كثرة وافرة...» أى كثرة وافرة من اشراقات كل على

الآخر و تعاكسها. و قوله: «وهيئات عقلية» و هى الإشراقات، وقوله: «تابع لنظام ذلك العالم» اى ذلك العالم العلقى.

ص ٥٤ - س ٣، قوله: «فيسمى بالجهل» وعلى تقدير كونه إضافة فلا جهل بهذا المعنى أى المركب بل يتحقق الجهل البسيط و هو عدم هذه الإضافة رأساً.

ص ٥٤ - س ١١، قوله: «باعتبار ما يكون معلوماً بالذات...» والأجسام المادية ليست معلومة بالذات عندالقائلين بالصّور ليرد عليهم الايراد بخلافها عند الشيخ الإشراقى فافهم. قوله: «فإنّ هذا القيد معتبر فى التقسيمات كلياً» اى القيد بالذات.

ص ٥٤ - س ١٣، قوله: «صورة ادراكية ذات حياة وتعقل» المراد بها ارباب الأنواع. قوله: «ولتلك الصورة ايضاً صورة عقلية...» وهى العين الثابت. قوله: «فانه نافع جداً» أى نافع جداً فى اثبات المثل الأفلاطونية كما حرّرها اتم تحرير فى رسالتنا المطبوعة فى المثل الإلهية.

ص ٥٤ - س ٢٠، قوله: «نسبتها إلى النفس...» أى نسبتها إلى النفس بالقيام الاتصالى والموجودية بتبعيّة وجودها كنسبة الصور العقلية الخ. قوله: «والتي هناك من الصور...» الوا و للحال.

ص ٥٤ - س ٢٦، قوله: «واللازم باطل» اللازم هو عدم علمه تعالى شيئاً ممّا سواه فى مرتبة ذاته.

ص ٥٤ - س ٣١، قوله: «من حيث التعيين والتقيّد...» اى التقيّد بالحدود.

ص ٥٤ - س ٣٢، قوله: «ونفس الأمر عندالتحقيق...» كلام المصنّف مأخوذ عن العلامة القيصرى فى التنبيه الآخر من الفصل الثانى من فصول مدخل شرحه على فصوص الحكم فقال فى أثناء التنبيه: «فنفس الأمر عبارة عن العلم الذاتى الحساوى لصور الأشياء (بنحو البساطة الإطلاقيه) كلّها كلّها و جزئها صغيرها و كبيرها جمعاً و تفصيلاً عينية كانت أو علمية «وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة فى الأرض ولا فى السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر إلّا فى كتاب مبين» - القرآن

الحكيم، سورة يونس، ٦١ - (ص ١٧ من الطبع المجري، و ص ٧٨ - ج ١ بتصحیحنا و تحقیقنا و تعلیقاتنا علیه). ولنا رسالة منفردة بالعربية في نفس الأمر قد طبعت مع سبع رسائل أخرى بالعربية أيضاً فإن شئت فراجعها فإن كل الصيد في جوف الفراء، لعلها تجديك في البحث عن مسائلها و التحقيق العميق فيها، والله سبحانه فتاح القلوب و متاح الغيوب.

ص ٥٥ - س ١، قوله: «فان قلت العلم تابع للمعلوم...» هذا كلام العلامة القمصری في آخر الفصل الثاني من فصول شرحه على فصوص الحكم للشيخ الاكبر كما قد أشرنا اليه آنفاً فتدبر.

ص ٥٥ - س ٥، قوله: «و سنشيع القول في تحقيق هذا المقام...» الفصل التالي الآتي اعنى الفصل الثاني عشر في هذه الغاية القصوى و الكلمة العليا. ثم إن لقوله السامي: «ونحن قد جعلنا مكاشفاتهم الذوقية مطابقة للقوانين البرهانية...» درجة منيعة و رتبة عالية، و رسالتنا الفارسية المطبوعة المسماة بـ «قرآن و عرفان و برهان از هم جدايى ندارند» لها شأن عظيم في تلك اللطيفة العرشية أعنى كون المكاشفات الذوقية مطابقة للقوانين البرهانية؛ و كذلك رسالتنا الفارسية الأخرى المطبوعة أيضاً المسماة بـ «عرفان و حکمت متعالیه»؛ بل و نحوهما رسالتنا الأخرى أيضاً المسماة بـ «النور المتجلى في الظهور الظلى» وهذه الأخيرة مدونة بلسان عربى مبين، ولكل واحدة منها لسان خاص في بيان ذلك المرصد الأسنى و تلك الغاية القصوى؛ و الحمد لله رب العالمين

ص ٥٥ - س ٨، قوله: «في ذكر صريح الحق و خاص اليقين و مخ القول في علمه تعالى...» قال العلامة الشيخ البهائي - قدس سره الشريف - في المجلد الرابع من كشكوله: «قال الشيخ الرئيس ابوعلى في رسالته التي وضعها لتحقيق علم البارى جلّ و عزّ العلم أنما هو حصول الصورة المعلومة وهي مثال مطابق للأمر الخارجى و صور المعلومات حاصلة له قبل وجودها، ولا يجوز أن تكون تلك الصور حاصلة عنده في موضوع آخر فإنه يستلزم الدور و التسلسل وأن لا يكون

علماً له وليست صوراً معلقة أفلاطونية لأننا أبطلنا ذلك، ولا من الموجودات الخارجية إذ العلم لا يكون إلا صورة فلم يبق من الاحتمالات إلا أن يكون في صقع من الربوبية؛ وأنت إن لم تدرك كيفية هذا فلا بأس لأن خطر العلم أضيق من ذلك و ليس الى هذا المطلب العالى مطمح و سيما في دار الغرور فلا تلتبس من نفسك شيئاً عجزت الملائكة المقربون و الانبياء والأولياء العارفون عن الوصول اليه إلا من فضله الله تفضيلاً، فإن أردت لمعة من ذلك فجاهد نفسك، وتفكر في خلواتك، و فرغ زوايا قلبك ليحدث لك حادث تطمئن به، انتهى كلام الشيخ قدس سره ولكن فيه مسائل، والله سبحانه فتاح القلوب و منّاح الغيوب.

ص ٥٥ - س ١٦، قوله: «وهي المسماة في غير الواجب بالماهية...» إنما قال في غير الواجب لأن الواجب تعالى لا ماهية له.

ص ٥٥ - س ٢١، قوله: «لا بأن يكون ذلك المعنى جزءاً للماهية...» أى لا بأن يكون ذلك المعنى الجنس الذى بإزاء المادة جزءاً للماهية الفصلية. وقوله: «فصلاً مقوماً» وقد قرء مقوماً بالفتح فتدبر.

ص ٥٥ - س ٢٥، قوله: «في ماهية الفصل الاشتقاقى...» والمراد به أنحاء الوجودات. وقوله: «غير الذى يذكر في المنطق» أى يذكر في المنطق في مقابل المواطاة.

ص ٥٦ - س ٢، قوله: «المستدرجة بغير الكمال من صورة الى صورة...» أى بالحركة الجوهرية.

ص ٥٦ - س ٤، قوله: «من جهة قوة الوجود» أى من جهة كمال الوجود و شدته.

ص ٥٦ - س ٥، قوله: «وصدقه عليه» أى صدق ذلك المعنى النوعى عليه أى على موجود. قوله: «لأن وجود الشيء الخاص به...» الخاص صفة الوجود، و ضمير به راجع الى الشيء.

ص ٥٦ - س ٨، قوله: «ولا يلزم من ذلك...» أى ولا يلزم من عدم تحقق

كمال آخر وجودى زائد فى درجة وجود كل نوع من انواع الحيوان غير الانسان على مطلق الحيوانية.

ص ٥٦ - س ١٣، قوله: «فالوجود النبأى...» الوجود مبتدأ، وقوله الآتى: «يكون تاماً بالفعل فى باب نوعه خبر له.

ص ٥٦ - س ٢٢، قوله: «بحسب مراتب نزولها» اى بحسب مراتب نزولها و حدودها.

ص ٥٦ - س ٢٤، قوله: «يجب أن يكون كل الأشياء» أى يجب أن يكون كل الأشياء الوجودية.

ص ٥٦ - س ٢٧، قوله: «سواء كانت...» أى سواء كانت الأشياء التى هى ماعداه تعالى صوراً عقلية قائمة بذاته الخ.

ص ٥٧ - س ١١، قوله: «كما هو المقرر عند الحكماء» اى عند الحكماء من المشاء بناءً على أن التشكيك لا يتحقق إلا فيما يختلف نوعاً. وقوله: «انواع غير متناهية فاعل لقوله تتحقق. وقوله: «تنتهى الحركة الاشتدادية فيه إلى مرتبة» ضمير فيه راجع الى السواد فى قوله: «كالسواد له فى كل حد نوع آخر من جنسه».

ص ٥٧ - س ١٦، قوله: «أن الوجود المختص بشىء غير الوجود الذى يظهر فيه...» ضمير يظهر راجع إلى شىء، وضمير فيه راجع الى الوجود الثانى.

ص ٥٧ - س ١٩، قوله: «بواسطة هيئة قائمة بها...» اى بواسطة هيئة استعدادية قائمة بها.

ص ٥٧ - س ٢٩، قوله: «أمّا إثبات الصور...» أى إثبات الصور القائمة به بقيام عنه فهو لازم من تعقله لذاته الخ.

ص ٥٧ - س ٣١، قوله: «على الوجه الذى هو معلولها» أى على الوجه الإجمال، فتعقلها من هذه الجهة أى فتعقلها الأشياء من هذه الجهة التى هى معلومية الأشياء له تعالى لا بد أن يكون على ترتيب صدورها واحداً بعد واحد، و

هذا أى صدورها على وجه التفصيل غير تعقلها على وجه الإجمال لا يكون هى أى الأشياء بحسبه أى بحسب وجه الإجمال معلولة. وقوله: «لأجل أن تكثّر العنوانات...» أى لأجل أن تكثّر العنوانات الغير المتعانة لا يقدح فى أحديّة ذات الموضوع الخ.

ص ٥٨ - س ٤، قوله: «كالحيوان و الناطق فى الإنسان» مع اتحادهما بحسب الوجود. وقوله «يرجع الى اختلاف فى انحاء الوجودات» يرجع الى اختلاف فى انحاء الوجودات و اشتراكه.

ص ٥٨ - س ١٤، قوله: «فى العالم النفسانى» أى الخيال.

ص ٥٨ - س ١٦، قوله: «وكذا المختلفات...» أى وكذا المختلفات من القوى فى عالم النفس متفقّة الوجود فى عالم العقل.

ص ٥٨ - س ٢٠، قوله: «فإن الفضائل فيه جميعاً...» فيه خبر لقوله إن، و ضميره راجع إلى العقل؛ وقوله: «بل فيه أبداً» وانما صارت الفضائل فى العقل أبداً دائماً لأنّ العقل لا يفتنى عن النظر الى العلّة الأولى ولا يشغله عن ذلك شأن. وقوله: «تنبع منها» أى تنشأ منها. وقوله: «ينبجس منها» أى يظهر و ينبعث منها الإنبيات و الفضائل بغير نهاية من غير حركة مكانية ولا سكون مكانى، وإذا انبجست منها الإنبيات فإنها موجودة فى كلّ الإنبيات على نحو قوة الإنبيّة أو على استعدادها لقبول ذلك الظهور و ذلك أن العقل الخ.

ص ٥٨ - س ٢٤، قوله: «هو علّة الأشياء كلّها...» أى هو علّة الأشياء كلّها و ليس كشيء من الأشياء بل هو يد و الشيء وليس هو الأشياء بل الأشياء كلّها فيه كما يرشدك إلى ذلك المرصد الأسنى التوحيد الصمدى فتدبر جداً وجيّدأ. وقد أورد الشيخ احمد الأحسانى على صدر المتألهين حيث قال: «بل الأشياء كلّها فيه» بقوله: «فإذا يلزم أن يكون الواحد المحض محلاً لكلّ الموجودات العياذ بالله حتى القاذورات» فأجاب الآقا على الحكيم بأنّ للأشياء حيثيّات شتى منها حيثية الخير و الكمال، فقوله بل الأشياء كلّها فيه أى خيرها و كمالها لا نقصها و خسّتها.

اقول: وللأحسائي أقوال كثيرة نحو قوله المذكور الموهون و قد نقلنا بعضها من قبل و التوحيد الصمدى يأبى عن امثال هذه الموهومات.

ص ٥٨ - س ٢٧، قوله: «ليس فيه شىء من الأشياء» أى شىء من الموجودات أو الماهيات المحدودة بمحدود معينة اى الموجودة بوجوداتها الخاصة. قوله: «انه لما لم يكن له هوية انبجست منه الهويات» اى لما لم يكن له هوية محدودة انبعثت منه الهويات.

ص ٥٨ - س ٣١، قوله: «فعله ذا صور كثيرة» اى صور كثيرة من صور العقول و غيرها، فلما جعل فى العقل الأول صورة العقل الثانى جعل فيه ما يناسبها من الكمالات بنحو البساطة.

ص ٥٩ - س ١٠، قوله: «منهج الصوفية الكاملين وهو قريب المأخذ من منهج الحكماء الراسخين» لنا رسالة رصينة قويمية فى هذا الموضوع المتين الأصيل بالفارسية موسومة بـ «قرآن و عرفان و برهان از هم جدايى ندارند» فى مقدمة و عشرة فصول، و قد طبعت مراراً و الحمد لله رب العالمين.

ص ٥٩ - س ١١، قوله: «اسماء و صفات هى لوازم ذاته» أى هى عين ذاته تعالى. و قوله: «بل هى الفاظ العالم والقادر و غيرهما» بل هى الذات المأخوذة مع صفة من الصفات.

ص ٥٩ - س ١٣، قوله: «بل المراد المفهومات الكلية» اى المفهومات الكلية الكمالية ينتزعها العقل من ذلك الوجود الحقيقى لاشتماله على الكمالات الذاتية التى هى منشأ لاتنزاع تلك المعانى

ص ٥٩ - س ١٧، قوله: «بمعنى نفس الواحد...» يعنى خود واحد نه شىء واحد.

ص ٥٩ - س ١٩، قوله: «بحسب هذه الأمور» أى الأمور العرضية اللاحقة، و ضمير بها فى المحكى بها راجع الى هذه الأمور، و ضمير له فى قوله هو نفس الهوية الوجودية له راجع الى المصدق فى قوله ليس مصداقها.

ص ٥٩ - س ٢٥، قوله: «فله بحسب» خبر مقدم، وقوله الآتي: «محمول عقلي» مبتدأ مؤخر. وقوله: «توجد في شيء آخر من معلولاته» أى على وجه الظلية.

ص ٥٩ - س ٢٨، قوله: «بمظاهرها و مربوباتها» الضمير فيهما راجعة الى الأسماء و الصفات؛ و ضمير فهي راجعة الى المظاهر والمربوبات. وقوله: «فالوجود صفة عارضة لها...» تفرع على قوله موجودة من حيث أنفسها. وقد صححت العبارة في بعض النسخ هكذا: «ومعنى قولهم هذا أنها ليست موجودة من حيث أنفسها ولا الوجود صفة عارضة لها الخ فتدبر.

ص ٥٩ - س ٣٣، قوله: «فإذن تلك الأسماء والصفات و متعلقاتها كلها أعيان ثابتة في الأزل بلا جعل...» أى مفاهيم و معاني ثابتة في الأزل فتدبر.

ص ٦٠ - س ١١، قوله: «فلا إشارة إليه» أى فلا إشارة عقلية إليه.

ص ٦٠ - س ١٥، قوله: «التي هى بازائها» أى الحقائق الإلهية بازاء الحقائق الأفلاطونية، أو بالعكس والمآل واحد. وقوله: «فهناك مقام الجمع» أى الحقائق الإلهية مقام الجمع؛ وقوله: «وها هنا مقام الفرق» أى الحقائق الأفلاطونية مقام الفرق.

ص ٦٠ - س ١٧، قوله: «إلى أن يصل إلى مقام من الكون...» كمقام الحركات والأزمنة والأصوات. وقولها: «وأتصلها عين قبول الانفصال» كالمقادير.

ص ٦٠ - س ٢٤، قوله: «لا يلائم دعوى المقام هناك و إنما يلائم دعوى الوقتية» و ذلك لأن المراد من المقام هو الشهود الدائم، و من الوقت بخلافه، فالفرق بين الوقت والمقام نظير الفرق بين الحال والملكة.

ص ٦٠ - س ٢٥، قوله: «لا شك أن العلم بمعنى الصورة...» أى العلم بمعنى الوجود لا أنها مقيّدة بالوجود الذهني. وقوله: «كعلم النفس غيرها» أى علم النفس غيرها بالصورة.

ص ٦٠ - س ٢٦، قوله: «كعلم النفس غيرها» أى كعلم النفس غيرها بالصورة.

ص ٦٠ - س ٢٧، قوله: «وكذلك القدرة» وهى فيهاى القوة المودعة فى مبادئ العضل.

ص ٦٠ - س ٣١، قوله: «كوجود ماهيته...» أى كوجود ماهية الانسان فى الذهن عند تصوّر النفس لها فان وجوده وجود الكيف النفسانى، وله وجود جوهرى طبيعى كالإنسان الموجود فى الخارج و هو ظاهر.

ص ٦١ - س ٤، قوله: «فى الباب السابع و السبعين و ثلاثمائة من الفتوحات...» قد حرفت كلمة السابع فى النسخ المطبوعة من قبل الرابع و الصواب هو السابع، وقوله: «ما هو عين ذاته» كلمة ما موصولة خبر ذلك المحكم؛ اى لا يكون له حكم و شأن ذلك المحكم الذى هو عين ذاته بل هو معقول آخر فلا واحد فى نفس الأمر فى عينه و ذاته لا يكون واحداً لكثرة أى بل كل وحدة عارضة لكثرة فالوحدة التى لاكثره فيها محال.

ص ٦١ - س ٦، قوله: «واعلم أن التركيب الذاتى...» اى واعلم أن التركيب الذاتى للواجب الوجود لذاته بحسب الاسماء والصفات فى مقام الواحدية لا يقدح فيه الخ. و قوله: «بالنظر الى اختلاف التركيبات الإمكانية» اى اختلاف التركيبات من المادة والصورة والجنس والفصل. وقوله: «فى هذا المركب...» أى فى هذا المركب بالتركيب الامكانى. وقوله: «كما تقول فى الشيء الذى يقبل...» بيان لطلب المخصّص و مثال له.

ص ٦١ - س ٩، قوله: «خارج عن هذا لحكم...» لأن الكثرة هناك كثرة عقلية مفهومية لا خارجية فإن ذلك الوجود جلّ شأنه لما كان غير متناه بحسب كمالاته فينتزع العقل من جهة عدم تناهيه ذلك مفاهيم كمالية غير متناهية

ص ٦١ - س ١١، قوله: «فحكموا عليه بالنسب...» هذا اشارة الى مذهب القائلين بالنسب. وقوله: «فحكموا عليه بأن له صفات...» هذا اشارة الى مذهب المعتزلة.

ص ٦١ - س ١٥، قوله: «بحسب ذلك الحمل» اى بحسب ذلك الأولى يكون

متحدداً في هذا الحمل الصناعي فلا يقدح الخ.

ص ٦١ - س ١٦، قوله: «قد تكون إذا وجدت...» خبر أن الأشياء.

ص ٦١ - س ١٨، قوله: «تركيباً خارجياً» كالمادة والصورة. وقوله أن الممكنات متميزة...» يعنى أن الممكنات متميزة في ذاتها في مرتبة العلم في حال عدمها الخارجى ويعلمها الله سبحانه على ما هي عليها في نفسها ويراها و يأمرها بالتكوين وهو أى التكوين الوجود الخارجى فتكون أى فتكون الممكنات عن أمره وهو الوجود اللا بشرط، فما عند الله إجمال - كلمة ما نافية - الخ. واعلم أن المصنف نقل كلام الشيخ الاكبر في علمه تعالى بالكل من أنه علم اجمالى في عين الكشف التفصيلى والثاقل تأسى به. و رسالتنا الفارسية المطبوعة المسماة بـ «انسان و قرآن» مطلوبة في المقام. قوله: «فالحكمة للآيات...» الحكمة أى الإحكام كما قال تعالى شأنه: كتاب أحكمت آياته

ص ٦١ - س ٣٣، قوله: «ومحملها اللوح و القلم» أى محلّ القضا والتقدير. وقوله: «وهو اللوح بقسميه» أى اللوح المحفوظ واللوح المحو والإنبات. قوله: «والحق أنها علمه تعالى...» أى والحق أن العناية هي علمه تعالى بالأشياء الخ.

ص ٦٢ - س ٢، قوله: «لاعلى وجه القصد والروية...» أى لاعلى الوجه القصد والروية الزائدة. وقوله: «خلاق للعلوم التفصيلية...» أى خلاق للعلوم التفصيلية العقلية الإبداعية والنفسية الفلكية الكلية الاختراعية على أنها عنه لاعلى أنها فيه.

ص ٦٢ - س ٣، قوله: «وأما القضاء فهي عندهم...» أى وأما القضاء فهي عند المشائين عبارة عن وجود الصور العقلية الطولية والجواهر المرافقة لجميع الموجودات فائضة عنه تعالى على سبيل الابداع الخ. وقوله: «بلا جعل و تأثير... الخ راجع المشهد الثالث من مفاتيح الغيب للمصنف. قوله: «ولا امكانات واقعية...» أى ولا إمكانات واقعية استعدادية أو ذاتية ما هوية بل لوكان فهو الإمكان الفقرى. وقوله: «قديمة بالذات» أى قديمة بسبب ذاته تعالى. وقوله: «وأما

القدر...» أى وأما القدر الجزئى فهو عبارة الخ. قوله: «ويشملها القضاء...» لأنه عبارة عن الصور العقلية الكلية.

ص ٦٢ - س ١١، قوله: «كالمكتوب من الكلمات المعقولة...» أى كالمكتوب من الكلمات المعقولة الذى يلزمه كونه فى وعاء الزمان والمعلول فى المواد و الموضوعات مع عدم كون نفس تلك الكلمات فى مرتبتها العقلية فى زمان و مادة هكذا فى مانحن فيه.

ص ٦٢ - س ١٣، قوله: «والحق أنها واحدة كثيرة...» واحدة باعتبار شدة اتصالها وبحسب سنخ الوجود و بحسب شخصيته، كثيرة باعتبار تفاوت مراتبها و بحسب مراتب الوجود لأنه بسيط الحقيقة لمادونه. وقوله: «كما قرّناه فى موضعه بالبرهان» إشارة إلى ما قرّره فى الفصل الثانى من الطرف الثالث من المسلك الخامس من هذا الطبع - ج ٣، ص ٥٥٣ - فى أن الحواس لا تعلم أن للمحسوس وجوداً فى الخارج بل هذا شأن العقل. قوله: «ولهذا - أى ولكونه واحداً - قد يعبر عنها بلفظ واحد كالقلم...» وقد أجاد العارف الرومى بقوله فى أوائل المجلد الأول من المتنوى:

ده چراغ ار حاضر آرى در مكان هر يكى باشد بصورت غير آن
فرق نتوان كرد نور هر يكى چون بنورش روى آرى بيشكى الخ.
وقوله: «وتقع منها ضلال ممدودة» أى فيض وجودية. وقوله: «يفيض منها صفاتها» أى يفيض منها صفات الأشياء

ص ٦٢ - س ٣٥، قوله: «لوح محفوظ ما فيه من التغير» كلمة ما نائب فاعل محفوظ، و من التغير متعلق بـ محفوظ.

ص ٦٣ - س ١، قوله: «وأما وجود هذه الاكوان المادية...» هذا تحقيق الحق فى أخيرة مراتب العلم فتبصر، و سيصرح به المصنف بقوله المتين القويم فما أسخف قول من حكم بأن تلك الصور الجزئية فى موادها الخارجية أخيرة مراتب علمه تعالى و تسمى المادة الكلية المشتملة عليها دقتر الوجود الخ؛ فتدبر جداً ولا

تنس التوحيد الصمدى والله سبحانه فتاح القلوب و مَنّاح الغيوب قوله: «لأجل ارتسامها في القوى الإدراكية» قيل على مبنى القوم: اى في القوى الادراكية الفلكية.

ص ٦٣ - س ١٠. قوله: «كرام بررة» اى مطهرون من الذنوب.

ص ٦٣ - س ١٢. قوله: «وهو نفسه الناطقة...» عقل تفصيلى.

ص ٦٣ - س ٣٢. قوله: «تثيل...» تثيل في تطبيق العالم الإنسانى على العالم الإلهى. و قوله: «من بواطنها» اى من بواطن الأفعال الصادرة عن الانسان. وقوله «في غاية الخفاء» خبر لكونها». قوله: «ومرتبة نفسه» وهو مقام علاقته للبدن.

ص ٦٤ - س ٢. قوله: «ينبعث عنه...» اى ينبعث عنه القصد الجزئى الجازم للفعّل. و قوله: «كذلك فهما يحدث...» اى كذلك الأمر فيما يحدث في هذا العالم الخ. وقوله: «بمثابة العلم الإجمالى» اى بمثابة العلم الإجمالى لله. قوله: «والثالثة...» اى والثالثة بمثابة الصور الجزئية في السماء و محلّها في النفس المنطبعة القوة الخيالية لها. وقوله: «والنزول الثانى...» اى والنزول الثانى من العقل الى الخيال بارادة جزئية و غلم جزئى الخ.

ص ٦٤ - س ٧. قوله: «كسلطان الروح الكلى...» الروح الكلى هو العقل الأول، والعرش هو الفلك الأقصى على ما ذهب اليه القوم، وظهور قلبه المعنوى في القلب الصنوبرى هو النفس الناطقة. واعلم أن لنا رسالةً بالفارسية في الفلك موسومة بـ «كل في فلك يسبحون» قد طبعت مع تسع رسائل أخرى كل واحدة منها بالفارسية أيضاً في موضوع خاص فسمّيت تلك المجموعة المطبوعة بـ «ده رسالة فارسى» والرسالة المذكورة هي الثانية منها و هي تبحث في تسعة فصول وكل فصل موسوم بالفلك يبحث في كل فلك عن مسائل خاصة فلكية مفيدة في المقام؛ وكذلك الدرس الثامن عشر من كتابنا «دروس معرفة الوقت والقبلة»، والله سبحانه فتاح القلوب و مَنّاح الغيوب.

ثم اعلم أن لنا تعليقات على الفريدة الرابعة من شرح الحكمة المنظومة للمتآله السبزوارى في الفلكيات (ج ٤ - ص ٣٩٠) منها ما قلنا: «ناظر الى كلام العلامة

الشيخ البهائي في مفتتح «تشریح الأفلاك» من أن العالم الجسماني كرة منضّدة من ثلاث عشره كرة متلاصقة أعلاها الأطلس و هو كاسمه غير مكوكب؛ ثم فلك الثوابت و كلّها مركوزة في نخنه بحيث يماسّ أعظمها سطحه، و هذان هما العرش والكرسى بلسان الشرع...».

أقول: كل واحد من العرش والكرسى مرتبة شايخة من مراتب الوجود الصمدى المساوق للحق، و مقام العرش أعظم من الكرسى؛ ولكلّ واحد منهما مظاهر حتى سطح البيت مثلاً فيقال له عرش البيت، و هكذا الكرسى فيقال على سرير الملك مثلاً كرسىّه، و الفلك الأطلس على فرض تجسّمه في الهيئة الجسميّة فهو مظهر من مظاهر العرش، و هكذا فلك الثوابت على تحيّل تجسّمه مظهر من مظاهر الكرسى. و للعلامة ابن الفنازى في مصباح الأنس تنقيب و تحقيق في العرش و الكرسى، ولنا بعض الإشارات في كتابنا «الف نكتة و نكتة».

ص ۶۴ - س ۱۱، قوله: «لأحرقت سبحات وجهه...» ضمير اليه راجع إلى الله سبحانه، و ضمير بصره راجع إلى ما في قوله كلّما، أى لأحرقت انوار وجهه و تجلّياته كل موجود انتهى الى الله سبحانه بصره أى بصر كل موجود.

ص ۶۴ - س ۱۵، قوله: «لكان حاله كما وقع بجبل موسى عليه السلام...» ناظر الى قوله سبحانه في القرآن الحكيم: «ولما جاء موسى لميقاتنا و كلّمه ربّه قال رب أرني انظر إليك قال لن ترينى ولكن انظر الى الجبل فإن استقرّ مكانه فسوف ترينى فلمّا تجلّى ربّه للجبل جعله دكّاً و خرّ موسى صعباً فلمّا أفاق قال سبحانك تبتّ إليك و أنا أول المؤمنين» (الأعراف - ۱۴۲).

قال الصفى في تفسيره:

وان كه در ميقات با هفتادتن	موسى آمد گفت حق با وى سخن
اينچنين گويند كز حق مى شنيد	تا چهل روز او كلام بس مفيد
تا نود الف از حق او اندر خطاب	نكته ها بشنيد در نظم و حساب
وين عجب نبود كه اندر اربعين	رازها گردد عيان بر مرد دين

خاصه گر باشد پيمبر يا ولى
آن تكلّم باشد او را واردات
سرّ وحدت سازدش حق منجلى
در مقام كشف أسماء و صفات
تا چه باشد سير او و اندازه اش
ص ٦٤ - س ١٥، قوله: «ولهذا قال جبرئيل حين سئل الرسول - ص - عن
عدم تجاوزه عن مقامه المعلوم...» والعارف الرومى فى آخر المجلد الرابع من
المثنوى المعنوى ناظر الى هذا الحديث الشريف حيث قال:

احمد ار يگشايد آن سرّ جليل
چون گذشت احمد ز سدره مرصّدش
تا ابد مدهوش ماند جبرئيل
و از مقام جبرئيل و از حدش
گفت او را هين بپر اندر پيم
باز گفتا كز پيم آى و ملايست
گفت او را بيا اى پرده سوز
باز گفت برون زين حدّ اى خوش فرّمن
ص ٦٤ - س ١٩، قوله: «تكميلاً لوجود لوازم الأسماء» تعليل لقوله أوجدها.
وقوله: «اعنى أعيان الممكنات» أى ماهياتها.

ص ٦٤ - س ٢٠، قوله: «ولا لجميعها...» أى ولا لجميعها ليلزم الكثرة ههنا
بل لجمعيتها و وحدتها.

ص ٦٤ - س ٢١، قوله: «ورحمته الواسعة...» أى فأراد الله تعالى بعنايته
الشاملة و رحمته الواسعة والفيض المنبسط الذى مظهر للاسم الرحمن أن يفيض
عليها وجوداتها الخ.

ص ٦٤ - س ٢٥، قوله: «بأنوار السبحات...» أى بأنوار السبحات الوجهية
وبالوجود المنبسط فظهرت الأرواح المهيّمة الكائنة فى الغيب المستور و الارواح
المهيّمة هى العقول الطولية، و الغيب المستور هو الذى لا يمكن كشفه لأحد لانه
مقام الأحدىّة.

ص ٦٤ - س ٢٩، قوله: «وهو الحق عندنا» أى كون أول ما أوجده الله

وهو العقل الأول جميع العقول هو الحق عندنا الخ. والضمائر في قوله: «فله وجوه كثيرة» و «لا يتكرر ذاته» و «له افتقار ذاتي» و «سماء الله» و «هو الخازن الحفيظ» و «فعلم نفسه من حيث علم موجدته كما علم غيره من حيث علم نفسه» و «هو عرش الله الأعظم» كلها راجعة إلى قوله: «أول ما أوجد الله تعالى من عالم العقول القادسة جوهرأ بسيطاً كلياً ومع بساطته هو جميع العقول». و قال بعضهم في بيان «كما أن فلک الافلاك عند بعض...»: بناء على أن الأفلاك ثمانية والحركة اليومية مستندة الى نفس متعلقة بمجموعها وراء نفس كل واحد منها كما احتمله المحقق الطوسي، أو بمعنى أن الفلك الأطلس جامع لصفات الأفلاك الثمانية. انتهى. والتحقيق المحقق في الأفلاك ما حررناه في رسالتنا الرصينة بالفارسية الموسومة بـ «كل في فلک يسبحون» المطبوعة مع تسع رسائل أخرى فارسية ايضاً فسمى المجموع بـ «ده رساله فارسي»

ص ٦٤ - س ٣٢، قوله: «وهذا قوله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - من عرف نفسه فقد عرف ربه» قال بعضهم: والمعنى أن من عرف كاملاً نفسه فيكشف أنه قد عرف ربه وإلا فلم يعرف نفسه كاملاً. اقول: الكلمة ٣٣٠ من كتابنا «الف كلمة و كلمة» - أي هزار ويك كلمة - في شرح هذا الحديث الشريف و قد ذكرنا اثنين و تسعين وجهاً من وجوه معانيه؛ والكلمة التي بعدها أي الكلمة ٣٣١ منه رسالة أخرى في شرح ذلك الحديث بالعربية مسماة بـ «أصول من عرف» تأليف عمادالدين مازندراني - رحمة الله عليه - فراجع

ص ٦٥ - س ١، قوله: «و حروفاً زمانية» أي و وجودات زمانية.

ص ٦٥ - س ٢، قوله: «فهذا اللوح محل لالقاء القلم...» لنا في شرح الفصل الثامن والخمسين من كتابنا شرح الفصوص الفارابي بالفارسي المسمى بـ «نصوص الحكم بر فصوص الحكم» تحقيقات لطيفة شريفة، و اشارات منيفة مجدية في القلم و اللوح و الكتاب و القضاء و القدر و السماء و الأرض و طبقات الملائكة مفيدة في المقام جداً، و ذلك الكتاب الحكيم قد طبع مراراً فلن شئت فراجع.

ص ٦٥ - س ٨، قوله: «تولد الأولاد...» منصوب مفعول مطلق نوعى لفعل فتولدت الأقلام و الألواح... وقوله: «وكان القلم الاعلى واهب الأرواح فيها» اى كان واهب الأرواح فى النفوس.

ص ٦٥ - س ١٠، قوله: «ولهذه النفس نسبتان...» أى لهذه النفس الفلكية الكلية نسبتان فنسبة نورانية الخ.

ص ٦٥ - س ١٨، قوله: «هو فلك الكواكب...» خبر للموصوف.

ص ٦٥ - س ٢٢، قوله: «الى هذا المنتهى» اى سدرة المنتهى أحدية غير منقسمة أى على نحو كلى.

ص ٦٥ - س ٢٤، قوله: «حتى يضع الجبار قدمه فيها» اى فى النار. قوله: «وهى قدم الصديق» أى قدم الخير والصلاح والعمل الصالح التى قدّموها.

ص ٦٥ - س ٢٥، قوله: «وهى قدم الجبروت» اى وهى قدم الجبروت والقهارية، والى هذا المنتهى أى سدرة المنتهى ينتهى صحائف أعمال بنى آدم. أقول: بعض المواضع من هذا الحتم لا يخلو من دغدغة أغمضنا عن الورود فيها فتدبر جداً و جيداً.

ص ٦٥ - س ٣٠، قوله: «بالإضافة إلى عالم الملكوت» ملكوت كل شىء باطنه.

ص ٦٦ - س ٨، قوله: «فى تفسير القدرة...» الفصل الثانى من المقالة الرابعة من الهيات الشفاء فى القوة والفعل والقدرة والعجز واثبات المادة لكل متكون مطلوب فى المقام (ص ١٧٥ بتصحيحنا وتحقيقنا و تعليقاتنا عليه).

ص ٦٦ - س ١٠، قوله: «هو من أفاضل المتأخرين من ذهب...» يعنى به العلامة الخضرى. وقوله: «بحسب المفهوم والتحقيق» أى بحسب المفهوم والتحقيق والصدق.

ص ٦٦ - س ١٣، قوله: «وكذلك قياس مقابله فى الاعتبارين» الاعتباران هما اعتبار وجوب المشية واعتبار اللامشية.

ص ٦٦ - س ١٥، قوله: «ولا منه جهة إمكانية» بل كل ما يصدر عنه و يتصف به على سبيل الوجوب.

ص ٦٦ - س ١٩، قوله: «وضرورة العقد الحملى له ضرورة أزلية دائمة...» ضمير له راجع الى العقد الحملى بأن يقال الفعل مشىء وجوده بالضرورة دائماً.

ص ٦٦ - س ٢٢، قوله: «ولا بهمة عارضة...» أى لا بهمة وقصد...

ص ٦٦ - س ٢٦، قوله: «ثم إنه زعم...» أى العلامة الخفى زعم تبعاً للفخر الرازى الخ.

ص ٦٦ - س ٢٩، قوله: «لا بهذا الدليل» أى بأنه يلزم قدم العالم.

ص ٦٦ - س ٣٢، قوله: «ونعم ما قال الشارح المحقق العلامة الطوسى...» راجع شرحه على الفصل الثالث من النقط الخامس من اشارات الشيخ الرئيس: «تكملة و اشارة فالآن لنعتبر أنه لأى الأمرين يتعلق فنقول الخ».

ص ٦٦ - س ٣٤، قوله: «وهو باطل بما ذكره أولاً» أى بأن العالم واجب بالحدوث.

ص ٦٦ - س ٣٥، قوله: «وأما القول بنفى العلة والمعلول...» أى القول بنفى العلة والمعلول الازليين فليس بمتفق عليه عندهم أى عند المتكلمين لأن متيق الأحوال من المعتزلة قائلون بذلك أى بأزلية الأحوال صريحاً.

ص ٦٧ - س ٢، قوله: «وبين أن يجعلوها» أى أن يجعلوا القدماء الثمانية معلولات لذات واجبيّة الخ.

ص ٦٧ - س ٤، قوله: «تام فى الفاعليّة» أى مرید غير موجب.

ص ٦٧ - س ٧، قوله: «كفاعلية المجهورين» أى الفاعل بالقسر.

ص ٦٧ - س ١٣، قوله: «وما يلزم شيئاً...» و ما أى طلب المركز يلزم شيئاً أى جسماً كذلك أى من غير ارادة و شعور و رضى ليس يلزم تقيضه الضمير راجع إلى ما أى تقيض طلب المركز، فى حالة واحدة أى فى الحركة الى السفلى.

ص ٦٧ - س ١٧، قوله: «قال الشيخ الرئيس فى التعليقات...» راجع التعليقات

- ط مصر - ص ٥٣؛ وقوله: «وقال في موضع آخر...» أى في موضع آخر من التعليقات ص ٥٠ و ٥١ من الطبع المذكور.

ص ٦٧ - س ٢٥، قوله: «فلو كان يصحّ صدور الفعل عن قدرة...» أى بلا توقّف على شيء آخر من المرجّحات و غيرها.

ص ٦٧ - س ٢٧، قوله: «على الوجه الذى ذكرنا» وهو أن لنا قوّة انشاء.

ص ٦٧ - س ٢٩، قوله: «فلم يكن تامّاً» فى نسخة من الأسفار عندنا تعليقة مخطوطة فى المقام من الحكيم المولى على النورى - قدّس سرّه - صورتها هكذا: «والسرّ فى كون ما نطلبه خيراً ظنياً بخلاف ما يريده العوالى هو وجود القوتين المتنازعتين فى حقنا بخلاف المبادئ الأولى فمادام كوننا فى معرض التعارض والتنازع لا يتصوّر لنا الطلب اليقيني إذ اليقين هو درك الشيء و وجدانه على ما هو عليه و درك الشيء كذلك لا يمكن الخلاف أصلاً ولا يحتمل خلافه مطلقاً ويقطع مادة المنازعة ويسلم و يسلم من المخاطرة وذلك هو التسلم، وكان حال السالك عند ذلك كحال الميت بين يدي تصرّفات الفسّال و تحريكاته فافهم».

ص ٦٧ - س ٣٠، قوله: «والأول تعالى فعل على الإطلاق...» أى هو تعالى شاء الخير دائماً و فعله كذلك، ولم يشأ الشرّ أبداً ولم يفعله كذلك وما أصابك من سوء فمن نفسك.

ص ٦٧ - س ٣٢، قوله: «ومجد هذه العقول أن تتوحّى» العبارة فى التعليقات من طبع مصر هكذا: «وتجد هذه العقول أن تتوحّى...».

ص ٦٧ - س ٣٤، قوله: «ونحو حصولها...» أى و نحو حصولها و تحولاتها الذاتية و تبدّلاتها الطبيعية وحصول كل ما يتعلّق وجوده بمادّة جسمانيّة الخ.

ص ٦٨ - س ٨، قوله: «لأقرب المفعولات اليه...» متعلّق بالتكوين الأول.

ص ٦٨ - س ١٣، قوله: «لا كما توهمه بعض...» يعنى بذلك البعض العلامة الخفى.

ص ٦٨ - س ٣٢، قوله: «مشيته...» كلمة مشيته منصوب مفعول لقوله

لانتعبر. وقوله في السطر الذي بعده: «عن العلل الموجبة» اى العلل المضطرة كالقوى الطبيعية.

ص ٦٩ - س ٤، قوله: «فان ما ذكروه...» اى فان ما ذكروه من كفاية امكان المعلول في صحة اتصاف علته بالقدرة والاختيار.

ص ٦٩ - س ٨، قوله: «بالايجاب في شىء...» اى بالايجاب من الفاعل في شىء من مراتب الفاعلية الخ.

ص ٦٩ - س ٩، قوله: «من غير داع و مقتض» وهو التصديق بفائدة الفعل ومنفعته.

ص ٦٩ - س ١١، قوله: «ويجوز عنده تحلف النتيجة...» وهو قائل بنفى السببية والمسببية بين الأشياء، وقائل بالصفات الزائدة والقدماء التسعة وأصالة الماهية ونحو ذلك من الخرافات.

ص ٦٩ - س ١٢، قوله: «لأن انتفائه...» اى لأن انتفاء امكان الماهيات هو العلة التامة لانتفاء افتقار الماهيات إلى العلة.

ص ٦٩ - س ١٨، قوله: «والاستمرار في الجانبين...» اى والاستمرار في الجانبين أى جانب العلة و المعلول مشترك الورود بين الطرفين أى طرف الوقوع والآخر وقوع.

ص ٦٩ - س ٢٣، قوله: «فبزغ نورالحق» اى ظهر نورالحق.

ص ٧٠ - س ٦، قوله: «قال محقق مقاصد الإشارات...» قاله في شرح الفصل الثانى عشر من النمط الخامس من اشارات الشيخ الرئيس، و ذلك الفصل هو آخر الفصول من ذلك النمط، وإن شئت فراجع إلى الشرح المذكور المطبوع بتصحيحنا وتحقيقنا و تعليقاتنا عليه، فقال الشارح المحقق المذكور في بيان مذاهب المتكلمين في حدوث العالم و ربط الحادث بالقديم: «فإذن الفرق المذكورة (أى المتكلمون) اختلفوا الى ثلاث فرق الخ.

ص ٧٠ - س ٧، قوله: «وبوجود علة لذلك التخصص غيرالعالم» تلك العلة

هى مصلحة العالم. قوله: «أنا يقولون بتخصّصه على سبيل الأولوية» أى لاجل المصلحة. وقوله: «وفرة بتخصّصه لذات الوقت على سبيل الوجوب» أى بدون علة التخصّص.

ص ٧٠ - س ١٠، قوله: «خوفاً من العجز عن التعليل» أى خوفاً عن اثبات الأعراض الزائدة لفعله تعالى.

ص ٧٠ - س ٢٩، قوله: «فقد تبين و تحقّق أن اللمة ثابتة...» و سياق البحث عن ذلك فى الفصل السادس من الموقف الثامن.

ص ٧٠ - س ٣٣، قوله: «لاحكام الصادقين» و فى بعض النسخ المصححة «لأحكام الصادعين...» قوله سبحانه: «فاصدع بما تؤمر...» الحجر (٩٥).

ص ٧١ - س ٤، قوله: «وأما ما ذكره بعض الأماجد...» ذلك البعض هو استاذ السيد ميرداماد صاحب القيسات قاله فى القبس الثانى منه - الطبع الأول من المحجرى - ص ٢١٢ - . قوله: «مع ذهب لنا عن ذلك» أى عن ذلك الغير.

ص ٧١ - س ١١، قوله: «فقد مردّفه» أى فقد مردّفه بأن هذه الإضافة ليست إضافة مقولية ليلزم ذلك بل إشراقية بها يتأصل المتأصّلات.

ص ٧١ - س ١٢، قوله: «فقال إذا كان...» العبارة فى حكم أن يقال: فقال إن قلت إذا كان صدور نظام الأكمل واجباً إلخ.

ص ٧١ - س ١٥، قوله: «المعتبرة فى حدّ حقيقة القدرة...» المعتبرة صفة للصحة المستفادة من قوله فكيف يصحّ الصدور واللاصدور، كما قال فى الجملة التالية: قلت أولاً يكون من المعلوم عندك أن صحة الصدور و اللاصدور المعتبرة فى حدّ حقيقة القدرة إلخ.

ص ٧١ - س ١٨، قوله: «بحسب طباع الامكان الذاقى فى المقدور» ولا اقتضائيته الذاتية.

ص ٧١ - س ٢١، قوله: «كالنار للسخونة...» كان الصواب أن يقال كالسخونة للنار.

ص ٧١ - س ٢٤، قوله: «إن نسبة القدرة الى الإرادة...» مقول يقال في قوله غاية ما يمكن أن يقال من قِبَل مَنْ فسر قدرته بصحة الصدور الخ.

ص ٧١ - س ٢٦، قوله: «على الأول دون الثاني» الأول اشارة الى الوجود الشديد، والثاني اشارة إلى الوجود الضعيف. وقوله: «كأنه هو» أى كأن الأول الثاني.

ص ٧١ - س ٢٩، قوله: «فقااست العقول...» اى فقااست العقول الناقصة مبدئها الأول عليها.

ص ٧١ - س ٣٣، قوله: «فالذى ينظر الى الأسباب الأول» أى الأسباب البعيدة الخارجة عن الاختيار. قوله: «هو قدرته» اى قدرة الحيوان الفاعل و إرادته.

ص ٧١ - س ٣٥، قوله: «ولكن أمر بين الأمرين» هذا فى أفاعيل العباد.

ص ٧٢ - س ١١، قوله: «و متصورة بصورة ربانية رحمانية...» وهى خيرية محضة الذاتية و فياضية الحقيقية لا المفهوم الإضافى. وقوله: «كأغباح الضوء للمضى والإسخان للمسحّن» أى بلا إرادة.

ص ٧٢ - س ١٥، قوله: «لا على سبيل أن يعملها ثم يرضى بها» اى لا على سبيل أن يعلم بمجولاته ثم يرضى بها كما فينا، و سياتى الفصل التاسع أيضاً فى أن إرادته تعالى للأشياء عين علمه بها و هما عين ذاته.

ص ٧٢ - س ٢٩، قوله: «و تحصلاً» اى ولا تارها تعينا و تحصلاً و فعلية.

ص ٧٣ - س ٣، قوله: «لأن مرجع العلم والإرادة و غيرها إلى الوجود» و قد دريت التوحيد الصمدى فالوجود الصمد هو الأول والآخر والظاهر والباطن.

ص ٧٣ - س ١٤، قوله: «والى طرفى الفعل والترك على السواء» قالوا فالمخصص بالوقوع أو عدمه هو الإرادة.

ص ٧٣ - س ١٦، قوله: «فان من العلوم ما يتبعه الوقوع» وهو العلم الفعلى.

ص ٧٣ - س ١٩، قوله: «وهو الشوق» اى الميل هو الشوق المفسر بتو قان

النفس الى تحصيل شيء، والتوقان بفتح التاء والواو آرزومند شدن.

ص ٧٣ - س ٢٢، قوله: «الادوية البشعة» البشعة بدمزه و ناخوش طبع.

ص ٧٣ - س ٣٣، قوله: «أما أولاً...» أى والمغايرة بينهما من وجوه أما أولاً

فلأن الشوق الى الفعل الخ.

ص ٧٤ - س ٧، قوله: «وهى ما بحسب اعتبار عقلى...» الضمير راجع الى

الشروع الكامنة فى خيرياتها. وقد جاء فى ديوانى - ص ٣٩٤ من ط ٤ - :

منبع خير يكى وصورَ أسمانى آن يكى راه و دگر فتنه گمراهى را

خير محض است و محال استكه شرّ بعرض نبود در اثر صنّع يدُ اللّهى را

ص ٧٤ - س ١٥، قوله: «سار كالوجود...» ضمير فعل سار راجع الى قوله:

«أن هذا المسمّى بالإرادة...» قوله: «والخفاء معناه هناك» ضمير معناه راجع الى

المسمى بالإرادة...، و هناك اشارة الى بعضها فى قوله ربما لا يستى فى بعضها بهذا

الإسم. و كذلك قوله: «أو عدم ظهور الآثار المطلوبة منه عليهم هناك...» ضمير

منه راجع الى المسمى بالإرادة، وهناك إشارة الى بعضها. ثم إن لقوله الرصين

المتين: «كما أن الصورة الجرمية عندنا إحدى مراتب العلم البسيط والإدراك» شأناً

من الشأن و ذلك لأن التوحيد الصمدى على ما أشرنا اليه غير مرة يوجب كون

الصورة الجرمية إحدى مراتب العلم البسيط، فتفسير كلامه أن يقال: كما أن

الصورة الجرمية عندنا أى لدوران كمالات الوجود مداره و سريانها كلما سار

إحدى مراتب العلم البسيط والإدراك فتبصر.

ص ٧٤ - س ٢٤، قوله: «إن الانسان لكونه مخلوقاً على صورة الرحمن...»

هذا التقرير الوجيه الشريف فى أن الانسان مخلوق على صورة الرحمن يفيدك

وجهاً من وجوه المعانى اللطيفة المستكنة فى قوله - صلى الله عليه وعلى آله - :

«من عرف نفسه فقد عرف ربه» فتبصر. و قد ذكرنا فى كلمة ثلاثين و ثلاثمائة من

كتابنا «الف كلمة و كلمة» اثنين و تسعين وجهاً فى معنى الحديث المذكور، وهذا

الوجه الوجيه فى المقام له شأن شامخ جداً فى تفسيره. ثم ما فى آخر الفص الأيوبي

من فصوص الحكم و شرح العلامة القيصري عليه حيث قال الشيخ الأكبر: «وقد ورد في العلم الإلهي النبوى اتصاف الحق بالرضا و الغضب و بالصفات...» لعلّه مفيد في المقام فإن شئت فراجع.

ص ٧٥ - س ١٠، قوله: «قد استوثقها واحتج بها بعض مشائخنا الإمامية - ره -...»، ذلك البعض هو ابو جعفر محمد بن يعقوب الكليني - ره - كما أفاده المصنّف في تعليقه منه على الأسفار في المقام.

ص ٧٥ - س ٢١، قوله: «بالقياس اليه» اى بالقياس الى العلم.

ص ٧٥ - س ٢٤، قوله: «ومنها أن الله تعالى...» أى ومن الشكوك أن الله الخ.

ص ٧٥ - س ٣١، قوله: «الموحدون المعتنون...» المعتنون من الاعتناء، و المعتنون كما في الطبعة الأولى الرحليّة مصحفةً جداً.

ص ٧٦ - س ٨، قوله: «كما أن العلم العقلى البسيط فينا...» أى العلم الإجمالى.

ص ٧٦ - س ١٢، قوله: «عين حضورها عنده فيه» أى في الخارج.

ص ٧٦ - س ١٣، قوله: «بالرابطة العلمية التى لها معه تعالى» اى بالرابطة العلمية التى لذوات الممكنات معه تعالى؛ والرابطة العلمية التى لها معه تعالى هى عين الرابطة الوجودية لأن علمه تعالى ليس مغائراً لوجوده.

ص ٧٦ - س ١٧، قوله: «كما في حصول مراتب الأعداد والكثرات من الوحدة» اى من الوحدة العددية. وقوله: «ومنها أن البارى...» أى و من الشكوك أن البارى الخ.

ص ٧٦ - س ١٩، قوله: «ببل قدم كلّ حادث...» و ذلك لقدم شروطه و ما يتوقف عليه على الفرض والاحمال أن أهل الحق قائلون الخ؛ فالوا و حالية.

ص ٧٦ - س ٢٨، قوله: «ومنها أنه تعالى...» أى و من الشكوك أنه تعالى لو كان مريداً الخ.

ص ٧٦ - س ٣٠، قوله: «وعلى الثانى...» الثانى هو أن تكون الإرادة حادثة،

أى و على حدوث الإرادة يلزم التسلسل أو الدور فى الإرادات.

ص ٧٦ - س ٣٥، قوله: «المتدرج الكون» أى المتحرك بالجوهر.

ص ٧٧ - س ١، قوله: «ومنها أن لقائل...» أى ومن الشكوك أن لقائل الخ.

ص ٧٧ - س ٢، قوله: «بمعناها أولاً» ضمير بمعناها راجع إلى تلك الإرادة.

ص ٧٧ - س ٣، قوله: «و مع زوالها يلزم...» بيان لقوله أولاً، حيث قال فلماذا

أن يبقى تلك الإرادة بعد زوال ذلك الحادث بمعناها أولاً، ومع بقاء تلك الإرادة

فماذا أن يتعلق الخ، و مع زوالها أى زوال الإرادة يلزم زوال القديم وهو محال الخ.

ص ٧٧ - س ٤، قوله: «وعلى الثانى احتاجت...» الثانى هو أن تكون ارادته

تعالى حادثة، حيث قال: ومنها أن لقائل أن يرجع و يقول إن إرادته تعالى

بأحداث حادث إما أزلية أو حادثة و على الأول الخ و على الثانى احتاجت الخ.

ص ٧٧ - س ٨، قوله: «وليس الأمر كذلك...» و ذلك لأن الزمان و الزمانيات

موجودة بوجود ثابت جمعى فى عالم فوقها و وعاء يسمّى بالذهر.

ص ٧٧ - س ١٣، قوله: «ومنها أن إرادته تعالى...» أى و من الشكوك أن

إرادته تعالى بما يجب به الفعل إذلو لم يجب بها لم يوجد بها كما علمت من أن

الشيء مالم يجب من العلة لم يوجد؛ ثم انه أى الفعل بعد تعلق الإرادة لا يبقى فى

صرافة الإمكان الخ.

ص ٧٧ - س ١٥، قوله: «بل كنسبة الزوجية إلى الأربعة» أى التى هى من

لوازم الماهية و متحققة معها فى الوجود.

ص ٧٧ - س ١٧، قوله: «فبالحقيقة تكون الإرادة...» أى لا الذات مع الإرادة.

ص ٧٧ - س ١٩، قوله: «مع هويات الممكنات» أى مع الأعيان الثابتة.

ص ٧٧ - س ٢٧، قوله: «لم يتخصص بها مخلوق...» أى لم يتخصص بها

مخلوق عن مخلوق معنى بل استوى مع كل شيء علماً و رحمة.

ص ٧٧ - س ٢٩، قوله: «ومنها أنه قد وقع...» أى و من الشكوك انه قد وقع

الخ.

ص ٧٧ - س ٣٢، قوله: «شيخنا و استادنا...» يعنى به المير محمدباقر الداماد.
و قوله: «قد يراد بها الحاصل...» أى الحاصل بالمصدر الخ.

ص ٧٧ - س ٣٥، قوله: «وانما هى عين ذاته...» أى وانما عالميته تعالى هى عين ذاته المقدسة، فالعلم بمعنى العالمية والإحاطة الشهودية عين ذاته تعالى و هو قديم، و بمعنى المعلوماتية والشهود المحاط عين هذه الممكنات و هود حادث.

ص ٧٨ - س ١، قوله: «يعنى مراديتها تعالى...» وهذا معنى حدوث الإرادة.
قال بعضهم: «و فى المقام سرّ عظيم آخر من الأسرار المكنونة الإلهية المختصّ ادراكه بالأولياء العظماء الراسخين و هو وحدة الوجود و وحدة الوجود و قد حقق بالبرهان فى مباحث الفلسفة الأولى» و قد أجادو أفاد.

واقول أنا أيضاً: الأمر الأهمّ فى المعارف الإلهية - كما أشرنا إليه غير مرّة - هو التوجّه إلى التوحيد الصمدى، ومن أسمائه سبحانه فى أوّل سورة الحديد من القرآن الحكيم: هو الأول والآخر والظاهر والباطن. و فى أوّل دعاء مشلول: يا بعيد يا قريب. و من كلمات الإمام سيّد الشهداء الحسين بن على - ع - فى دعاء يوم عرفة: كيف يستدلّ عليك بما هو فى وجوده مفتقر اليك أياكون لغيرك من الظهور ما ليس لك حتى يكون هو المظهر لك متى غبت حتى تحتاج إلى دليل يدلّ عليك و متى بعدت حتى تكون الآثار هى التى توصل اليك الخ؛ وكثير من الآيات و الروايات فى المقام. واعلم أن سلطان هذا البحث الأعلى والمطلب الأسنى يطلب فى عدة مواضع من الفتوحات المكيّة و فصوص الحكم منها ما فى الفصّ الإلياسى (ط ١ من المعجى - ص ٤٢٠)؛ والورود فى نقل الآيات و الروايات و لطائف كلمات الأعلام و شرحها و بيانها يوجب الإسهاب.

ص ٧٨ - س ٩، قوله: «وهذه الإرادة فى الإنسان من قوّة...» كلمة من نشيئة؛ و ضمير هى فى قوله: «وهى العقل العملى» راجع الى قوّة، و ضمير فى غيره راجع الى الانسان.

ص ٧٨ - س ١٣، قوله: «لأنه نهاية المآرب...» أى هو سبحانه نهاية

الحاجات و قِيَوْم ماسواه وهو الواجب الحى القيوم فكيف يتصور كون الواجب الحى القيوم قاصداً لشيءٍ عادماً له؟!

ص ٧٨ - ص ١٩، قوله: «فلو كان له ارادة زائدة...» اعلم أن ارادته تعالى للأشياء عين علمه بها و هما عين ذاته، ولا تكن غافلاً عن التوحيد الصمدى. وقد تقدم في الفصل الأول من الموقف الثالث و في الفصل السابع من هذا الموقف أن إرادته تعالى للأشياء عين علمه بها و هما عين ذاته.

ص ٧٨ - ص ٢٣، قوله: «ولا همة ولا تفكر...» اى ولا همة من شيء إلى شيء ولا تفكر ولا كيف لذلك اشارة إلى قوله يقول له كن فيكون أى لا كيف لقوله كن فيكون كما أنه لا كيف له تعالى.

ص ٧٨ - ص ٢، قوله: «قد علمت أن كلاً منها...» اى قد علمت أن كلاً من الهويات الوجودية التى للممكنات مستصحب للأعدام والنقائص فلها أى لتلك الهويات الوجودية التى للممكنات تجاوب بحسب تلك الأعدام و النقائص الخ.

ص ٧٩ - ص ١٢، قوله: «وأما المنقول من غيرهم...» أى و أما المنقول من غير أئمتنا عليهم السلام من أهل العلم والتوحيد فلقد قال الشيخ ابوعلى فى تعليقاته على الشيخ الخ فراجع التعليقات ط مصر - ص ١٦. قوله: «فليس يريد هذه الموجودات» فعل يريد قد سقط فى الطبع الأول الجبرى من الأسفار. تحقيق الشيخ فى الإرادة من أن كونه تعالى عالماً و مريداً أمر واحد وأن ماسواه كلهم من لوازم ذاته بمعنى شئون ذاته و تجلياته و اطوار ظهوراته.

ص ٧٩ - ص ١٣، قوله: «فليس يريد هذه الموجودات...» أى فليس يريد هذه الموجودات لأنها مرادة لذواتها بل لأجل ذاته.

ص ٧٩ - ص ١٦، قوله: «والإرادة لا تكون...» أى لأنها صادرة عن ذاتها ولكن الإرادة لا تكون إلا لشاعر بذاته.

ص ٧٩ - ص ٢٠، قوله: «و بالجملة فلوازم ذاته...» اى و بالجملة فلوازم ذاته اعنى المعلومات التى هى الموجودات لم يكن يعلمها ثم يرضى بها بل لما كان

صدورها عنه عن مقتضى ذاته الخ.

ص ٧٩ - س ٢٤، قوله: «لأنَّ الغرض في رضاه...» أى لأن الغرض الزائد على الذات في رضاه الخ.

ص ٧٩ - س ٢٨، قوله: «في تحصيل المقصود» و في المطبوع المذكور من التعليقات: «في تحصيل المتصور» و قوله: «وقد يكون الارتياض غاية» الارتياض ما يقال بالفارسي: «ورزش».

ص ٧٩ - س ٣٤، قوله: «انه نافع أوصواب: «انه نافع أو جذاب حرك ذلك الاعتقاد والتصور القوة الشهوانية مالم يكن هناك مرجح...» كما في التعليقات من الطبع المذكور.

ص ٧٩ - س ٣٥، قوله: «و بين حركة القوة الشهوانية» و في التعليقات من الطبع المذكور: «و بين حركة القوة الشوقية».

ص ٨٠ - س ١، قوله: «إذ ليس يحتاج الى شوق الى ما يفعله و طلب لحصوله» والعبارة في التعليقات من الطبع المذكور هكذا: «إذ ليس يحتاج الى شوق الى ما يعقله و طلب لحصوله» (ص ١٨ - س ١٣ من الطبع المذكور)؛ و اختلاف عبارات التعليقات بين ما نقله صاحب الأسفارها هنا و بين ما في الطبع المذكور كثير جداً. قوله: «فإن فعل الآلات يتبع شوقاً يتقدم» أى يتبع شوقاً يتقدم الشوق فعل الآلات وقوله: «وعلمه بأفضل الوجوه التي يجب أن يكون عليها الموجودات» ضمير عليها راجع إلى الوجوه، أى يجب أن يكون عليها الموجودات لا من حيث أنفسها بل من جهة الحكاية بكمالها التي للوجود من حيث هو وجود. وقوله: «كانت العناية» أى العلم العائى.

ص ٨٠ - س ٦، قوله: «والعناية هي...» قد أصاب العبارة تحريف في الطبعة الأولى والصواب: والعناية هي أن يعقل واجب الوجود بذاته أن الانسان كيف يجب أن يكون أعضاؤه، وأن السماء كيف يجب أن تكون حركتها ليكونا فاضلين الخ.

ص ٨٠ - س ٩، قوله: «طلب كمال» بعضهم جعل العبارة جواب لو من قوله: «لو خلق الخلق...»، و بعضهم جعلها خبر فان الغرض، و في نسخة «طلب كمالاً». قوله: «وانها بعينها علمه» اى بالحضور له تعالى على وجه الكمال لا الصورة والعلم الصورى بل الكمالى والتامى.

ص ٨٠ - س ١١، قوله: «وقال ايضاً في تعليق آخر...» اى قال الشيخ الرئيس في تعليق آخر من تعليقاته (ط مصر - ص ١٩): كما أن البارئ الأول اذا تمثّل - اى علم - تبع ذلك التمثّل الوجود - الخارجى للمعلوم لأن علمه تعالى فعلى - كذلك إذا تمثّلنا - اى علمنا - تبعه الشوق إلخ.

ص ٨٠ - س ١٧، قوله: «ثم قال و صدور الأشياء عن ذاته تعالى...» اى قال الشيخ الرئيس في التعليقات - ص ٢٠ من الطبع المذكور -

ص ٨٠ - س ٢١، قوله: «فانه يتصور بذاته» اى بالعلم الحضورى. وقوله: «و يتصور بذاته» اى لذاته تعالى.

ص ٨٠ - س ٢٢، قوله: «وتقع على الفعل المحكم...» اى تقع الحكمة على الفعل المحكم، قال سبحانه: يس والقرآن الحكيم. والحكيم من اسمائه سبحانه كما في عدة آيات من القرآن الحكيم و في كثير من الأدعية المأثورة نظير ما في الفصل الأول من الجوشن الكبير.

ص ٨١ - س ٢، قوله: «يفرعون على ذلك...» اى يفرعون على ذلك الغرض معنى اذا كان في هذا الأمر غرض و مرجّح أذنوا به و إلا فلا.

ص ٨١ - س ٢، قوله: «ثم ان المجتهدين يفرعون على ذلك...» اى يفرعون على ذلك الغرض معنى اذا كان في هذا الأمر غرض و مرجّح أذنوا به و إلا فلا.

ص ٨١ - س ١٧، قوله: «وإثباتها فيه» اى اثبات الغاية الزائدة في فعله المطلق.

ص ٨١ - س ١٩، قوله: «لفاعله فيه عندهم...» اى عند الحكماء. وقوله: «كما في ما فوق الكون» والغرض لهم عندهم هو الاقتداء بالخير الأقصى عز اسمه.

ص ٨٢ - س ٣، قوله: «وفيما ذهب اليه الحكماء يثبت سرّ التوحيد

في الوجود...» أى يثبت التوحيد الصمدى على الوجه الوجيه الذى أشرنا إليه غير مرة. قال الشيخ الاكبر فى أوائل الفصل الآدمى من فصوص الحكيم: فالأمر كله منه - ذى من الحق - ابتداءً و انتهاءً (و اليه يرجع الأمر كله - القرآن الحكيم، هود ١١ -) كما ابتدأ منه، أى إذا كان القابل و ما يترتب عليه من الاستعدادات و الكمالات و العلوم و المعارف و غيرها فائضاً من الحق تعالى حاصلًا منه فالأمر أى الشأن بحسب الإيجاد و التكميل كله منه ابتداءً و انتهاءً.

والمراد بالأمر المأمور بالوجود بقول «كن» كما قال: إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون - يس ٨٣ - و كما كان هو أولاً و مبدأ لكل شيء كذلك كان آخرًا و مرجعاً لكل شيء، قال تعالى: «واليه يرجع الأمر كله» أى ما حصل بالأمر. و هذا الرجوع أنما يتحقق عند القيامة الكبرى بفناء الأفعال و الصفات و الذات فى أفعاله و صفاته و ذاته الموجب لرفع الاتينية و ظهور حكم الأحديّة (ج ١ - ص ٢٢٤ بتصحیحنا و تحقیقنا و تعليقاتنا عليه).

ص ٨٢ - س ١٠، قوله: «قد علمت أن هذا العلم بعينه...» يريد بيان العناية، و راجع الفصل الرابع و العشرين من المرحلة السادسة من هذا الكتاب (ج ٢ - ص ٣٣٩ من هذا الطبع).

ص ٨٢ - س ١٣، قوله: «وهو ما لا يحتاج اليه فيهما» أى فى وجوده و بقائه. ثم لنا بعض اللطائف و الإشارات فى المقام فى تعليقاتنا على الحكمة المنظومة للمتأله السبزوارى (ج ٥ - ص ٢٩٧٩؛ سيّما فى كتابنا الفارسى «نسان و قرآن». ص ٨٢ - س ١٤، قوله: «قوله: وأما الجود فهو...» الفصل الخامس من النمط السادس من الاشارات: «أعرف ما الجود؟ الجود هو إفادة ما ينبغى لا لعوض الخ فراجع. و آخر الفصل الخامس من إلهيات الشفاء فى تحقيق معنى الجود (ص ٣٠٢ بتصحیحنا و تعليقاتنا عليه).

ص ٨٢ - س ١٩، قوله: «إلا من جهته» أى لا يحصل الآ من جهة واجب الوجود.

ص ٨٢ - س ٢٥، قوله: «من إثبات الشركاء لله تعالى» و ذلك لقولهم بالاستقلال وليس ما سواه تعالى مستقلاً في إيجاد فعل فتدبر.

ص ٨٣ - س ٥، قوله: «يفيض الوجود على الممكنات» فعلى هذه الطريقة العبد فاعل قريب.

ص ٨٣ - س ١٣، قوله: «ولا يرضى به» أى ولا يرضى به بالذات.

ص ٨٣ - س ١٦، قوله: «يجمعها حقيقة واحدة إلهية» وهى الفيض المنبسط.

ص ٨٣ - س ٢٠، قوله: «مما وجدوه و حصلوه بالكشف» أى هذه الطائفة الأخيرة الراسخون فى العلم وجدوه و حصلوه بالكشف، و سياتى الفصل الآخر من الموقف العاشر و هو آخر الفصول من العلم الإلهى فى طريق التوفيق بين الشريعة والحكمة: «فصل فى طريق التوفيق بين الشريعة فى دوام فيض البارى و حدوث العالم».

ص ٨٣ - س ٢٣، قوله: «فهو مع غاية عظمتة ينزل بمنازل...» اى ينزل فيضه الذى هو شئون وجوده الصمدى قوله سبحانه: «فأينما تولوا فثم وجه الله» (البقرة- آيه ١١٥). و فى الدعاء المسمى بدعاء الحزين: «أناجيك يا موجوداً بكل مكانٍ لعلك تسمع ندائى (كشكول الشيخ البهائى - ط نجمة الدولة - ص ٥٥٠) و إن شئت فراجع الكلمة الأربعين من كتابنا «الف كلمة و كلمة»، وكذا الكلمتين ٩٨ و ٣٦٤ منه. ثم تدبر ذلك القول القويم المتين من المصنف: «فاذا تحقق هذا المقام ظهر أن نسبة الفعل و الإيجاد الى العبد صحيح كنسبة الوجود و السمع والبصر و سائر الحواس و صفاتها و أفعالها و انفعالاتها من الوجه الذى يعينه ينسب إليه تعالى...».

ص ٨٣ - س ٢٤، قوله: «ظهر أن نسبة الفعل و الإيجاد إلى العبد صحيح...» يجب فى ظهور الفعل من الخلق التوجه إلى الإيجاد و الإسناد، والفرق بينهما: فالحول والقوة من الله سبحانه إيجاداً، والقيام والقعود من العبد اسناداً فيقول: بحول الله و قوته أقوم وأقعد؛ فتدبر.

ص ٨٣ - س ٣٠، قوله: «وله عواقب الأتنية» الأتنية جمع الثناء، والاثنية كما في الطبع الرحلى تصحيف.

ص ٨٤ - س ٢، قوله: «فان فعل المحواس...» قد ذكرنا في الكلمة الثلاثين والثلاثمائة من كتابنا «الف كلمة و كلمة» اثنين و تسعين وجهاً آخر في تفسير حديث من عرف نفسه فقد عرف ربه.

ص ٨٤ - س ٤، قوله: «ولا شبهة في أن المذهب الرابع عظيم الجدوى...» المذهب الأول في موضوع هذا الفصل هو قوله: «فذهب جماعة كالمعتزلة و من يحذو حذوهم...»؛ والمذهب الثانى هو قوله: «و ذهب جماعة أخرى كالأشاعرة و من يحذو حذوهم...»؛ والمذهب الثالث هو قوله: «و ذهبت طائفة أخرى و هم الحكماء و خواص أصحابنا الإمامية...»؛ والمذهب الرابع هو قوله: «و ذهبت طائفة أخرى و هم الراسخون في العلم و هم أهل الله خاصة.

ص ٨٤ - س ٦، قوله: «معنى ما ورد من كلام...» لنا رسالة بالفارسية في شرح هذا الأثر القويم من الوصى إمام الموحدين على عليه السلام موسومة به «خير الأثر در ردّ جبر و قدر» و قد طبعت غير مرة، والحمد لله رب العالمين.

ص ٨٤ - س ١٤، قوله: «فأنت أيها الراغب في معرفة الأشياء...» قد تقدّم نحو هذا الكلام الكامل في المقام في الفصل الثلاثين من المرحلة السادسة في العلة والمعلول (ج ٢ - ص ٢٣٣ من هذا الطبع، و ص ١٩٦ من المجلّد الأول من الطبع الرحلى) فراجع.

ص ٨٤ - س ١٩، قوله: «و بذلك يظهر سرّ قوله: «و ما رميت إذ رميت ولكن الله رمى». قال العارف الرومى في اواخر المجلّد الثالث من المتنوى/المعنوى:

نسبت اثبات بانفى از نخست	گر بيانش ميكنى برگو درست
نفى آن يك چيز و اثباتش رواست	چون جهت شد مختلف نسبت دوتاست
ما رميت إذ رميت از نسبت است	نفى و اثباتست و هر دو مثبت است
آن تو افكندى كه بر دست تو بود	تو نهفكندى كه حقّ قوّت نمود

زور آدم زاده را حـدّی بود مشـت خـاـك اشـكـست لـشـكـر كـی شـود
مـشـت مـشـت تـسـت افـكـنـدـن زـمـاسـت زین دو نسبت نفی و اثباتش رواست
ص ٨٤ - س ٣٠، قوله: «و فی المشهور زیف...» الزیف بكسر الأول و سکون
الثانی: زرنارواج. و فی صحاح اللغة: زُیف: ناروا شدن درم، صلته بعلى يقال
زافت عليه الدراهم، تزییف متعدّ منه. و فی منتهی الأرب: زافت الدراهم زُیوفاً، و
كذا زافت علیه: ناروان شد درمها، و زاف فلان الدراهم ناسره و ناروان گردانید
دراهم را. تزییف ناسره و ناروان گردانیدن دراهم را.

ص ٨٤ - س ٣٣، قوله: «سَيِّمًا الْقَرِيبَةَ مِنْ أَفَقِ عَالَمِ النَّفْسِ» القریبة صفة
لموصوف محذوف و هو القوة، و تلك القوة القریبة من أفق عالم النفس هی الخیال.
ثمّ إن لهذا القول القیوم فی معرفة النفس أعنی كون النفس بعینها فی العین قوة
باصرة، و فی الأذن قوة سامعة، و هكذا الأمر فی سائر القوى شأنًا عظیمًا فی معرفة
التوحید الصمدی، فمن عرف نفسه على هذا الوجه الوجه القیوم فقد نال حقيقة
التوحید الصمدی فافهم.

ص ٨٥ - س ٧، قوله: «حذو القذّة بالقذّة» القذّة بالضم ریش السهم و الجمع
قذذ؛ و حذو القذّة بالقذّة أى كما یقدّر كلّ واحدة من تلك الریاش على قدر
صاحبـتها و تقطع كذلك، ضرب مثلاً للشیئین یتویان و لا یتفاوتان.

ص ٨٥ - س ١٣، قوله: «بل المراد كما مرّت الإشارة والتصریح علیه نفی
مطلب لم فی فعله المطلق...» قال بعضهم كما فی نسخة مخطوطة عندنا: او المراد
وقوع النهی عن السّؤال والمنع عن طلب اللّعمیة عدم وقوع عقولنا فی الاضطراب
والهلـكـة لضیق دائرتها و قلة طیرانها إلى جانب ساحة فلسفة الأفعال الإلهیة، و
هذا لا ینافی بكون الأفعال الصادرة منه تعالی معلّلة بالأغراض و الحكم المختفیة
عنده واقعا و نبوتا.

ص ٨٥ - س ٢٣، قوله: «ومنها أنه لو كان الكلّ بإرادة الله و قضائه...» راجع
فی البحث عن القضاء و المسائل المتفرّعة علیه القیسات للسید الأجل المیرداماد

(ط امن المجرى - ص ٣١٣). قوله: «لو كان الكل بارادة الله...» و ذلك لشمول الإرادة.

ص ٨٥ - س ٣٠، قوله: «من حيث هو قضاء الله طاعة...» اى من حيث هو قضاء الله و علمه تعالى بالمقضى لامن حيث التعيين طاعة. وقوله: قال استاذنا السيد الاكرم...» يعنى به الميرداماد فراجع الموضوع المذكور من القبسات. وقوله: «ليس هو اعتباراً للمقضى» اى ليس هو اعتباراً للمقضى و الرضا به.

واعلم أن هذا المطلب القمين المتين الرصين في أن الرضا بالقضاء و حكم الله لا يقتضى الرضا بالمحكوم به قد أفاده أولاً الشيخ الاكبر محيى الدين في آخر الفصل الأيوبي من «فصوص الحكم»، و بيان هؤلاء الأكابر في القبسات والأسفار و غيرهما ناظر اليه فافهم واغتنم.

قال الشيخ في آخر الفصل المذكور: «واعلم أن سرّ الله في أيوب الذى جعله الله عبرة لنا و كتاباً مسطوراً حالياً تقرأ هذه الأمة المحمدية لتعلم ما فيه فتلحق بصاحبه تشريفاً لها - إلى أن قال - : فحجب الطائفة نظرهم في أن الشاكى يقدح بالشكوى في الرضا بالقضاء وليس كذلك فإن الرضا بالقضاء لا تقدح فيه الشكوى إلى الله ولا إلى غيره و إنما تقدح في الرضا بالمقضى و نحن ما خوطبنا بالرضا بالمقضى، و الضرّ هو المقضى ما هو عين القضاء».

وقال الملام عبد الرزاق القاسانى في بيانه: إذا المقضى به أمر يقتضيه عين المقضى و حاله و استعداد، والقضاء حكم الله بذلك، و هما متغايران فلا يلزم من الرضا بحكم الله الرضا بالمحكوم به فانه مقتضى حقيقة العبد المقضى عليه لا مقتضى حكم الله.

و كذلك أفاد العلامة القيسرى في شرح عبارة الشيخ بقوله الرصين: «أى وإما منع هذه الطائفة عن الشكاية نظرهم في أن من يكون شاكياً لا يكون راضياً بالقضاء سواء كانت الشكاية إلى الله أو إلى غيره و ليس كذلك لأن القضاء حكم الله في الأشياء على حدّ علمه بها، و ما يقع في الوجود المقضى به الذى - أى هو المقضى به الذى - يطلبه عين العبد باستعداده من الحضرة الإلهية ولا شك أن

الحکم غیرالمحکوم به والمحکوم علیه لکونه نسبة قائمة بهما فلا يلزم من الرضا بالحکم الذی هو من طرف الحق الرضا بالمحکوم به، ومن عدم الرضا بالمحکوم به لا يلزم عدم الرضا بالحکم وإلّا لزم الرضاء بالقضاء لأن العبد لابد أن یرضی بحکم سيّده، و أمّا المقضى به فهو مقتضى عين العبد سواء رضى بذلك أو لم یرض كما قال: من وجد خيراً فليحمد الله و من وجد دون ذلك فلا يلومن إلا نفسه. ولو قال قائل: المقضى به لازم للقضاء وعدم الرضا باللازم الذی هو المقضى به یوجب عدم الرضا بملزومه الذی هو القضاء؛ نقول إن القضاء هو الحکم بوجود مقتضيات الأعيان وأحوالها فوجودها لازم للحکم لانفسها».

والعارف الرومى ناظر فى المجلّد الثالث من المثنوى إلى ذلك البحث فى المقام عن الرضا حيث قال:

<p>دى سؤالی کرد سائل مرمر گفت نکته الرضا بالكفر كفر باز فرمود او كه اندر هر قضا فى قضای حق بود كفر و نفاق ور نیم راضی بود آن هم زیان گفتمش این كفر مقضى فى قضاست پس قضا را خواهی از مقضى بدان راضیم بر كفر زان رو كه قضاست كفر از روی قضا خود كفر نیست كفر جهلست و قضای كفر علم زشتی خط زشتی نقاش نیست قوت نقاش باشد آن كه او</p>	<p>زانكه عاشق بود او بر ماجرا این پیمبر گفت و گفت اوست مهر مر مسلمان را رضا باید رضا گر بدین راضی شوم باشد شقاق پس چه چاره باشدم اندر میان هست آثار قضا این كفر راست تا شكالت رفع گردد در زمان فی از آن رو كه نزاع و كفر ماست حق را كافر بخوان این جا مایست هر دو يك کی باشد آخر خلم و حلم بلكه از وی زشت را بنمودنیست هم تواند زشت كردن هم نكو ص ۸۵ - س ۳۱، قوله: «لیس هو اعتباراً للمقضى» ای لیس هو اعتباراً للمقضى و الرضاء به.</p>
---	--

ص ٨٥ - س ٣٣، قوله: «من تلك الحيثية» اى من حيث هو لازم للخيرات الكثيرة.

ص ٨٥ - س ٣٥، قوله: «قد يراد بها...» الضمير المجرور راجع الى القضاء و كذا ضمير أنها و بها.

ص ٨٦ - س ١٢، قوله: «و مما يؤكّد ما ذكرناه» أى ما ذكرناه من الفرق بين القضاء والمقضى.

ص ٨٦ - س ١٣، قوله: «لأنّ صورة الكفر فى الذهن» وهو مثل القضاء.
ص ٨٦ - س ٢١، قوله: «فكيف يكون فعل العبد مقدوراً له» ويثاب أو يعاقب؟.

ص ٨٦ - س ٢٣، قوله: «الاشكال الوارد على الكل أن الله لا يستل...» اى سواء كانت الإرادة قديمة أو حادثّة. وقوله: «وقال العلامة الطوسى - ره - فى نقده...» أى قال فى كتابه نقداً لمحصل: لو كان ذلك مبطلاً...، ذلك اشارة إلى قوله آنفاً: «ومنها أن فعل العبد إن علم الله وجوده - الى قوله: فكيف يكون فعل العبد مقدوراً».

ص ٨٦ - س ٢٧، قوله: «بثبوت الأشياء...» أى بثبوت الأشياء المدومات.
ص ٨٦ - س ٢٧، قوله: «فالحق فى الجواب...» اى فالحق فى الجواب أن يقال أن علمه تعالى و إن كان سبباً مقتضياً لوجود الفعل من العبد لكنه - أى لكن علمه تعالى - ألماً اقتضى وجوده - اى وجود الفعل من العبد - و صدوره المسبوق - صفة لوجود الفعل من العبد - بقدرة العبد و اختياره لكونها - أى لكون قدرة العبد - من جملة اسباب الفعل و علله، والوجوب - أى وجوب الفعل - بالاختيار لا ينافى الاختيار - اى اختيار العبد و ارادته بل يحقّقه - اى بل يحقّق الاختيار الوجوب بالاختيار.

ص ٨٦ - س ٣٤، قوله: «فهذه المقدمة هى العمدة فى المسئلتين» اى فى القدم و الحدوث، والجبر والقدر.

ص ٨٧ - س ١٣، قوله: «والأول لا يقتضى...» فإنه على هذا ليس ارادات.
ص ٨٧ - س ٢٠، قوله: «إلاّ لمن انكشف...» استثناء لقوله لم يتيسّر ولا يتيسّر.

ص ٨٧ - س ٢٤، قوله: «وإلاّ لزم أن لا يكون ارادته تعالى...» وذلك لوضوح عدم مسبوقيتها بإرادة أخرى.

ص ٨٧ - س ٢٧، قوله: «وأما ذكره في الجواب سيدنا...» راجع القبسات - ط امن الحجري - ص ٣١٦.

ص ٨٧ - س ٢٩، قوله: «واستتم نصاب اجماعه» اى نصاب اجماع الشوق.
وقوله: «وكان هو الملتفت اليه» ضمير هو راجع الى الفعل.

ص ٨٧ - س ٣٣، قوله: «وهى بأسرها مضمنة...» يعنى يكون المرید للفعل بحيث لو سئل عنه هل تريد الفعل وهل تريد إرادته وهكذا يجيب بقوله نعم، و عند التفصيل فإرادة إرادة الفعل متقدمة بالذات على ارادة نفس الفعل وهكذا فى إرادة إرادة إرادة الفعل وغيرها من المراتب الملتفت إليها. وقوله: «الشوقية الإرادية» فى تلك الحالة الإجماعية الإجمالية المسماة بإرادة الفعل واختياره كما فى القبسات. وقوله: «والترتب بينها بالتقدم والتأخر» أى والترتب بينها بالتقدم والتأخر بالذات عند التفصيل ليس يصادم الخ.

ص ٨٨ - س ٢، قوله: «من مراتب نفس الأمر وجهة وحدة فى الواقع» أى بحسب الماهية. وقوله: «بتقدمها...» اى بتقدم أجزاء الحدّ فى ظرف التحليل على الماهية المحدودة بها.

ص ٨٨ - س ١٠، قوله: «ما قاله المعلّم ابونصر الفارابى فى الفصوص...» وهو الفصّ الحادى والستون من فصوصه فى الحكمة، وإن شئت فراجع شرحنا عليه وهو شرح فارسى موسوم بـ «فصوص الحكم برفصوص الحكم» - ص ٤٣٦ - . قوله: «فيكون مجبولا على ذلك الاختيار» وفى بعض النسخ: «فيكون محمولا على ذلك الاختيار». وقوله: «قال الشيخ الرئيس فى الفن...» - قال فى

الفصل ١٥ من الفن الثالث من طبيعيات الشفاء ج ١ - ص ٢٢٥ بتصحيحنا. و قوله: «فقد فرغ من ايضاح هذا...» أى فى الهيات الشفاء. وقوله: «وقال فى اول عشرة إلهيات الشفاء...» أى فى أول المقالة العاشرة منها - ص ٢٧٩ بتصحيحنا و تحقيقنا و تعليقاتنا عليه).

ص ٨٨ - س ٢٧، قوله: «ما ترددت فى شيء أنا فاعله...» ذيل الحديث بعد قوله «عبدى المؤمن»: يكره الموت وكره مسأته. وقوله: «إلا أن استاذنا ذكر وجهاً قريباً...» يعنى باستاذه الميرداماد الحسينى، راجع كتاب قبساته (ط ١ من الحجرى - ص ٣١٣). و حديث التردد المذكور فى «الأحاديث القدسيّة» للشيخ الحر العاملى - ط بمبش (- ص ٢٥٨ و ص ٢٨٢ و ص ٢٨٥)؛ و كذا فى مسند احمد بن حنبل (ج ٦ - ص ٢٥٦)؛ و كذا فى الباب ٢٨ من كتاب الرقاق من صحيح البخارى (ط هند - ج ٢ - ص ٩٦٣). ثم للشيخ الاكبر محمى الدين فى بيان حديث التردد كلام عرفانى فى الفصّل الحمّدى من فصوص الحكم (ص ٢٧٥) من الطبع الحجرى من شرح العلامة القيصرى عليه) وإن شئت فراجع بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه.

ص ٨٨ - س ٣٥، قوله: «والذى سنح لهذا الراقم...» أقول: هذا التحقيق فى التردد أى إرجاعه إلى التجدد بمعناه الأسنى قد أشار اليه الشيخ الاكبر محمى الدين العربى فى الباب السادس عشر و ثلاثانة من كتابه المسمّى با لفتوحات المكيّة، و سياقى التقاط كلامه فى الفصل الذى هو قبل الفصل الأخير من الموقف السابع. ثم إن للمصنّف فى شرحه على اصول كتاب الكافى فى البداء والنسخ أيضاً مطالب انيقة دقيقة وإن شئت فراجع.

واعلم أنّ النكتة السادسة عشرة من كتابنا «هزار و يك نكته» اى الف نكته و نكته، فى ذكر مناخذ حديث التردد من الجوامع الروائية والإشارة إلى مواضع شرحها و بيانها فإن شئت فراجعها.

ص ٨٩ - س ٣، قوله: «أو بحسب واسطة وجود امر...» أى كيفيته المسماة

عند القوم بالإمكان الاستعدادى. وقوله «فكل جزء» مبتدء، خبره قوله الآتى: «إمكان للجزء اللاحق به منها».

ص ٨٩ - س ٧، قوله: «لما تقرر أن وجود الأشياء...» أى لما تقرر أن وجود الأشياء - من حيث قيامها - الواقعة فى هذا العالم من مراتب علمه تعالى التفصيلى فهى علوم له تعالى بوجه - أى من حيث الوجود - و معلومات له بوجه - أى من حيث التعينات - فكل منها بما هو علم تردّد فى العلم - أى تجدد فى الوجود الذى هو عين العلم التفصيلى له تعالى

ص ٨٩ - س ١١، قوله: «للطبايع و الصور عن موادّها» فىفى دائماً ثم يعاد بافاضته تعالى» والعبارة بعدها كاملةً هكذا: «فكما ينتزع العقل بقوّته الفكرية صورة شيء عن مادّتها الخ.

ص ٨٩ - س ١٣، قوله: «كما أنها تقع...» عرض على العبارة فى الطبع الرحلى سقط و كاملها هكذا: «وهذه الاستحالات و التلوّنات كما أنّها تقع فى عالم المواد الكونيّة كذلك تقع فى عالم النفوس المنطبعة السماوية»

ص ٨٩ - س ١٤، قوله: «كأَم الكتاب» و هو لوح محفوظ من التغيّر و المحو. ص ٨٩ - س ١٨، قوله: «عن وصمة الظن...» الوصمة العيب. وقوله: «قال الشيخ ابونصر فى رسالة الفصوص...» قال فى الفصل السادس عشر من فصوصه: و ان شئت فراجع شرحنا الفارسى عليه الموسوم بـ «فصوص الحكم بر فصوص الحكم» ص ٧٢. وقوله: «أُظْلِمَت الكلّية» أى الأحدية والقلم، أما الأحدية فعلى سبيل الفاعلية، وأما القلم فعلى سبيل الإعداد. وقوله: «متناهيّاً إلى يوم القيامة» يوم نطوى السماء.

ص ٨٩ - س ٢٢، قوله: «وقال أيضاً: لحظت الأحدية نفسها...» أى قال المعلم الثانى ابونصر الفارابى فى رسالة الفصوص...» قال فى الفصل الثامن عشر من فصوصه فراجع شرحنا المذكور عليه - ص ٨١ - . وقوله: «فلزم العلم الثانى...» و ذلك لأن القدرة لها اضافة. وقوله: «حيث يغشى السدرة ما يغشى» أى ما

یغشی من الأنوار و التجلّیات.

ص ۸۹ - س ۲۴، قوله: «فی تصحیح القول بنسبة التردّد...» قد ذکرنا عدّة مصادر و مواضع فی نقل حدیث التردّد و شرحه فی النکته السادسة عشرة من کتابنا «الف نکته و نکته» - هزار و یک نکته - ینبغی نقلها فی المقام و هی مایلی: «نکته ۱۶: حدیث شریف تردّد در جوامع فریقین مروی است: جناب شیخ حرّ عاملی - رحمه الله تعالی - در باب علی بن الحسین از کتاب جواهر سنّه (طبع بمبئی - ص ۲۵۸) باسنادش از آنجناب روایت کرده است عن أبی عبدالله - علیه السلام - قال: قال علی بن الحسین علیه السلام قال الله عزوجل: ما تردّدت فی شیء أنا فاعله تردّدی عن قبض روح المؤمن یکره الموت واکره مسائته فإذا حضره أجله الذی لا تأخیر فیه بعثت الیه بریحائتین من الجنة تسمی إحدیهما المسخّیة، والأخری المنسیة، فأما المسخّیة فتسخیه عن ماله، و أما المنسیة فتنسیه أمر الدنیا.

و نیز در باب أبی عبدالله جعفرین محمد الصادق - علیه السلام - فرموده است (ص ۲۸۲): و روی الشیخ فی مصباح المتّهجد حیث آورد من الأدعية التي تقال بعد کلّ فريضة: اللهم صلّ علی محمد و آل محمد اللهم إن الصادق علیه السلام قال إنک قد قلت: ما تردّدت فی شیء أنا فاعله کترددی فی قبض روح عبدی المؤمن یکره الموت واکره مسائته، ثم ذکر الدعاء.

و نیز در همین باب (ص ۲۸۵) باسنادش روایت کرده است عن أبی حمزة الثمالی قال سمعت أبا عبدالله علیه السلام یقول: قال الله تعالی ما ترددت فی شیء أنا فاعله کترددی عن المؤمن فائی أحبّ لقائه و یکره الموت فازویه عنه، ولو لم یکن فی الأرض الا مؤمن واحد لا کتفیت به عن جمیع خلقی و لجعلت له من ایمانه أنساً لا یحتاج معه إلى أحد».

و نیز بعد از همین حدیث باسنادش روایت کرده است عن محمد بن علی الحلبي قال قال ابو عبدالله علیه السلام: قال الله لیأذن منی بحرب مستذل عبدی المؤمن و

ما ترددت عن شيء كترددى في موت المؤمن إني لأحب لقائه ويكره الموت فأصرفه عنه و إله ليدعوني في أمر فاستجيب له لما هو خير له، ولو لم يكن في الأرض إلا مؤمن واحد لاكتفيت به عن جميع خلقى و لجعلت له من إيمانه أنساً لا يستوحش فيه إلى أحد.

و در مسند احمد بن حنبل (ج ۶ - ص ۲۵۶) باسنادش روایت کرده است از عبدالواحد مولى عروة عن عائشة قالت قال رسول الله - ص - قال الله عز وجل من أذل لي ولياً فقد استجل محاربتى، و ما تقرّب إلى عبدى بمثل أداء الفرض. و ما يزال العبيد يتقرّب إلى بالنوافل حتى أحبه، ما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددى عن وفاته لأنه يكره الموت وأكره مسائه.

و در باب ۳۸ کتاب رقاق صحيح بخارى (ج ۲ - ط هند - ص ۹۶۳) باسنادش عن عطاء عن ابى هريرة قال قال رسول الله - ص - : إن الله قال من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب، و ما تقرّب إلى عبدى بشيء أحبّ إلى مما افترضت عليه، ولا يزال عبدى يتقرّب إلى بالنوافل حتى أحبته فكنت سمعه الذى يسمع به، و بصره الذى يبصر به، ويده التى يبطش بها، و رجله التى يمشى بها، و إن سألنى لأعطينه، ولن استعاذنى لأعيذنه، و ما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددى عن نفس المؤمن يكره الموت و أنا أكره مساءته.

در بیان حدیث تردد سخن بسیار به میان آوردند که بسیاری از آنها سطحی و ساحل پیمایی است. مرحوم میرداماد در قبس عاشر قبسات - چاپ سنگی، ص ۳۱۳ - بیانی حکیمانه دارد.

و شیخ اکبر محی الدین عربی در اوّل فصّ محمدی فصوص الحکم تفسیری عارفانه دارد و صدر المتألهین در آخر فصل دوازدهم و فصل سیزدهم موقف چهارم اِلهیات / اسفار (ط ۱ چاپ سنگی - ص ۹۰ و ۹۱) بر مبنای حکمت متعالیه شرحی محققانه دارد که ریشه آن باز از باب سبصد و شانزدهم فتوحات مکیّه است؛ بیان میر در همین فصل مذکور اسفار نیز نقل شده است.

ص ٨٩ - س ٢٧، قوله: «وهم عالم الأمر» الضمير راجع الى السابقين المقربين.
ص ٩٠ - س ١١، قوله: «وقلوبها» أى قلوبها التى فى صدورها؛ ثم فسر
الصدور والقلوب بقوله: أى طبائعها و نفوسها.

ص ٩١ - س ٢١، قوله: «من وجود جوهر نفسانى فى عالم السماوات...» فهو
بمنزلة النفس الأعظم لهذا العالم الكبير.

ص ٩١ - س ٢٣، قوله: «وإعانة من أشعة الجواهر العقلية» المراد بها العقول
المجردة الفعالة.

ص ٩١ - س ٢٨، قوله: «وأما الجوهر النفسانى» الذى هو نفس العالم الكبير.
ص ٩١ - س ٢٩، قوله: «فماورد فى كلام الشيخ فى التعليقات...» التعليقات
من طبع مصر، ص ٤٧. وقوله: «والمعلول لايفعل فى الملة» وكذا الملة لا تفعل
من المعلول. وقوله: «وإنما سبب الدعاء من هناك أيضاً» أى من اللوح المحفوظ.
ص ٩١ - س ٣٣، قوله: «فما الحاجة الى تكلف الطلب فيه...» كما قيل: من
كروهى مهشنام ز اولياء / كه دهانشان بسته باشد از دعاء.

ص ٩٢ - س ٤، قوله: «وقال الشيخ فى تعليقاته...» هذه التعليقات كلها منقولة
من القيسات عن الشيخ الرئيس (ص ٣٠١ - من الطبع الأول المحجرى) حيث
قال: و ميض قال الشريك فى التعليقات: سبب اجابة الدعاء الخ. والتوافق التوافق و
التصادف. وقوله: «و موافاته لذلك الدعاء» أى و موافاة وجود ذلك من دون
الدعاء لذلك الدعاء.

ص ٩٢ - س ٧، قوله: «و موافاته لذلك» أى و موافاة وجود ذلك الشيء
للدعاء. و قوله: «يكون سببه من هناك» أى من القضا و القدر. وقوله: «وربما
يكون أحدهما بواسطة آخر» أى وربما يكون أحدهما أى الثانى بواسطة طلب
آخر كمن دعى لاستجابة دعاء منه أو من غيره. وقوله: «وربما لا تكون الغاية
بحسب مراده نافعة...» أى وربما لا تكون الغاية بحسب مراده نافعة فى النظام
الأحسن فلذلك لا يصح استجابة دعائه.

ص ٩٢ - س ١١، قوله: «وقال ايضاً والنفوس الزكية...» هذا توجيه آخر لاستجابة الدعوات وقوله: «قد تفيض عليها من الأول قوة...» المراد من الأول هو الحق جلّ اسمه.

ص ٩٢ - س ١٢، قوله: «فتغيّر أهداننا...» كما يقف شعرك و يقشعرّ بدنك عند استشعارك بجانب الله و جبروته و ملكوته، و تتغير ذاتتكَ عند تحيّلِكَ الخُلّ و الحموضة و كذا ساير أعضائك عند تذكرك ما يناسب أعضائك.

ص ٩٢ - س ١٥، قوله: «وقال ايضاً كل دعاء...» قاله في التعليقات ص ١٥١ من الطبع المذكور. وقوله: «يدعو على انسان بالبور» اى يدعو عليه بالهلاك والموت. وقوله: «يجب أن يكون صحيحاً» اى يجب في النظام الأحسن أن يكون صحيحاً الخ.

ص ٩٢ - س ١٨، قوله: «وقوله من جانب آخر...» هذا من كلام الشيخ في التعليقات.

ص ٩٢ - س ٢٠، قوله: «وقال ايضاً الأول تعالى...» اى وقال الشيخ ايضاً في التعليقات - ص ١٥٢ من الطبع المذكور -

ص ٩٢ - س ٢٢، قوله: «و بالحقيقة فإنه...» عبارة الكتاب مضطربة وهى في التعليقات هكذا: فإنه علّة كل معلوم و سبب لأنه علّم كل شيء. وقوله: هو السبب في دعاء الداعى؛ و في التعليقات: و سبب للداعى.

ص ٩٢ - س ٢٧، قوله: «مقدّر بهيته و شكله...» كما عند الإشراقين.

ص ٩٢ - س ٢٨، قوله: «و قد بيّنه الشيخ في سائر كتبه كالشفاء...» بيّنه في الفصل الأول من المقالة العاشرة من الهيآت الشفاء.

ص ٩٢ - س ٣٠، قوله: «تتوافى» الضمير في افعال تتوافى و تتأدى و توجب راجع الى اسباب سماوية، والضمير المجرور فى اليها، و المنسوب فى توجيهها راجع الى التصورات و الارادات المستجدّة. وقوله: الغير الراهنة أى الغير الثابتة يقال رهن أى دام و ثبت، و فى المصباح رهن الشيء يرهن رهوناً ثبت.

ص ٩٢ - س ٣٣، قوله: «قال قد اتضح لك...» أى قال الشيخ في الفصل الأول من المقالة العاشرة من إلهيات الشفاء (ص ٤٨١ بتصحیحنا و تحقیقنا و تعليقاتنا علیه).

ص ٩٣ - س ٢، قوله: «وإلا للزمت الإرادة» الذاق لا يتخلف. و قوله: «إن كانت راهنة» أى إن كانت ثابتة دائمة.

ص ٩٣ - س ٥، قوله: «وإذا علمت...» العبارة كاملة هكذا: وإذا علمت الأوائل بما هي أوائل وهيئة انجرارها الى التوانى علمت التوانى ضرورة فمن هذه الاشياء الخ.

ص ٩٣ - س ٦، قوله: «أما مافوقها...» أى و أما مافوقها من العقول و المفارقات فعلمها بالجزئيات على نحو كلى. وقوله: «لتصورات التى لتلك العلل...» اى للنفوس المجرّدة الفلكيّة.

ص ٩٣ - س ٩، قوله: «أقوى من تلك التصورات» أى التصورات التى لتلك العلل اى للنفوس المجرّدة الفلكيّة. وقوله: «بل عن تأثير» اى بل ولا عن تأثير بوجه ما لهذه الأمور الارضية فى الأمور السماوية اى فى نفوسها. و إن شئت قلت فى بيان بل عن تأثير: أى بل عن سبب نفسانى فى السماء باعتبار تأثير أحوال الأمور الأرضية فى الأمور السماوية.

ص ٩٣ - س ١٢، قوله: «أو وجود علّة طبيعية ارضية» اى طبيعة أرضيّة تصدّ المطلوب.

ص ٩٣ - س ١٣، قوله: «لوجه كون الخير فيه» أى لأجل كون الخير فيه. وقوله: «من تصورات الناس» كلمة من بيانية؛ و ذلك كتصور الانسان أشياء لاتلائم طبعه و هى أى تلك الأشياء تورث الغضب فتحدث الحرارة من دون وجود مسغن خارجى.

ص ٩٣ - س ١٥، قوله: «ضدّ ما يوجهه المبرد...» ما يوجهه المبرد هو البرودة، و ضدّه الحرارة. وقوله: «يقسر المبرد» اى يزيل. والمغضب اسم فاعل من أغضب

منصوب مفعول لقوله تصورنا، والسبب منصوب مفعول لفعل يقسر. وقوله: «فيكون أصناف هذا القسم» أى اصناف هذا القسم الذى فيه شركة ما مع الأحوال الأرضية يكون أصنافاً ثلاثة إما إحالات لأمر طبيعية أو إلهامات أو مختلفة منهما. وقوله: «الى استدعاء هذه القوة» أى القوة التى هى المبدأ على الوجه الثالث.

ص ٩٣ - س ١٩، قوله: «مزجرة عن الشر» أى مانعة عن الشر. وقوله: «وآياته وجود حرمانه» أى حدود الله، وهذه الحال معقولة عندالمبادئ أى فى العناية الأولى.

ص ٩٣ - س ٢٦، قوله: «من هناك» أى من الحق الأول.

ص ٩٣ - س ٣٠، قوله: «كأنه موجب اجتماعات من الأمور البسيطة» أى كأن التقدير موجب اجتماعات من الأمور البسيطة أى النفوس الفلكية. وقوله: «انتهت عبارته» أى عبارة الشيخ الرئيس المنقولة من الفصل الأول من المقالة العاشرة من إلهيات الشفاء التى نقلناها من قولنا و قد بين الشيخ فى سائر كتبه كالشفاء إلى هنا.

ص ٩٣ - س ٣٢، قوله: «وإن كان المذكور من كلماته...» أقول: الشيخ لم يتحاش عن ذلك ولا ينكر نظائر تلك الحكايات و المشاهدات بل يثبتها مبرهنأ كما يدلّك عليها النمط العاشر من إشارات فى أسرار الآيات؛ و ما يشعر كلماته السامية من التحاشى بل مراده إنهاء التأثير الى المبادئ العالية بل الى مبدء المبادئ.

ثم انكار الشيخ القول بالمثل لا ينافى قوله بتحقيق كل ما فى الدانى فى العالى بل مسفوراته سيّما سابع اشاراته مشعونة بذلك.

على أن الشيخ لم يذهب إلى أن علوم الواجب أعراض لازمة قائمة به، بل كما حققه هو - أعنى صاحب الأسفار قدّس سرّه - فى الفصل المعقود فى تحقيق الحق فى هذاالمقام (الفصل الثامن من الموقف الثالث من هذا المجلد فى الإلهيات)؛ وما أفاده

في جواب الشيخ الإشراقي في الفصل المعقود في حال القول بارتسام صور الأشياء في ذاته تعالى حيث نقل كلام بهمنيار من التحصيل، المراد بالقيام مطلق الاتصاف و مطلق المعروضية والمخلوقية، واللازم ليس بمعناه المصطلح في الميزان.

ص ٩٤ - س ٤، قوله: «الى إثبات تلك الصور المفارقة» الصور المفارقة هي المثل الأفلاطونية. ولنا رسالتان بالفارسية إحداهما في اثبات عالم المثال وإخريهما في اثبات عالم المثل، وقد طبعتا غير مرة، واستوفينا مسائل المثال والمثل فيهما في عدة فصول.

ص ٩٤ - س ٦، قوله: «حذو القذ بالقذ» أى حذو السهم بالسهم. و في القاموس القذ ريش السهم. و في منتهى الأرب: قذ بالضم يرتير قذ كصرد جمع. ص ٩٤ - س ٧، قوله: «لأنكاره اتحاد العاقل البسيط بجميع المعقولات...» قد نقلنا في عدة مواضع من كتابنا الفارسي الموسوم بـ «دروس اتحاد عاقل بمقول» عبارات الشيخ في ذلك الاتحاد أيضاً؛ و ما اسند اليه المصنف في المقام بإطلاقه لا يخلو من دغدغة. و كتابنا ذلك في الاتحاد قد طبع عدة مرات.

ص ٩٤ - س ١٦، قوله: «والإمكان ضرب من العدم...» أى ضرب من عدم مضاف.

ص ٩٤ - س ٢٨، قوله: «فتكون محركة...» أى فتكون الصورة محركة.

ص ٩٥ - س ٢، قوله: «من جهة صدق معانيها عليه» ضمير معانيها راجع إلى الصفات الأولية، و ضمير عليه راجع إلى وجود واحد، أى من جهة صدق معاني الصفات الأولية على وجود واحد. وقوله: «كلها ترجع إلى اضافة واحدة» يعنى بالإضافة الواحدة القيومية؛ و قد تقدم تفصيل البحث عن ذلك و تحقيقه في الفصل الأول من الموقف الثاني في البحث عن صفاته تعالى على وجه العموم والإطلاق. وقوله: «تستحقّ الأسماء الإضافية» أى تستحقّ تلك الإضافة الواحدة القيومية الأسماء الإضافية لصدق معانيها عليها أى لصدق المعاني الإضافية كلها على الإضافة الواحدة القيومية فكما أن وجوداً واحداً في حقّه أى في نفسه و ذاته علم

و قدرة و حياة فكذلك إضافة ذلك الوجود الى المعجولات عالميّة و خالقيّة الخ؛ ثم لاتنس التوحيد الصمدي.

ص ٩٥ - س ٦، قوله: «وشىء منها لا يوجب...» أى و شىء من الصفات الأخرى لا يوجب كثرة فى ذاته البتّة.

ص ٩٥ - س ٨، قوله: «ولا إلى الأجزاء القوليّة» أى ولا إلى الأجزاء الحملية كالجنس والفصل.

ص ٩٥ - س ١٣، قوله: «و إذا انتهى فى الضعف...» أى و إذا انتهى الوجود فى الضعف الخ.

ص ٩٥ - س ٢٠، قوله: «فإن كونها ذات حياة...» أى فإن كون الأجسام ذات حياة أنما يطره على الأجسام بعد كون آخر له يسبق هذا الكون الآخر هذا الكون الحيوانى و ذلك لأن هذه الأجسام الخ.

ص ٩٥ - س ٣٢، قوله: «بين المعنى و الهوية...» أى لما لم يعلموا الفرق بين الماهية والوجود اختلفوا فى أن الحياة فى حقه تعالى الخ.

ص ٩٦ - س ٢، قوله: «للكون المذكور» أى الكون الذى يكون مصدر الادراك والفعل، وهو أى الكون المذكور مبدأ لقوة الادراك و قوة الفعل.

ص ٩٦ - س ٦، قوله: «تنبيه و أما الذى ذكره نصير المحققين...» و راجع أيضاً أواسط الفصل السابع من الموقف الثالث من هذا المجلد فى الإلهيات حيث قال المصنّف: «ومن القاد حين فى الإنكار لهذه الصور بعده المحقق الطوسى فى شرح الإشارات...».

ص ٩٦ - س ١١، قوله: «لا بدّله فى اثبات صفة الحياة له...» أى لا بدّ له فى مقام اثبات صفة الحياة له. وقوله: «ولا يستدعى عروضها لشيء على ذلك الوجه أن يكون له استعداد...» ضمير له راجع إلى شيء. و كذلك ضمير له فى قوله بعد سطر: «ولا أيضاً يكون مما يستلزم عروضها كذلك له تكثرأ...» راجع إليه أى إلى شيء فى قوله ولا يستدعى عروضها لشيء؛ و كذلك اشارة إلى قوله على ذلك

الوجه. وقوله: «ثم إذا حصلها على ذلك الوجه» ضمير الفعل راجع الى الحكيم الإلهي الباحث عن صفاته تعالى؛ وضميره المؤنث راجع الى صفة الحياة، وقوله: «إلا أنه واهب العلم» أى إلا أنه بهذا المعنى.

ص ٩٦ - س ١٥، قوله: «وكلمنا ميمّمه بأوها مكم...» قال العلامة الشيخ بهاء الدين العاملى رضوان الله تعالى عليه فى شرح الحديث الثانى من كتابه «الأربعين» بعد نبذة من كلماته المفيدة: تبصرة: المراد بمعرفة الله تعالى الإطلاع على نعوته و صفاته الجلالية والجمالية بقدر الطاقة البشرية وأما الإطلاع على حقيقة الذات المقدسة فمما لا مطمع فيه للملائكة المقربين والأنبياء والمرسلين فضلا عن غيرهم، وكفى فى ذلك قول سيد البشر: ما عرفناك حق معرفتك؛ و فى الحديث إن الله احتجب عن العقول كما احتجب عن الأبصار وأن الملائكة الأعلى يطلبونه كما تطلبونه انتم، فلا تلتفت إلى من يزعم أنه قد وصل إلى كنه الحقيقة المقدسة بل أحث التراب فى فيه فقد ضلّ وغوى وكذب و افترى فإن الأمر أرفع وأطهر من أن يتلوّث بخواطر البشر، وكلمنا تصوّره العالم الراسخ فهو عن حرم الكبرياء بفراسخ، وأقصى ما وصل اليه الفكر العميق فهو غاية مبلغه من التدقيق، وما أحسن ما قال شعراً:

آنچه پیش تو غیر ازان ره نیست غایت فهم تست الله نیست
بل الصفات التي تشبها له سبحانه أتما هي حسب أوها منا و قدر أفهامنا فإنا
نعتقد اتصافه سبحانه بأشرف طرفى النقيض بالنظر الى عقولنا القاسرة وهو تعالى
أرفع و أجلّ من جميع ما نصفه به.

وفى كلام الإمام أبى جعفر محمد بن على الباقر عليهما السلام إشارة إلى هذا المعنى حيث قال: «كلّ ما ميمّمه بأوها مكم فى أدقّ معانيه مخلوق مصنوع مثلكم مردود إليكم و لعلّ النمل الصغار تتوهّم أن الله تعالى زبائنتين فإن ذلك كماها، و تتوهّم أن عدمها نقصان لمن لا يتّصف بهما، وهكذا حال العقلاء فيما يصفون الله تعالى به» انتهى كلامه صلوات الله عليه.

قال بعض المحققين هذا كلام دقيق رشيق أنيق صدر من مصدر التحقيق و مورد التدقيق، والسّرّ في ذلك أن التكليف أنما يتوقّف على معرفة الله تعالى بحسب الوسع والطاقة وأنما كلّفوا أن يعرفوه بالصفات التي ألّفوها و شاهدها فهم مع سلب النقائص الناشئة عن انتسابها إليهم و لما كان الإنسان واجباً بغيره عالماً قادراً مريداً حياً متكلاً سمياً بصيراً كلّف بأن يعتقد تلك الصفات في حقّه تعالى مع سلب النقائص الناشئة عن انتسابها إلى الإنسان بأن يعتقد أنه تعالى واجب لذاته لا بغيره، عالم بجميع المعلومات، قادر على جميع الممكنات، وهكذا في سائر الصفات، ولم يكلف باعتقاد صفة له تعالى لا يوجد فيه مثاها و مناسبتها بوجه، ولو كلّف له لما أمكن تعقّله بالحقيقة، وهذا أحد معاني قوله عليه السلام: من عرف نفسه فقد عرف ربّه، «انتهى كلامه» هذا ما اردنا نقله من كتاب الأربعين للعلامة الشيخ بهاء الدين العاملي قدّس سرّه.

ص ٩٦ - س ٢٠، قوله: «لا خصوصية له بشيء...» ضمير له راجع إلى «الذي» في قوله: وأما الذي اشار اليه.

ص ٩٦ - س ٢٦، قوله: «قد وردت في شريعتنا الحقّة...» الفصل الثاني من فصول شرح العلامة القيصري على فصوص الحكم للشيخ الاكبر محيي الدين في أسمائه وصفاته تعالى مطلوب في المقام، قال في أوائل ذلك الفصل: و من وجه يرجع التكرّر - أي التكرّر في الصفات - إلى العلم الذاتي لأن علمه تعالى بذاته لذاته أوجب العلم بكمالات ذاته في مرتبة أحديته، ثم المحبة الإلهية اقتضت ظهور الذات بكلّ منها على انفرادها متعيناً في حضرة العلمية ثم العينية فحصل التكرّر فيها - أي في الصفات - ؛ والصفات تنقسم إلى ماله الحيطّة التامة الكلية - كالعلم - ، وإلى مالا يكون كذلك في الحيطّة - كالقدرة - وإن كانت هي أيضاً محيطّة بأكثر الأشياء فالأول هي الأمّهات للمصّفات المسماة بالأئمة السبعة وهي الحياة والعلم والإرادة والقدرة والسمع والبصر والكلام، وسمعه عبارة عن تجلّيه بعلمه المتعلق بحقيقة الكلام الذاتي - ظهوره لذاته بذاته - في مقام جمع الجميع - أي

مرتبة الأحديّة - والأعياني في مقامى الجمع - الواحديّة - والتفصيل - العلمى -
ظاهراً و باطناً - أى ظاهراً من حيث الوجود و باطناً من حيث العلم - لا بطريق
الشهود - و بصره عبارة عن تجليّه و تعلّق علمه بالحقائق على طريق الشهود الخ.
(ج ١ - ص ٦٦ بتصحيحنا و تحقيقنا و تعليقاتنا عليه).

ص ٩٧ - س ٩، قوله: «بل حقيقه الإبصار عندنا...» قد أشرنا في تعلية على
أواسط الفصل الثالث من الطرف الثانى من المسلك الخامس فى العقل والمقول (ج
٣ - ص ٥٢٠ من هذا الطبع) إلى عدّة مواضع من هذا الكتاب اشار المصنّف فيها
إلى حقيقة الإبصار على مبنى الحكمة المتعالية.

ص ٩٧ - س ٢٩، قوله: «بمحرّكة فائه أى النفس بفتح النون والفاء وهو الهواء
المخارج من جوف المتكلم من حيث هو متكلم لا ما هو مبائن له أى لا الهواء
المبائن له.

ص ٩٧ - س ٣١، قوله: «ومنازله الثمانية والعشرين فى نفس الرحمن...» و
تلك المنازل هى «العقل و النفس والأفلاك التسعة والمثال والعناصر الأربعة
والمواليد الثلاثة والمقولات التسع العرضية». و نفس الرحمن من أسامى
الصادر الأول، و نسبته إلى جميع كلمات الله سبحانه من العقل الأوّل إلى الهوى
الأولى الطبيعية كنسبة نفس الانسان مثلاً إلى جميع كلماته الصادرة منه؛ و للصادر
الأول أسامى كثيرة والكلمة ٢٢٨ من كتابنا «لف كلمة و كلمة» ناطقة بإحدى و
ثمانين اسماً منه أولها التّفنّس الرحمانى و آخرها الجوهر الهوىلانى؛ وكذا الكلمة ٢٥٢
منه أيضاً ناطقة بعدة أسماء من أساميه.

ص ٩٧ - س ٣٣، قوله: «ألّتى لا تبديد ولا تنقص» لأنها فى مراتب ذواتها
كمالات صرفة و فعليات محضة.

ص ٩٨ - س ١، قوله: «وإيجادها من الضمير...» أى اظهارها كما قال وهو
عين الإعلام. وقوله: «لأن الكلام على ثلاثة أقسام...» الكلام الإبداعى و التكوينى
والتشريعى أى الأمر الإبداعى و التكوينى والتشريعى.

ص ٩٨ - س ٣، قوله: «وأهم منه...» أى أهم من عين الكلام لكونه أى لكون عين الكلام الخ.

ص ٩٨ - س ١١، قوله: «فان أمر الله إذا وصل اليهم...» إى الى الملائكة. وقوله: «إشارة لطيفة إلى هذا القسم من الكلام» أى على وجه اللزوم.

ص ٩٨ - س ١٨، قوله: «تمثيل ان الإنسان...» يريد بيان التطبيق بين العالم الإنسانى و العالم الإلهى.

ص ٩٩ - س ٤، قوله: «أقول أيضاً وللإشارة الى هذه الضروب الثلاثة...» الباب الرابع و الثمانون و ثلاثمائة من الفتوحات المكية مفيد فى المقام، وإن شئت فراجع، والله سبحانه فتاح القلوب و منّاح الغيوب.

ص ٩٩ - س ٤، قوله: «ما كان لبشر أن يكلمه الله إلاّ وحياً أو من وراء حجاب...» شرح القيصرى على الفصّ الداودى من فصوص الحكم فى المقام مطلوب فإن شئت فراجع، (ص ٣٧٠ من الطبع الحجرى).

ص ٩٩ - س ١١، قوله: «فصل فى الفرق بين الكلام...» المصنّف فى هذه الفصول ناظر الى كلمات المحقق الطوسى فى الفصل الحادى عشر من «آغاز و انجام» - ص ٢٥ بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه - ؛ وكذا الفاتحة الخامسة من المفتاح الأول من مفاتيح الغيب للمصنّف مفيدة فى المقام جداً (ط ١ من الطبع الحجرى - ص ٧ -).

ص ٩٩ - س ١٧، قوله: «الذى هو بإزاء النفس الرحمانى...» الذى صفة للهواء، فى قوله: «أنشأ فى الهواء الخارج من جوفه. وقوله: «حيثما تنفّس» حيثما زمانية. و العبارة فى عدة نسخ مخطوطة «حيثما تنفّس»، وفى بعضها «حسبما تنفّس».

ص ٩٩ - س ٢٤، قوله: «فالصور اللفظيّة القائمة بلوح النفس و صحيفة الهواء الخارج من الباطن...» لما كان النفس علة فاعلية للكتابة، والهواء علة قابليّة فيصّح أن الهواء أيضاً كاتب لأنه من أسباب الكتابة. فقوله: «بلوح الثّفس» الثّفس

بفتح النون و الفاء. وقوله: «إذا نسبت و أضيفت إليه» أى إذا نسبت الصور اللفظية وأضيفت الى لوح النفس بفتح النون و الفاء.

ص ٩٩ - س ٢٩، قوله: «وَأَمَّا إِذَا إِضِيفَتْ إِلَيْهِ...» أى اذا أضيفت الصور اللفظية إلى لوح النفس بفتح النون و الفاء.

ص ٩٩ - س ٣٥، قوله: «لأن لها وجهاً...» أى لأن للصور العقلية وجهاً إلى مصوّر عقلى و قلم علوى يصوّر فيها أى فى النفس تلك العلوم والصّور، و لها أى للصّور العقلية أيضاً وجه الى قابل الخ.

ص ١٠٠ - س ٤، قوله: «فصل فى وجوه المناسبة بين الكلام و الكتاب...» راجع فى البحث عن المقام «كتاب التمهيد فى شرح رسالة قواعد التوحيد» لصائن الدين على التركة» فى التميّن الأول و الثانى، فقال: «ثم إن ههنا مقدّمة محتوية على فوائد كثيرة الجدوى ولا بدّ للمستبصرين من الوقوف عليها...» (ص ١٤٦ بتصحيحنا و تحقيقنا و تعليقاتنا عليه).

ص ١٠٠ - س ١٥، قوله: «مسترجعين...» اى قائلين إن الله و إنا إليه راجعون. وقوله: «قال بعض المحقّقين» هذا البعض هو الخواجه نصير الدين الطوسى قال فى الفصل الحادى عشر من رسالته القيمة الفارسيّة الموسومة بـ «آغاز و انجام» المعلنون بقوله: «در اشاره بطى آسمانها»، و كلام المصنّف مترجم قول المحقق المذكور حيث قال: و مردم تا در تحت زمان و مكان اند الخ فراجع الى تعليقاتنا على ذلك الفصل المذكور منه - ص ١٥٣ - .

ص ١٠٠ - س ١٩، قوله: «فاذا قويت بصيرته...» أى إذا قويت بصيرته مثلاً بالعمل على نحو مضمون كلام الوصى الإمام على عليه السلام: «موتوا قبل أن تموتوا».

ص ١٠٠ - س ٢٢، قوله: «ليس لهم نصيب فى طى السماء...» نعم ما قال العارف الجامى:

بر مراتب سرنگون کرده عبور پایه پایه ز اصل خویش افتاده دور

گر نگرده باز مسکین زاینسفر نیست از وی هیچکس محرومتر
ص ١٠٠ - س ٢٣، قوله: «فصل في مبدء الكلام والكتاب...» راجع الفاتحة
السادسة من المفتاح الأول من مفاتيح الغيب للمصنف قدس سره - ط ١ - ص ٨ -
ص ١٠٠ - س ٢٧، قوله: «في معدن التخيل» معدن التخيل هو الواهمة.
ص ١٠٠ - س ٢٨، قوله: «هو مستوى الرحمن» الضمير راجع الى العرش.
ص ١٠٠ - س ٣٤، قوله: «ومن الأعصاب إلى الأوردة» الأوردة جمع الوريد،
و في مادة «ورد» من منتهى الأرب في لغة العرب: وريد كأمر رگ گردن، وهما
وريدان، أوردة كأغلمة و ورود جمع.

ص ١٠١ - س ٤، قوله: «بل في عقول الملائكة...» اي عقول الملائكة أولاً ثم
في اللوح المحفوظ المعبر عنه بالملائكة المدبرين. قوله: «والألواح السماوية...»
اللوحة نفس كلّي للعالم فتدبر في الألواح السماوية القابلة للمحو والإنبات. وقوله:
«نجوماً بحسب المصالح والأوقات» أي قسطاً بعد قسط بحسب المصالح والأوقات.
والنجم أيضاً وقت معين أي وقتاً بعد وقت. و إن شئت قلت نجوماً أي قليلاً
قليلاً.

ص ١٠١ - س ١١، قوله: «إِنَّ الْمُتأملَ منه» ضمير منه راجع الى الانسان اي
المتأمل من الانسان الكامل في خلق السماوات الخ.

ص ١٠١ - س ١٢، قوله: «حتّى أنه لو غمض بصره يرى...» غمض البصر
على شرائطه المذكورة في موضعها باب من أبواب الرحمة والشهود للسالك الى
ارتقائه الى عالم المثال المتصل و منه إلى عالم المثال المنفصل؛ وغمض البصر نعم
العون الى شهود المعاني والحقائق في صورها التناسبية المثالية؛ وقد روى في ذلك
عن خاتم النبيّين و سيّد المرسلين محمد - صلى الله عليه وعلى آله - في الباب
الحسادى و الأربعين من مصباح الشريعة وهو باب غمض البصر منه في ذلك حيث
قال: «غَضُّوا أَبْصَارَكُمْ تَرَوْا الْعَجَائِبَ. و رسالتنا الفارسية المطبوعة المسماة بـ
«انسان در عرف عرفان» كوة في المقام لمن هو اهل لذلك، و كذلك قصيدتي التائية

بالعربية المسماة بـ «ينبوع الحياة» المطبوعة في ديوانى وهى اربعمأة و خمسة و عشرون بيتاً.

ص ١٠١ - س ١٢، قوله: «اتمّ من حضور الصورة الخارجية» وجه الأتمّة حضور تلك الصور بلامادة عندالخيال.

ص ١٠١ - س ٢٣، قوله: «فصل في فائدة انزال الكتب...» الفاتحة السابعة من المفتاح الأول من مفاتيح الغيب للمصنّف - قدّس سرّه - مطلوبة في المقام - ط ١ من الرحلى المجرى - ص ٩ - .

ص ١٠٢ - س ١٣، قوله: «فإذا رجع الى الصحو...» الصحو هوش آمدن و هوشيار شدن.

ص ١٠٢ - س ١٥، قوله: «فى كيفية نزول الكلام...» الفاتحة الثامنة من مفاتيح الغيب للمصنّف - قدّه - مطلوبة في المقام - (ط ١ من الرحلى المجرى - ص ١٠).

ص ١٠٢ - س ٢٨، قوله: «عن درن المعاصى» الدرّن بفتحتين الوسخ. و يقال بالفارسية: ريم و چرك.

ص ١٠٣ - س ١٦، قوله: «ويشاهد روح القدس فى الیقظة» اى روح القدس الولوى.

ص ١٠٣ - س ١٩، قوله: «وهى ذواتهم و عقولهم...» أى عقولهم التفصيلية.

ص ١٠٣ - س ٢٢، قوله: «فهى تشايعها...» أى المشاعر الحسيّة تشايعها و هذه هو الانجذاب.

ص ١٠٣ - س ٢٤، قوله: «من الوحى وحامله...» أى حامل الوحى الى الحسن الباطن.

ص ١٠٣ - س ٢٧، قوله: «لهيكون الموحى اليه» أى فيكون النبي - ص - الموحى اليه.

ص ١٠٣ - س ٢٩، قوله: «ثمّ الى الهواء» أى ثمّ ينحدر الى الهواء الإبصار الغير.

ص ١٠٤ - س ٢٤، قوله: «إن هذا القرآن أنزل من الحق الى الخلق مع الف حجاب...» في كتاب فضل القرآن من الكافي بإسناده عن الزهري قال سمعت علي بن الحسين عليه السلام يقول: «آيات القرآن خزائن، فكلما فتحت خزانة ينهي لك أن تنظر ما فيها». و ينهي في المقام تقديم نبذة من الحقائق التي حررناها في مفتتح رسالتى القيمة الموسومة بـ «الصحيفة» الزبرجدية في كلمات سجدية» و هى قد طبعت غير مرة، وجعلت أيضاً الكلمة ٤٩٩ من كتابنا «الف كلمة و كلمة» - هزار و يك كلمه - ، و هى مايلى: (ص ١٢ - ط ١):

الباب الأول باب الدعوة، قال الله تعالى شأنه في القرآن الكريم: «قل كل يعمل على شاكلته (الإسراء، ٨٥) ولا يخفى على أولى الألباب أن هذا الحكم الحكيم ضابطة علمية و قاعدة كلية تشمل الواجب والممكن بلا مراءٍ و ارتياب؛ فإن كل أثر يحاكى شأن مؤثره، فحيث إن وجود حقيقة الحقائق أعنى الحق سبحانه غير متناه فآثاره الوجودية غير متناهية أيضاً، كما قال عز من قائل في سورة الكهف (الآية ١١١): «قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربى لنفد البحر قبل أن تنفذ كلمات ربى ولو جئنا بمثله مدداً».

وكذلك قال تعالى شأنه في سورة لقمان (الآية ٢٨): «ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله إن الله عزيز حكيم».

وكما أن كتابه التكوينى غير متناه كذلك كتابه التدوينى أعنى القرآن الكريم غير متناه أيضاً؛ لأن ذلك الكتاب أعنى القرآن الحكيم على شاكلته قائله، ففى لغة «جمع» من مجمع الطريحي: وفى الحديث «أعطيت جوامع الكلم» يريد به القرآن الكريم، لأن الله جمع بالفاظه السيرة المعاني الكثيرة حتى روى عنه أنه قال: «ما من حرف من حروف القرآن إلا وله سبعون ألف معنى».

وفى وصية الوصى - أعنى به الإمام أمير المؤمنين علياً عليه السلام - لاهنه محمد بن الحنفية (رضى الله عنه) كما رواها الصدوق فى كتاب من لا يحضره الفقيه،

والفيض في الوافي (ج ١٢، ط ١، ص ٦٥):

«وعليك بتلاوة (بقراءة - خ ل) القرآن والعمل به ولزوم قرائته و شرائعه و
حلاله و حرامه وأمره ونهيه والتجهد به وتلاوته في ليلك و نهارك فإنه عهدٌ من
الله تعالى إلى خلقه، فهو واجب على كل مسلم أن ينظر في كل يوم في عهده ولو
خمسین آية. واعلم أن درجات الجنة على عدد آيات القرآن، فإذا كان يوم القيامة
يقال لقارئ القرآن: اقرأ وارق فلا يكون في الجنة بعد النبيين و الصديقين أرفع
درجة منه...».

فتدبر قوله عليه السلام: «يقال لقارئ القرآن اقرأ وارق» فكأنه عليه السلام قال
لولده: لا تقف على معرفة معنى من معاني آياته، بل إذا فهمت معنى من معانيها و
بلغت درجة من درجاتها فارق إلى معنى آخر فوق المعنى الأول، وإلى درجة فوق
الدرجة الأولى وهكذا و ذلك لأن القرآن بحر لا ينفد، وكما أن الحق سبحانه صمد
كذلك كتابه صمد، والصمد هو الذي لا جوف له، وأشارت إلى ذلك المنيع الرفيع في
قصيدتي العائرة المسماة بـ «ينبوع الحياة»:

هو الصمد الحق أي الكل وحدة	هو الأول في آخر الآخرة
هو الصمد الحق كذلك كتابه	وذا الحكم فاق الشمس عند الظهيرة
كذلك النبي الخاتم في النبوة	هو الصمد هل كنت من أهل ذرية
محمد المبعوث ختم النبوة	كذلك كتاب الله من غير لبسة

كيف لا؟ وقد ألف العالم الجليل أبو العباس أحمد بن محمد وكان معاصر الخواجة
نصير الدين الطوسي في علم حروف المعجم كتابه المستطاب الموسوم بـ «الوشى
المصون و اللؤلؤ المكنون» ينتهي الى ستمائة علم و ثلاثة و عشرين علماً، على أنه
قال في آخر ذلك الكتاب العجيب ما هذا لفظه:

«قال أحمد بن محمد مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : و هذا القدر إذ لو مددنا
فيه الباع و دلكتنا به الطباع لنيقنا على مائة مجلدة وأكثر من ذلك. ولمولانا التفضل
والتجاوز عما تلمع به من خطاء و زلل «فعين الرضا عن كل عيب كليلة» تم

الكتاب الموسوم بالوشى المصون و اللؤلؤ المكنون في معرفة علم الحفظ الذى بين الكاف والنون، عشية الثلاثاء السابع والعشرين من شهر صفر عام ثمانية وثمانين وستمائة».

بل صنف المحقق الخواجه نصير الدين الطوسى في بيان أحكام شكل واحد هندسى مسمى بالقطاع (القطاع الكرى، والقطاع السطحى) كتاباً، فقد قال في آخر الشكل الأول من المقالة الثالثة من تحرير أكرمانا لاء وس:

«وهذا شكل عظيم الغناء وله تفاريع و أشباه، وتفصيل هذه المسائل يحتاج الى كلام أبسط يوجد فى مواضعها من الكتب، وهذا الموضوع لا يحتمل أكثر مما ذكرنا، ولى فيها و فى ما يغنى عنها كتاب جامع سميته بـ «كشف القناع عن أسرار الشكل القطاع».

والدعاوى الهندسية الواقعة فيه - أى فى الشكل القطاع - تنتهى إلى - ٦٦٤/
٢٩٧ - ؛ وقد أفادو أجاد نظام الدين التيسابورى فى شرحه على تحرير المجسطى للمحقق الطوسى بقوله:

«فانظر فى هذا الشكل الصغير كيف استلزم جميع تلك المسائل؟، و لا تعجب من قوله - عز من قائل - : «ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله» - لقمان، ٢٨ - .

وكشف القناع قد طبع مرة فى باريس مترجماً بالفرنسوية، وأخرى فى تركيا. بل قال الإمام الوصى أمير المؤمنين على عليه السلام: «لوشئت لأوقرت أربعين بعيراً من شرح بسم الله. و قد روى ابن عباس عنه - عليه السلام - أنه شرح له فى ليلة واحدة من حين أقبل ظلامها إلى حين أسفر صباحها و أطفئ مصباحها فى شرح الباء من بسم الله ولم يتعد إلى السين، و قال: لوشئت لأوقرت أربعين قرأ من شرح بسم الله؛ و فى بعض النسخ «بعيراً بدل و قرأ».

كيف لا وقد سمعت من بعض أساتذتى - رضوان الله عليه - أن عبد الكريم الجبلى و كان من اكابر العلماء قد صنف فى شرح كريمة بسم الله الرحمن الرحيم

كتاباً بلغ إلى تسعة عشر مجلداً بعدد حروف البسطة، فما ظنك بالذي كان سر الأنبياء و العالمين أجمعين أعنى به الإمام الوصى علياً عليه السلام.

وقد ذكر المفسر الكبير سلطان محمد الجنازى - رضوان الله عليه - في تفسيره القويم القيم: «بيان السعادة في مقامات العبادة» وجوه الإعراب والقراءات في الآيات الخمس من أول السورة الثانية من القرآن من «الم» إلى «أولئك هم المفلحون» بلغت تلك الوجوه إلى «١١/٤٨٤/٢٠٥/٧٧٠/٢٤٠» وجهاً، ثم قال:

وهذه هي الوجوه الشائعة التي لا شذوذ لها ولا ندور ولا غلق فيها، وأمّا الوجوه الضعيفة التي فيها إما ضعف بحسب المعنى أو غلق بحسب اللفظ أو يورث التباساً في المعنى - وقد رأيت بعض من تعرض لوجوه الإعراب ذكر أكثرها وترك أكثر هذه الوجوه القويّة الشائعة - فهي أيضاً كثيرة تركناها، وكذا تركنا الوجوه التي فيها شوب تكرار مثل كون الأحوال مترادفة ومتداخلة.

وقد ذكرنا هذه الوجوه في الآية الشريفة مع التزامنا في هذا التفسير الاختصار وعدم التعرّض لتصريف الكلمات و وجوه الإعراب والقراءات تنبيهاً على سعة وجوه القرآن بحسب اللفظ الدالة على سعة وجوهه بحسب المعنى التي تدلّ على سعة بطون القرآن وتأويله...».

وقال ابوطالب المكي (المتوفى ٣٨٦ هـ) في قوت القلوب (ط مصر - ج ١ - ص ١١٩): «أقلّ ما قيل في العلوم التي يحويها القرآن من ظواهر المعاني المجموعة فيه أربعة وعشرون ألف علم و غمغمة علم، إذ لكلّ آية علوم أربعة: ظاهرو باطن و حدّ و مطلع. و قد يقال إنّه يحوى سبعة و سبعين ألف علم و مائتين من علوم؛ إذ لكلّ كلمة علم و كل علم عن وصف فكل كلمة تقتضى صفة و كلّ صفة موجبة أفعلاً حسنة و غيرها على معانيها فسيحان الله الفتح العظيم».

ونقل فيه عن ابن مسعود أنه قال: «من أراد علم الأولين والآخرين فليثور القرآن» (المصدر - ص ١٠٣). و لكتابنا الفارسي «انسان و قرآن» شأن عظيم في هذه المسائل العرشية. و قد قال إمام الملك والملوك جعفر الصادق - عليه السلام -:

«والله لقد تجلّى الله - عزّ وجلّ - لخلقه في كلامه ولكن لا يُبصرون» (قوت القلوب لأبي طالب المكي - ط مصر - ج ١ - ص ١٠٠)؛ ومثله مروى عن الإمام الوصي عليه عليه السلام (عوارف المعارف للسهروردي - ط ١ - ص ٢٦). ثم اعلم أن رسالتنا الفارسية المطبوعة الموسومة بـ «انسان و قرآن» باب من ابواب الرحمة الرحيمية في المقام، والله سبحانه فتّاح القلوب ومُتّاح الغيوب.

ص ١٠٥ - س ١٠، قوله: «هبل يمرون جميع الموجودات في تلك النقطة الواحدة» يعنى أن المراد من النقطة هو ذاته تعالى شأنه فإنّ بسيط الحقيقة أى النقطة كلّ الأشياء كما في فتوحات الشيخ الاكبر محمى الدين، و في أوائل مفاتيح الغيب للمصنّف.

وفي اول رسالته «الكهف والرقيم في شرح بسم الله الرحمن الرحيم» للشيخ عبدالكريم الجيلاني: ورد في الخبر عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال: كل ما في الكتب المنزلة فهو في القرآن. وكلّ ما في القرآن فهو في الفاتحة وكلّ ما في الفاتحة فهو في بسم الله الرحمن الرحيم.

و ورد كلّ ما في بسم الله الرحمن الرحيم فهو في الباء، وكلّ ما في الباء فهو في النقطة التي تحت الباء. وقال بعض العارفين: «بسم الله الرحمن الرحيم من العارف بمنزلة كن من الله. إلى أن قال الجيلي:

واعلم أن النقطة التي تحت الباء أول كلّ سورة من كتاب الله تعالى لأن الحرف مركّب من النقطة ولا بدّ لكلّ سورة من حرف أوّلها، ولكلّ حرف نقطة هي أوله فلزم من هذا أن النقطة أول كل سورة من كتاب الله تعالى، ولما كانت النقطة كما ذكرنا وكانت النسبة بينها وبين الباء تامّة كاملة كان الباء في أول كلّ سورة للزوم البسملة في جميع السورة حتّى سورة براءة فإن الباء أول حرف فيها فلزم من هذا أن كلّ القرآن في كل سورة من كتاب الله تعالى لما سبق من الحديث أن كلّ القرآن في الفاتحة وهي في البسملة وهي في الباء وهي في النقطة.

ولنا في المقام اشارات في اثرنا المنظوم بالفارسية المسمّى بـ «دفتر دل» و بعض

الآيات من الفصل الخامس منه مايلي:

به بسم الله الرحمن الرحيم است
 سر اسرار آن چه قرآن کریم است
 بود هر دفتر دل در حد دل
 از این دل تا دل انسان کامل
 ندارد فاتحه حد و نهایت
 چه قرآن اندر و باشد بغایت
 بود بسم الله این سوره برتر
 ز بسم الله سورت های دیگر
 بود فاتحه در بسم الله خویش
 که از بسم الله دیگر بود بیش
 بود خود بسمله در نقطه با
 که نقطه هست اصل کلّ اشیاء
 ولی این نقطه کتی نمود است
 از آن نقطه که خود عین وجود است
 چو نقطه آمد اندر سیر حبّی
 بدید آمد از او هر قشر و بُی

الى آخر الآيات فراجع. و قد استوفينا البحث عن هذه المسائل العرشية في رسالتنا
 الفارسية الموسومة بـ «انسان و قرآن» - ص ۱۵۱ - و إن شئت فراجعها و في مادة
 «حرف» من سفينة البحار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: علّم رسول الله - صلى الله
 عليه وآله - عليّاً عليه السلام حرفاً يفتح ألف حرف كل حرف منها يفتح ألف حرف.
 ص ۱۰۵ - س ۱۸، قوله: «وما حدث فيه...» اي و ما حدث في عالم الظلمة
 من مدّ الخ.

ص ۱۰۵ - س ۱۹، قوله: «هل هي عيناها» اي الأمر هو اتحاد الادراك و
 المُدْرِك والمُدْرَك، و قد استوفينا البحث عن ذلك في كتابنا المسمى بـ «دروس
 اتحاد عاقل بمعقول» بالفارسية، و قد طبع عدة مرّات.

ص ۱۰۶ - س ۱۶، قوله: «في تحقيق قول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - :
 إنّ للقرآن ظهراً و بطناً و حدّاً و مطلعاً...» المقدّمة الرابعة من التفسير الصافي من
 طريق العامّة عن النبي - ص - : انّ للقرآن ظهراً و بطناً و حدّاً و مطلعاً. و عنه
 - ص - : انّ القرآن أنزل على سبعة أحرف لكل آية منها ظهر و بطن و لكل حدّ
 مطلع. و في رواية و لكل حرف حدّ و مطلع. و عنه - ص - : انّ للقرآن ظهراً و
 بطناً و لبطنه إلى سبعة أبطن.

وعن أمير المؤمنين - عليه السلام - ما آية إلا ولها أربعة معاني ظاهر و باطن و حدّ و مطلع فالظاهر التلاوة و الباطن الفهم و الحدّ هو أحكام الحلال والحرام و المطلع هو مراد الله من العبد بها. انتهى ما أردنا نقله منه.

وفي قسوت القلوب للمكّي - ج ١، ص ١٠٧ - : في الخبر عن ابن مسعود - أن القرآن ظهراً و بطناً و حدّاً و مطلعاً؛ فنقول: فظهره لأهل العربية، و باطنه لأهل اليقين، و حدّه لأهل الظاهر، و مطلعّه لأهل الإشراف و هم العارفون المحبّون، و الحائقون اطّلعوا على لطف المطلع بعد أن خافوا هول المطلع - فكانوا لديه مقرّبين إذ كانوا به شاهدين وأفاد بعضهم بقوله: فظهره ما يفهم بسبق الذهن اليه، و بطنه المفهومات اللازمة للمفهوم الأوّل، و حدّه ما ينتهي اليه ادراك الفهوم، و مطلعّه ما يدرك على سبيل الكشف والشهود من الأسماء الإلهيّة و الإشارات الربّانيّة.

و قال النبي - ص - : يرى الشاهد ما لا يرى الغائب فمن حضر شهد، و من شهد وجد، و من وجد وحدّ، و من وحدّ عزّز؛ و من غاب عَمِيَ، و من عَمِيَ فقد، و من فقد نسي، و من نسي فقد نسي.

وفي المقدمة الرابعة المذكورة أيضاً عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: كتاب الله على أربعة أشياء: العبارة والإشارة و اللطائف و الحقائق؛ فالعبارة للعوام، والإشارة للخواص، و اللطائف للأولياء، و الحقائق للأنبياء.

والمطلع: المسأقي. يقال: أين مطلع هذا الأمر أي ما تأه، هو موضع الاطلاع من إشراف إلى المحدار، و في الحديث من هول المطلع شبه ما أشرف عليه من أمر الآخرة بذلك كما في صحاح الجوهري. و في النهاية الأثيريّة في ذكر القرآن لكلّ حرف حدّ و لكلّ حدّ مطلع أي لكل حد مصعد يصعد اليه من معرفة علمه، و المطلع مكان الاطلاع من موضع عالٍ. أقول: الحديث مذكور في الكافي مروى عن الإمام المجتبي - عليه السلام - والمطلع مفاده ما بينه الإمام أمير المؤمنين عليه السلام محمد بن الحنفية بقوله: اقرأ و ارق، فراجع الوافي، و تعليقاتنا على الفصل الأول من مصباح الأنس لابن الفنارى.

و في الأحاديث القدسية أن في جوف بني آدم لمضغة و في المضغة قلباً و في القلب فؤاداً و في الفؤاد سرّاً و في السرّ خفياً و في الخفى أخفى و أنا الأخفى، الحديث؛ و يستفاد منه أن مقام الأخفى المصدق للأثنائية الأحدية لم يكن داخلاً في المراتب لأن مرتبة الواحدية آخر مراتب سير السالكين فتدبر.

ص ١٠٦ - س ٢٢، قوله: «منفوضة عنها اللواحق الغريبة» نعم ما أفاد الشيخ الرئيس في الفصل التاسع عشر من التَّمَط التاسع من الإشارات في مقامات العارفين بقوله الرصين المتين القمين: «العرفان مبتدئ من تفريق و نفص و ترك و رفض...» و قال الخواجه نصير الدين الطوسي في الشرح: قد جمع الشيخ جميع مقامات العارفين في هذا الفصل - إلى أن قال: «والنفص تحريك شئ لتنفصل عنه أشياء مستحقرة بالقياس اليه كالغبار عن الثوب...» فراجع الشرح المذكور على الإشارات بتصحیحنا و تحقيقنا و تعليقاتنا عليه..

ص ١٠٦ - س ٢٩، قوله: «هو من خيرة عالم الأمر» قال في منتهى الأرب: هو خَيْرُ منك او به است از تو؛ و اگر اراده تفضيل کنند گویند: فلان خَيْرُ الناس بالهاء، و فلانة خَيْرُهم بدون الهاء.

ص ١٠٦ - س ٣٢، قوله: «اعرفوا الله بالله...» حصل هذه المرتبة للإنسان إذا كان فانياً في جنب نور الله القاهر. وقوله: «والرسول بالرسالة» أى بالعقل الذى يعبر عنه بالرسول الباطن في عالم التكوين. و قوله: «لايمسه إلا المطهرون» أى الذين طهروا نفوسهم عن الخبائث المادية و نوروا قلوبهم بالأنوار الإلهية.

ص ١٠٦ - س ٣٥، قوله: «إلى عالم الخلق والتقدير...» أى و قبل نزوله الى عالم الخلق و التقدير المعنى.

ص ١٠٧ - س ١٠، قوله: «طهارتهم عن حدثهم» أى في عالم المادة، و قوله: «او عن حدوثهم...» أى في عوالم العقول المجردة. و قوله: «أو عن إمكانهم و هذه في مرتبة علم الله سبحانه، و القشر من الإنسان لا يفهم (لا يدرك - نسخة) إلا القشور من القرآن.

ص ۱۰۷ - س ۱۱، قوله: «و أما روح القرآن و سرّه و لبّه فلا يدركه إلا أولوالالباب...» تدبّر قوله سبحانه: «و تلك الأمثال نضربها للناس و ما يعقلها إلا العالمون (سورة العنكبوت - الآيه ۲۴)؛ و نعم ما قال العارف الرومى فى آخر المجلد الثانى من المتنوى المعنوى:

ای برادر قصّه جون پیمانه است معنى اندروى بسان دانه است

دانه معنى بگيرد مرد عقل تنگرد پيمانه را گر گشت نقل

ص ۱۰۷ - س ۲۱، قوله: «من عند مطاع ثمّ أمين» أى جبرئيل عليه السلام.
ص ۱۰۷ - س ۲۲، قوله: «و معنى الموطه و بس...»؛ و اعلم أن المصنّف - قدّس سرّه - قد أفاد فى كتابه القيم «أسرار الآيات (ط ۱ من الرحلى المحجرى - ص ۲۵) مقالة مفيدة جداً فى أسرار الحروف المقطّعة القرآنيّة فقال: اعلم أن الأنبياء - عليهم السلام وضعوا بأمر الله حروف التهجّى أعنى حروف الجمل بازاء مراتب الموجودات الخ فراجع. و فى الفصل السابع عشر من اثرنا المنظوم بالفارسى المسمى بـ «دفتر دل» أشرنا إلى ما رزقنا الله سبحانه من علم الحروف و فهم أسرارها فقلت فى ذلك:

به بسم الرحمن الرحيم است كنوزى كان الف و لام و ميم است

به چندين سوره قرآن انور حروفي را همى بسينى مصدر

حروفند و ز آيات رموزند اشاراتى به اسرار و كنوزند

سخنها گفته شد بسيار پرمفّر به حلّ يك به يك اين أحرف نفّر

مرا ميدان بحث اين جا وسيع است كه در اين صنعتم صنع صنم است

ص ۱۰۷ - س ۲۳، قوله: «وهى الحروف المقطّعة...» وهى بسائط الوجودات

الخ. وقوله: «على طريقة الرمز و الإشارة» نعم ما قال العارف الحافظ: «بها مدعى

مكوييد اسرار عشق و مستقى...» و قلت فى قصيدة «ينبوع الحياة»:

رموز كنوز كلّ ما فى الشريعة فلا بدّ فيها من علوم غريزة

ولا بدّ فيها من صفاء السّريّة ومقعد صدق عند ربّ البريّة

ص ١٠٧ - س ٢٨، قوله: «لقد كُتِبَ حروفاً عالياً...» قال العارف الحافظ:
 من ملك بودم و فردوس برين جايم بود آدم آورد در اين دير خراب آبادم
 ص ١٠٧ - س ٣٣، قوله: «إن أول ما يرتسم في لوح القارى...» اقول إن أول
 ما يرتسم في لوح القارى المبتدى هو كما أفاده المصنف - قدس سره - ، ولكن
 أول ما يرتسم في لوح السالك المبتدى هو ما اشرنا اليه في رسالتنا المطبوعة
 المسماة بـ «انسان در عرف عرفان» فتدبر و توجه إلى نفس صاحب العصمة و
 ميّزه عن غيره، والله سبحانه فتاح القلوب و مّتاح الغيوب.

ص ١٠٨ - س ٥، قوله: «حتى نساخر معك» و ذلك لأن يداً الله مع الجماعة.
 ص ١٠٨ - س ٩، قوله: «لم يسمع حرفاً من حروف القرآن» أى بسماع
 باطنى كما نقل من قول الإمام عليه السلام لبعض المخالفين: والله ما وركك الله
 حرفاً من حروف القرآن.

ص ١٠٨ - س ١٥، قوله: «فصل في نعت القرآن...» راجع الفاتحة الأولى من
 المفتاح الأول من مفاتيح الغيب للمصنف - قدس سره - (ط ١ من الحجرى - ص ٣).
 ص ١٠٨ - س ٢٤، قوله: «من الطيور السماوية...» هي طيور نفوس الآدميين
 و هي المسماة بالحمامة المطوقة، و باب الحمامة المطوقة أحد الأبواب من كتاب
 كليله و دمنه؛ و كتاب منطق الطير للعارف العطار النيسابورى قمين في المقام،
 وإنما الفرض الأصلي أصطياد طيور نفوس الآدميين و هي المسماة بالحمامة
 المطوقة برزق مخصوص سماوى من اغتذى به يفهم منطق الطير كلّ؛ قوله سبحانه:
 «وتلك الأمثال نضربها للناس و ما يعقلها إلّ العالمون» - العنكبوت - (٢٤).

ص ١٠٨ - س ٢٦، قوله: «ما للعميان...» العميان كالطغيان جمع الأعشى.
 ص ١٠٩ - س ٢، قوله: «فهكذا كان أول هذا الأمر و آخره» كأنه إشارة إلى
 حديث «الإسلام بد أغريباً و سيعود كما كان - كما بدء خ ل - فطوبى للغرباء».
 ص ١٠٩ - س ٣، قوله: «بحسب ما يسّر لك» و في نسخة «بحيث ما يسّر لك»
 فما نافية.

ص ١٠٩ - س ٧، قوله: «فإذا ضاق الطريق و صار أحدٌ من السيف و أدقَّ من الشعر...» نكتان من كتابنا «الف نكتة و نكتة» في بيان الصراط و أنه أحدٌ من السيف و أدقَّ من الشعر، إحداهما النكتة ٤٨١ بالإيجاز، والأخرى النكتة ٨٦٧ بالشرح و التفصيل؛ والله سبحانه فتاح القلوب و مَنّاح الغيوب.

ص ١٠٩ - س ١٢، قوله: «ولذلك لما قيل للنبيّ - ص - إن عيسى - عليه السلام - يقال إنه يمشى على الماء...» الحديث الثالث من باب الحمد من كتاب الايمان و الكفر من أصول الكافي المغرب باعراب الراقم و تصحيحه «ج ٢ - ص ٢٣١ - بالإسناد عن داود الرقي قال سمعتُ أبا عبد الله عليه السلام يقول: اتقوا الله ولا يحسد بعضكم بعضاً، إن عيسى بن مريم كان من شرايعه السَّبع في البلاد، فخرج في بعض سَبْعِهِ و معه رجلٌ من أصحابه قصيرٌ و كان كثير اللزوم لعيسى - عليه السلام - فلما انتهى عيسى الى البحر قال: بسم الله، بصحة يقين منه فمشى على ظهر الماء فقال الرجل القصير حين نظر الى عيسى - عليه السلام - جازه: بسم الله، بصحة يقين منه فمشى على الماء و لحق بعيسى - عليه السلام - فدخله العُجْبُ بنفسه، فقال: هذا عيسى روح الله يمشى على الماء وأنا أمشى على الماء فما فَضَّلُهُ عَلَيَّ؟ قال: فَرُمَسَ في الماء فاستغاث بعيسى فتناوله من الماء فأخرجه ثم قال له: ما قلت يا قصير؟ قال: قلتُ هذا روح الله يمشى على الماء و أنا أمشى على الماء فدخلني من ذلك عَجَبٌ، فقال له عيسى: لقد وضعت نفسك في غير الموضع الذي وضعك الله فيه فمقتك الله على ما قلتُ فُتِبَ إلى الله عزَّ وجلَّ بما قلتُ؛ قال: فتاب الرجل و عاد إلى مرتبته التي وضعه الله فيها، فاتقوا الله ولا يحسدنَ بعضكم بعضاً».

ص ١٠٩ - س ١٣، قوله: «ولذلك لما قيل للنبيّ - ص - ...» قد فسر بعضهم الماء في الحديث بالملكوت، و الهواء بالعقول، فقال: ولذلك لما قيل للنبيّ - ص - إن عيسى - ع - يقال إنه يمشى على الماء أى الملكوت، فقال - ص - : لو ازداد يقيناً لمشى على الهواء أى العقول، فتدبر.

ص ١٠٩ - س ١٥، قوله: «فصل في الإشارة الى نسخ الكتب و محوها...» لنا رسالة كريمة جداً في بيان ما يجب أن يقال في نسخ الكتب و محوها أعرضنا عن نقلها خوفاً للإطالة. والله سبحانه فتّاح القلوب و مّتاح الغيوب.

ص ١١٠ - س ٢، قوله: «فصل في ذكر القاب القرآن و نعوته...» اعلم أن كتابنا الفارسي الموسوم بـ «نسان و قرآن» في الحقيقة و الواقع شرح و بيان لما استتجنّ في هذا الفصل الرصين المتين، و الله سبحانه فتّاح القلوب و مّتاح الغيوب.

ص ١١٠ - س ١٢، قوله: «ومنها الحق...» و سيأتي في آخر هذا الفصل قوله: «و منها الميزان»، و أقول: قد جاء في ديواني المطبوع ثلاثة و عشرون بيتاً بالفارسية في الحقّ و الميزان، منها مايلي (ص ١٨٩):

حقّ و ميزان در عدد يكسان بود	آرى آن چه حق بود ميزان بود
هر چه ميزان است آن عين حق است	هر دو از يك اصل مصدر مشتق است
مصدري كو صرف عدل است و وسط	في بود تفريط در وى في شطط
ره ندرد باطل اندر صنع حق	حق بود ميزان عدل ما خلق
در قبال حق ضلال و باطل است	كان زهوق بي اساس و زایل است
جز حق اندر انفس و آفاق چيست؟	غير ميزان اندرين نه طاق چيست
آن چه بهيى كاندرين ارض و سما است	بر اساس حق و ميزانى بياست
آدمى را حقّ و ميزانى بسود	تا كه اندر راه انسانى بود الخ.

ص ١١٠ - س ٣، قوله: «ولقد آتيناك سبعاً من المثاني...» راجع رسالتنا الكريمة في تفسير كريمة «بسم الله الرحمن الرحيم».

ص ١١١ - س ٩، قوله: «ولا يعرض على ذواتها إيثار طار...» أى لا يعرض على العلل العالية اختيار عارض و جديد ولا إرادة زائدة الخ.

ص ١١١ - س ٢٦، قوله: «بل فيه شوب شريّة...» في غزل من ديوانى معنون بـ «سوز سحرگاهى»: (ص ٣٩٤):

منبع خیر یکی و صُور اسمائی
آن یکی راه و دگر فتنه گمراهی را
خیر محض است و محال است که شرّ بعرض

نبود در اثر صنع یدُ الهی را

ص ۱۱۱ - س ۳۰، قوله: «والدلیل علیه...» راجع المقالة الخامسة من شرح
حكمة الإشراق - ط ۱، ص ۵۲۰ - .

ص ۱۱۲ - س ۳، قوله: «لکان الشر غیر شرّ...» و ما فرض من وجوده
رفعه فلیس بوجود.

ص ۱۱۲ - س ۵، قوله: «والتشویه فی الخلقة» فی نهاية ابن اثیر: شأنت
الوجوه أی قبحت، یقال للمرأة القبیحة الشوها، و رجل أشوه و امرأة شوها. و
إن شئت فراجع الفصل السادس من المقالة التاسعة من الهیات الشفاء.

ص ۱۱۲ - س ۶، قوله: «لا فقد لمجد ما و سبب ما» و إلا لکان إما شرّاً
لنفسه أو لغيره و لیس فلیس - شرح حكمة الإشراق - .

ص ۱۱۲ - س ۱۱، قوله: «بیل بالقیاس الی هذا الشئ...» ای بالقیاس إلی
إدراك أمر عدمی. وقوله: «ولیس شرّاً بالقیاس الیه» ضمیر الیه راجع الی هذا
الشئ. أی إلی أمر عدمی.

ص ۱۱۲ - س ۱۵، قوله: «كالبرد المفسد للثمار» ای بالنسبة إلی
صاحب الثمار. و قوله: «من حیث إنه یدرك لذاک» لذاک إشارة الی فقد کماله.

ص ۱۱۲ - س ۲۰، قوله: «بل الذی تدركه هذه القوة» أی القوة اللسیة هو
عدم الصعة الخ.

ص ۱۱۳ - س ۲، قوله: «والفرض من ذکر هذه الأمثلة...» هذا ردّ لقول
الفخر الرازی حیث ذکر أن الحكماء لم یرهنوا أن الوجودات خیرات محضة.

ص ۱۱۳ - س ۵، قوله: «اعلم أن هاهنا إشکالاً معضلاً...» قد تقدّم ذکر هذا
الإشکال و حلّه و لطائف إشاراتنا فی بیان الإشکال و حلّه فی الفصل الخامس من

القسم الثالث من الجواهر والأعراض، و إن شئت فراجع في بيان تفصيل مطالب هذا البحث شرح العين الثامن عشر من كتابنا «شرح العيون في شرح العيون»؛ والدرس الثاني والعشرين من كتابنا «دروس اتحاد عاقل بمقول»، و يأتي البحث عن ذلك أيضاً في أول الفصل التاسع والعشرين من الباب الحادى عشر من كتاب النفس.

ص ١١٣ - س ٤، قوله: «وإن كان متعلقه عديمًا» ذلك لتفرق الإتصال.
ص ١١٣ - س ٩، قوله: «لو كان التفرق حاصلًا بدون الألم» و ذلك كما في الثبات المقطوع. وقوله: «ولو فرض تحقق هذا الألم من غير حصول التفرق...» و ذلك كما في النوم.

ص ١١٣ - س ١١، قوله: «إن أرادوا أن منشأ الشرية هو العدم...» اى بواسطة في الثبوت.

ص ١١٣ - س ١٥، قوله: «بل حضور ذلك...» اى حضور ذلك المناقى العدمى و وجوده هو الألم بعينه الخ. وقوله: «وان كان نحوًا من العدم...» اى نحوًا من عدم الاتصال عما من شأنه ذلك.

ص ١١٣ - س ٢٤، قوله: «فلو كان الجسم موجوداً...» اى فلو كان الجسم موجوداً حياً عند انفصاله شاعراً بتفرق اتصاله كان له - اى كان تفرق اتصال الجسم للجسم غاية الشرية التى لا يتصور فوقها شرية شئ اى شرية لشئ اى للجسم لأنه يثبت عدمه له اى يثبت عدم الجسم للجسم عند وجوده اى عند وجود تفرق اتصاله. وقوله: «بقدر تعلقها واتحادها» اى بقدر تعلقها به واتحادها معه.

ص ١١٣ - س ٢٨، قوله: «فتأمل يا حبيبى...» هذا تصريح بأن الشرور منحصرة في المواد ولا توجد في العقول.

ص ١١٣ - س ٣٢، قوله: «للكمال الذى هيئت له» اى هيئت المواد للكمال.
ص ١١٤ - س ٢، قوله: «للنبات المصيب لكماله» المصيب صفة للنبات.

ص ١١٤ - س ١١، قوله: «و من قاعدة الإمكان الأشرف...» سيجيء البحث عن قاعدة الإمكان الأشرف في الفصل السابع من الموقف التاسع.

ص ١١٤ - س ٢١، قوله: «والجوارح المفترسة» شكاريان از مرغ و دد، جمع جارجه است، منتهى الأرب و صحاح اللغة.

ص ١١٤ - س ٢٤، قوله: «من القسم المذكور...» أى من القسم المذكور من اقسام الممكنات.

ص ١١٤ - س ٢٦، قوله: «وكون النفوس أخس منها» أى أخس من العقول.

ص ١١٤ - س ٣١، قوله: «فالتضاد فى هذا العالم الحاصل...» الحاصل صفة للتضاد، ولعلّ العبارة كانت هكذا: «فالتضاد الحاصل فى هذا العالم سبب دوام الفيض». و سيأتى فى آخر الفصل الخامس التالى لهذا الفصل: لولا التضاد ما صحّ دوام الفيض من المبدء الجواد.

ص ١١٤ - س ٣٥، قوله: «وكما لا يمكن أن يجعل الفاعل الاشكال الكرية متراصّة دون خلل...» تراصّ بتشديد صاد يكدى كى جسيدين مردم در صفّ. و فى منتهى الأرب: رصّ الشىء برهم جفسانيد يكي را با ديگرى و استوار كرد. و رصّت الدجاجة بيضتها: برابر نهاد بيضه ها را بمنقار خود. تراصّصّ مر يكدى كى جفسيدين مردم در صف، يقال تراصّوا فى الصّفّ: إذا تلاصقوا و انضمّوا.

ص ١١٥ - س ١، قوله: «و ما ينحل هى اليه...» ضمير هى راجع الى المربعات، و ضمير اليه راجع إلى ما.

ص ١١٥ - س ١٢، قوله: «إلى أن ينتهى إلى مادة مشتركة...» وهى الهيولى الأولى.

ص ١١٥ - س ١٩، قوله: «لذواتها...» أى واستحال أن تكون للقوى الفعالة لذواتها و طبائعها افعال متضادة الخ.

ص ١١٥ - س ٢٣، قوله: «فى كنف السلامة» أى فى حيّزها. و قوله: «فلأن أنواعاً كثيرة...» كالمركّبات التى تكون النار جزء من العناصر.

ص ١١٥ - س ٣٢، قوله: «قال المحقق الطوسي - ره - ...» راجع شرحه على الفصل الحادى والعشرين من النمط السابع من اشارات الشيخ الرئيس بتصحيحنا وتحققنا وتعليقاتنا عليه.

ص ١١٥ - س ٣٥، قوله: «لتكميل المادة بابداع تلك الصور فيها» أى بايجادها لا الإبداع بمعناه الاصطلاحي الحكيمى.

ص ١١٦ - س ١، قوله: «قدّر بلطيف حكمته...» جواب لما كان فى قوله المقدم: «اقول فى تقريره لما كان جميع صور الموجودات الكلية و...» والعبارة فى نسخة مصححة هكذا: قدّر بلطيف حكمته زماناً غير منقطع فى الطرفين يخرج فيه تلك الأمور من القوة الى الفعل واحداً بعد واحد فتصير الصور فى جميع ذلك الزمان موجودة فى موادها و المادة كاملة بها.

ص ١١٦ - س ٣، قوله: «فى موادها الخارجية مفصلة...» أى بعد حصول شرائطها مفصلة واحداً بعد واحد.

ص ١١٦ - س ٤، قوله: «والجواهر العقلية و ما معها...» فى نسخة موجودة من الاسفار عندنا تعليقة مخطوطة فى المقام هكذا: لما ثبت مما تقدم أن تعقل الأول تعالى للمعلول الأول هو نفس وجود المعلول الأول و كذا فى سائر الجواهر بأعيانها لا بصور غيرها فليس فيها تعدد بالوجود العلمى والعينى حقيقة لكن التعدد بحسب الاعتبار فانها إذا أخذت من حيث المجموع و كونها عالماً عقلياً واحداً تكون موجودة بالقضاء أى الإجمال، و اذا اعتبرت من حيث مراتبها الشديدة و غيرها تكون موجودة بالقدر العيني أى التفصيل و هى بخلاف الجسمانيات فإن لها صوراً فى الجواهر من حيث هى معقولة، و وجوداً عينياً مفائراً للعلمى فلها تعدد فى القضاء و قرينه حقيقة لا بصرف الفرض والإعتبار فافهم.

ص ١١٦ - س ٤، قوله: «والجسمانية و ما معها...» أى الجواهر الجسمانية و ما معها من الأعراض موجودة فيهما مرتين.

ص ۱۱۶ - س ۱۰، قوله: «وكان غير جائز خروج...» ای و كان غير جائز خروج جميع الممكن من النفوس الغير المتناهية فيها أى فى الهیولى دفعة دون الأبدان ولا مع الأبدان الغير المتناهية فبحسب الأدوار الخ.

ص ۱۱۶ - س ۱۲، قوله: «لولا التضاد لما صح الكون والفساد» و سیأتى بعد أسطر قوله: «لولا التضاد ما صح دوام الفيض من المبدء الجواد و قد مضى فى اول الفصل الرابع من هذا الموقف أيضاً قوله: «لولا التضاد ما صح حدوث الحادثات»، ولنا رسالة فى لولا التضاد لكنها لم يطبع بعد، و نكتفى هاهنا بنقل ما أشرنا اليه فى النكتة ۹۴۸ من كتابنا المطبوع «هزار و يك نكته» ای «الف نكتة و نكتة» وهى ما يلى:

«نكتة ۹۴۸ شيخ رئيس در فصل هفتم فن دوم طبيعيات شفاء - ط ۱، ج ۱، ص ۱۷۷ - نقل کرده است که تضاداً مبدءاً فيض وجود وجود است، و نیز در فصل ششم مقاله سوم إلهيات شفاء که در بحث تقابل است به مضاده أولى إشارتی نموده است آن جا که گوید: «وَأَمَّا الْقَدَمَاءُ فقوم جعلوا هذا التقابل من العدم و الملكة و جعلوها هى المضادة الأولى - ط ۱، ج ۲، ص ۹۰، و محشيان شفاء در بيان مضاده أولى که تضاداً سبب فيض وجود است بياناتی مفيد دارند.

مولی صدراء در فصل چهارم موقف هشتم إلهيات أسفار گوید: لولا التضاد ما صح حدوث الحادثات، و در فصل پنجم موقف یاد شده گوید: لولا التضاد لما صح الكون و الفساد؛ و نیز: لولا التضاد ما صح دوام الفيض من المبدء الجواد.

و عارفان فرموده اند که اسماء حق تعالى جمالى است که جئت مظهر آنست، و جلالی است که نار مظهر آنست لذا دار آخرت به جئت و نار قسمت شده است، و شئون حق اقتضای هدايت و ضلالت دارد. (فصوص الحکم، فص ابراهيمی و شرح قيصرى بر آن - ج ۱، ص ۵۳۷، بتصحيح و تعليقات نگارنده -).

حال از مضاده أولى در آدم و شیطان، و از بحث تضاداً مطلقاً در نور و ظلمت و خير و شرّ و سعادت و شقاوت و نکاح ساری در اشیاء و لطف و قهر و

وجود و عدم و از اين گونه مسائل تدبّر بنما.

ص ١١٦ - س ١٤، قوله: «و من ضرورة التفاعل بينها...» خبر مقدّم، وقوله: «تضادّها» مبتدأ مؤخر.

ص ١١٦ - س ١٧، قوله: «ومن تأمل في أمر الموت...» أى ومن تأمل في أمر الموت الذى يعدّه الجمهور أى عامّة الناس من أقوى انحاء الشرور لعلم أن فيه أى في أمر الموت خيراً كثيراً لانسبة لشرّيته اى لشرّية الموت إليه أى إلى الخير الكثير يصل ذلك الخير الكثير الى الميّت و إلى غيره.

وقد أجاد الشيخ الرئيس في الفصل الرابع و العشرين من النمط العاشر من الاشارات بقوله: «لعارف شجاع و كيف لا وهو بعزل عن تقية الموت»، و قال العارف الرومى:

مرگ اگر مرد است گو نزد من آى تا در آغوشش بگیرم تنگ تنگ
من از او عمرى ستانم جاودان او زمن دلقي ستاند رنگ رنگ
و سیاقی استیفاء البحث عن الموت و الفوت و الوفاة في سفر النفس ان شاء الله تعالى. و قوله: «وضاق المكان...» و ذلك لأنه لولا الموت لكانت الأرض لاتسع أفراد الإنسان، و ينبغى في المقام التدبّر في رسالتنا المصنوعة في «الرتق و الفتق» جداً.

ص ١١٦ - س ٢١، قوله: «إذ كان هذا غير ممكن...» هذا اشارة الى قوله: «على وجه لا يعتريه شرّ أصلاً». و يعنى بقوله هذا القسم من الوجود القسم الثانى. ص ١١٦ - س ٣٢، قوله: «وأجيب عن هذا بأن أحوال الناس في العقبى...» راجع الفصل الرابع و العشرين من النمط السابع من اشارات الشيخ الرئيس، و شرح المحقق نصيرالدين الطوسى عليه بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه: «وهم و تنبيه: و لعلّك تقول إن اكثر الناس الغالب عليهم الجهل و طاعة الشهوة و الغضب...».

ص ١١٧ - س ٣، قوله: «قال الشيخ الرئيس في الإشارات...» قال في الفصل الخامس و العشرين من النمط السابع من الاشارات، فراجع شرح الخواجة

نصير الدين الطوسي بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه. وقوله: «باتكة» أى قاطعة لعصمة النجاة. وقوله: «ضرب من الجهل» أى الجهل المركب. وقوله: «وقفاً على عدد» أى البالغين فى العلم و العمل مثلاً.

ص ١١٧ - س ١٠، قوله: «هو الكمال الأول» كصورة السيف مثلاً، و قوله: «والثانى» كحذة السيف مثلاً.

ص ١١٧ - س ١٤، قوله: «قال الشيخ فى الشفاء: اعلم أن الشر الذى...» قال فى الفصل السادس من المقالة التاسعة من الهيات الشفاء: اعلم أن الشر الذى هو بمعنى العدم أى زوال الحياة إما أن يكون شراً بحسب أمر واجب كالحياة أو نافع قريب من الواجب كالبصر. وقوله: «بل شراً بحسب الأمر الذى هو ممكن فى الأقل» كعلم الهندسة للانسان المستعد له. وقوله: ولا مقتضى له من طباع الممكن هو فيه» ضمير له راجع الى ما فى قوله على سبيل ما هو فضل من الكمالات؛ و ضمير هو راجع الى ما فى قوله على سبيل ما هو فضل من الكمالات؛ و ضمير فيه - راجع الى طباع الممكن؛ أى ولا مقتضى له من طباع الممكن هو فيه حتى يتخلف الإقتضاء عن طبع نوعه.

ص ١١٧ - س ١٧، قوله: «هذا و ليس هو شراً بحسب النوع...» هذه جملة واحدة، كلمة هذا مبتدأ و بعدها خبرها و هذا إشارة إلى نوع المستثنى. و قوله «بل بحسب اعتبار زائد على واجب النوع» كالبصر و غيره.

ص ١١٧ - س ١٨، قوله: «فى أن يعم» أى فى أن يعم ذلك الكمال. ص ١١٧ - س ١٩، قوله: «و اما قبل ذلك» أى و أما قبل ذلك أى الشوق و الإستعداد فليس مما ينبعث اليه الشيء أى النفس فى بقاء طبيعة النوع...».

ص ١١٧ - س ٢٠، قوله: «لذا لم يكن ما كان عدماً...» العبارة متفرعة على قوله: فليس مما ينبعث؛ و اسم لم يكن ضمير مستتر راجع إلى ما فى مما ينبعث، و «مقتضى» على هيئة اسم المفعول، أى ليس العلم المذكور من الكمالات الثانية حتى إذا لم يكن فى أمر ما أى شخص ما كان عدمه عدم مقتضى الطباع.

ص ۱۱۷ - س ۳۲ قوله: «مساوی افعالها» المساوی جمع المساءة أى القبیح من الفعل او القول؛ والمساوی أيضاً العیوب والنقائص. وقوله: «المنهوم المقصر في الحمیة» المنهوم مریض و سیر ناشده از طعام، و الحمیة بالكسر فالسكون: پرهیز کردن.

ص ۱۱۸ - س ۲، قوله: «فائهم ما نفوا الغایة والغرض...» قد تقدّم البحث عن ذلك المرصد الأسنى فی الفصل الخامس من الموقف الرابع من هذا المجلّد فی الإلهیات.
ص ۱۱۸ - س ۶، قوله: «غیر الجبر الذی...» أى الإیجاب فتدبّر.
ص ۱۱۸ - س ۷، قوله: «عن کیفیة ترتب الأفعال من مبادئها...» على وجه الاطلاق.

وقوله: «و أن یبحث عن کیفیة صدور الشر...» أى عن کیفیة صدور خصوص الشر عمّا هو خیر بالذات فینبّه الخ، وقلت فی غزل من دیوانی - ص ۳۹۴ :-
هر دم از عشوة نو نور جمالش دارد

زهره سان رقص کنان از مه و تا ما هی را
منبع خیر یکسی و صُور اسمائی
آن یکی راه و دگر فتنه گمراهی را
خیر محض است و محال است که شرّ بعرض

نبود در اثر صنع یدُ اللّهی را
ص ۱۱۸ - س ۱۷، قوله: «نشأ من الاشتباه بین الغایة الحقیقیة والأمر الضروري» أى للإیصال الى الغایة.

ص ۱۱۸ - س ۲۰، قوله: «انتهت سلسلة الأمور الدائمة...» لكن لیست الهیولی غایة وجودها و أعلى منها. و قوله: «ولا یصحّ بوجه آخر...» أى یقال أوجد الله العقول لأجل فلان.

ص ۱۱۸ - س ۲۹، قوله: «إذا كانت متجدّده جزافیة» أى زائده غیر ضروریة.

ص ١١٩ - س ٨، قوله: «أوما يجرى مجراه» أى الفسق.

ص ١١٩ - س ٣٠، قوله: «لِيُحِيلَهَا بِالْتَلْطِيفِ...» من الإحالة؛ وما فى بعض النسخ: «وليجعلها بالتلطيف» فتصحيف. وقوله: ليس موافقاً لطبيعة الأرض» ضمير ليس راجع الى نوع أشرف من الأرض.

ص ١٢٠ - س ٣، قوله: «يلزمه حصول أمر...» أى يلزمه حصول أمر أعلى و زوال أمر دونه.

ص ١٢٠ - س ٥، قوله: «والحرارة الغريزية...» الحرارة الغريزية هى المقابلة للحرارة الغريبة؛ و الحرارة الغريزية آلة للطبيعة فى أفعالها كالجذب والدفع والهضم وغير ذلك و إن شئت قلت هى آلة للقوى كلها، و البرودة منافية لها و لذلك تنسب إليها كدخدائية البدن. وافلاطون وغيره من أساطين الحكمة يسمونها النار الإلهية؛ و قد حكى الشيخ الرئيس فى حيوان الشفاء عن أرسطو أنه قال: الحرارة المَتَوَيَّة التى يقبل البدن علاقة النفس ليس من جنس الحارّ الأسطقسى النارى بل من جنس الحار الذى يفيض عن الأجرام السماوية و تقوم بالمزاج فتلك الحرارة تنبها الحياة التى لاتتبع الثارية و بسببها صارالروح - يعنى الروح البخارى - جسماً إلهياً نسبته من المنى والأعضاء نسبة العقل من القوى النفسانية فالعقل أفضل المجردات، والروح أفضل الأجسام. انتهى ملخصاً.

وتحقيق البحث عن الحرارة الغريزية و نقل الآراء فيها يطلب فى الجواهر والأعراض من هذا الكتاب، وإن شئت فراجع الفصل الثانى من الباب الثانى من القسم الأول فى الكيفيات، قوله: فصل فى ماهية الحرارة الغريزية و آتيها الخ.

ص ١٢٠ - س ٦، قوله: «ليست من شأنها...» أى ليست شأن الحرارة الغريزية بالذات نفس الإذابة والتحليل و افناء هذه الرطوبات الى أن يقع الموت كما هو مذهب الأطباء.

ص ١٢٠ - س ٩، قوله: «لأن يبدل مركب النفس ويسوى له مركباً ذلولاً برزخياً...» يشير بقوله هذا الى كلام الشيخ الاكبر محمى الدين العربى فى آخرالفصل

اليونسي من قصوص الحكم (ط ١ من الحجري - ص ٣٨٥) حيث قال: سوى له مركباً غير هذا المركب من جنس الدار التي ينتقل إليها و هي دار البقاء لوجود الاعتدال فلا يموت أبداً أى لا تفرق أجزائه الخ.

وللعلامة القيصري في هذا المقام من شرحه على الفصوص و في أول الفصل الالياسي منه (ص ٤١٢) بيان رشيقي المزاج الروحاني فراجع.

ثم أعلم أن البدن الأخروي هو البدن الدنيوي بعينه و شخصه، والامتياز بينهما ليس إلا بالكمال والنقص، و تحقيق البحث عن ذلك المرصد الأسنى يطلب في كتابنا الفارسي المسمى بـ «اتحاد عاقل بمعقول» والله المتعالى ولى التوفيق.

ص ١٢١ - س ٢، قوله: «كما يفعل الحبال من القنب...» الحبال صيغة نسبة كالتجار و الحبال، والقنب فارسيه كنف.

ص ١٢١ - س ٩، قوله: «بالقياس إلى شيء آخر يكون...» ضمير يكون راجع الى سبب في قوله المقدم: «وكل سبب عارض يعوقها...» والضمائر الثلاثة في قوله: «لله على البلوغ إلى كماله و تمام خير» راجعة إلى شيء آخر.

ص ١٢١ - س ١٥، قوله: «وخرمها» الضمير راجع الى الإبرة، والحرم بالفتح فالسكون أى سوراخ سوزن.

ص ١٢١ - س ١٨، قوله: «غير بتية» أى غير قطعية؛ و غير بتية تصحيف.

ص ١٢١ - س ٢٣، قوله: «و دواعى عطب ابدانها» أى دواعى تلف أبدانها.

ص ١٢١ - س ٢٩، قوله: «أكلة لجيف بعض...» أكلة كطلبة جمع آكل.

ص ١٢١ - س ٣٠، قوله: «على القبض والضبط...» القبض بمعنى القبط، والقبض تحريف.

ص ١٢٢ - س ١٠، قوله: «نزر قليل» نزر بزاء هوّز، و بذال ثخذ تصحيف.

ص ١٢٢ - س ٢٠، قوله: «لثلا يضيع شيء» و ما في الطبعة الأولى: لثلاً يضع شيء فتصحيف من الناسخ.

ص ١٢٣ - س ٥، قوله: «الواجب بالذات هوالمعشوق الأول...» قد أشرنا غير

مرة الى التوحيد الصمدى من أنه سبحانه هو الأول والآخِر والظاهر والباطن، وهو حسن مطلق و ما سواء سائر الى الحسن المطلق، بل الوجود الصمدى عشق و عاشق و معشوق، و فى «غزل عشق» من ديوانى - ص ٢٥ - :

معشوق حسن مطلق اگر نیست ما سواء يكسر بسوى كعبه عشقتى روانه چيست
ص ١٢٣ - س ٢٠، قوله: «وفيهضه على غيره متصلاً» أى يكون فيهضه أبدأً.
يكون قربه الى الله و تشبّهه به اكثر لأن الله سبحانه كذلك.

ص ١٢٤ - س ٧، قوله: «ولذلك قلنا إنه واجب الوجود من كلّ جهة» و من هنا قال المتأله السبزوارى فى الحكمة المنظومة (ج ٣ - ص ٥٥٧ بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه):

ما واجب وجوده بذاته فواجب الوجود من جهاته
ص ١٢٤ - س ٨، قوله: «ولا أقدم من وجوده وجود...» و ذلك لأن واجب الوجود حقيقة الوجود و لو تقدم وجود عليه لزم تقدم الوجود على الوجود و هذا خلف؛ فقوله: «فلا فاعل له» و ذلك لأن الفاعل مقدّم بالوجود فلزم تقدم حقيقة الوجود على حقيقة الوجود فافهم.

ص ١٢٤ - س ٢٤، قوله: «حتى ينتهى إلى الأفضل الذى لا أفضل منه...» وهو العقل الكلّ الصاعد الفانى فى الحق المتعالى، ولا أفضل من العقل العقل فى هذه السلسلة الصعوديّة الإمكانية.

ص ١٢٤ - س ٢٧، قوله: «أوله الحق وآخره الحق...» أى الفناء فيه تعالى بعدم شهود وجود و حقيقة لغيره تعالى أصلاً بل يجد الكل روابط صرفه و تعلّقات محضة و أقياء خالصة و هو الشئ بحقيقه الشيئية - ألا كلّ شئ ما خلا الله باطل - و إذا جانه لم يجد شيئاً.

ص ١٢٤ - س ٣٤، قوله: «ترجيح من غير مرجّح» فلا بدّ أن يكون لأمر خارج. و قوله: «فحق كل نوع أن ينحصر فى شخصه» أى فى شخصه الذى منشأ خصوصيّة الفاعل.

ص ١٢٥ - س ١، قوله: «قاعدة الامكان الأشرف التي مر ذكر البرهان عليها...» بل يأتي ذكر البرهان عليها في الفصل السابع من الموقف التاسع من هذا المجلد في العلم الإلهي، و نذكر بعض المطالب الرصينة هناك أيضاً.

ص ١٢٥ - س ٦، قوله: «و به تقع كدبانوئية الأرض...» كدبانو لغة فارسية مركبة من كلمتين: كدوبانو، ففى برهان قاطع: كد بفتح اول و سكون ثاني بمعنى خانه باشد، و بانو بضمّ نون و سكون و او بي بي و خاتون خانه و عروس را گویند؛ و كدخدا بمعنى صاحب خانه باشد چه كدبمعنى خانه و خدا بمعنى صاحب و مالك آمده است...».

ص ١٢٥ - س ١١، قوله: «أما الأول...» أى كون أجرامها أفضل الأجرام؛ و قوله: «وَأَمَّا الثانی...» أى كون أشكالها أفضل الأشكال؛ و قوله: «وَأَمَّا الثالث...» أى كون حركاتها أفضل الحركات.

ص ١٢٥ - س ١٤، قوله: «فتحرك الأولين تحريك غائى...» المراد بالأولين على صيغة الجمع العقول المفارقة، و بالتوائى النفوس المدبرة؛ و سيأتى قوله بعيد هذا: «على أن الكل مشتاقون إلى جمال ربّ العالمين، رقاصون لأجل ما ينالون من روح وصال أول الأولين». فعبر عن الله تعالى بأول الأولين، فالأولون هم العقول السّابقون المقرّبون، ثمّ عبر عن الأولين بالملائكة العلّامة، وعن التوائى بالملائكة العمّالة بإذن الله سبحانه.

ص ١٢٦ - س ٢، قوله: «لرأيت جميع الأشياء...» جواب لقوله آنفاً؛ ولو تيسّر لك أن تعلم كل شيء بأسبابه و علله...» والعبارة قد صحّقت في الطبعة الأولى.

ص ١٢٦ - س ١١، قوله: «إذا اتحد مطلباً لم هو و ما هو فيه» أى في الإنسان الكبير.

ص ١٢٦ - س ١٩، قوله: «لأنها قبل الحركات...» الضمير راجع الى الصور السوابق.

ص ١٢٦ - س ٣٢، قوله: «وهى صورته التى تقوم سائر معانيه» و في نسخة

أخرى: و هي صورته التي بها يقوم سائر معانيه.

ص ١٢٧ - س ٤، قوله: «على ما يعرفه الراسخون في العلم» اقول: تلك الوحدة هي الوحدة الذاتية التي تسمى بالوحدة المطلقة و الحقيقية و قد أفاد البحث عنها و عن الوحدة الإضافية والنسبية و كذا عن الكثرة بقسميها صائين الدين على بن تركة في آخر مقدمة شرحه المسمى بتمهيد القواعد من مؤلفات جدّه أبي حامد محمد تركة فراجع (ص ٣٨ - ٤٢ بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه)، إلا أن كلام صائين الدين في مقام و كلام صدر المتألمين في مقام فافهم و تبصر.

ثم إن الكلام على تلك الوحدة الذاتية الحقّة الحقيقية المطلقة على مشرب العرفان فلا دغدغة فيه لأن الوجود عند العارف وحدة شخصيّة ذات مظاهر، و أما على مبنى صاحب الأسفار فالوجود مشكك ذو مراتب، و العارف يطلق التشكيك باشتراك اللفظ على معنى، والفيلسوف المشائي على معنى، والمتأله الإشرافي على معنى، وقد فرغنا عن تفصيل ذلك و بيانه في مواضع أخرى؛ إن ربّي على صراط مستقيم؛ ولا تنس التوحيد الصمدى فإن كلّ الصيد في جوف الفرا، وقد أشرنا اليه غير مرة.

ص ١٢٧ - س ١٨، قوله: «فوق ذلك كلّ» خبر لقوله: شأن الحق الأول، أى شأن الحق الأول مع العقل و النفس و... فوق شأن النفس مع قوياها و أفعالها كلّها. ص ١٢٨ - س ١٠، قوله: «وقد علمت أن أشرف...» إشارة عالية إلى طبقات البرازخ و المقابر المثالية، إيّاك و أن تكفى بظاهرها السهل الممتنع و عليك بلزوم باب من يصلح السنة هذه الأسرار النازلة من بطنان عرش التحقيق والتدقيق؛ و لعلك بالمراجعة إلى كتابنا المعمول في اتحاد العاقل و المعقول تطّلع إلى نبذة من تلك الحقائق السامية والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

واعلم أن موضعين من كتاب أسرار الآيات للمصنّف ممّا يفيدك و يعينك في المقام، فإن شئت فراجع ص ٦٤ و ص ٧٩ من ط ١ من الرحلى الهجرى منه. ص ١٢٨ - س ٣٠، قوله: «وكونها في بيوتها التي لها...» أى البيوت الاثنا عشر

للكواكب السبعة، و قبال بيت كل واحد منها و باله: برج بهاري: حمل و ثور و جوزا: صيفي: سرطان و أسد و سنبله؛ خريفي: ميزان و عقرب و قوس؛ شتوي: جدى و دلو و حوت. و برجهای اول از بروج چهارگانه فصولیه از بروج دوازده گانه را منقلب خوانند، و اواسط آن‌ها را ثابت، و اواخر آن‌ها را ذوجسدين. و هر زوج از بروج را بترتیب مذکور مقدم آن زوج را مذکر نهاری، و مؤخر آنرا مؤنث لیلی خوانند. و ایضا زوج اول مقدم آن آتشی است، و مؤخر آن خاکی است؛ و زوج دوم مقدم آن هوائی و مؤخر آن آبی؛ و باز زوج سوم مقدم آن آتشی و مؤخر آن خاکی؛ و زوج چهارم مقدم هوائی و مؤخر آبی و هكذا.

ص ۱۲۹ - س ۱، قوله: «ولو جاورة غيرها من العناصر...» أى ولو جاور الفلك غير النار من العناصر تسخن ذلك الغير بدوام حركته فصار اى ذلك الغير ناراً و انضم اليها الخ.

ص ۱۲۹ - س ۴، قوله: «الغالب عليهما عنصرها» أى الغالب على الحيوان و النبات عنصر الارض.

ص ۱۲۹ - س ۷، قوله: «من العناصر و الأفلاك شفاقة...» قد تقدم كلامنا فى بعض التعليقات من أن الفلك المجسم فى الهيئة المجسمة هو تصوير و تخيل لتحصيل انضباط حركات الكواكب و تسهيل التعليم و تقريب الذهن الى الواقع على التفصيل الذى بيّناه فى رسالتنا الفارسية المسماة بـ «كل فى فلك يسبحون»، و قد طبعت مع تسع رسائل فارسية أخرى باسم «ده رساله فارسى»، و تلك الرسالة هى الثانية منها، و هذا المبحث القويم اعنى البحث عن الهيئة المجسمة هو الفصل الرابع منها المسمى بـ «فلك چهارم» - ص ۷۴ - و قد أجاد الفاضل القوشجى فى شرح الفصل الثانى من المقصد الثانى من تجريد الاعتقاد بقوله الرصين القويم فى ذلك:

«و كفى بهم فضلاً أنهم تخيلوا من الوجوه الممكنة ما تنضبط به احوال تلك الكواكب مع كثرة اختلافاتها على وجه تيسر لهم أن يعينوا مواضع تلك الكواكب

و اتصالات بعضها مع بعض في كل وقت أرادوا بحيث تطابق الحسّ و العيان
مطابقة تتحرّر فيها العقول و الأذهان؛ و من تأمل في أحوال الأظلال على سطوح
الرّمّامات شهد أن هذا لشيء عجاب، و أثنى عليهم بشانٍ مستطاب.
ص ١٢٩ - س ٢٧. قوله: «كالثقل» الثقل بضم التاء المثلثة ما يقال بالفارسية
كُنْجَارَة.

ص ١٢٩ - س ٣١. قوله: «يتحصّل منهما» أى من صورة أخرى و البدن؛
ففى المقام كلام فى تجرّد النفس و أطوارها.

ص ١٢٩ - س ٣٥. قوله: «ومن صفوته...» أى خلق من صفوة الدم الخالص
الروح البخارى، و قوله «الذى هو فى النقاء...» الذى صفه للروح البخارى.

ص ١٣٠ - س ١٩. قوله: «ثم اذا بلغت فى تدرّجها فى الاستكمال...» أى ثم
اذا بلغت النطفة فى تدرجها فى الاستكمال؛ و العبارة قد صحّت فى الطبعة الأولى
و الصحيح ما اخترناه.

ص ١٣٠ - س ٣٠. قوله: «رغفاناً عريضة» رغفان كغفران جمع رغيف يقال
بالفارسية نان كرده، و كرده نان.

ص ١٣٠ - س ٣٠. قوله: «فهلّا كانت افعال الملائكة باطناً...» مع امكان
قيام شخص واحد لجميع هذه الأفعال السبعة.

ص ١٣١ - س ١١. قوله: «وانما نسبة الملائكة إلى من هى تحت أمره و
طاعته...» ضمير هى راجع الى الملائكة، و ضمير امره و طاعته راجعان الى من.

ص ١٣١ - س ٢٦. قوله: «وكل ذلك ما يغنيك...» كلمة ما نافية.

ص ١٣١ - س ٣٥. قوله: «ولم يخلق لك ميل...» فعل لم يخلق مجهول.

ص ١٣٢ - س ٢٥. قوله: «فيما بين الخافقين» الخافقان هما المشرق و المغرب.

ص ١٣٢ - س ٣٠. قوله: «ويستوى فى ذلك...» أى يستوى فى ذلك الذى
ذكر من الأحوال راكب البرّ و راكب البحر.

ص ١٣٣ - س ١٣. قوله: «تأخذ حبة واحدة و ترد سبعماتة...» اشارة إلى

كرية «مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة انبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة...» (البقرة، الآية ٢٦٢).

ص ١٣٣ - س ٢٧، قوله: «و دءوب شمسها و قمرها...» اشارة الى كريمة «وسخر لكم الشمس والقمر ذابئين...» - القرآن الحكيم، سورة ابراهيم، الآية ٢١ - .

ص ١٣٣ - س ٣٢، قوله: «و ما من صورة على وجه الأرض...» اصل قويم و حكم حكيم ناظر الى قوله سبحانه سورة الغنى أى فى الواقعة «ولقد علمتم النشأة الأولى فلو لا تذكرون». وقلت فى القصيدة الصحراوية من ديوانى.

نقشة دنيای دار هستی آمد اينچنين تا چه باشد آن چه اندر عالم بالاستی
اندرين معنى چه شیرين گفت ميرفندرسك صورتی در زیر دارد آن چه در بالاستی
ص ١٣٤ - س ١٧، قوله: «وأن قیض للشمس...» أى قدر للشمس طلوعاً. و قوله: «لقضاء الأوطار» أى لقضاء الحاجات فى الأطراف. و الهدؤ معناه بالفارسية آرمیدن.

ص ١٣٤ - س ٢٩، قوله: «يحصل النماء و الرواء» الرواء بضمّ الراء حسن المنظر.

ص ١٣٥ - س ١٦، قوله: «وطونها اسبوعاً» اسبوع هفته و هفت بار را گویند.

ص ١٣٥ - س ٢٦، قوله: «فالعشق المجرد عن الشوق...» العشق سار فى الجميع، والشوق فى ماله استعداد؛ و سیأتى قول المصنّف فى هذا الفصل بعد أسطر فى بيان الفرق بين العشق والشوق حيث يقول: فالعشق حاصل للشئ دائماً سواء فى حال وجود كماله أو فى حال فقد ذلك الكمال، و أما الاشتياق و الميل فائماً يحصلان للشئ. حال فقدان الكمال و لذلك كان العشق سارياً فى جميع الموجودات و الشوق غير سارٍ فى الجميع بل يختص بما يتصور فى حقّه الفقد.

ص ١٣٦ - س ١٠، قوله: «و نحن قد بینا مراراً أن الحياة سارية فى جميع الموجودات» لسريان الوجود فيها...» ناظر الى التوحيد الصمدى كما قد أشرنا

إليه مراراً، وقد أجاد العارف الرومي في المتنوى بقوله القمين القويم:

نطق آب و نطق خاك و نطق گل هست محسوس حواس اهل دل
جمله ذرات در عالم نهان با تو می گویند روزان و شبان
ما سمیم و بصیر و با هشیم از شما نامحرمان ما خامشیم
از جمادی سوی جان جان شوید غفل أجزاء عالم بشنوید
تا تو تاریک و ملول و تیره ای دان که با دیو لعین همشیره ای
طفل جان از شیر شیطان بازکن بعد از آتش با ملک انباز کن
ص ١٣٦ - س ١٤، قوله: «أونا قصة بوجه من الوجوه» و على وجه الإجمال.

ص ١٣٦ - س ٢٥، قوله: «لنقص جوهره مما يتأتمى...» لكن بوجه.

ص ١٣٧ - س ١٠، قوله: «ونحن بمحمد الله عرفنا ذلك بالبرهان و الإيمان جميعاً» أقول كلامه ناظر الى ما قاله الشيخ الاكبر محمى الدين العربى فى المقام فى آخر الباب الثانى عشر من الفتوحات المكية (ج ٢ ص ٣٤٥ من الطبع الأخير بمصر: نحن زدنا مع الإيمان بالأخبار الكشف؛ فتنبصر.

واعلم أيتها العالم الماجد النبیه أن شرح نحو هذه المسائل القيمة موكول الى كتابنا القويم الحكيم المسمى بـ «انسان و قرآن»، وله شأن عظيم فى أمثال هذه المسائل، و ذلك الكتاب قد طبع عدة مرات و عليك بالمراجعة إليها والغور فيها، والله سبحانه فتاح القلوب و مناح الغيوب.

ص ١٣٧ - س ١٩، قوله: «فلديومة نزاعها إلى الصورة» النزاع بالكسر الشوق، ويقال بالفارسية آرزومندى. و قوله: «إشفاقاً عن ملازمة العدم المطلق» إذ كل موجود فهو نا فر بطبعه عن العدم المطلق.

تبصرة: اعلم و أن كلمة و لوعها قد حرقت بـ «تنوعها»، و كلمة التنوع محرفة من الولوع بلا دغدغة كما فى نسختين من تلك الرسالة عندنا، أى و لوعها بها موجودة، و لوعها بمرور معطوف على قوله ديمومة نزاعها، أى و لولوعها. وإن شئت فراجع فى هذه المسائل الى كتابنا الفارسى المذكور آنفاً: «انسان و قرآن».

ص ١٣٨ - س ٤، قوله: «إلا على سبيل التبعية أو بالعرض لا بالذات» الأول مثل ما يتوقف عليه حصول المطلوب، والثاني مثل عوارضه و توابه و أظلاله و ما نشأ منه و ارتبط به ارتباطاً يوجب عنايته به.

ص ١٣٨ - س ٦، قوله: «أعنى به نفس الغاية...» ضمير به راجع إلى ما في قوله المقدم: «بل معشوقها و مقصودها ما هو أجل و اعلى رتبة الخ.

ص ١٣٨ - س ٢٤، قوله: «ينحفظ كمال وجودها عند وجوده...» اى عند وجود كمال وجوده، و مسترداً عطف على حافظاً، و ذلك العشق الآخران لم يكن لازماً الخ.

ص ١٣٩ - س ١٤، قوله: «إذ المرأة عديمة...» اى المرأة من حيث هى مرآة عديمة لاصورة لها و ليست الصورة الآ للشخص.

ص ١٣٩ - س ١٧، قوله: «وليس فعله إلا بتشابه...» يعنى بالتشابه تجدد الأمثال المعنون فى الصحف العرفانية فراجع القص الشعبي من فصوص المحكم (ط ١) من شرح العلامة القيصرى - ط ١ - ص ٢٨٥) حيث يقول الشيخ الاكبر: و من أعجب الأمر انه فى الترقى دائماً الخ؛ ولنا وجيزة فى تجدد الأمثال لعلها تعينك فى المقام على بعض ما لا يحصل إلا بالسؤال والله تعالى خير مسئول على كل حال، وقد جعلنا تلك الوجيزة النكتة الثالثة عشرة من كتابنا «الف نكتة و نكتة» و الله سبحانه فتاح القلوب و منّاح الغيوب.

ص ١٣٩ - س ٢٦، قوله: «وكل واحدة...» العبارة محرّفة فى المطبوعة الرحلية والصحيحة منها ما يلى: «وكل واحدة مما تناله فبشوقها ما نالته منه إلى التشبه به بطاقتها فان الأجرام الطبيعية الخ. وقوله: «فى غايتها» الضمير راجع الى حركاتها الطبيعية. وقوله: على بعض الأحوال» أى السكون أو وضع معين.

ص ١٤٠ - س ٢١، قوله: «وهى متممة...» أى الغايات متممة لمبايها و ما يتوجّه اليها و مكتملة لها الخ.

ص ١٤٠ - س ٢٩، قوله: «لاعلى نحو الفساد» اى لاعلى نحو الفساد عن مادة.

قوله: «وَأَمَّا الطَّبِيعَةُ» أى الطبيعة النباتية فلكونها الخ.

ص ١٤١- س ٤، قوله: «على ما يكون لها بانفرادها» أى بالقياس الى انفرادها. وقوله: «وسهولة التوحى» التوحى الطلب.

ص ١٤١ - س ٧، قوله: «القوة النباتية» أى القوة النباتية التى فى الحيوان. و قوله: «وَذَهَبَ الغُضْبَةُ الحَيَوَانِيَّةُ عَنْهَا» أى عن القوة النباتية. وقوله: «دون البلوغ إلى منتهاها» أى قبل البلوغ إلى منتهاها الخ. وقوله: «ما توجد القوة الحسية...» ما موصولة او زائدة.

ص ١٤١- س ١٥، قوله: «ويمحّطال...» ضمير الفعل راجع الى الانسان العقلى. وهكذا ضمير قوله: «عن جوهر ذاته».

ص ١٤١- س ٢٢، قوله: «و خصوصاً أفضلها» أى أفضل الانواع وهو النوع الإنسانى الذى هو ثمرة عالم الخلق...

ص ١٤١- س ٢٦، قوله: «فى التنبيه على اثبات الصور...» لنا رسالة فى المثل، و رسالة أخرى فى المثال، و قد طبعنا معاً فى مجلد واحد، كل واحدة منهما فى عدة فصول.

ص ١٤٢- س ١، قوله: «بما يلائم هوياتها الجزئية...» و فى غير واحدة من النسخ: «بما يلائم أهويتها الجزئية». وقوله: «مضاهٍ لفعل» أى شبيه.

ص ١٤٢- س ٤، قوله: «فى سائر افاعيلها...» الضمير راجع الى تلك الطبائع الجسمانية.

ص ١٤٢- س ١٨، قوله: «و اسباب معانيه و غايته» و الطرق الى مقاصده و غاياته.

ص ١٤٢- س ٢١، قوله: «من جملة الأوضاع الإلهية...» و المدبرات الكلية العلوية.

ص ١٤٢- س ٢٧، قوله: «والفرض منها» الضمير راجع الى المحبة. وقوله: «بالمجنس و النوع» أى فى الحيوان.

ص ١٤٣- س ٥، قوله: «ولأجل ذلك» و في بعض النسخ فلأجل ذلك، و ذلك اشارة إلى همّ واحد.

ص ١٤٣- س ٧، قوله: «معدود من جملة الفضائل...» خبر هذا العشق.

ص ١٤٣- س ٩، قوله: «والعشق الحقيقي هو محبة الله...» لأن المعشوق حقيقة و حقيقى.

ص ١٤٤- س ١، قوله: «نحو طبع مشاكل...» اى نحو طبع مشاكل موجود في الجسد، أو نحو صورة في الجنس، والجنس بمعناه اللغوى لا المنطقى أى مماثلة في النسخ.

ص ١٤٤- س ١٢، قوله: «لأما خرج عن التصور» و أما ما خرج عن التصور فهو معلوم بالمرض كما حقق في محله. واعلم أن الاتحاد والبحث عن ذلك قد مضى في الفصل الثامن من المسلك الخامس من هذا الطبع (ج ٣ - ص ٣٧٥).

ثم اعلم أن البحث عن الاتحاد بهذا الوجه الوجيه مما أفاده الخواجه زين الدين - قدس سره - فراجع رسائل بابا أفضل - ص ٦٦٦، ج ٢ - ؛ والدرس السابع عشر من كتابنا في دروس اتحاد العاقل بالمعقول.

ثم اعلم أن هذا البحث الشريف أصله معنون في الصحف العرفانية على اتم بيان وأكمل كلام و أجل تعبير فراجع الفص المحمّدى من فصوص الحكم للشيخ الأكبر محمى الدين العربى في بيان سرّ النكاح السارى بتصحيحنا و تحقيقنا و تعليقاتنا عليه، حيث يقول: ولما أحبّ الرجل المرأة طلب الوصلة إلى غاية الوصلة التى تكون في المحبة ولم تكن في صورة النشأة العنصرية اعظم وصلة من النكاح الخ.

ص ١٤٤- س ٣٥، قوله: «بالملموسات الملائمة لمراجها» والأهوية المطيعة المعتدلة المناسبة للمزاج.

ص ١٤٥- س ٣، قوله: «ثم ان الإنسان من جملة المكوّنات كائنه ذات مجموعة...» ناظر الى اول الفصّ الآدمى من فصوص الحكم للشيخ الأكبر. فان ما في هذا الفصل خلاصة ما في ذلك الفصّ، على أنه سيصرّح في هذا الفصل بقوله:

«قال الشيخ الكامل المحقق محمى الدين العربى فى الفتوحات المكيّة...»
ص ١٤٥- س ٢٠، قوله: «ويحبّه...» أى و يحبّه حبّاً حقيقياً لما رأى فيه من
صنعة موجد الخ.

ص ١٤٥- س ٢٣، قوله: «إلا هو و فعله...» أى فعله الذى علمه من علمه
بنفسه. و ضمير فى عينه فى قوله: فلما اظهره فى عينه، راجع الى العالم.

ص ١٤٥- س ٢٦، قوله: «عبارة عن مجموع العالم» أى عبارة عن مجموع
العالم و إجماله.

ص ١٤٥- س ٢٧، قوله: «والعالم ما فى قوة انسان حصره...» كلمة ما نافية.
ص ١٤٦- س ٣٠، قوله: «و أوحش الأشياء عند محبّه...» أى بعد مضى برهة
من الزّمان.

ص ١٤٧- س ١٣، قوله: «هرمتها» أى بجملتها مرتسمة فى نفسه الخ. و قوله:
«مسلوبة عنه ما كان قبل ذلك...» كلمة ما نائب فاعل لقوله مسلوبة عنه.

ص ١٤٨- س ١٠، قوله: «ويخلع على بعضهم» أى يعطى الخلعة على بعضهم.
ص ١٤٨- س ١٧، قوله: «و فى اوقات انزعاجهم...» أى اوقات انزوائهم من
الخلق آه.

ص ١٤٩- س ٣، قوله: «فى تحقيق اول الهويّات الصادرة عنه تعالى...» يجب
أن يعلم أن صدور اول الهويّات عنه سبحانه ليس بمعنى الأول الزمانى بل الأول
بمعناه الرتبى و الظلّى فإثّه سبحانه دائم الفضل على البريّة كما سيصرّح به فى اول
الموقف العاشر بقوله: فى دوام جودالمبدء الأول و ازلية قدرته و بيان أنه لم ينقطع
ولا ينقطع فيضه عمّا سواه أبداً الخ، و سيأتى اشاراتنا و تحقيقاتنا و ذكر بعض
رسانلتنا فى ذلك الحكم المبرم الحكيم.

واعلم أن المصنّف - رضوان الله عليه - قد تصدّى لتحقيق البحث عن ذلك
الحكم الحكيم أعنى الصادر الأول فى عدة مواضع من الأسفار: أحدها فى الفصل
التاسع و العشرين من المرحلة السادسة (ج ٢ - ص ٢١٢ من هذا الطبع)؛ و ثانيها

في أول هذا الموقف التاسع من إلهيات الأسفار؛ و ثالثها في أول الموقف العاشر الآتي من إلهيات الأسفار؛ على أنه قد أشار إليه في عدة مواضع أخرى من هذا الكتاب أيضاً؛ و الأسفار يحتاج إلى تحرير و تنقيح، و نرجو الله سبحانه التوفيق في ذلك الأمر العظيم الخطير.

ص ١٢٩- س ٩، قوله: «إلى القول بأن رفع كل شيء نقيضة...» ولا يلزم حينئذ أن يكون نقيض كل شيء منحصرأ في رفعه بل يجوز أن يكون النقيض أعم من أن يكون رفع كل شيء أو وجوده، و قوله: «وأما الرفع فهو مختص...» بخلاف النقيض فإنه ليس يختص بجانب بل أعم من السلب و الثبوت.

ص ١٢٩- س ١٢، قوله: «لأجل أن أحد الطرفين نقيض للآخر...» أى اللا انسان نقيض الإنسان بالذات و يصدق على الإنسان أنه نقيض النقيض و رفع الرفع؛ و بعبارة أخرى: كما أن الواحد يصدق عليه أنه ليس بلا واحد فهو من مصاديق سلب اللاواحد و إن لم يكن نفسه مفهوم سلب اللاواحد كما أن الكثير مصداق لا واحد فيكون نقيضاً له بالعرض.

ص ١٢٩- س ٣٢، قوله: «لما هو نقيضة بالعرض» وهو لاهركة. وقوله: «وكذا الحركة بالقياس الى السواد» أى فرد اللا سواد بالعرض. قوله: «هو ذو اللاسواد...» شيء و هو مصداق آه. وقوله: «أن يصدق عليه» ضمير عليه راجع الى الموضوع في قوله: «إذ الموضوع إذا وجد فيه...».

ص ١٥٠- س ١، قوله: «كالحركة في مثالنا...» مثال لقوله: «لا شيء آخر...» ص ١٥٠- س ٧، قوله: «أو تعليلية» أى أو تعليلية لبيان العلة. ص ١٥٠- س ٨، قوله: «مثل كون الشيء علة و معلولاً» فعلة الشيء خارجة عنه و كذا المعلول.

ص ١٥٠- س ١٣، قوله: «لكونه مقابلة لهما...» أى لكون الإطلاق مقابلة للماهية المحيثة بشرط شيء أو بشرط لا شيء كما أنهما متقابلتان.

ص ١٥٠- س ٢٢، قوله: «قسمة أخرى ثم الحثيات المتخالفة...» الأشياء

المتفائرة بالجنس الأعلى لا يوجب نفس تغايرها عدم اجتماعها في مادة واحدة، و أما المتفائرات بحسب الأنواع المندرجة تحت جنس قريب فمستحيل اجتماعها في موضوع واحد، و كل الأشياء التى لا تجتمع في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد فائها تسمى متقابلات، فراجع الفصل الأول من المقالة السابعة من إلهيات الشفاء (ص ٣١٢ بتصحيحنا و تحقيقنا و تعليقاتنا عليه)؛ قال - رضوان الله عليه: «والأشياء المتفائرة بالجنس الأعلى إذا كانت ممّا يحلّ المواد فنفس تغايرها بالجنس الأعلى لا يوجب أن لا يجتمع في مادة واحدة.

وأما المتفائرات التى تختلف بالأنواع تحت الأجناس القريبة التى دون الأعلى فيستحيل البتة أن تجتمع في موضوع واحد، و كل الأشياء التى لا تجتمع في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد فائها تسمى متقابلات و قد علمت في المنطق عددها و خاصياتها...».

ص ١٥٠- س ٣١، قوله: «بحسب حيثية ما...» مثلاً كالتقابضية للجسم لكونه أسود، أية حيثية كانت ليس يصح أن يلحقها بحسب حيثية أخرى كالحركة لكونه بالقوة. قوله: «يجمعها أنها غير متصححة الحصول...» فإن العرضيات معللة كما هو مقرر في محله. وقوله: «مكثرة للذات...» و إلا يتسلسل الأمر.

ص ١٥١- س ١٣، قوله: «أما يستقيم ذلك...» أى إنما يستقيم ذلك البيان الخ. ص ١٥١- س ١٦، قوله: «بحسب تحقق أصل الوجود...» أى بحسب تحقق أصل الوجود للموضوع في متن الأعيان لا بحسب كل نحو من الوجود

ص ١٥١- س ١٧، قوله: «من طريق حمل على...» الظرف متعلق بمقابلين. ص ١٥١- س ١٨، قوله: «هى بعينها...» ضمير هى راجع الى الحيثية فى قوله حقى كانت الحيثية التى من جهتها بخصوصها. وقوله: «كانت اللاحركة...» جواب إذا كان، فى قوله المقدم؛ وأما إذا كان اقتران الموضوع الخ. و قوله: «من طريق حمل على...» الظرف متعلق بالنقيضين. وقوله: اجتماعهما، فاعل قد لزم.

ص ١٥١- س ٢٤، قوله: «فصل فى أن أول ما يصدر...» قد تقدّم كلامنا فى

ذلك في تعليقاتنا على الفصل التاسع و العشرين من المرحلة السادسة في العلة و المعلول في اول ما ينشأ من الوجود الحق (ج ۲ - ص ۴۱۲ من هذا الطبع). و نكتفي هاهنا بنقل تعلیقة فارسیة متا و هی مایلی از بسیط الحقیقة یعنی از واحد حق صرف، و به تعمیم بحث از واحد بما هو واحد صدور الف و ب نشاید؛ اگرگویی ب لیس الف است که هر چند حمل علی را در آن دو نشاید، اما به حمل فی در موضوعی خارجی تحقق آن دو صحیح است، مثل حرکت و مالیس ب حرکت زیرا یکی از چیزهایی که لیس حرکت است لون است که به حمل علی صحیح نیست گفته شود حرکت لیس ب حرکت است اما در خارج به حمل اشتقاقی یعنی فی، حرکت و لیس حرکت که لون است تحقق یابند.

جواب این است که این فرض در موجود خارجی به لحاظ تعدد حیثیت او صحیح است، اما در بسیط الحقیقة و واحد صرف صدور الف با صدور مالیس الف مثلاً ب تحقق نمی یابد زیرا صدور مالیس الف در قوه عدم صدور ب است از همان حیث صدور ما لیس ب که الف است؛ یعنی حیثیت صدور الف که لیس ب است همان حیثیت عدم صدور ب است چون عین خارجی بسیط محض و واحد صرف است، و الاً یعنی و اگر حیثیت ما لیس الف همان عدم صدور ب نباشد باید لیس ب که الف است بعینه ب باشد چون مورد بحث در اصل پنجم است که إذا اتَّصَف موضوع بسیط الذات من جميع الوجوه بصفة من الصفات فيجب أن يتَّصف بها بجميع الاعتبارات و فی کل مرتبة من مراتب نفس الامر.

قوله: «و إن لم يكن...» واو وصلیه است یعنی هر چند در موضوعی که واحد حق نیست که تعدد حیثیت بر میدارد، مالیس ألف در قوه عدم صدور ب نیست که می شود صدور الف با مالیس الف که ب است در حمل فی تحقق یابند مثل تحقق حرکت با لون که لیس حرکت است؛ و به مثال مصنّف ما لیس برائحة مثلاً سواد با رائحة در جسم تحقق یابد زیرا سواد که مالیس برائحة است به منزله یعنی در قوه مالیس الرائحة که ضدّ رائحة نیست، اما در مانحن فیه ب که مالیس

الف است بمنزلة و قوة مالميس ب است كه ضدّ ب است. و قوله: «وإن لم يكن بمنزلة، أى من حيث إنه لم يكن بمنزلة آه؛ و مراد از ما در مالميس فيه الرائحة ضدّ است.

ص ١٥٢- س ١، قوله: «وقدمّر ذكر بعض الشكوك على هذا البرهان...»
 قدمّر في الفصل الثالث عشر من المرحلة السادسة - ج ٢ - ص ٢٧١ من هذا الطبع - ، و مراده من إمام الباحثين المعترضين الفخر الرازى فى المباحث المشرقية. و قوله: «بعد تهديد هذه الأصول...» أى الأصول الخمسة. وقوله: «وإن لم يكن هو فى قوة...» الواو وصلية؛ و ضمير هو راجع الى ما فى قوله: «صدور مالميس أبعينه فى قوة...». وقوله: «فان مالميس برائحة فى الجسم» كالسواد؛ وان لم يكن بمنزلة ما - اى من حيث إنه لم يكن بمنزلة ما - معنى ما الضدّ - ليست فيه - ضمير فيه راجع الى ما بمعنى الضدّ، رائحة فى مطلق التحقق والوجود فيمكن - خبر فانّ ما ليس برائحة - اجتماع ما ليس برائحة الخ. وجملة الأمر أن قوله فانّ ما ليس برائحة إلى قوله فى مطلق التحقق اشارة إلى أن مالميس برائحة وهو السواد مثلاً ليس بمنزلة ما ليست فيه الرائحة أى ضدّ الرائحة الذى لا يجتمع مع الرائحة فى مطلق التحقق والوجود.

ص ١٥٢- س ١١، قوله: «فانه بعد ما حرّر كلام الماتن» يعنى بالماتن الفخر الرازى و قوله: «منع كون صدور لا امثلاً...» أى قول الشيخ أبى على. وقوله: «اقول المطلقان...» أى الكاتبى يقول؛ اقول المطلقان أنّما الخ

ص ١٥٢- س ١٦، قوله: «أورده بهمنيار فى كتاب التحصيل...» ص ٥٣١ ط دانشگاه تهران، از انتشارات دانشكده الهيات و معارف اسلامى.

ص ١٥٢- س ١٨، قوله: «معية بالطبع...» أى معية بالطبع و بالذات فانه لا يصدر عنه شىء إلا بعد أن يجب صدوره عنه أى صدور ذلك الشىء عن البسيط فإن صدر عن اج من حيث يجب صدور ب عنه أى عن البسيط لم يكن حينئذ واجباً الخ. وقوله «يصدر عنه ما ليس ب» اسم كان؛ فلا يكون إذن صدور

ب عنه واجباً و إلا لم يصدر عنه مالم يس ب لأن تقيض الواجب ممتنع.
ص ١٥٢- س ٢٣، قوله: «لابد و أن يكون فيها من الخصوصية...» ضمير
فيها راجع الى العلة، و كذلك ضمير لما تلك الخصوصية، و كلمة ما في «ملا
يكون» اسم يكون. وقوله الآتي «فانه متعلق الوجود والوجود...» أى الوجوب
اللاحق.

ص ١٥٣- س ٤، قوله: «فإذن منشأ تلك المناسبة...» الاضافة بيانية.
ص ١٥٣- س ١٢، قوله: «وإما أن يكون أحدهما مقوماً...» أى ليس بخارج.
ص ١٥٣- س ١٩، قوله: «هو المعلوم فقط» والمفهوم الآخر من ناحية العلة.
ص ١٥٣- س ٣٤، قوله: «وما فرض اثنين واحداً» أى واحداً على العينية.
ص ١٥٤- س ٣، قوله: «فليس هذا الدليل بصحيح...» أى اقتضاء الجسم
الحصول والقبول ليس بصحيح، و دليلهم أى دليل الحكماء غير مبنى على كون
المؤثرية ثبوتية بل مفهومه أى مفهوم دليل الحكماء أن مؤثرية المؤثر الواحد في
أثر لا تكون تلك المؤثرية من جهة مؤثرية المؤثر الواحد في غير ذلك الأثر.

ص ١٥٤- س ٥، قوله: «ثم قال صاحب الكتاب...» يعنى بصاحب الكتاب
الرازى. و قوله: «محاذية للنقطة الأخرى» أى للنقطة الأخرى من تلك الدائرة، ولم
يلزم من تغاير هذه المفهومات كون النقطة أى النقطة المركزية مركبة.

ص ١٥٤- س ٨، قوله: «وعندهم أن العلة...» أى عند الحكماء أن العلة
الواحدة لا يصدر عنها شيان من حيث إنها واحدة ولا يمنعون صدور شيئين
كالحاذاين يقبلها قابلان عنها أى عن العلة الواحدة.

ص ١٥٤- س ١١، قوله: «فاعترض أيضاً في بعض كتبه...» أى فاعترض
الرازى ايضاً في شرحه على الفصل الحادى عشر من النعط الخامس من اشارات
الشيخ الرئيس، و فى المباحث المشرقية - ط حيدرآباد الهند، ج ١، ص ٤٦٣ -
فاعترض تارة فى صورة النقص و منع المقدمات و الاحتياج الى حشيتين بالدليل.
ص ١٥٤- س ١٣، قوله: «ويعود التقسيم المذكور» يعنى إما مقومات أو لوازم

أو بالتفريق. وقوله «ولا يقبل إلا واحداً» مع أن هذه باطلة بالمعارضات المذكورة. وقوله: «وأجاب عنه المحقق الطوسي...» وراجع الفصل الحادى عشر من النمط الخامس منه كما ذكرناه آنفاً.

ص ١٥٤- س ١٥، قوله: «أمر لا تتحقق...» أى أمور لا تتحقق ولا تستند عند وجود شىء واحد لاغير بخلاف الأمر فى الصدور فاتها أى تلك الأمور لا تلزم الشىء الواحد من حيث هو واحد بل تستدعى تلك الأمور وجود اشياء فوق واحد يتقدمها أى يتقدم وجود اشياء تلك الأمور.

ص ١٥٤- س ١٨، قوله: «لى قابل و شىء...» أى الى قابل و فاعل يوجد ذلك الفاعل المقبول فى القابل.

ص ١٥٤- س ١٩، قوله: «لا يمنع خروجه» أى لا يمنع خروجه على سبيل التدرج عنها»

ص ١٥٤- س ٣٥، قوله: «بل مصداقه...» أى بل مصداقه الظاهر فى أن نفس وجود الذات كاف فى السلب.

ص ١٥٥- س ١، قوله: «بالقياس الى امرين» أى بالقياس الى الحجرية و الإنسانية كما مرّ. وقوله: «قال بعض اكابر الأعلام...» يعنى به استاذة صاحب القهسات.

ص ١٥٥- س ١٠، قوله: «فاذا كان كذلك» أى بحيث وجد الموضوع. ص ١٥٥- س ٢٩، قوله: «وهم و تنوير، و ربما توهم متوهم أنه إذا كان...» قد تقدم البحث عن نحو ذلك المطلب فى الفصل الثالث عشر من المرحلة السادسة أيضاً - ج ٢، ص ٢٧١ من هذا الطبع - قوله: «فصل فى أن البسيط الذى لا تركيب فيه أصلاً لا يكون علّة لشيئين بينهما معية بالطبع» فتدبر.

وقد أجاد ابن الفنارى فى مصباح الأنس فى شرح مفتاح غيب الجمع والوجود للقنوى (ط ١ من الرحلى - ص ٢٩) بقوله: قولهم الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد إذ لو صدر عنه اثنان لكان له علّتان فهو مع كلّ علّية غيره مع الأخرى

فهو اثنان ولو من جهتين. لا يقال فلا يصدر عنه واحد أيضاً و إلا لكان له علية فهو معها غيره بدونها؛ لأننا نقول ليس المراد بالعلية النسبة التي بين العلّة و المعلول فإن النسبة غير المنتسبين قطعاً بل المراد كونه بحيث يصدر عنه و إن من شأنه الصدور عنه و هذا عينه ولذا لا يوجب اعتبار الغير ولا التعدّد من حيث هو بخلاف العلّتين فإن تعدّدهما قطعاً باعتبار الغيرين كما مرّ مثاله (ص ٩) من أن إحصار الواحد عشر مبصرات قائمه من حيث محله واحد و إن كان من حيث المتعلّقات عشر مبصرات...» فراجع مصباح الانس بتعليقاتنا، والله سبحانه فتاح القلوب و مئاح القيوب.

ص ١٥٦- س ٢، قوله: «ليصحّ بها صدوره بعينه...» أي ليصحّ بخصوصيّة أخرى صدور كلّ منها بعينه.

ص ١٥٦- س ١٣، قوله: «مستتبع إياه في الاعتبار...» أي في الاعتبار العقلي، فكذلك هو - الضمير راجع الى المعنى الغير الإضافي - متأخر في اعتبار العقل.

ص ١٥٦- س ١٨، قوله: «على ذات المعلول» أي على ذات المعلول و ماهيته.

ص ١٥٧- س ١٢، قوله: «وبين أن نسبتها...» أي نسبة خصوصية الايجاب

الخ.

ص ١٥٧- س ٢١، قوله: «بل وجود العقل بالفعل... الخ» يعني وجود العقل بالفعل مطلقاً أي في أية مرتبة من مراتبه سواء كان العقل الأول أو الثاني الخ يكون من الكمالات المطلقة لطبيعة الموجود بما هو موجود. وقوله فضلاً يعني إذا كان وجود العقل في أية مرتبة من مراتبه كمال لطبيعة الموجود بما هو موجود فبطريق أولى يكون وجود الخصوصية المصدرية التي هي مبدء العقل و منشأه من كمال الموجود بما هو موجود.

ص ١٥٧- س ٢٦، قوله: «قد ذكر صاحب روضة الجنان...» كتاب روضة الجنان للمحقّق الفاضل المولى أبى الحسن الأبيوردى المتوفى ٩٦٦ هـ، نسخة كاملة منه بخطّ على بن حمد الله الجيلاني موجودة في مكتبتنا تاريخ كتابته ١٠٧٣ هـ.

ص ١٥٧- س ٣٢، قوله: «و مراده أن الخصوصية التي...» قد سقط قريب سطر من عبارة الكتاب هاهنا في الطبع الأول الرحلى الحجرى و تمامها هكذا: «و مراده أن الخصوصية التي بها يصدر المعلول الأول عن الواجب جل ذكره هي عين ذاته، و سائر الخصوصيات التي بها يصدر عنه ما سوى المعلول الأول هي أمور منضمة اليه»

ص ١٥٨- س ١، قوله: «من جهتين و إذا كان واحداً حقيقياً...» هذه هي العبارة الصحيحة؛ و قد حرّفت في الطبع الأول الرحلى بهذه الصورة: «و إذا لم يكن واحداً حقيقياً» و الصواب ما اخترناه.

ص ١٥٨- س ٢٦، قوله: «من جهة فصل آخر...» من جهة فصل آخر اى المستقيم، تحت جنسه المتوسط أى الكم المتصل.

ص ١٥٩- س ٦، قوله: «حكمة عرشية...» يشير في تلك الحكمة العرشية إلى أن الموجودات كلّها حيّة عالمة مريدة قادرة؛ و إلى تجدد الامثال؛ و إلى الحركة في الجوهر؛ و إلى العلم؛ و إلى المثل الإلهية، فاغتنم.

ص ١٥٩- س ٢١، قوله: «لئس للصورة الجرمية...» في بعض النسخ الجزئية مكان الجرمية.

ص ١٥٩- س ٢٦، قوله: «فكذلك صورها التي...» اى الصور الجسمية و النوعية في الخارج.

ص ١٥٩- س ٢٧، قوله: «فصارت علماً كلا علم...» و هو قدس سرّه العزيز قد أقام برهاناً على اثبات الشعور و الحياة لجميع الأشياء كلّها في مباحث العلّة و المعلول من السفر الأول و الفلسفة الأولى، و أشرنا الى نكات عرشية في ذلك.

ص ١٥٩- س ٣٠، قوله: «فهو إما لأجل...» ضمير هو راجع الى كلمة ما في قوله المقدّم: «فما ورد في الكلام الإلهى من قوله جل ذكره...». قوله: «و كمالاته من الصفات السبعة...» تلك الصفات مسمّاة بالائتمّة السبعة أيضاً و هي الحياة والعلم والإرادة والقدرة و السمع و البصر و الكلام؛ و راجع في بيانها الفصل الثانى

من فصول شرح القيصري على فصوص الحكم للشيخ الاكبر محمى الدين - ج ١ - ص ٦٦ بتصحيحنا و تحقيقاتنا و تعليقاتنا عليه .

ص ١٥٩ - س ٣٥، قوله: «و بين الجسد و الروح نسبة اتحادية...» ان النفس لما كانت ذات اطوار و شئون فتارة يبحث عنها فى مقامها الطبيعى و أحكامها بها العنصرية من حيث إن البدن مرتبتها النازلة... (الحجج البالغة على تجرّد النفس الناطقة - الطبعة الأولى - ص ١١)؛ و سيأتى تفصيل البحث عن هذه المسائل فى كتاب النفس.

ص ١٦٠ - س ٤٠، قوله: «لأن الملائمة هى المشابهة...» و المشابهة هى مشاركة الشئيين فى صفة من الصفات.

ص ١٦٠ - س ١٠، قوله: «بل فى خصوصية بها...» اى بل الانقسام فى خصوصية بها آه.

ص ١٦٠ - س ١٢، قوله: «لم يلزم تساويهما...» اى لم يلزم تساوى العلة و المعلوم فى الحقيقة.

ص ١٦٠ - س ١٥، قوله: «ثم قال بقى النظر...» اى ثم قال بعض الأذكياء بقى النظر فى أنه تعالى واحد حقيقى كما قصدوه و يقولون به إذ ذهبوا الخ.

ص ١٦٠ - س ١٨، قوله: «و الصورة أيضاً...» و العبارة الصحيحة الكاملة هكذا: «و الصورة أيضاً يحتاج فى تشخصها الى العوارض و الى الهيولى فلا تكون معلولاً أول.

ص ١٦٠ - س ٢١، قوله: «و قد أسمعتك أن حيثية كل صفة...» فى نسخة من الأسفار موجودة فى مكتبتنا تعليقة مخطوطة فى المقام بهذه الصورة: «قوله قدس سره العزيز الشريف: و قد أسمعتك إلى آخره؛ أقول: ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ذلك هو الفوز العظيم لأنه قدس سره العزيز قد بلغ فى توحيد الصفات أيضاً أقصى المراتب كما فى توحيد الذات و توحيد الأفعال و الترتب فى الصفات و أشرط تقدّم بعضها على بعض و توقف حصول بعضها على البعض كما نسب الى بعض

المرفاء الشاخصين ظاهره غير صحيح؛ وكذا ما اشتهر بينهم من أن أول ما يتعين به الذات صفة الحيوة أو صفة العلم، وقد مال الأكثرون بالأول وذهب جمال العارفين كمال الدين عبدالرزاق - س - في اصطلاحاته إلى الثاني، وقد تداولت على الستتهم مقالة كون صفة الحيوة إمام الأئمة السبعة المحسن من الصفات الإلهية، والله ولي الفضل العظيم؛ وأنا الفقير الخامل المزوى ميرزا محمد العراقي وفقنا الله لما يحب ويرضى».

ص ١٦٠ - س ٣٠، قوله: «لا أن أحد أقسامه هو التضاييف...» أى التضاييف مطلقا ولو لم يكن فيه تقابل وقوله: «على هذا المنوال» لأن التضاد مطلقا أحد اقسام التقابل، وهكذا السلب والإيجاب على الإطلاق. وقوله: «ثم قال...» أى ثم قال بعض الأذكياء

ص ١٦١ - س ١، قوله: «كما نظر اليه...» كما نظر الى ذلك المطلب فى مباحث التلازم بينهما.

ص ١٦١ - س ٣، قوله: «و تشخصها الجزئى» الضمير راجع الى الصورة المطلقة. وقوله: «لا توجد الا فى الهوى المنفعلة» ضمير الفعل أعنى لا توجد راجع الى عوارض مخصوصة. وقوله: «وهذا أنما ينضبط...» هذا اشارة إلى قوله و تشخصها الجزئى.

ص ١٦١ - س ٦، قوله: «وهى إما داخلية...» الضمير راجع إلى كلمات تناء و تشكّل و مقدار مخصوص و وضع معين و غير ذلك.

ص ١٦١ - س ١٠، قوله: «لصدور ما تفتقره فى تشخصها إلى ذلك الصادر...» لصدور ما أى لصدور الهوى تفتقره أى الصورة فى تشخصها إلى ذلك الصادر أى إلى الهوى.

ص ١٦١ - س ١٤، قوله: «الصورة الجرمية المشتركة» أى الصورة الجسميّة. و قوله: «ولو من بعض الجهات» أى بواسطة الصورة الجسميّة.

ص ١٦١ - س ١٦، قوله: «ملتئمة الحقيقة من حيثيتين» أى حيثية بها قبل

الهيولى و هى ارسالها و اطلاقها، و حيشية بها بعدالهيولى و هى تشخصها و خصوصيتها. و قوله: «من جهتين جهة فعلية بقائية باعتبار الإرسال، و جهة انفعالية حدوثية باعتبار الخصوصية لا يمكن أن يكون سبباً لوجود ما يفتقر اليه - الضمير راجع الى ما - فى ذاته ولو من إحدى الجهتين و هى الخصوصيات دون الأخرى أى الإرسال إلا أن يكون واقعاً فى عالم الحركات والاستعدادات - و حيثذليست سبباً مستقلاً. و قوله إلا بأسباب كثيرة، كالعقول و الأفلاك و غيرها. ص ١٦١- س ٢٦، قوله: «فكيف يقاس حال صدور...» أى فكيف يقاس حال صدور المركب عن المركب.

ص ١٦١- س ٢٩، قوله: «و ان كان فى ضمن ذلك...» أى و إن كان فى ضمن صدور كثير خارجى عن كثير خارجى استناد واحد منهم أى الهيولى مشترك الذات من جهة وحدتها الضعيفة المهمة إلى واحد عددى أى العقل من جهة انفراده الخ.

ص ١٦١- س ٣٠، قوله: «فكيف يقاس...» هذا الواحد أى العقل الذى مع الكثرة الاعتبارية إلى الواحد الذى هو قبل كل كثرة أى الله تعالى شأنه.

ص ١٦٢- س ١، قوله: «فاذا كان الأمر كذلك» أى اذا كانت النفس محتاجة الى المادة.

ص ١٦٢- س ٣، قوله: «قبل وجودها» الضمير راجع الى مادة فى قوله بالقياس الى مادة أخرى.

ص ١٦٢- س ٤، قوله: «بعد وجودها» أى بعد وجود المواد.

ص ١٦٢- س ٥، قوله: «سواء كان التعلق...» أى سواء كان التعلق بها فى اصل الوجود كالأجسام، أوفى الفعل و الایجاد كالنفس.

ص ١٦٢- س ٦، قوله: «فى مرتبة وجوده» ضمير وجوده راجع الى قوله فلك من الافلاك.

ص ١٦٢- س ٧، قوله: «قبل تحدده أو بعد تحدده» أى على فرض أن يكون

الخلاء محدداً؛ و ضمير تحدده راجع الى مكان.

ص ١٦٢- س ٨، قوله: «فصل في قاعدة الامكان الأشرف...» ص ٣٥٢ - ط ١
من رسائله التسع في هذه القاعدة. و في عين اليقين للفيض - ره - قاعدة الامكان
الأشرف مبنية على ثلاث مقدمات ص ٨ (٢٣٥) فراجع.

ص ١٦٢- س ١٢، قوله: «وكتابه المسمى بحكمة الإشراق...» راجع ص ٣٦٧
من الطبع الأول من المحجرى منه.

ص ١٦٢- س ٣٠، قوله: «وهي قاعدة الإمكان الأشرف» و هي أنه إذا وجد
الممكن الأخس فلا بد أن يكون الممكن الأشرف منه قد وجد قبله.

ص ١٦٢- س ٣٣، قوله: «دون غيره» الضمير راجع الى قوله متحدى الماهية.
ص ١٦٢- س ٣٥، قوله: «يتكثر بها...» ضمير بها راجع الى الأفراد في قوله
لايتفاوت أفرادها. و في بعض النسخ يتكثر بهما الماهيات، فضمير بهما راجع الى
الكمال والنقص. و قوله: «أو يعوارضها التي هي أمور خارجة» عطف على
بالكمال و النقص. و قوله: «أفراد ماهية واحدة من الوجود...» أى أفراد ماهية
واحدة نوعية ثبتت لمرتبة واحدة.

ص ١٦٣- س ٣، قوله: «في إثبات أن الأشرف من افرادها...» الضمير راجع
إلى طبيعة واحدة بسيطة، أى الأشرف من افراد طبيعة واحدة بسيطة الخ.
ص ١٦٣- س ٥، قوله: «و ذلك لأن...» اى عدم الإيراد على القاعدة لأنّ
القاعدة أئما تكون مطردة.

ص ١٦٣- س ٨، قوله: «فان الحركات السماوية كما أنها مؤثرة في
وجودها...» ضمير في وجودها و في عدمها راجع الى الحادثات اى انها مؤثرة
إعداداً في وجودها و عدمها.

ص ١٦٣- س ١٥، قوله: «الشريف متقدم على الخسيس ذاتاً...» ولا سيما إذا
لوحظ تقدمه بوجود نوري. و قوله: «للمتقدم بالذات في الابداء» و إن كان هذا
التقدم بعد وجوده.

ص ١٦٣- س ٢٠، قوله: «و بين الامتناع و الامكان بالقياس الى الغير» الذين ذهب اليهما الحكماء.

ص ١٦٣- س ٢١، قوله: «لأن الإمكان لا يكون بالغير كما مر...» مرّ في الفصل الثامن من المنهج الأول من المرحلة الأولى من المسلك الأول من السفر الأول: «ان كلاً من هذه الطبائع العقلية يحتمل في بادى الأمر أن يكون بالذات أو بالغير أو بالقياس الى الغير، ثم العقل بعد التدبّر فيها يحكم بأن الامكان لا يكون بالغير بل بالذات و بالقياس الى الغير فسقط من الاحتمالات التسعة واحد فبقى المتحققة منها ثمانية اعتبارات (ج ١ - ص ٢٥٠ من هذا الطبع بتصحيحنا و تحقيقنا و تعليقاتنا عليه).

ص ١٦٣- س ٢٣، قوله: «إنما يتم ابطال الشق الأخير...» أى و إن لم يجز عنهما لزم الرابع من قول صاحب حكمة الإشراق المذكور آنفا في هذا الفصل قبل تنبيه عرشى.

ص ١٦٣- س ٢٥، قوله: «و انتفاء ذلك ممنوع...» ذلك إشارة الى قوله: «ان إمكان المعلول يستلزم امكان العلّة...»؛ و قوله «كما في صورة السند» السند هو قوله: «ان انتفاء المعلول الأول ممكن مع أن علته و هو انتفاء الواجب مستحيل. و قوله: «فهو موجود قبله» لعدم ما يمنع عن التقدم.

ص ١٦٣- س ٢٩، قوله: «مثل النظر السابق» و هو تجويز كون الممكن مستلزماً للمحال، و هذا البحث منه مطرد في جميع البراهين التى يثبت فيها المطلوب بابطال تقيضه لكونه مستلزماً للمحال، و قد فككتنا هذه العقدة بإذن الله تعالى. هذه تعليقة من المصنف - قدّس سرّه - كما في نسخة مخطوطة عندنا. وقوله في هذه التعليقة: «و قد فككتنا هذه العقدة...» ناظر إلى ما مرّ في الفصل الحادى عشر و الفصل العشرين من المنهج الثانى من المرحلة الأولى (ج ١ - ص ٢٩٦، و ص ٣٧٧) من هذا الطبع بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه: «فصل فى أن الممكن على أى وجه يكون مستلزماً للمتنع بالذات: فصل فى أن الممتنع كيف يصحّ أن يستلزم ممتنعاً آخر.

ص ١٦٤- س ٣، قوله: «فهى عند الفحص و البرهان يعلم أنها فيه...» و ذلك لأنه تعالى صرف الكمال الذى لا أتم منه.

ص ١٦٤- س ٥، قوله: «أو فيما يستند إليه...» مع كون اصله له تعالى و هذا إذا كان ما يستدعيه معلول خصوص مرتبة لا يلىق به تعالى؛ أو المعنى أو فيما يستند إليه تعالى أيضاً.

ص ١٦٤- س ٧، قوله: «من العقول القدسية الاطلاع عليها» و قد اسقطت كلمة فى العبارة كما فى الطبعة الأولى من النسخة الرحلية الحجرية، و العبارة الصحيحة هكذا: «ولا نصيب لعقل من العقول القدسية فى الاطلاع عليها.

ص ١٦٤- س ١٤، قوله: «يدفع بما ذكره...» أى بما ذكره من الحمل على ما بالقياس.

ص ١٦٤- س ٢٢، قوله: «محال بالغير الذى هو المحال بالذات» أى عدم الواجب.

ص ١٦٤- س ٢٤، قوله: «فى حقيقة النورية...» أى فى حقيقة النورية الظلية البسيطة قبال الفواسق عندهم.

ص ١٦٤- س ٢٧، قوله: «لاشتراك النورية الوجودية...» إشارة الى الشرط الأول أعنى الاتحاد فى الحقيقة.

ص ١٦٤- س ٣٠، قوله: «وهكذا إلى ما لانهاية له» فى ما فوق الطرفين.
ص ١٦٤- س ٣٣، قوله: «فان معرفة النفس مفتاح خزائن الملكوت» كلمة عرشية فى بيان الحديث الشريف: «من عرف نفسه فقد عرف ربه» قد ذكرنا فى تفسيره وجوهاً كثيرة فى عدة مواضع من كتابنا «الف كلمة و كلمة»، يهدىك الى تلك المواضع فهارس الكتاب.

ص ١٦٤- س ٣٤، قوله: «أو بخار يسمّى عند الأطباء بالروح» النكتة الثانية والسبعون من كتابنا «الف نكتة و نكتة» فى بيان اطلاقات الروح فى الصحف العقلية والعرفانية و الطبية، و قلنا فى ذلك:

ب - روح را بر روح بخاری اطلاق می کنند و موارد شاهد آن بسیار است: خواجه طوسی در بحث کیفیات نفسانیه تجرید در تعریف حیات فرماید:

«وهی - یعنی الحیاء - صفة تقتضى المحسّ والحركة مشروطة باعتدال المزاج عندنا فلا بد من البنية و تفتقر الى الروح» که مراد از این روح، روح بخاری است چنان که علامه حلّی در شرح آن فرماید:

الحیاء تفتقر الى الروح و هی أجسام لطيفة متكوّنة من بخارية الأخلاط سارية فی العروق تتبعث من القلب و حاجة الحیاء اليها ظاهرة.

زمره ای از متقشفین از این گونه تعبیرات در تعریف روح بخاری پنداشتند که مراد از روح نفس ناطقه انسانی است که گفته اند روح جسم لطیف است و از آن اراده کنند. روح انسانی را با این که روح بخاری مطبیه اولی او است؛ شیخ در آخر فصل هفتم مقاله دوازدهم طبیعیات شفاء فرماید: «الألة الأولى للنفس هی الحرارة الفریزية و بهایتمّ جمیع أفعالها» (ط ۱ - ج ۱ - ص ۴۵۴).

ص ۱۶۵ - س ۶، قوله: «مخصّصات لحدوث...» ای مخصّصات و معدّات لحدوث الخ.

ص ۱۶۵ - س ۱۳، قوله: «ما هو فوقه» أى العقل.

ص ۱۶۵ - س ۱۵، قوله: «و أما تعدّدها...» الضمیر راجع الى العقول القادسة. و قد تقدّم البحث عن ذلك اعنى وحدة العقول القادسة و تعدّدها فی الفصل الثالث من الطرف الثالث من المسلك الخامس - أى من المرحلة العاشرة من الطبع الأول الرحلی - المعنون ذلك الفصل بقوله: «فصل فی أقسام العلوم» (ص ۵۵۶ من المجلد الثالث من هذا الطبع بتصحيحنا و تحقیقنا و تعلیقاتنا علیه).

ص ۱۶۵ - س ۱۸، قوله: «و کذا قدمها و دوامها...» ای و کذا قدم العقول القادسة و دوامها الخ.

ص ۱۶۵ - س ۲۰، قوله: «وَأُما من حيث نسبتها...» الضمیر راجع الى العقول القادسة؛ ثم ما یصدر عنها علی التدریج و التجدید من خلق جدید إشارة إلى

تجدد الأمثال، و قد تقدم الكلام في عدة مواضع من الكتاب البحث عن تجديد الأمثال منها في الفصل الثامن عشر من الموقف الثامن من هذا المجلد في الإلهيات. ص ١٦٥- س ٢٣، قوله: «تبصرة مشرقية: اعلم أن للوجود المطلق حاشيتين...»

قد تقدم البحث عن ذلك أيضاً في الفصل الثاني عشر من المسلك الثالث في القوة و الفعل حيث قال: «فتبنت أن في الوجود طرفين أحدهما الحق الأول و الوجود البحث جل ذكره، والآخر الهوى الأول (ج ٣ - ص ٩٦ من هذا الطبع). ص ١٦٥- س ٢٥، قوله: «ولا يتنزل الوجود إليها...» تدبر قوله سبحانه: «يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ثم يعرج إليه في يوم كان مقداره ألف سنة مما تعدون (الم السجدة - الآية ٦)

ص ١٦٥- س ٣٠، قوله: «و منها أن للفلك طبيعة نوعية جسمانية...» قد أشرنا غير مرة إلى معنى الفلك على ما ذهب إليه الرياضيون، و إلى معناه على القول بالفلك الجسم الطبيعي، و رسالتنا المسماة بـ «كل في فلك يسبحون» تبحث عن الفلك بالمعنيين المذكورين في تسعة أفلاك أى في تسعة فصول، و هى مطبوعة مع تسع رسائل أخرى مسماة بـ «ده رساله فارسي».

ص ١٦٦- س ٢، قوله: «لأنه مندمج في الوجود» أى لأنّ العدم التحليلي الذهني مندمج في الوجود.

ص ١٦٦- س ٤، قوله: «فذاتها كأنها أمر...» الضمير راجع إلى النفوس في قوله لأن النفوس بما هى نفوس قد شوب فيها ضربان من العدم.

ص ١٦٦- س ٧، قوله: «المستلزم للتركيب الخارجى...» و إن لم يستلزم التمدد الخارجى في المقام.

ص ١٦٦- س ١٠، قوله: «في الحقيقة و الفعل...» أى في الذات و الفعل جميعاً. ص ١٦٦- س ١٨، قوله: «والتالث فقد ذاته عن ذاته في كل وقت و زمان» و ذلك للحركة الجوهرية. قوله: «والرابع غيبة ذاته عن ذاته في كل حدّ و مكان» أى

من نفسها. قوله: «و قيل الفرق بينها...» اى الفرق بين الهيولى و بين العدم الذى اى الاستعداد السابق الذى هو أحد الأسباب الثلاثة للكانتات الخ؛ و إن شئت فراجع تعليقات الشيخ: «الفرق بينها و بين العدم الخ - ص ١١٤ -

ص ١٦٦- س ٢٣، قوله: «معدومة بالعرض...» أى بعرض مالم يوجد.

ص ١٦٧- س ٣، قوله: «واحدة نوعية...» متحصلة متفقة فى السنخ.

ص ١٦٧- س ٥، قوله: «فالموجود الأول عنه...» اى فالموجود الأول الصادر عنه سبحانه و جب الخ.

ص ١٦٧- س ١٠، قوله: «فمخرج ذاته...» فالمثل الإلهية هى مخرجة النفوس من القوة الى الفعل.

ص ١٦٧- س ١٧، قوله: «وليس هو الواجب...» ضمير ليس راجع الى مكمل فى قوله: «او ينتهى الى مكمل لا يكون فيه شوب قوة استعدادية.

ص ١٦٧- س ١٩، قوله: «إذبه يصير البصر...» ضمير به راجع الى النور الفائض من الشمس.

ص ١٦٧- س ٢١، قوله: «و وزانها وزان الماهيات...» ضمير وزانها راجع الى قوة البصر.

ص ١٦٧- س ٢٧، قوله: «الى تجدد هويتها» أى هوية طبيعة أخرى.

ص ١٦٧- س ٣٠، قوله: «من حيث الثبات المضمّن فيه التجدد و الحدوث» اى المضمّن فى الثبات التجدد و الحدوث.

ص ١٦٨- س ٦، قوله: «فى عالم الدهر» اى فى عالم الدهر و الواقع.

ص ١٦٨- س ١١، قوله: «مسبوق بعدم زمانى» على مشرب المصنّف فتدبر.

ص ١٦٨- س ١٥، قوله: «فليست هى من جملة ما سوى الله» هذه الكلمة العليا سرّ من اسرار المعارف الإلهية فى الحكمة المتعالية و قد اشار اليه فى مرحلة العلة و المعلول أيضاً فتدبر فى التوحيد الصمدى.

ص ١٦٨- س ١٧، قوله: «و مع ذلك لكانت بالأسراً و ساطأً بلا طرف» و ذلك

لفرض اللانهاية، و مادام حكمها حكم الواسطة لا تكون الحركة متحققة بالفعل على نحو وجودها لعدم وجود أول محرك على الفرض. و قوله: «ولا محالة هو أمر بالفعل» أى لا محالة ذلك المحرك أمر بالفعل الخ.

ص ١٦٨- س ٢٠، قوله: «إما با عطاء المبدء القريب إياه...» ضمير إياه راجع الى الفلك؛ والذي صفة للمبدء.

ص ١٦٨- س ٢١، قوله: «لأنه الموجب له...» ضمير لأنه راجع الى الأمر بالفعل أى المحرك العقلانى؛ و ضمير له راجع الى الفلك.

ص ١٦٨- س ٢٧، قوله: «و إلا لما اختلفت الحركات الفلكية قدرأ وجهة...» قيل و فيه إمكان رجوع الاختلاف الى اختلاف لأنواع الأفلاك؛ أقول: قول هذا القائل وهم، و تحقيق الحق يطلب من الفصل الثالث من المقالة التاسعة من إلهيات الشفاء حيث قال الشيخ؛ ولكن بقى علينا شىء و هو أنه يمكن أن تتوهم المتشوقات المختلفة أجساماً لا عقولاً مفارقة الخ. و بعد إزالة ذلك الوهم أخذ في إزالة و هم آخر و هو أن يكون الفرض لمحرك هذا الفلك التشبه بمحرك ذلك الفعل، فراجع.

ص ١٦٨- س ٣٣، قوله: «من هذا المنهج» و هو حركات الأفلاك. و قوله: «و عمل في بيانه رسالة...» قد طبعت هذه الرسالة في مجموعة رسائله - قدس سره - ص ٤٧٩، فراجع.

ص ١٦٩- س ٣، قوله: «والأول محال...» الأول هو القائم بنفسه الموصوف بذى وضع.

ص ١٦٩- س ١٨، قوله: «والثانى إما مستكف بذاته...» الثانى هو الناقص.
ص ١٦٩- س ١٩، قوله: «ليكون متوسطاً...» أى متوسطاً فى إيصال الفيض.
ص ١٦٩- س ٢٠، قوله: «و أيضاً يلزم الفرجة...» أى الفرجة والطفرة و عوز الواسطة.

ص ١٦٩- س ٢٢، قوله: «إلى آخر الحاشية الأخرى» و هى الهولى.

ص ١٦٩- س ٢٢، قوله: «قال مفيد المشائين و معلّمهم...» يعنى أرسطو.

ص ١٦٩- س ٢٣، قوله: «وليس لشيء من الأشياء...» اى و ليس لأجل شيء من الأشياء ليكون معللاً بشئ بل الأشياء كلّها موجود لأجله و بإيجاده. و قوله: «بل الأشياء كلّها فيه» اى مضمحلّ في جنب شيئته.

ثمّ في نسخة من الأسفار عندنا تعلية مخطوطة في المقام على قول ارسطو: «وليس هو الأشياء بل الأشياء كلّها فيه» تنهى تلك التعلية برمز «م» ينبى نقلها و هى مايلى: «أى كلّ كمال يتحقّق في شيء فهو ثابت له لأنّ الكمال أنما هو في الوجود و للوجود، و لما كان الواجب - عزّ اسمه - في غاية تأكّد الوجود و فوق ما لا يتناهى في التأكّد الشدّة بما لا يتناهى فجميع الكمالات الوجوديّة ثابتة له بوجه أتمّ و أكمل من كلّ موجود بما لا يتناهى من غير تكثرّ في ذاته تعالى أو تحدّد و تنقّص فإنّ الوحدة جامعة لجميع مراتب الكثرات بوجه الإندماج؛ والنواة واجدة لتمام خصائص الشجر و الأوراق والأثمار و كمالاتها على سبيل الانطواء والإندماج، و ضياء النير جامعة لكلّيّة درجات الأنوار على طريق الإضمحلال و الإستهلاك، بل القول الحقّ والكلام الموافق لما هو المحقّق أن الكمالات الحاصلة للممكنات بأسرها أضلال و عكوس و أشباح لما هو الكمال بالحقيقة وليست هى كمالات واقعيّة؛ و لست أقول كمالات الممكنات بما هى كمالات لها مشابهة للكمالات الواجبيّة بوجه و مفترقة بوجه تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، بل المقصود من ذلك الكلام أن هذه الكمالات إذا قيسّت إلى كمال الوحدة الحقّة الحقيقيّة و الواجب المتنزّه المتعالى تكون حالها حال الظلمة و النور والعدم والوجود، ولا يمكن اطلاق الشئ عليها أو قياس لها إلى سرادق كبريائه في أطراف جبروته لأنها مخلوقات و هو الخالق، و موجودات و هو الموجد، و فقراء و هو الغنى، و ممكنات و هو الواجب، ولا شكّ أن كمال الممكن أنما هو كمال إذا نسب إليه فقط و ليس بكمال للواجب بل هذا له تعالى عين النقص تعالى شأ و جلّت عظمتة فاذا اجترئت على القول بكون الواجب ممكناً و موجوداً و واجداً له

تعالى بهذا الوصف فقل عالم كما أعلم و هكذا، و هذا مما لم يتفوه به جاهل أبله فضلاً عن عالم اللبيب فالمراد من قولهم كل الأشياء فيه و بسيط الحقيقة كل الأشياء أنه لما كان الامكان أعنى الوجود الممكن في غاية الضعف و نهاية الخساسة، و الواجب هو كمال القوة والشدة، و منتهى الشرافة و القدرة و الجلال و الرتبة، ولا شيء من هذه الحردلات الضعيفة إلا مفاض من رشحات فيضه ولا في شيء من تلك الأضلال الممدودة إلا من لمعات قدرته و أيسه فكل درجة تتصور من الكمال فهو واجده بنفسه و لنفسه فوق ما يتصور بما لا نهاية له لكن على وجه البساطة و الوحدة لا الكثرة والتعدد و الانفصال ليس كمثله شيء وهو خالق كل شيء لا تدركه الأبصار و هو يدرك الأبصار و هو اللطيف الخبير؛ فتدبر و افهم ولا تغرن بظواهر الكلمات فتتهوى بك الريح من مكان سحيق».

ص ١٦٩ - س ٢٦، قوله: «أقول و اختصر القول...» هذا من كلام المعلم.

ص ١٦٩ - س ٣٥، قوله: «ليكون متميزاً عنه» أي ليكون الوجود الواجب متميزاً عن المبائن و الغير.

ص ١٧٠ - س ٤، قوله: «من طريقة النقل و السماع...» ها هنا تعلية للمصنف - قدس سره - وهى ما يلى: و عن النبي - ص - في جواب أسئلة جاثليق في حديث طويل قال فأخبرني عن الله عز وجل أين هو؟ فقال عليه السلام: هو هاهنا و هاهنا، و فوق و تحت، و محيط بنا، و معنا، و هو قوله: ما يكون نجوى ثلاثة الآية. و في هذا الحديث أيضاً فب عظمته و نوره قلوب المؤمنين، و بعظمته و نوره عباد الجاهلون، و بعظمته و نوره ابتغى من في السماء و الأرض من جميع خلائقه إليه الوسيلة بالأعمال المختلفة والأديان المشتقة فكل محمول يحمله الله بنوره و عظمته و قدرته لا يستطيع لنفسه نفعاً ولا ضرراً و لا موتاً و لا حياة ولا نشوراً فكل شيء محمول و الله تعالى الممسك لهما أن تزولا و المحيط بهما و هو حيوة كل شيء و نور كل شيء سبحانه و تعالى عما يقولون.

ص ١٧٠ - س ١٢، قوله: «فبزوال نسبة كونها...» الضمير راجع الى المحافظة

اي المحافظة للصورة لنا.

ص ١٧٠ - س ١٩، قوله: «والرشح في المثل» اي ما نحن فيه كما في المثال المذكور أي المرأة؛ - وقوله: «كما اشرنا إليه...» قد تقدم البحث عن اختلاف آراء الحكماء في ادراك النفس هل هو على سبيل رشح الصور على النفوس، أو على سبيل الإشراق، أو على سبيل الغناء في القدسي في الفصل الثالث و الثلاثين من المرحلة السادسة في العلة و المعلول (ج ٢ - ص ٢٥٥ من هذا الطبع بتصحيحنا و تحقيقنا و تعليقاتنا عليه) فراجع.

ص ١٧٠ - س ٢٠، قوله: «فبإذن النفس متى كانت مجسوة المرأة متطهرة القلب...» تطهير القلب بأقسامه الخمسة مبحوث عنه في الفصل الخامس من فصول الفاتحة من مصباح الأنس للعلامة محمد بن حمزة الشهير بابن الفناري في شرح مفتاح غيب الجمع و الوجود للعلامة محمد بن اسحاق القونوي (ط ١ من الرحلى من ص ٢١ - الى ص ٢٦)؛ و أقسامه الخمسة: أحدها القلب النفسى، و ثانيها القلب الحقيقى المتولد من مشيئة جمعية النفس، و ثالثها القلب القابل للتجلى الوجودى الباطنى المتولد من مشيئة الروح، و رابعها القلب الجامع المسخر بين الحضرتين، و خامسها القلب الأحدى الجمعى.

ص ١٧٠ - س ٢٦، قوله: «قال العلامة الحلّى في شرح تجريد العقائد...» قال في المسئلة السابعة و الثلاثين من الفصل الأول من المقصد الأول (ص ١٠٣ من كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد بتصحيحنا و تعليقاتنا عليه). ثم إن رسالتنا في نفس الأمر مجدية في المقام جداً.

ص ١٧٠ - س ٢٨، قوله: «والمعقول من نفس الأمر...» يعنى و ما يتصور و يعقل من لفظ نفس الأمر عند ما يقال الشيء مطابق لما نفس الأمر و يكون الشيء فيه إمّا هو الوجود الخارجى و كون الشيء في الخارج، أو الذهنى و كون الشيء في الذهن، والمفروض أن الأحكام الذهنيّة التى قلنا ليست بلحاظ ما في الخارج كالامكان مقابل للامتناع لا يصحّ القول بأن صحيحها لأنها في الخارج، و كذا لا

يصحّ القول بأن صحيحها لأنها في الذهن لإمكان كونها كاذبة و مع ذلك موجودة في الذهن و يلزم على هذا صحة الكواذب. - هذه التعليقة نقلناها من مخطوطة عندنا .

ص ١٧٠- س ٣٢، قوله: «بزوال المفيد للعلم...» أى بزوال المعدّ للعلم، أى بزوال المفيد للعلم فائدة على الإعداد. وقوله: «وهاتان الحالتان» أى السهو و النسيان في الكواذب قد تعرضان في الأحكام الكاذبة فلم يأت - أى الحاجة المحقق الطوسى لم يأت في جواب السؤال بمقنع، و في بعض النسخ بمشيع. و إن شئت فراجع الشوارق - ط ١ من الرحلى - ج ١ ص ١١٤.

ص ١٧١- س ٤، قوله: «على هذا الوجه» أى الوجه المؤكّد.

ص ١٧١- س ٤، قوله: «من العلم الانطباعى» أى العلم الانفعالى.

ص ١٧١- س ١٦، قوله: «من ذلك العالم» أى العالم العقلى.

ص ١٧١- س ١٧، قوله: «أوزوال حالة وجودية له» أى زوال حالة وجودية لشيء آخر.

ص ١٧١- س ١٩، قوله: «فإن الأول...» الأول هو اليقين، والثانى هو الملكة، أى فإن اليقين خير حقيقى، والملكة نافعة في تحصيل الحق.

ص ١٧١- س ٢٣، قوله: «حصلت له ملكة الاتصال من هذه الجهة» أى من جهة تكرر ملاحظتها لعلوم صادقة.

ص ١٧١- س ٢٨، قوله: «الموقف العاشر في دوام جودالمبدء الأول...» ينبغى في المقام التدبّر التام في التوحيد الصمدى، و في آله سبحانه دائم الفضل على البرية، ولا يتصور في واجب الوجود بالتوحيد الصمدى و في أنه سبحانه دائم الفضل على البرية إمساك الفيض فيجب التأمل و التدبّر في كثير من الأقوال الواردة والأمثال السائرة لتنبية الناس؛ و عليك بالتدبّر و التفقّه في قوله سبحانه: «و تلك الأمثال نضربها للناس و ما يعقلها إلاّ العالمون» (العنكبوت - ٤٣)؛ و كذا في قول حجة الله الإمام محمدبن على باقر العلوم عليه السلام: «قد انقضى من

قبل آدم الذى هو أبونا ألف الف آدم أو أكثر.

و عليك فى هذا الأمر المبرم التوحيدى القويم الأصيل برسالتنا الفارسيّة الموسومة بـ «رتق و فتق»، و قد أشرنا إليها أيضاً فى تعليقه على اول «المسلوك الثانى القدم و الحدوث و ذكر اقسام التقدم و التأخر» (اول ج ٣ من هذا الطبع - ص ٥ و ٦)؛ و اعلم أنا جعلنا تلك الرسالة الرصينة «الكلمة ٣٢٣» من كتابنا المطبوع: «الف كلمة و كلمة» فعليك بالرجوع إليها. ثم اعلم أن النكتة ٩٩١ من كتابنا المطبوع «هزار و يك نكته» أى الف نكتة و نكتة، و تلك الكلمة المذكورة كل واحدة منهما متممة للأخرى فعليك بالرجوع الى تلك النكتة أيضاً؛ على أن الدرس الثلاثين من كتابنا المطبوع المسمى بـ «دروس معرفة الوقت و القبلة» متمم تلك الكلمة و النكتة أيضاً، و يتلفيق تلك الكلمة و تلك النكتة و ذلك الدرس تحصل رسالة كاملة مفيدة جداً فى مسائل هذا الموقف العظيم، و الله سبحانه فتّاح القلوب و منّاح الغيوب.

ص ١٧١- س ٣١، قوله: «اعلم أن هذه المسئلة من عظام المهمات الحكمة و الدينية...» أى مسئلة دوام الفيض أزلاً و أبداً.

ص ١٧٢- س ١٩، قوله: «بل هى فى جميع هذه الصفات...» ضمير هى راجع الى الماهية فى السطر المقدّم: «وماهية لا بشرط ليس لها فى ذاتها من حيث ذاتها وجود...».

ص ١٧٢- س ٣٢، قوله: «باجراء التطبيق و التضايف...» قد مرّ بيان برهان التطبيق و التضايف فى الفصل الخامس من المرحلة السادسة.

ص ١٧٢- س ٣٣، قوله: «قالوا إنّ هذه المتعاقبات...» أى قال اتباع الفلاسفة: إنّ هذه المتعاقبات و الحوادث لا كليّة لها أى لا اجتماع لها فى الخارج ولا فى الخيال الخ. وقوله: «و قد ذهّلوا» أى وقد ذهّل اتباع الفلاسفة و غفلوا الخ.

ص ١٧٢- س ٣٥، قوله: «على وجه العدل...» لا يخفى لطفه، أى على وجه القضية المعدولة.

ص ١٧٣- س ١، قوله: «بمعنى السلب العدولى» أى معدولة المحمول. و قوله: «سلباً بسيطاً» مفعول مطلق نوعى لقوله: «أن يسلب عنها القدم...»

ص ١٧٣- س ٢، قوله: «الحدوث» فاعل يثبت فى قوله: «ولكن يثبت» وقوله: «ويحكم عليها...» أى يحكم على كل واحد واحد من جزئيات الحركة الخ.
ص ١٧٣- س ١٣، قوله: «السلب من كل شىء بتقديم السلب على الحيثية» و ذلك لأن فى التأخير إيهام إيجاب العدولى و يصير المعنى الانسان من حيث هو انسان شىء هو لا ألف.

ص ١٧٣- س ٢١، قوله: «فى مباحث احكام الجوهر...» اى الحركة الجوهرية.
ص ١٧٣- س ٣٠، قوله: «ونسبة الضعف الى القوة» القوة بمعنى الشدة.
ص ١٧٤- س ٥، قوله: «سواء كان بالذات...» كالصور النوعية، و قوله: «أو بالمرض» كالعوارض و النفس مثلاً.

ص ١٧٤- س ٩، قوله: «لأمر صورى...» لأمر اى التغير صورى أى جوهر ذاتى داخل فى قوام وجوده، الضمير فى وجوده راجع الى الجسم أى داخل فى قوام وجود الجسم. و قوله: «غير متحصلة الوجود...» أى غير متحصلة الوجود فى نفس الأمر والوجود العيى إلا بصورة التغير و التجدد - الإضافة أى إضافة الصورة الى التغير و التجدد بيانية.

ص ١٧٤- س ١١، قوله: «بحسب مرتبة من مراتب...» و هى مرتبة ذاتها من حيث هى هى.

ص ١٧٤- س ١٣، قوله: «فإن الواقع منها...» ضمير منها راجع إلى الهوى. و قوله: «فى نفس الواقع» اى فى نفس الخارج و بين عدم الاتصاف بها فى مرتبة الواقع و مرتبة الذات، و الأول غير مستلزم الخ.

ص ١٧٤- س ١٧، قوله: «ثابت لها فى الواقع» أى فى الواقع و العين دو العكس الكلى الخ.

ص ١٧٤- س ١٨، قوله: «لما يلزم وجودها» أى للصورة النوعية.

ص ١٧٤- س ٢٢، قوله: «كل ما يوصف به الحركة» اى كلما يعرف به الحركة.

ص ١٧٤- س ٢٥، قوله: «لكن بعضها متأخرة الوجود...» ضمير بعضها راجع الى الموجودات.

ص ١٧٤- س ٢٦، قوله: «واللاكون الانفصالي» عطف تفسيرى للعدم، و اللاكون الانفصالي بمعنى انفصاله عن كونه فى العين أى انفصال لكونه عن كونه. و قوله: «والاستحالات...» اى والاستحالات الانفعالية المنقطعة و المنتهية بغيرها.

ص ١٧٤- س ٢٧، قوله: «و بعضها مع التغير...» الضمير راجع الى الموجودات، والجملة معطوفة على قوله: «بعضها متأخرة الوجود عن التغير و الزمان، أى بعض الموجودات التى فى هذا العالم متأخرة الوجود عن التغير و الزمان، و بعضها مع التغير والزمان.

ص ١٧٤- س ٣٠، قوله: «لكان زمان حركته كذا» أى ساعة او اكثر مثلاً.
ص ١٧٤- س ٣٢، قوله: «نعم يمكن أن يكون...» اى نعم يمكن أن يكون الشئ فى حدّ ماهيته الذاتيّة الخ.

ص ١٧٤- س ٣٥، قوله: «واعلم أن القوم أنما وقعوا...» هذا القول باطلاقة غير صحيح لأنّ جميع المشائين ليسوا قائلين باعتبارية الوجود بل جماعة منهم قالوا بأصالته و تقدّمه بالذات على الماهية فى الخارج.

ص ١٧٥- س ٥، قوله: «فيمود الكلام إلى ذلك الوجود السابق» فى كونه عارضاً و مسبوقاً بوجود المعروض، و كذا فى الوجود الثالث و الرابع الى غير النهاية فيتسلسل لو كان الوجود السابق غير الآحق؛ أو يدور لو فرض السابق عين الآحق و نفسه.

ص ١٧٥- س ٧، قوله: «لموصوفاتها بعد تمامية تحصيلها.» الضميران فى تحصيلها و ذاتها راجعان إلى الموصوفات فى قوله لموصوفاتها.

ص ١٧٥- س ١٢، قوله: «و محل الحركة» عطف على المعروض.

ص ١٧٥- س ١٤، قوله: «يوجب إعادة الكلام في المحلّ و لزوم التسلسل أوالدور...» أى يوجب إعادة الكلام بأنه إمّا ثابت أو متغيّر و الأوّل باطل، و الثانى إمّا أن يكون التغيّر زائداً على ذاته فينقل الكلام في محلّ ذلك التغيّر و هكذا حتى يتسلسل، و هذا إذا فرض التغيّرات مغايرة ولو فرضت متّحدة يلزم الدور. و قوله: «والثانى لا يخلو إمّا أن يكون عين ماهيته» أى إمّا أن يكون التغيّر عين ماهيته الخ.

ص ١٧٥- س ٢٧، قوله: «يساوى الوحدة...» أى والكلّ ليس له وحدة حتّى يكون له وجود فى نفسه.

ص ١٧٥- س ٢٨، قوله: «موجوداً بوجود الصورة...» أى وجوداً عقليّاً أى المثل المفارقة الإلهية.

ص ١٧٥- س ٣٤، قوله: «قد سبق فى العلم الكلّى» أى فى الأمور العامة. ص ١٧٦- س ٣، قوله: «لا يخلو إمّا أن يكون...» خبر لقوله: لأن كلّ ما لأجله الخ.

ص ١٧٦- س ٦، قوله: «وأنه متشابه الأحوال» أى متّحد الأحوال، و قوله: «بل كانت الأحوال كلّها على ما كانت عليه...» أى على ما كانت عليه من العدم.

ص ١٧٦- س ١٠، قوله: «كلها صادقة حقّة اضطرارية» أى ضرورية.

ص ١٧٦- س ١٦، قوله: «بمنزلة الماهية» أى بمنزلة الماهية فى عدم المجعولية.

ص ١٧٦- س ٢٠، قوله: «المنكرين للحدوث» أى المنكرين لحدوث العالم بما فيه و معه.

ص ١٧٦- س ٣١، قوله: «يلزم أن فى ذاته...» والصواب: يلزم أن تكون فى ذاته، وقد سقط فعل تكون من العبارة فى الطبع الأوّل الرحلى.

ص ١٧٦- س ٣٢، قوله: «فالحادث الثابت...» أى فالحادث الثابت زماناً فى ذاته تعالى الباطل بعد ذلك إن كانت علّته نفس ذاته تعالى و يجب أن لا يعدم عنها أبداً؛ و ان كان المبطل له أى للحادث الثابت أمراً يضاؤه أى يضاؤه الحادث الثابت

فما كان يوجد في ذاته الخ.

ص ١٧٧- س ٥، قوله: «ويكون الواجب لذاته منفعلاً...» و ذلك لأنه يكون مؤتمراً منه على هذا الفرض الباطل دائماً.

ص ١٧٧- س ٧، قوله: «ولا يلزم تسلسل...» اي ولا يلزم تسلسل الحوادث العالمية الى غير النهاية الخ.

ص ١٧٨- س ١، قوله: «على انقطاع الفيض...» لا يخفى حسن تعبيره على تشنيع عقيدتهم الفاسدة في معرفة دائم الفيض على البرية.

ص ١٧٨- س ٢، قوله: «مسبوقه بعد مات لا أول لها» أي دورات تقدمت عليها.

ص ١٧٨- س ٥، قوله: «يقتضى أن يكون السابق...» أي يقتضى أن يكون مجموع تلك العدميات مقارناً للمسبوق المتأخر أي هذا الموجود.

ص ١٧٨- س ٧، قوله: «إما أن يجوز حصول شيء منها...» أي إما أن يجوز حصول شيء من الحركات فيه أي في الأزل أولاً الخ.

ص ١٧٨- س ١٣، قوله: «غير مسبوق بالغير مطلقاً» لكونه غير مسبوق بشيء بعينه فقط.

ص ١٧٨- س ١٦، قوله: «هو مسمى الحركة» اي ذلك الشيء هو مسمى الحركة و القدر المشترك.

ص ١٧٨- س ٢٠، قوله: «وفيه نظر فلا تذهل» و هو أي النظر أن الطبيعة ليست شيئاً واحداً مستمراً محفوظاً بتعاقب الأفراد بل واحدة بوحدتها متكررة بتكررها معدومة بانعدامها موجودة بوجودها فلاحكم لها غير حكم الأفراد.

ص ١٧٨- س ٢٢، قوله: «ومنها مالا يقع إلا على الترتيب الزماني» كالاب والابن. و قوله: «ولا كذلك المجموع» أي مجموع الضدين.

ص ١٧٨- س ٢٨، قوله: «وهو الذي يفرض عند كونه معدوماً» أي عند كون الشيء معدوماً.

ص ١٧٨- س ٣٤، قوله: «و هو من حملة المغالطات المذكورة في المنطق» و ذلك لأنه يصير صورة الاستدلال هكذا: لوكان الحوادث غير متناهية لزم أن لا يقع شيء منها إلا بعد انقضاء ما لا يتناهى.

ص ١٧٨- س ٣٥، قوله: «والاستثناء ممنوع» و هو قوله: لكن توقف وجود شيء على انقضاء ما لا يتناهى محال.

ص ١٧٩- س ٤، قوله: «بحسب فرضنا و اعتبارنا فقط» و عدم التفاتنا إلى ما يأتى بعد هذا الآن مثلاً.

ص ١٧٩- س ٥، قوله: «أن يكون في جانب...» أى أن يكون التناهى في جانب الخ.

ص ١٧٩- س ٩، قوله: «فلا يخلو إما أن تنقص...» أى فلا يخلو إما أن تنقص الجملة الناقصة عن الجملة الزائدة في الطرف الآخر غير المتناهى أولاً تنقص الخ. وقوله: «وإن نقصت إحدى...» أى و إن نقصت إحدى الجملتين عن الأخرى في الطرف غير المتناهى لزم تنهاى الجملة الناقصة الخ. و قوله: «و كذا الحوادث المقارنة لها...» أى وكذا الحوادث المقارنة لها أى للحركات الماضية متناهية في جانب الأزل و ذلك هو المطلوب.

ص ١٧٩- س ١٧، قوله: «والجواب أن ذلك اللزوم...» و حاصله أن اقتضاء الدوام لأحدهما بالذات و للآخر بالعرض.

ص ١٧٩- س ٢٠، قوله: «على ما اعترفتم به...» أى على ما اعترفتم به أيها الحكماء.

ص ١٧٩- س ٢٢، قوله: «لزم أن يكون للحوادث بداية» أى للعالم الجسمانى بداية، فإن الحوادث لو لم تكن متناهية في جهة الماضى كانت الأبدان أيضاً موجودة معها و غير متناهية و لم يكن للعالم بدو.

ص ١٧٩- س ٢٨، قوله: «و هكذا لا يزال...» قال بعضهم: هذا الكلام في غاية السقوط لأن حصول المجموع الأول كاف في المطلوب أى الحدوث ولا يضره

حصول مجموع آخر متصلاً به على أن حال التالى أيضاً على الفرض حال السابق في المحدث انتهى. و اقول هذا الكلام أعنى ما في الكتاب في غاية الصحة، و ذلك لأن ما يزداد على المجموع إنما يؤخذ من الجانب الماضى لا المستقبل، و إن كان ظاهر العبارة يوهم الثانى في النظرة الأولى فلا يرد اعتراض ذلك البعض.

ص ١٨٠- س ٣، قوله: «على أن قاعدة الإمكان جارية...» المراد بالامكان في المقام هو الإمكان الأشرف، و هذه القاعدة الرصينة ناطقة بأن الأرض لا تخلو من حجة قائمة لله تعالى على عباده و هو واسطة الفيض بين الحق سبحانه و الخلق فتبصر، على أن الأسماء الإلهية لاسبيل للتعطيل إليها، و كفاك في المقام مرشداً قوله سبحانه: كل يوم هو شأن، و كلمة الله قبله الأسماء و مظهره كعبة الكل و قطبهم و هذا أيضاً دليل على إثبات واسطة الفيض، والله هو الهادى.

ص ١٨٠- س ٨، قوله: «فإذا أصفنا ذلك الواحد...» أى الواحد الذى أفرزناه أولاً.

ص ١٨٠- س ١١، قوله: «فإن الذهن لا يمكنه عدّها...» و إن أمكنه الإحاطة بها على الإجمال و بالوجه، و إنما لا يمكن الذهن عدّها و تصوّرها على سبيل التفصيل و الإكتناء لكونها غير متناهية.

ص ١٨٠- س ١٩، قوله: «والماهية المجردة عنه اعتبارية محضة...» أى تابعة له لأنها حدّ الوجود و الحدّ تابع للمحدود.

ص ١٨٠- س ٢٥، قوله: «والأرباع المتداخلة...» ذكر الأرباع بعد الأنصاف مجرد تكثير مثال، و كذا الأثمان بعد الأرباع، و هكذا، فلا حكم لذكر الأرباع عليها. ص ١٨٠- س ٢٨، قوله: «إلا أنها ليست موجودة...» أى إلا أنها ليست موجودة بنعت الوحدة بل هى موجودات كثيرة لكل منها حكم خاص.

ص ١٨٠- س ٣١، قوله: «وهيها نكتة وهى أنك...» هذه النكتة العليا المذكورة في آخر الفصل الرابع و الثلاثين من الطرف الثانى من اتّحاد العاقل بمقوله، و تفيد هنالك نتيجة، و ها هنا نتيجة أخرى لا يخفى على البصير بيانها فتدبر.

ص ١٨٠- س ٣٥، قوله: «أوفى رباط عقلى يجمعها» الرباط بكسر الراء، و فى منتهى الأرب: «رباط بالكسر آن جه بوى بندند ستور و مشك و جز آن را، رُبط ككتب جمع»؛ و بالفارسي الرائج: رباط كاروانسرا؛ ثم لا يخفى حسن التعبير بـ «أوفى رباط عقلى يجمعها».

ص ١٨١- س ١١، قوله: «قال بعض الأذكياء...» هذا البعض يريد ابرام رأى المتكلمين فتكلف فى تصوير مجموعات غير متناهية على فرض كون الحوادث غير متناهية أزلاً، ثم توهم التطبيق فى تلك المجموعات ثم استنتج بالتطبيق على وهمه أن العالم حادث زماناً.

ص ١٨١- س ١٢، قوله: «توقف مجموعها على ما يبقى منه...» ضمير منه راجع إلى مجموعها؛ يعنى أن العشرة مثلاً إذا نقصنا منها واحداً بقى تسعة و هذه التسعة لكونها جزء العشرة تتوقف عليها العشرة. و هكذا فى التسعة و ما يتلوها. ص ١٨١- س ١٧، قوله: «كما أن فعلية الهوى نفس قوتها و استعدادها...» لأن القوة والقبول هو فعليتها لأنها عبارة عن فعلية القوة لا قوتها.

ص ١٨١- س ٢١، قوله: «كما ذكره الشيخ فى الهيات الشفاء...» راجع الفصل الخامس من المقالة الثالثة من إلهيات الشفاء فى تحقيق ماهية العدد، و تحديد انواعه، و بيان أوائله (ص ١٢٦ بتصحيحنا و تحقيقنا و تعليقاتنا عليه).

ص ١٨١- س ٢٤، قوله: «فيلزم فى اعتبار...» اى فيلزم فى اعتبار أى واحد منها و اختصاص كل واحد منها لمبدئية العشرة الترجيع بلا مرجع الخ.

ص ١٨١- س ٢٩، قوله: «إما حال عدمه أحوال حدوثه أحوال بقاءه» الضمائر الثلاثة راجعة إلى العالم فى قوله: فالعالم حادث.

ص ١٨١- س ٣٢، قوله: «ببل الفاعل يوجد...» و هذا و إن كان تحصيلاً للحاصل لكن بنفس هذا التحصيل و ليس هذا بحال.

ص ١٨١- س ٣٤، قوله: «فيلزم من ذلك ثبوت الوسطة بينهما...» الوسطة هى ثبوت المعدومات.

ص ١٨٢- س ١، قوله: «لزم إما الانقلاب في الماهية» أى لزم صيرورة الممكن واجباً.

ص ١٨٢- س ١١، قوله: «فلم يوجد فى الأزل شىء منها» أى فتكون حادثة.
ص ١٨٢- س ١٣، قوله: «أو ملزوم له» أى ملزوم للحصول الثانى فعلى هذا يكون السكون عبارة عن عدم الحركة عمّا من شأنه الحركة و هذا المعنى لازم للحصول الثانى فى الحيز الأول.

ص ١٨٢- س ١٤، قوله: «لأنه إن كان بسيطاً...» أى لأن الجسم ان كان بسيطاً تشابهت أجزاؤه فجاز أن يتلبس كل منها أى كل من الأجزاء بحيز الآخر ولا يحصل ذلك إلا بالحركة؛ و إن كان الجسم مركباً أمكن الحركة على بسائطه وهى أى الحركة على بسائط المركب تستلزم الحركة عليه أيضاً أى الحركة على المركب أيضاً.

ص ١٨٢- س ١٦، قوله: «يفيدنى موجود غيره...» وذلك لأن كل موجود غيره تعالى يشترك معه فى المصادقية لمفهوم من المفاهيم العامة كالوجود العام و الشئىة و نحوهما فيلزم على طريقة استدلالهم فى نفس المجردات اشتراك الموجودات معه و تحقق ما به الإمتياز و يجهىء منه التركيب تعالى الله عن ذلك.

ص ١٨٢- س ١٩، قوله: «لأن المجردات...» لاشبهة أن المجردات فائقة على وجود الجسمانيات و منزّهة عن أوصاف الجسمانيات و عبر عن ذلك التنزيه بقوله مبائن لوجود الجسمانيات؛ والضمير المجرور فى قوله «لكن يعبر عنها» راجع الى المجردات؛ و فى بعض النسخ: «لكن يعبر عنه» فالضمير راجع الى «نحو من الوجود» والمآل واحد.

ص ١٨٢- س ٢٧، قوله: «أولاًفرادها بداية لا تحصل قبلها» أى لا تحصل الأفراد قبل البداية.

ص ١٨٢- س ٣١، قوله: «كبقاء الهوى» أى الهوى الأولى المفترقة الى المتعلمات الخ.

ص ١٨٣- س ١٠، قوله: «أن الحكمة غير مخالفة للشرايع الحقّة الإلهية...»

سيأتى تفصيل البحث عن ذلك فى الفصل الثانى من الباب السادس من المجلد الرابع من الأسفار الأربعة فى سفر النفس.

ص ١٨٣- س ١٢، قوله: «ولا يقدر على ذلك...» أى ولا يقدر على التطبيق، وإن شئت قلت: ولا يقدر على العرفان بذلك التطبيق إلا مؤيد الخ.

ص ١٨٣- س ٢٩، قوله: «وإنما بقاءه يتوارد الأمثال...» إشارة إلى تجدد الأمثال، وقد أشرنا إلى إلى بعض مواضع الكتاب إلى البحث عن تواردا الأمثال وتجدها.

ص ١٨٣- س ٣٠، قوله: «قال بعض العرفاء فى كتابه...» هذا العارف هو عين القضاة الهمدانى، ونقل المصنف عباراته من كتابه «زبدة الحقائق» تلخيصاً واختصاراً، وإن شئت فراجع الفصلين الحادى والخمسين والثانى والخمسين من زبدة الحقائق (ص ٥٥ - ٥٧). ثم اعترض عين القضاة على الفلاسفة القائلين بقدوم الزمان للعالم، فضلاً على المتكلمين القائلين بأن للعالم بداية زمانية فتبصر.

ص ١٨٤- س ١٣، قوله: «فإن سبق وجوده على شىء...» عبارة الزبدة هكذا: «فإن سبق وجوده على كل شىء متساو فإنه سابق الوجود على وجود العالم كما أنه سابق الوجود على وجود صورة هذه الكلمات المسطورة فى هذا الكتاب مثلاً.

ص ١٨٤- س ١٦، قوله: «والله عز وجل سابق...» عبارة الزبدة هكذا: والله تعالى سابق على الزمان المستقبل حسب سبقه على الزمان الماضى من غير فرق. (ص ٥٧ من الزبدة).

ص ١٨٤- س ٢٣، قوله: «وغير ذلك من الآيات القرآنية...» نحو قوله سبحانه: إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا.

هذا آخر ما حررنا من تعليقاتنا على إلهيات الأسفار فى دورات تدريستنا ذلك الكتاب العلىمنى الذى يشهده المقرَّبون فى الحوزة العلمىة بقم المحمىة، وآخر دعويهم أن الحمد لله رب العالمين وأنا العبد خدوم العلم والدين: حسن حسن زاده الآلى.

Al-Hikmat Al-Mota' āliya Fi Al-Asfār Al-Aqliyah Al-Arba' a VOL 4-5

کتاب ارزشمند که در آن به تفصیل از فلسفه اسلامی، فقه و اخلاق اسلامی و از معروف ترین و شهرت کتاب های دینی پس از فقه اسلامی در حوزه های فلسفه، فقه و اخلاق اسلامی، صدرالدین محمد بن ابراهیم شیرازی معروف به «صدر المسائل» یا «سلاجندرا» است.

از آنکه خود عارف و سالک بود بسیار مذاق عرفانی خویش را در حواشی و اعراس این سفرهای چهارگانه مآلک الی الله به چهره مجلد تقسیم کرده:

- ۱- امور عامه در راه طسعت «وحد» و عوارض دائمی آن
- ۲- علم طبیعی: سبیل متولات که به کتب و نطقه متولات عربی و ریاضی و جبر و عرفان

- ۳- علم الهی: مساجد و محسوسات و حل حلاله شامل اسباب و احب الوجود و صفات حق تعالی

۴- مساجد نفس البشار از نقطه اعتبار با احسن و سراجین تکامل این معنی معاد و اما کتاب حاضر: شرح کامل به «صدر المسائل» است که به دست یوئانی عالم ربانی، فیلسوف، سرگود عرف سالک «عالم» آیه الله حسن حسن زاده اعلیٰ، بواسطه همان تربیت مؤلف به رسمه تلخیص بر سر آمده است. وی از استادان مسلم حوزه فلسفه و عالمان طراز اول به شمار می رود و به حق می توان گفت شرح ایشان از معنی و روح کتاب بر کتاب سرخ است. آیه الله عینه تطاول و استخوان رسیده فلسفه و حقیقت می شود که برای ترک شهر شفافیم کتاب بدو نور از نظاره از رسیدن این عالم بزرگ بهره برگزیده.



[illegible]